الأزهار الصافية في

شرح المقدمة الكافية

(شرح كافية ابن الحاجب في النحو)

للإمام المؤيد عماد الإسلام

يحيى بن حمزة العلوي اليمني (ت ٧٤٩ هـ)

تحقيق وتعليق

أ. د. شريف عبد الكريم محمد النجار
أستاذ النحو والصرف - كلية اللغة العربية
جامعة أم القرى - مكة المكرمة

أ. د. علي محمد أحمد الشهري
أستاذ النحو والصرف - قسم اللغة العربية
الكلية الجامعية بالقنفذة - جامعة أم القرى

المجلد الرابع

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

دار عمار للنشر والتوزيع

كافة حقوق الطبع والنشر والترجمة محفوظة
للناشر
دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة
لصاحبها
عبد القادر محمود البكار

المؤيد، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلوي الطالبي، ١٢٧٠ - ١٣٤٤.
الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية: (شرح كافية ابن الحاجب في النحو)/ ليحيى بن حمزة؛ تحقيق وتعليق: شريف عبد الكريم النجار، علي بن محمد الشهري. - القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠٢٢م.
مج ٤، ٢٤ سم.
تدمك: ٤ - ٦٦٤ - ٧١٧ - ٩٧٧ - ٩٧٨
١ - اللغة العربية - النحو.
٢ - ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، ١١٧٤ - ١٢٤٩.
أ - النجار، شريف عبد الكريم (محقق ومعلق).
ب - الشهري، علي بن محمد (محقق ومعلق مشارك).
ج - العنوان. ٤١٥,١

بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية - إدارة الشؤون الفنية

الطبعة الأولى
١٤٤٤هـ / ٢٠٢٣م

رقم الإيداع ١٤٨٢٩/ ٢٠٢٢

الترقيم الدولي I . S . B . N 978 - 977 - 717 - 664 - 4

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة
ش.م.م
تأسست الدار عام ١٩٧٣م وحصلت على جائزة أفضل ناشر للتراث لثلاثة أعوام متتالية ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١م هي عمر الجائزة تتويجًا لعقد ثالث مضى في صناعة النشر حينها.

جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية
الإدارة: القاهرة: ٤٠ شارع أحمد أبو العلا - المتفرع من شارع نور الدين بهجت - الموازي لامتداد شارع مكرم عبيد - مدينة نصر.
هاتف: ٢٢٨٧٣٢٤٦ - ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ - فاكس: ٢٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢ +)
المكتبة: فرع الأزهر: ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف: ٢٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢ +)
المكتبة: فرع مدينة نصر: ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف: ٢٠٨٠٢٨٧٦ - فاكس: ٢٠٨٠٢٦٨٠ (٢٠٢ +)
المكتبة: فرع الإسكندرية: ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر - الشاطبي بجوار جمعية الشبان المسلمين - هاتف: ٥٩٣٢٢٠٥ - فاكس: ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣ +)
بريديًا: القاهرة: ص.ب ١٦١ الغورية - الرمز البريدي ١١٦٣٩
القاهرة: ص.ب ٧٠٣٩ م. نصر - الرمز البريدي ١١٤٧١
البريد الإلكتروني: info@daralsalam.com
مكتبتنا على الإنترنت: www.daralsalam.com

[الحُرُوفُ المُشَبَّهةُ بالفِعلِ]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هَدَى اللَّه سَعيَه: « **الحُرُوفُ المُشَبَّهَةُ بِالفِعلِ**، وهي: (إِنَّ)، و(أَنَّ)، و(كَأَنَّ)، و(لكنَّ)، و(لَيتَ)، و(لعَلَّ)، لهَا صَدرُ الكَلامِ سِوَى (أَنَّ)، فهي بِعكسِها. ويَلحَقُها (مَا)، فتُلغى عَلَى الأَفصَحِ، وتَدخُلُ عَلَى الأَفعالِ، فـ(إِنَّ) لا تُغيِّـرُ مَعنى الجُملَةِ، و(أَنَّ) مَع جُملَتِها في حُكمِ المُفرَدِ، ومِن ثَمَّ وَجَبَ الكَسرُ في مَوضِعِ الجُمَلِ، والفَتحُ في مَوضِعِ المُفرَدِ، فكُسِرَت ابتِدَاءً، وبَعدَ القَولِ، وبَعدَ المَوصُولِ، وفُتِحَت فَاعِلةً، ومَفعُولةً، ومُبتَدأةً، ومُضَافًا إِلَيها، وقَالُوا: (لَولا أنّكَ) لأنَّه مُبتَدأ، و(لَو أنَّكَ)؛ لأنَّه فَاعِلٌ، فإن جَازَ التَّقديرانِ جَازَ الأَمرَانِ، مِثلُ: (مَن يُكرِمني فإِنِّي أُكرِمه)، و:

إذا إِنَّــه عَـبـدُ الـقَـفـا والـلَّـهـازِمِ ....

وشِبهه؛ ولذلِكَ جَازَ العَطفُ عَلَى اسمِ الـمكسُورَةِ - لَفظًا أو حُكمًا - بِالرَّفعِ دُونَ المَفتُوحَةِ، مِثلُ: (إِنَّ زَيدًا قَائِمٌ وعَمرٌو)، ويُشتَرطُ مُضيُّ الخَبَرِ لَفظًا أَو حُكمًا، خِلافًا للكُوفيِّينَ، ولا أثرَ لِكَونِه مبنيًا، خِلافًا للمُبرِّدِ والكِسَائيِّ في مِثلِ: (إِنَّكَ وَزَيدٌ ذَاهبَانِ). و(لكِنَّ) كذلِكَ[١]؛ ولِذلِك دَخلَت اللاّمُ مَع المكسُورَةِ دُونَـها عَلَى الخَبرِ، أَو عَلَى الاسمِ إِذا فُصِلَ بَينَه وبَينَها، أَو عَلَى مَا بَينَهما، وفي (لكِنَّ) ضَعيفٌ. وتُخفَّفُ المكسُورَةُ فيَلزَمُها اللاّمُ، ويَجوزُ إِلغاؤُها، ويَجُوزُ دُخُولُها عَلى فِعلٍ مِن أَفعَالِ المُبتَدأ، خِلافًا للكُوفيِّينَ في التَّعميمِ. وتُخَفَّفُ المَفتُوحَةُ، فتَعمَلُ في ضَميرِ الشَّأنِ مُقدَّرًا، فتَدخُلُ عَلَى الجُمَلِ مُطلَقًا، وشَذَّ إِعمَالُها في غَيرِه، ويَلزَمُها مَع الفِعلِ السِّينُ، أَو (سَوفَ)، أَو (قَد)، أَو حَرفُ النَّفيِ. و(كَأَنَّ) للتَّشبيه، وتُخَفَّفُ، فتُلغَى عَلَى الأَفصَحِ. و(لكنَّ) للاستِدراكِ، تَتوَسَّطُ بَينَ كَلامَينِ مُتغَايِرَينِ مَعنًى[٢]، وتُخَفَّفُ فتُلغَى، ويَجوزُ مَعَها الوَاوُ.

---

(١) الكلام من قوله: (ولا أثر لكونه) ساقط من ط.

(٢) قوله: (معنى) ليس في ط.

و(لَيتَ) للتَّمَنِّي، وأَجازَ الفرَّاءُ: (لَيتَ زَيدًا قَائِمًا). و(لَعلَّ) للتَّرَجِّي، وشَذَّ الجرُّ بِهَا ».

قَالَ الإِمَامُ عليه السلام[١] [ظ٢١٨]: واعلَم[٢] أَنَّ مِن النُّحَاةِ مَن يَعُدّها سِتَّة أَحرُفٍ، عَمَلًا عَلَى أَنَّ (إِنَّ) و(أَنَّ) قِسمانِ، وهو رَأيُ كَثيرٍ مِن النُّحَاةِ[٣]؛ مِن جِهَةِ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِن (إِنَّ) و(أَنَّ) لَه أَحكَامٌ تَخُصُّه، فهما مُتَغايِرَانِ؛ فلأَجلِ ذلِكَ كَانَ سِتَّةً، فأَمَّا سيبَوَيه فإِنَّه لَم يَعُدّها إِلَّا خَمسَةً، فإِنَّه قَالَ في كِتَابِه[٤]: « بَابُ الحُرُوفِ الخَمسَةِ »، فَجَعَلَها خَمسَةً، وكأَنَّ المَفتُوحَةَ هي فَرعٌ عَلَى المكسُورَةِ؛ لأَنَّ الأَصلَ أَن تكُونَ مكسُورَةً، وإِنَّما تُفتَحُ إِذا وَقَعَت مَوقِعَ المُفرَدِ، فإِذا لَم تكُن عَلَى هذه الصِّفَةِ فهي مكسُورَةٌ بِكُلِّ حَالٍ.

فعَرَفتَ بِمَا ذكَرناه أَنَّ الأَصلَ المكسُورَةُ والمَفتُوحَةُ مُندَرِجَةٌ تَحتها بِالعَارِضِ الَّذي ذكَرناه؛ فلِهذا عَدَّها سيبَوَيه خَمسَةً. فإِذا عرَفتَ هذا فلنَذكُر مَا يَتعَلَّقُ بِأَحكَامِها العَامَّةِ، ثُمَّ نُردِفه بِذكرِ مَا يَتعَلَّقُ بِـ(إِنَّ) و(أَنَّ) مِن بَينها، ثُمَّ نَذكُر مَا يَتعَلَّقُ بِمَا عَداهما مِن الأَحرُفِ. فهذه مَطَالِبُ ثَلاثةٌ، ثُمَّ نَذكُر مَا يَتوَجَّه فيها، بِمَعُونَةِ اللَّه تَعالى[٥]:

المَطلَبُ الأَوَّلُ: في بَيَانِ مَا يَتَعَلَّقُ بأحكَامِها العَامَّة

واعلَم[٦] أَنَّ مَعانيها مُختَلِفَةٌ: فـ(إِنَّ)، و(أَنَّ) للتَّأكيدِ، و(كَأَنَّ) للتَّشبيه، و(لكنَّ) للاستِدرَاكِ، و(لَيتَ) للتَّمَنِّي، و(لَعَلَّ) تكُونُ للتَّرَجِّي في المَحبُوبَاتِ، وتكُونُ للإِشفَاقِ في المكرُوهاتِ، كَقَولِه[٧] تعالى: ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ بَعۡضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ ﴾ [هود: ١٢].

---

(١) في ط: (قال السيد الإمام رضي اللَّه عنه وأرضاه).

(٢) في ط: (اعلم).

(٣) في ط: (أكثر النحاة).

(٤) سيبويه ٢/ ١٣١.

(٥) في ط: (بعون اللَّه).

(٦) قوله: (واعلم) مكرر في الأصل وكذا في ط.

(٧) في ط: (كقولك).

وكُلُّها مُشتَرَكَةٌ في أنّها عَامِلةٌ في نَصبِ المُبتَدَأ ورَفعِ الخَبَرِ، وهي عَامِلةٌ في الجُزأَينِ جَميعًا، أَمَّا النَّصبُ فلا خِلافَ في كَونِها مُؤَثِّرةً فيه؛ لأَجلِ شَبَهِها بِالفِعلِ، وأَمَّا رَفعُها للخَبَرِ فهو رَأيُ البَصريِّينَ، لا يَختَلِفُونَ فيه، فأَمَّا مَذهَبُ الكِسَائيِّ والفرَّاءِ فهو مَرفُوعٌ عَلَى مَا كَانَ مَرفُوعًا بِه قَبلَ دُخُول (إِنَّ)[1]. والحَقُّ مَا قَالَه البَصريُّونَ؛ لأَمرَينِ:

أَمَّا أَوَّلًا فلأَنَّها مُشَبَّهةٌ بِالفِعلِ؛ فلأَجلِ ذلِكَ كَانَت عَامِلةً عَمَلَه رَفعًا ونَصبًا.

وأَمَّا ثَانِيًا فلأَنَّ مَا ذكَرُوه لا يَتأَتَّى عَلَى مَذهَبِهم؛ مِن جِهَةِ أَنَّ رَفعَ الخَبَرِ إِنَّما هو بِالمُبتَدَأ؛ لأَنَّهما عِندَهم يَتَرافَعانِ، وهَاهنا المُبتَدأ قَد بَطلَ كَونُه مُبتَدأ تَعمَلُ (إِنَّ) فيه [و٢١٩] فلا جَرَمَ بَطلَ تَأثيرُه في الخَبَرِ.

ولا يَجُوزُ تَقديمُ شَيءٍ مِن مَعمُولاتِها عَلَيها، فلا يَجُوزُ أَن تَقُولَ: (قَائِمٌ إِنَّ زَيدًا)، ولا: (طَعَامكَ إِنَّ زَيدًا آكِلٌ)، ولا: (في الدَّارِ إِنَّ زَيدًا)، وإِنَّما كَانَ الأَمرُ كَمَا قُلناه؛ مِن جِهَةِ أَنَّها غَيرِ مُتَصَرِّفَةٍ في نَفسِها؛ فلأَجلِ هذا لَم تكُن مُتَصرِّفَةً في مَعمُولِها، وبِالتَّقديمِ عَلَيها؛ لِنُقصَانِها عَن الفِعلِ.

فأَمَّا تَقديمُ خَبَرِها عَلَى اسمِها فلا يَجُوزُ إِذا كَانَ اسمًا، كَقَولِكَ: (إِنَّ قَائِمٌ[2] زَيدًا)، فإِن كَانَ الخَبرُ ظَرفًا أَو جَارًّا ومَجرُورًا جَازَ ذلِكَ، كقَولِكَ: (إِنَّ في الدَّارِ زَيدًا)، و(إِنَّ عِندكَ عَمرًا)، وإِنَّما جَازَ ذلِكَ مِن جِهَةِ اتِّسَاعِهم في الظُّرُوفِ والحُرُوفِ، فإِذا جَازَ

---

(١) اختلفوا في عامل الرفع في خبر (إنَّ): ذهب البصريون إلى أنَّ هذه الأحرف مؤثرة في الجزئين معًا، ويرى الكوفيون أنَّ هذه الأحرف تعمل في المبتدأ دون الخبر، وأنَّ الخبر مرفوع بما كان مرفوعًا به من قبل. انظر المسألة في: الإنصاف ١٧٦، وأسرار العربية ١٤٥، وابن يعيش ١/ ١٠٢، وشرح الرَّضي ١/ ٢٨٨، وتوجيه اللمع ١٤٨، والارتشاف ٣/ ١٢٣٧، والتذييل ٥/ ٦، والمساعد ١/ ٣٠٧، والمقاصد الشافية ٢/ ٣٠٨.

(٢) في ط: (قائم).

الفَصلُ بِهما[١] بَينَ المُضَافِ[٢] والمُضَافِ إِلَيه، فهكذا يَجُوزُ الفَصلُ بِهما بَينَ إِنَّ واسمِها.

وإِنَّما كَانَت هذه الأَحرُفُ عَامِلةً لأَوجُهٍ ثَلاثَـةٍ:

أَمَّـا أَوَّلًا فلأنَّها مَبنيَّـةٌ عَلَى الفَتحِ، كَـمَـا كَانَت الأَفـعـالُ مَبنيَّـةً عَلَى الفَتحِ، كَـ(ضَرَبَ)، و(قَتلَ).

وأَمَّا ثَانيًا فلأنَّها مَبنيَّـةٌ عَلَى ثَلاثَـةِ أَحرُفٍ، كالفِعلِ الثَّلاثيِّ، مِن نَحوِ: (ضَرَبَ)، و(قَتلَ).

وأَمَّا ثَالِثًا فلأَنَّ مَعانيها كَمَعاني الأَفعالِ، كَأَنَّكَ قُلتَ: (أَكَّدتُ)، و(شَبَّهتُ)، و(استَدركتُ)، و(تَمَنَّيتُ)، و(تَرَجَّيتُ). فلَمَّا كَانَت في مَعانيها لا جَرَمَ أُعمِلَت عَمَلَها.

فإِذا كَانَ الشَّبَه بَينَها وبَينَ الفِعلِ مُنعَقِدًا مِن هذه الأَوجُه كَانَت عَامِلةً في الجُزأَينِ جَميعًا.

وشُبِّـهَت بالفِعلِ المُتعَدِّي لَمّا كَانَت مُقتَضيَةً للأمرَينِ، كاقتِضَاءِ الفِعلِ المُتعَدِّي لِمَا يَعمَلُ فيه مِن فَاعِلٍ ومَفعُولٍ، فهكذا هذه تَعمَلُ في مَرفُوعٍ تَشبيهًا لَه بِالفَاعِلِ، وتَعمَلُ النَّصبَ تَشبيهًا لَه بِالمَفعُولِ، وخُولِفَ بَينَ مُتعَلِّقيها لَمَّا خُولِفَ بَينَ مُتعَلِّقي الفِعلِ؛ فلِهذا كَانَ أَحَدُهما مَرفُوعًا والآخَرُ مَنصُوبًا، كَمَا وَجَبَ ذلِكَ في الفِعلِ خَلا أَنَّ المَنصُوبَ هَاهنا مُقدَّمٌ، وهو في الفِعلِ مُؤَخَّرٌ، والسِّرُّ في ذلِكَ هو أَنَّهم أَرادُوا التَّفرِقةَ بَينَهما مِن أَوَّلِ الأَمرِ، فلا جَرَمَ وَجَبَ البِدايةُ بِالنَّصبِ مِن أَجلِ ذلِك. ومِن وَجهٍ آخَرَ، وهو أَنَّ عَمَلَها لمَّا كَانَ فَرعًا عَلَى عَمَلِ الفِعلِ؛ فلأَجلِ ذلِكَ جُعِلَ عمَلُها كَعَمَلِ الفِعلِ الفَرعي؛ لأَنَّ الأَصلَ في عَمَلِ الفِعلِ تَقديمُ فَاعِلِه عَلَى مَفعُولِه، وفَرعُه عكسُ هذا، وهو تَقديمُ المَفعُولِ عَلَى الفَاعِلِ؛ فلِهذا شُبِّهت بِه.

وكُلُّها [ظ٢١٩] مُختَصَّةٌ بِأَنَّ لَهَا صَدرَ الكَلامِ سِوَى (أَنَّ) المَفتُوحَةِ، وإِنَّما وَجَبَ

---

(١) كذا في ط، وي الأصل: (بينهما).

(٢) في ط: (على المضاف).

لَها الصَّدريَّـةُ لأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِن هذه الأَحرُفِ دالٌّ عَلَى قِسمٍ مِن الكَلامِ، مُشعِرٌ بِه، فلا بُدَّ مِن تَقديمِه مِن أَوَّلِ وَهلَةٍ؛ ليكُونَ دَالًّا عَليه؛ ليَتحَقَّـقَ المُخاطَبُ المَقصُودَ مِنه مِن أَوَّلِ وَهلَةٍ، فيُبنَى عَليه الأَمرُ، فلَو لَم يَتقدَّم الحَرفُ الدَّالُّ عَلَى ذلِكَ المَعنى لبَـقِي السَّامِعُ مُتحَيِّـرًا في تَجويزِ كُلِّ المَعاني المُمكِنَةِ، فلا يَحصُلُ له المَقصُودُ في مَبدَأ الأَمرِ.

وبَيانُه أنَّا لَو جَوَّزنا تَأخيرَ هذه الأَحرُفِ الدَّالَّةِ عَلَى مَا ذكَرناه مِن المَعاني لكَانَ القَائِلُ إذا قَالَ[1]: (زَيدٌ قَائِمٌ) وسكَتَ عَلَى ذلِكَ فإِنَّ السَّامِعَ لا يَدري مَا مَقصُودُه مِن ذلِكَ، أهو[2] يكُونُ إثبَاتًا مُؤكّدًا[3]، أَو نَفيًا، أَو تمَنِّـيًا، أَو ترَجِّيًا، أَو تَشبيهًا، فإِذا قَدَّمَ هذه الأَحرُفَ مِن أَوَّلِ الأَمرِ فُهِمَ المَقصُودُ، واستَبانَ الأَمرُ إذا قَالَ: (إِنَّ زَيدًا قَائِمٌ) يُفهَمُ التَّأكيدُ، و(لَعَلَّ زَيدًا) يُفهَمُ مِنه التَّرجِّي، و(لَيتَ زَيدًا) يُفهَمُ مِنه التَّمَنِّي؛ فلِهذا وَجَبَ تَقديمُها.

فأَمَّا (أَنَّ) فهي[4] مُختَصَّةٌ مِن بَينها بِأَنَّها لا تَقَعُ صَدرًا؛ لمَّا كَانَت نَازِلَةً مَنزِلَةَ المُفرَدِ، والمُفرَدُ[5] يكُونُ مَعمُولًا؛ فلِهذا وَقَعَت وَسَطًا.

ويتَّصِلُ بِها (مَا)، فتُغيِّـرُ مَعناها في: (إِنَّما)، و(أَنَّما)؛ لأَنَّ المَعنى مَع الإفرَادِ أَنَّها مُؤكِّدَةٌ للجُملَةِ، وبَعدَ دُخُولِ (مَا) عَلَيها تَصيرُ دَالَّـةً عَلَى الحَصرِ، كقَولِه تَعالى: ﴿ إِنَّمَآ إِلَٰهُكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [طـه: ٩٨]، و: ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ ﴾ [الأعـراف: ٣٣]؛ لأَنَّ المَعنى: مَا حَرَّمَ رَبِّي إِلَّا الفَوَاحِشَ، هكذا قَالَه الفَارِسيُّ[6] والزَّجَّاجُ[7] في تَفسيرِ الآيَةِ.

---

(١) في ط: (لقائل أن يقول).

(٢) كذا في ط، وفي الأصل: (هو).

(٣) في ط: (مركبا).

(٤) في ط: (فإنها).

(٥) في ط: (من المفرد).

(٦) الشيرازيات ٢٥٣.

(٧) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٣٣٤.

وهَل يَبقَى عَمَلُها أم لا؟ فيه وَجهانِ:

أَحَدُهما: غيرُ بَاقٍ، وتكُونُ مُلغَاةً عَن العَمَلِ، وهذا هو الأَفصَحُ، كَمَا قَالَه الشَّيخُ، وإنَّما كَانَ فَصيحًا؛ لِوُرُودِ التَّنزيلِ عَلَيه، كَقَولِه تَعَالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ﴾ [الرعد: ٧]، و: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌ﴾ [هود: ١٢]، وإنَّما أُلغيَت لَمَّا كَانَ عَمَلُها إنَّما كَانَ لأَجلِ المُشَابهَةِ للفِعلِ المَاضي بِفَتح أَوَاخِرِها، وآخِرُها قَد صَارَ غَيرَ مَفتُوحٍ؛ فلِهذا بَطلَ عَمَلُها.

وثَانيهما: الإعمَالُ، وهو قَليلٌ، كَمَا في بَيتِ[1] النَّابِغَةِ:

٤٩٤ - أَلا لَيتَما هذا الحَمامَ لَنا ....[2]

وأقَلُّ مِنه إعمَالُ (إِنَّما) و(أَنَّما)، ثُمَّ إذا قُدِّرَ إعمَالُها عَلَى النُّدرَةِ فـ(مَا) فيها وَجهانِ:

أَحَدُهما: أَن تكُونَ زَائِدَةً، فَعَلَى هذا تَقُولُ: (إِنَّما زَيدًا[3] قَائِمٌ)، و(كَأَنَّما زيدًا قَائِمٌ)، وهذا شَيءٌ حكَاه ابنُ السَّرَّاجِ عَن الكِسَائيِّ[4].

وثَانيهما: أَن تكُونَ (مَا) نكِرَةً في مَوضِعِ نَصبٍ، و(هذا الحَمَامَ) مَنصُوبٌ إمَّا بَدَلًا، وإمَّا عَطفَ بَيَانٍ عَلَيها، ويُخَالِفُ حَالُها حَالَ الإلغاءِ [و٢٢٠] فإنَّه يكُونُ فيه[5]

---

(١) في ط: (كما ثبت في بيت).

(٢) صدر بيت من البسيط، وهو للنَّابغة في ديوانه ٢٤، وتمامه:

.... إلى حَمَامَتِنا أَو نِصفَه فَقَدِ

وانظر سيبويه ٢/ ١٣٧، والخصائص ٢/ ٤٦٠، والتَّبصرة والتَّذكرة ١/ ٢١٥، والأزهية ٨٩، والفوائد والقواعد ٤١، وأمالي ابن الشَّجري ٢/ ٣٩٧، والمفصل ٣٩٠، وابن يعيش ٨/ ٥٩، والإنصاف ٢/ ٤٧٩، والمرتجل ١٧١، والمقرب ١٧٠، وشرح الكافية الشَّافية ١/ ٤٨٠، وقواعد المطارحة لابن إياز ٢٤٥. وهو بلا نسبة في الأصول ١/ ٢٣٣، والمسائل الشِّيرازيَّات ٢/ ٤٩٧، وإيضاح الشِّعر ٤٧٣، وشرح اللُّمع لابن برهان ١/ ٧٦، والبديع في علم العربيَّة ١/ ٥٤١، وشرح الرَّضي ٤/ ٣٣٨، والارتشاف ٢/ ٨٩٥.

(٣) في ط: (زيد).

(٤) انظر الرواية عن الكسائي في شرح اللمع لابن برهان ١/ ٧٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٨، والتذييل ٥/ ١٤٩.

(٥) الكلام من قوله: (وهذا الحمام منصوب) ساقط من ط.

بِمَنزِلَةِ ضَميرِ الشَّأنِ والقِصَّةِ، وتكُونُ الجُملةُ الابتِدَائيَّـةُ مُفَسِّرَةً لَهَا، كَما كَانَت مُفسِّرَةً لِضَميرِ[١] الشَّأنِ في نَحوِ قَولِكَ: (إِنَّه زَيدٌ قَائِمٌ).

وذكَرَ ابنُ بَرهانِ النَّحويُّ أَنَّ الأَخفَشَ رَوَى عَن العَرَبِ: (إِنَّما زَيدًا قَائِمٌ) بالنَّصبِ[٢]، فأَعمَلَ (إِنَّ) مَع زيَادَةِ (ما)، وحُكيَ مِثلُ ذلِكَ عَن الكِسَائيِّ.

وإِعمَالُ أَخوَاتِهما مَع (مَا) أكثرُ، كَمَا ذكَرناه، وكَمَا رُويَ بيتُ النَّابِغَةِ بالنَّصبِ فقَد رُويَ فيه الرَّفعُ، وهو أَقيَسُ، وأكثَـرُ استِعمالًا.

وإِذا كَانَت مُلغاةً عَن العَمَلِ جازَ دُخُولُها عَلَى الأَسمَاءِ والأَفعالِ؛ لِبُطلانِ عَمَلِها؛ فلِهذا تَقُولُ: (إِنَّما زَيدٌ قَائِمٌ)، و(إِنَّما قَامَ زَيدٌ).

ويَتَّصِلُ بِهَا ضَميرُ الشَّأنِ والقِصَّةِ، فيكُونُ مَنصُوبًا، كَقَولِكَ: (إِنَّه زَيدٌ قَائِمٌ)، و(إِنَّه أَمَةُ اللَّه وَاقِفَةٌ)، ويُفَسَّرُ بِالجُملَةِ؛ إِمّا اسميَّـةً كالَّتي مَثَّلناها، وإِمَّا فِعليَّـةً في مِثلِ قَولِكَ: (إِنَّه قَدِمَ الأَميرُ)، وهذا الضَّميرُ يُفَسِّرُه مَا بَعدَه، كَمَا قَدَّمناه مِن قَبلُ، ولا يُحذَفُ إِلَّا في الشِّعرِ، كَقَولِ الشَّاعِرِ:

٤٩٥ - إِنَّ مَـن يَدخُـلِ الكَـنيـسَـةَ يَـومًـا ... يَـلـقَ فـيـهـا جَـآذِرًا وظِـبَـاءَ[٣]

وقَالَ آخَرُ:

٤٩٦ - إِنَّ مَـن لامَ في بَني بِـنـتِ حَـسَّـا ... نَ أَلُمـه وأَعـصِـه في الـخُـطُـوبِ[٤]

ولا يُغتَفرُ ذلِكَ في سَعَةِ الكَلامِ.

وتُصَانُ فَتحَتُها عَن الكَسرِ بِنُونِ الوِقايَـةِ عِندَ اتِّصَالِ يَاءِ النَّفسِ بِهَا، فيُقَالُ فيها: (إِنَّني)، و(لكنَّني)، و(كَأَنَّني)، قَالَ اللَّه تَعالى: ﴿ إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ ﴾ [طه: ١٤١]، وقَد

(١) الكلام من قوله: (والقصة) ساقط من ط.

(٢) شرح اللمع لابن برهان ١/ ٧٥.

(٣) البيت من الخفيف، وقد مرَّ سابقًا. انظر الشاهد رقم (١٨١).

(٤) البيت من الخفيف، وقد مرَّ سابقًا، انظر الشاهد رقم (١٨٢).

تُحذَفُ مِن (لَيتَ)، و(لَعَلَّ)، كَقَولِه تَعَالى: ﴿ لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ﴾ [غافر: ٣٦]، وقَالَ آخَرُ:

٤٩٧ - كَمُنيةِ جَابرٍ إذ قَالَ لَيتي أُصَادِفُه وأَفقِدُ بَعضَ مَالي[١]

ودُخُولُها إنَّما يكُونُ عَلَى الجُملَةِ الابتِدَائيَّةِ، فكُلُّ مَا صَلُحَ أَن يكُونَ مُبتَدأً مِن المَعرِفَةِ المُطلقَةِ، والنَّكِرَةِ المُخصَّصَةِ جَازَ أَن يكُونَ اسمًا لَها. وكُلُّ مَا جَازَ أَن يكُونَ خَبرًا للمُبتَدَأ مِن المُفرَدِ والجُملَةِ، والمَعرِفَةِ والنَّكِرَةِ جَازَ وُقُوعُها خَبرًا لَها.

فهذا مَا أَرَدنا ذِكرَه في الأَحكَامِ العَامَّةِ لَها الَّتي لا تَختَصُّ بِصُورَةٍ دُونَ صُورَةٍ. واللَّه المُوَفِّقُ للصَّوَابِ[٢].

* * *

المَطلَبُ الثَّاني: في ذِكرِ أَحكَامِها الخَاصَّةِ

ونَعني بِذلِكَ مَا يَختَصُّ كُلَّ[٣] صُورَةٍ مِنها عَلَى انفِرَادِها، **فيُجعَلُ هذا المَطلَبُ لِـ(إنَّ) و(أَنَّ) عَلَى الخُصُوصِ.**

قَالَ الشَّيخُ: « **فـ(إنَّ) لا تُغيِّرُ مَعنى[٤] الجُملَةِ** ».

اعلَم أنَّه لَمَّا فرَغَ مِن الكَلامِ عَلَى مَا يَختَصُّ مَعَانيها عَلَى الجُملَةِ شَرَعَ بَعدَ ذلِكَ فيما يَختَصُّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنها، فبَدَأ بِـ(إنَّ) و(أَنَّ)، وأَشَارَ إلى مَا يَتَّفِقَانِ فيه مِن أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ [ظ٢٢٠] مِنهما يُؤكِّدُ مَضمُونَ الجُملَةِ، وأَنَّهما جَميعًا مِن عَوَامِلِ المُبتَدأ والخَبَرِ، وأَنَّهما يَعملانِ عَمَلاً وَاحِدًا مِن نَصبِ الاسم ورَفعِ الخَبَرِ، وأَنَّهما جَميعًا يَسُدَّانِ مَسَدَّ المَفعُولَينِ في أَفعَالِ القُلُوبِ؛ ولِهذا فإنَّكَ تَقُولُ: (عَلِمتُ إنَّ زَيدًا لقَائِمٌ)، و(ظَنَنتُ أَنَّ زَيدًا قَائِمٌ)، فتَجِدُهما سَادَّينِ مَسَدَّ المَفعُولَينِ، ولا يَفتَقِرَانِ إلى زِيَادَةٍ.

---

(١) البيت من الوافر، وقد مرَّ سابقًا، انظر الشاهد رقم (١٨٨).

(٢) في ط: (وباللّه التوفيق).

(٣) في ط: (بكل).

(٤) قوله: (معنى) ليس في ط.

ثُمَّ إِنَّه شَرَعَ بَعدَ ذلِكَ فيما يَنفَرِدُ بِه كُلٌّ وَاحِدٍ مِنهما عَلَى التَّفصيلِ.

قَولُه: « فـ(إِنَّ) المكسُورَةُ لا تُغيِّـرُ مَعنى الجُملَةِ ».

أَرادَ أَنَّها تَدخُلُ عَلَى الجُملَةِ الاسميَّةِ مَع بَقاءِ مَعناها عَلَى مَا كَانَ عَلَيه بَعدَ دُخُولِها، ولَيسَ يَعني بالجُملَةِ الاسميَّةِ مُطلَقَ الجُملَةِ مِن حَيثُ إِنَّها جُملةٌ، وإِنَّما أَرَادَ بِالجُمَلِ الَّتي لا تُضَادُّ مَعناها، فعُلِمَ بِذلِكَ أَنَّها لا تَدخُلُ عَلَى جُملَةٍ استِفهاميَّةٍ؛ مِن جِهَةِ أَنَّ لَها صَدرَ الكَلامِ، والاستِفهامُ لَه صَدرُ الكَلامِ، فَيتَضَادُّ حُكمُهما.

وهكذا فإِنَّها لا تَدخُلُ عَلَى جُملَةٍ سَلبيَّـةٍ؛ لِتَضادِّهما؛ لأَنَّها لِتَأكيدِ الأُمُورِ الثَّابِتَةِ؛ فلِهذا كَانَ السَّلبُ مُضَادًّا لَها.

وكَانَ مِن حَقِّ الشَّيخِ الإِشَارَةُ إِلى قُيُودِ الجُملَةِ الدَّاخِلَةِ عَلَيها (إِنَّ)، كَمَا ذكَرناه، ولكنَّه تَركَه[1] لَمّا كَانَ مَعلُومًا، بِخِلافِ (أَنَّ) المَفتُوحَةِ، فإِنَّها مَع جُملَتِها في حُكمِ المُفرَدِ، أَلا تَرى أَنَّكَ إِذا قُلتَ: (زَيدٌ قَائِمٌ)، ثُمَّ أَدخَلتَ (إِنَّ) المكسُورَةَ عَلَى هذه الجُملَةِ كَانَت عَلَى حَالِها في كَونِها مُستَقِلَّـةً بِفَائِدَتِها، وأَنتَ لَو أَدخَلتَ المَفتُوحَةَ[2] صَارَت الجُملةُ مَعَها بِتَأويلِ المَصدَرِ مِن خَبَرِها، في مِثلِ قَولِكَ: (أَعجَبَني أَنَّ زَيدًا قَائِمٌ) أَي: قيَامُ زَيدٍ، أَو مَا في حُكمِه، كَقَولِكَ: (أَعجَبَني أَنَّ زَيدًا في الدَّارِ) أي: استِقرَارُ زَيدٍ في الدَّارِ؛ فلأَجلِ هذا كَانَت مُفتَقِرَةً إِلى جُزءٍ آخرَ يَـتِمَّ بِه الكَلامُ؛ لَمَّا كَانَ الكَلامُ لا يَستَقِلَّ بِالمُفرَدِ، فتَقُولُ: (أَعجَبَني أَنَّ زَيدًا مُنطَلِقٌ)، فتَكُونُ فَاعِلةً، و(كَرِهتُ أَنَّ زَيدًا قَائِمٌ) فَتكُونُ مَفعُولةً، و(عَجِبتُ مِن أَنَّ زَيدًا قَائِمٌ) فتكُونُ في مَوضِعِ جَرٍّ.

فهذه أَحكَامُ المُفرَدِ حَاصِلةٌ فيها.

فأَمَّا نَحوُ: (إِنَّ قَائِمًا الزَّيدانِ)، و(إِنَّ ذَاهبًا العَمرَانِ) فهل تَجُوزُ هذه المَسأَلةُ

---

(١) كذا في ط، وفي الأصل: (ترك).

(٢) الكلام من قوله: (فإنها مع جملتها) ساقط من ط.

أَم لا؟ فيه وَجهانِ[١]:

أَحَدُهما: أَنَّها جَائِـزَةٌ[٢]، وهذا مَذهَبُ أَبي الحَسَنِ سَعيدٍ الأخفَشِ الكَبيرِ تِلميذِ سيبوَيه، وإِلى هذا ذَهَبَ يَحيَى بنُ زيادٍ الفرَّاءُ، وهو أَن يكُونَ (قَائِمًا) اسمَ (إِنَّ)، و(الزَّيدَانِ) مَرفُوعٌ[٣] عَلَى الفَاعِليَّةِ، كَمَا وَجَبَ ذلِكَ في الاستِفهامِ والنَّفيِ في نَحوِ: (أَقَائِمٌ الزَّيدَانِ)، و(مَا ذَاهبٌ العَمرَانِ) باتِّفَاقٍ.

وثَانيهما: أَنَّ ذلِكَ غيرُ جَائزٍ، وهذا هو [و٢٢١] رَأيُ سيبوَيه وأكثَرِ النُّحَاةِ؛ مِن جِهَةِ أَنَّ الاستِفهامَ والنَّفيَ يَطلُبَانِ الفِعلَ؛ فلِهذا قَويَ عَمَلُ اسمِ الفَاعِلِ في الظَّاهِرِ، لمَّا وَلي الاستِفهَامَ والنَّفيَ، بِخِلافِ (أَنَّ)، وهذا هو المُختارُ، وقَد قرَّرنا وَجهها في المُبتَدأ والخَبَرِ، وذكَرنا ضَعفَ النُّحَاةِ فيها.

قَولُه: « **ومِن ثَمَّ وَجَبَ الكَسرُ في مَوضِعِ الجُملَةِ، والفَتحُ في مَوضِعِ المُفرَدِ** ».

أَرَادَ: ومِن أَجلِ أَنَّ المكسُورَةَ تَبقَى مَعَها الجُملةُ عَلَى فَائِدَتِها، والمَفتُوحَةَ نَقَلَتها إِلى حُكمِ المُفرَدِ، وجَبَ الكَسرُ في مَوَاضِعِ الجُمَلِ، والفَتحُ في مَوَاضِعِ المُفرَدِ؛ مِن جِهَةِ أَنَّ ذلِكَ مُقرَّرٌ لِمَعناهما.

واعلَم أَنَّ المكسُورَةَ هي الأَصلُ، والمَفتُوحَةَ فَرعٌ عَلَيها؛ لأَوجُهٍ ثَلاثَةٍ:

أَمَّا أَوَّلًا: فلأَنَّ الكَلامَ مَع المكسُورَةِ جُملةٌ غَيرُ مُؤَوَّلَةٍ بِمُفرَدٍ، والكَلامُ مَع المَفتُوحَةِ في تَأويلِ المُفرَدِ، وكَونُ الشَّيءِ جُملةً مِن كُلِّ وَجهٍ[٤]، أَو مُفرَدًا[٥] مِن كُلِّ وَجهٍ أَصلٌ

---

(١) لا يجوز عند أكثر النحاة: إن قائمًا الزيدان، خلافًا للأخفش والفراء. انظر المسألـة في: الأصول ١/ ٢٥٦، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٧٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٧، وشرح الرضي ١/ ٢٢٦، والارتشاف ٣/ ١٢٥٣.

(٢) في ط: (غير جائزة).

(٣) في الأصل وط: (مرفوعان) وكذا يقتضي السياق.

(٤) في الأصل: (كل شيء) وكذا في ط.

(٥) في الأصل وط: (أو مفرد) وكذا يقتضي السياق.

لِمَا يكُونُ جُملةً مِن وَجهٍ، ومُفرَدًا مِن وَجهٍ؛ لأنَّ ما هذا حَالُه يكُونُ في حُكمِ المُفرَدِ والمُركَّبِ، ولا شكَّ أنَّ المُفرَدَ أَصلٌ للمُركَّبِ.

وأَمَّا ثَانيًا فلأَنَّ المكسُورَةَ مُستَغنيةٌ عَن ضَميمَةٍ في كَونها بِاسمِها وخَبَرِها مُستَقِلَّـةً، والمَفتُوحَةُ لا تَستَغني عَن الضَّميمَةِ، ومَا كَانَ مُستَغنيًا عَن غَيرِه فهو أَصلٌ لِمَا يكُونُ مُفتَقِرًا إِلى غَيرِه.

وأَمَّا ثَالِثًا فلأَنَّ المَفتُوحَةَ تَصيرُ مكسُورَةً بِحَذفِ مَا تكُونُ مُتعَلِّقَةً به، كقَولِكَ: (عرَفتُ أنَّكَ مُنطَلِقٌ)، فإذا حَذَفتَ (عرَفتُ) وقُلتَ: (إنَّكَ مُنطَلِقٌ) استَقَلَّ الكَلامُ، لا مَحَالةَ، ولا تَصيرُ المكسُورَةُ مَفتُوحَةً إِلَّا بزيَادَةٍ، كَقَولِكَ: (إِنَّكَ مُنطَلِقٌ) إذا ابتَدَأتَ بِه، فإذا أَردتَ فَتحَها فلا بُدَّ مِن زيَادَةِ فِعلٍ يَعمَلُ فيها، فتَقُولُ: (عرَفتُ أنَّكَ مُنطَلِقٌ)، ومَا لا يَفتَقِرُ إلى زيَادَةٍ فهو أَصلٌ لِمَا يكُونُ مُفتَقِرًا إِلَيها.

- قَولُه: « **فكُسِرَت ابتِدَاءً** » في مِثلِ قَولِكَ: (إِنَّ زَيدًا ذَاهِبٌ)، مِن جِهَةِ أنَّه لا يَقَعُ هذا المَوقِعَ إِلّا الجُملةُ؛ لأَنَّ المَفتُوحَةَ لا يُبتَدَأ بِها، كمَا مرَّ تَقريرُه.

« **وبَعدَ القَولِ** »؛ لأنَّه لا يَقَعُ بَعدَه إِلَّا الجُمَلُ، كقَولِه تَعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾ [سبأ: ٤٨].

« **وبَعدَ المَوصُولِ** »؛ لأَنَّ الصِّلةَ لا تكُونُ إِلّا جُملةً، كقَولِه تَعالى: ﴿ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ ﴾ [القصص: ٧٦].

فهذه جُملةُ مَا أَشَارَ إِلَيه الشَّيخُ مِن مَوَاضِعِ الجُملَةِ، واكتفَى بِذلِكَ لِيُنبِّـهَ بِه عَلَى مَا عَداه مِن المَوَاضِعِ الجُمليَّةِ.

ومِن ذلِكَ **إذا وَقَعَت في مَوضِعِ الحَالِ**، كَقَولِكَ: (جِئتُ وإِنَّ زَيدًا حَاضِرٌ)، وأَنشَدَ سيبوَيه[1] [ظ٢٢١]:

---

(١) سيبويه ٣/ ١٤٥.

٤٩٨ - مَـا أَعـطَـيَـانـي ولا سَـأَلـتُـهـمـا إلّا وإِنِّـي لَـحَـاجِـزي كَـرَمِـي[١]

وإِنَّما وَجَبَ كَسرُها هَاهنا لأَنَّ هذا مِن مواضِعِ الجُملَةِ الحَالـيَّـةِ.

ومِن ذلك **وُقُوعُها في جَوابِ القَسَمِ**، كقَولِه تَعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةٖ مُّبَٰرَكَةٍۚ ﴾ [الدخان: ٣]، جَوَابًا لِقَولِه: ﴿ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ﴾ [الدخان: ٢].

ومِن ذلِكَ **وُقُوعُ اللّامِ في خَبَرِها**، كَقَولِه تَعالى: ﴿ قَدۡ نَعۡلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحۡزُنُكَ ﴾ [الأنعام: ٣٣]، وأَنشَدَ سيبوَيه[٢]:

٤٩٩ - أَلَـم تَـرَ إِنِّـي وابـنَ أَسـوَدَ لَـيـلَـةً لَـنَسري إِلى نَـارَيـنِ يَعلُـو سَناهما[٣]

وإِنَّما قَالَ الشَّيخُ: « **وبَعدَ القَولِ** » لِيُشيرَ بِذلِكَ إِلى أَنَّه تُحكَى بَعدَه الجُمَلُ، سَوَاءٌ كَانَ فِعلًا، أو اسمَ فَاعِلٍ، أَو مَفعُولٍ، أَو مَصدَرًا، وغَيرَ ذلِكَ مِن اشتِقَاقَاتِ القَولِ؛ فلِهذا أَطلقَه.

- قَولُه: « **وفُتِحَت فَاعِلةً، ومَفعُولةً، ومُضَافًا إِلَيها** »؛ لأَنَّ هذه الأَمُورَ لا يَقَعُ بَعدَها إِلّا المُفرَدُ.

قَولُه: « **وقَالُوا: (لَولا أَنَّكَ)** »؛ لأَنَّه مُبتَدَأ، يَعني أَنَّ مَا بَعدَ (لَولا) مِن (أَنَّ) واسمِها وخَبَرِها إِنَّما وَجَبَ فَتحُه وإِن كَانَ[٤] جُملةً في التَّقديرِ؛ مِن جِهَةِ أَنَّها مَع

---

(١) البيت من المنسرح، وهو لكثير عزة في ديوانه ٢٧٣، وانظر البيت في: سيبويه ٣/ ١٤٥، وشرح السيرافي ٣/ ٣٧١، والمقاصد الشافية ٢/ ٣٢٤، والمقاصد النحوية ٢/ ٧٧٨، وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/ ٣٤٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٩، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٨٣، والارتشاف ٣/ ١٦٠٤، وتخليص الشواهد ٣٤٤.

(٢) سيبويه ٣/ ١٤٩.

(٣) البيت من الطويل، وهو للشمردل بن شُريك اليربوعي في ابن السيرافي ٢/ ١٣٧. وبلا نسبة في شواهد سيبويه ٣/ ١٤٩، ٢٢٠، وشرح السيرافي ٣/ ٣٧٥، والمحكم ٨/ ٦١٣، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٨٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٠، وابن الناظم ١١٩، والتذييل ٥/ ٧٣، والمقاصد الشافية ٢/ ٣٢٥، وتمهيد القواعد ٣/ ١٣٢٤.

(٤) كذا في ط، وفي الأصل: (كانت).

اسمِها وخَبرِها في مَوضِعِ المُبتَدأ، ولا تُقدَّرُ جُملةً مُستَقِلَّةً، فيَجِبُ كَسرُها؛ لأنَّه لَو كَانَ الأَمرُ كَذلِكَ لكَانَ يَجِبُ [عِندَ][1] حَذفِها أن يَقولُوا: (لَولا زَيدٌ قَائِمٌ لأكرَمتُك)، وهـو غَـيـرُ جَائِـزٍ.

وإذا تَقرَّرَ أَنَّ خَبرَ المُبتدأ لا بُدَّ مِن حَذفِه فيها، فإذا وَقَعَت فإنَّما تَقَعُ في مَوضِعِ المُبتدأ خَاصَّةً؛ فلِذلِكَ وَجَبَ الفَتحُ؛ فإذَن (لَولا) وَارِدَةٌ عَلَى جِهَةِ الاعتِرَاضِ عَلَى القَاعِدَةِ[2]، فإنَّ الجُملةَ وَاقِعَةٌ بَعدَها، ومَع ذلِكَ فُتِحَت (أَنَّ) بَعدَها.

والجَوَابُ عَنه مَا مرَّ، وهو أنَّ الخَبرَ لَمَّا كَانَ يُحذَفُ كَثيرًا، فكأنَّها لَم تَقَع إلَّا مَوقِعَ المفرَدِ.

وهكذا قَولُهم: (لَولا أنَّكَ انطَلَقتَ لانطَلَقتُ) وشِبهه، فيَجِبُ فَتحُ (أَنَّ) بَعدَها؛ مِن جِهَةِ أنَّها وَقَعَت في مَحَلِّ الفَاعِلِ للفِعلِ المُقَدَّرِ بَعدَ (لَو)، والتَّقديرُ فيه: لَو ثَبَتَ أنَّكَ مُنطَلِقٌ لانطَلَقتُ، فمِن أَجلِ ذلِكَ وَجَبَ فَتحُها.

– قَولُه: « **فإن جَازَ التَّقديرَانِ جَازَ الأَمرَانِ** ». يَعني: فإن جَازَ تَقديرُ الجُملَةِ وتَقديرُ المُفرَدِ بِاعتِبَارَينِ جَازَ الكَسرُ عَلَى تَأويلِ الجُملَةِ، والفَتحُ عَلَى تَأويلِ المُفرَدِ، مِثلُ قَولِكَ: (مَن يُكرِمني فإنِّي أُكرِمُه)، فإن أَردتَ: (فأَنا أُكرِمُه) وَجَبَ الكَسرُ؛ لأنَّها وَقَعَت في مَوضِعِ الجُملَةِ. وإن أَردتَ: (مَن يُكرِمني فَجَزَاؤه أَنِّي أُكرِمُه) وَجَبَ الفَتحُ؛ لأنَّها مِن مَوَاضِعِ المُفرَدِ؛ لأنَّها في [و٢٢٢] الحَقيقَةِ خَبرُ المُبتَدأ.

وهكذا إذا وَقَعَت بَعدَ فَاءِ الجَزاءِ فإنَّه يَجوزُ فيه الكَسرُ والفَتحُ، فالكَسرُ عَلَى تَأويلِ جُملَةٍ يَظهَرُ جُزآها، والفَتحُ عَلَى تَأويلِ مَصدَرٍ ابتُدِئ به، وحُذِفَ خَبرُه، فمِثَالُ الكَسرِ قَولُه تَعالى: ﴿ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَىْءٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ ﴾ [آل عمران: ٩٢]، ومِثَالُ الفَتحِ قَولُه تَعالى: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾ [التوبة: ٦٣]،

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من ط.

(٢) في ط: (الفاعل).

فتَقديرُ الكَسرِ: فاللَّه عَليمٌ به، وتَقديرُ الفَتحِ: فَجزاؤُه جَهنَّمُ، وكَقَولِ الشَّاعِرِ:

٥٠٠ - وكُنتُ أُرَى زَيـدًا كَما قيـلَ سَيِّـدًا إذا أنَّـه عَـبـدُ الـقَـفَـا واللَّـهـازِمِ[١]

فمَن كَسَرَ فَعلى تَقديـرِ: إنَّه عَبدٌ، ومَن فتحَ فَعَلى تَقديـرِ: العبُوديَّـةُ، و(حَاصِلةٌ) مَحذُوفةٌ، فلَمَّا وَقَعَت المَفتُوحَةُ مَوقِعَ العُبُوديَّـةِ وَجبَ فَتحُها، كَما أَشَرنا إِلَيه.

ومِنه قَولُهم: (أوَّلُ مَا أقولُ أنِّي أَحمَدُ اللَّهَ)، فَمَن فتحَ (أَنَّ) كَانَ تَقديرُ الكَلامِ: أوَّلُ قَولي حَمدُ اللَّه، ومَن كسَرَ[٢] فتَقديرُه: أوَّلُ مَا أقُولُ أَنا حَامِدُ اللَّه، فـ(أوَّلُ) مُبتَدأ بمُضَافِه، وقَولُه: (أنِّي أَحمَدُ اللَّهَ) جُملةٌ خَبرِيَّـةٌ في مَوضِعِ خَبَرِ المُبتَدأ، ولَم تَحتَج إلى عَائِـدٍ؛ لأنَّها نَفسُ المُبتَدأ مِن جِهَةِ المَعنى، كأنَّه قَالَ: أوَّلُ مَا أقُولُ هذا الكَلامُ المُفتتَحُ بأنِّي أَحمَدُ اللَّهَ.

فحَاصِلُ الأَمرِ في هذا الضَّابِطِ: هو أَنَّ مَا كَانَ مِن مَوَاضِعِ المُفرَدِ فهو مِن مَوَاقِعِ المَفتُوحَةِ، ومَا كَانَ مِن مَوَاضِعِ الجُملَةِ فهو مِن مَوَاقِعِ المكسُورَةِ، ومَا صَلُحَ للجُملَةِ والمُفرَدِ جَازَ فيه الوَجهانِ: الكَسرُ والفَتحُ عَلَى التَّقريرِ[٣] الَّذي لَخَّصناه مِن قَبلُ، وهذا هو الأَحسَنُ في ضَبطِ الكَسرِ والفَتحِ.

وهو أَولى مِمّا ذكَرَه الشَّيخُ أَبُوعَليٍّ الفارِسيُّ، فإنَّه قَالَ في الضَّابِطِ للكَسرِ والفَتحِ[٤]: إنَّ كُلَّ مَا كَانَ يَصلُحُ للاسمِ والفِعلِ جَميعًا فإنَّه يكُونُ للمكسُورَةِ، ومَا لا يَصلُحُ إلّا لأَحَدِهما فإنَّه يكُونُ للمَفتُوحَةِ. وهذا فَاسِدٌ؛ فإنَّ قَولَنا: (فإذا إنَّه عَبدٌ) لا يَصلُحُ فيه إلّا الاسمُ، لا غَيرُ؛ لأنَّ (إذا) للمُفاجَأَةِ، ولا يَقَعُ بَعدَها إلّا الاسمُ، وقَد جَازَ فيه الكَسرُ، كَمَا قرَّرناه، فَبطَلَ مَا عَوَّلَ عَلَيهِ في الضَّبطِ، وأَيضًا فإنَّه يَبطُلُ بِمِثلِ قَولِكَ: (مَن يُكرِمني فإنِّي أُكرِمُه)، فإنَّه لا يَصلُحُ إلّا للاسمِ وَحدَه؛ لأنَّ الفَاءَ إنَّما

---

(١) البيت من الطويل، وقد مر سابقًا. انظر الشاهد رقم (٤١٠).

(٢) في ط: (كسرها). (٣) في ط: (التقدير).

(٤) الإيضاح العضدي ١٣٠.

تكُونُ لازِمَـةً في الجُملَةِ الابتِدَائيَـةِ، وقَد جَاءَ الكَسرُ فيها، فَفَسَدَ مَا عَوَّلَ عَلَيه.

فإِن زَعَمَ الفَارِسيُّ أَنَّه يَجُوزُ أَن يُقدَّرَ: فجَزاؤه الإِكرَامُ، أَو [ظ٢٢٢] فأَجزيه الإِكرَامَ[1]؛ فلِهذا جَازَ فيها الكَسرُ، لمَّا كَانَ مَوضِعًا للاسمِ والفِعلِ عَلَى هذا التَّقديرِ.

قُلنا: فيَلزَمُكَ عَلَى هذا وُجُوبُ الكَسرِ؛ لِكَونِه مَوضِعًا للاسمِ والفِعلِ على قَولِكَ، ولَيسَ وَاجِبًا، بَل كَمَا يَجُوزُ الكَسرُ يَجُوزُ فيه الفَتحُ. وهكذا إِذا قِيلَ: (مُرادي أَنَّكَ مُحسِنٌ)؛ لأَنَّ هذا[2] إن لَم يكُن صَالِحًا للاسمِ والفِعلِ، ولا لأَحَدِهما، فالضَّبطُ غَيرُ شَامِلٍ؛ لِخرُوجِه عَنه؛ لأَنَّه لَم يُعوِّل فيما قَالَه إِلّا عَلَى مَا يكُونُ صَالِحًا للاسمِ والفِعلِ، أَو لأَحَدِهما، وهذا خَارِجٌ عَنه بِمَا ذكَرناه مِن الفَرضِ. وإِن كَانَ[3] مَوضِعًا للاسمِ فهو خَبرُ المُبتَدأ، وخَبرُ المُبتَدأ يَجُوزُ أَن يكُونَ جُملةً ابتِدَائيَّـةً، ويَجُوزُ أَن يكُونَ جُملةً فِعليَّـةً، أَلا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: (مُرادي ثبَتَ الثَّوابُ عَلَيه)، و(الثَّوابُ ثَابِتٌ عَلَيه)، فيَلزَمُ أَنَّه يَجُوزُ في قَولِنا: (إِنَّكَ مُحسِنٌ) الكَسرُ والفَتحُ، والمَعلُومُ أَنَّه لا يَجُوزُ إِلّا الفَتحُ؛ لِكَونِه خبرًا؛ لِقَولِه: (مُرادي)، فبَطَلَ مَا عَلَيه الفَارِسيُّ في ضَبطِه بِه، وصَحَّ مَا ذكَرناه.

قَولُه: « **ولِذلِكَ جَـازَ العَطفُ عَلَى اسمِ المكسُورَةِ لَـفظًا أَو حُـكمًا بِالرَّفعِ دُونَ المَفتُوحَةِ** ».

يَعني: إِنَّ المكسُورَةَ لمَّا كَانَت لا تُغيِّـرُ مَعنى الجُملَةِ، فَصَحَّ أَن تُقدَّرَ كالمَعدُومِ؛ فلِهذا عُطِفَ عَلَى مَحَلِّ مَا عَمِلَت فيه، عَلَى تَقديرِ عَدَمِها، وهذا هو مُرادُه بِقَولِه[4]: « فيُعطَفُ عَلَى مَحَلِّها مَع اسمِها ».

- فاللَّفظُ في نَحوِ قَولِكَ: (إِنَّ زَيدًا قَائِمٌ وعَمرٌو)، وإِنَّما كَانَ هذا لَفظًا لمَّا كَانَت

---

(١) قوله: (فأجزيه الإكرام) ليس في ط.

(٢) الكلام من قوله: (بل كما) ساقط من ط.

(٣) الكلام من قوله: (صالحا للاسم) ليس في ط.

(٤) شرح المقدمة الكافية ٩٦٧.

(إنَّ) فيه مكسُورَةٌ للابتِدَاءِ بِها، وقَد قرَّرنا أنَّها غَيرُ مُغيِّـرَةٍ لِمَعنى الجُملَةِ.

- والحُكمُ في مِثلِ قَولِكَ: (عَلِمتُ أَنَّ زَيدًا مُنطَلِقٌ وعَمرٌو)؛ لأَنَّ المَفتُوحـةَ هَاهنا ومَا عَمِلَت فيه في تَأويلِ الجُملَةِ؛ فلِهذا جَازَ العَطفُ عَلَى مَحَلِّها كالمكسُورَةِ صَريحًا، والَّذي يَصدُقُ كَونَها في مَعنى الجُملَةِ هو جَوَازُ دُخُولِ اللَّامِ في الخبَرِ؛ وبِهذا(١) دَلالةٌ عَلَى كَونِ المَوضِعِ مَوضِعَ الجُملَةِ، لا مَوضِعَ المُفرَدِ؛ ولِهذا وَجَبَ كَسرُ (إنَّ) عِندَ دُخُولِ اللَّامِ.

وقَد أَورَدَ سيبوَيه قَولَه تَعالى: ﴿ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ ﴾، ثُمّ قَال: ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾ [التوبة: ٣]، فجَعَلَ قَولَه: (ورَسُولُه) عَطفًا عَلَى مَحَلِّ (أَنَّ) لمَّا كَانَت في تَأويلِ الجُملَةِ، وجَعَلَه شَاهدًا عَلَى مَا قَالَه(٢)، وأَنشَدَ قَولَ الشَّاعِرِ أَيضًا(٣):

٥٠١ - وإلّا فـاعـلَـمُـوا أنَّـا وأَنـتُـم   بُـغَـاةٌ مَـا بَـقِـينـا فـي شِـقَـاقِ(٤)

[و٢٢٣] وقَالَ(٥): التَّقديرُ: أَنَّا بُغَاةٌ وأَنتُم؛ لأنَّ (بُغَاةٌ) يَجِبُ تَقديمُه؛ لِيَصِحَّ العَطفُ عَلَى مَحَلِّها بَعدَ تَمامِ الخَبَرِ.

وقَد قَالَ الشَّيخُ في شَرحِه للأُمِّ في تَقريرِ كَلامِ سيبوَيه(٦): إنَّه يكُونُ بتَقديـرِ حَـذفِ

---

(١) في ط: (وفي هذا).

(٢) سيبويه ٢/ ١٤٤.

(٣) سيبويه ٢/ ١٥٦.

(٤) البيت من الوافر، وهما لبشر بن أبي خازم في ديوانه ١٦٥، وانظر: سيبويه ٢/ ١٥٦، وابن يعيش ٨/ ٦٩-٧٠، والتخمير ٤/ ٥٤، والإنصاف ١٩٠، والمقاصد الشافية ٢/ ٣٧٢، وهو بلا نسبه في التبصرة والتذكرة ١/ ٢١٠، والمفصل ٣٩٤، وتحصيل عين الذهب ٢٩٧، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٣/ ٩٦٨، والتبيين ٣٤٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٥١، وشرح الكافية الشافية ١/ ٥١٣، وشرح الرضي ٤/ ٣٥١، ٣٥٢، وشرح الكافية للقواس ٢/ ٦٤٥، والتذييل ٥/ ١٩٥.

(٥) سيبويه ٢/ ١٥٦.

(٦) شرح المقدمة الكافية ٩٦٨.

الخَبَرِ مِن الأَوَّلِ قَاصِدًا إِلى أَنَّ المَعنى: وإلا فاعلَمُوا أَنَّا بُغَاةٌ وأَنتُم بُغَاةٌ. وهذا فَاسِدٌ؛ لأَمرَينِ:

أَمَّا أَوَّلًا فلأَنَّه إِذا كَانَ التَّقديرُ كَما ذكَره لَم يكُن رَفعُ (وأَنتُم) عَلَى العَطفِ عَلَى المَحَلِّ، وإِنَّما يكُونُ عَطفَ جُملَةٍ عَلَى جُملَةٍ ابتِدائِيَّـتَينِ كِلتيهما، وهذا يَخرجُ عَن تَمثيلِ المَسأَلَةِ.

وأَمَّا ثَانيًا فلأَنَّا إِذا قَدَّمنا الخَبَرَ صَارَ عَطفًا عَلَى مَحَلِّها بَعدَ تَمامِ الخَبَرِ، وإِذا كَانَ الخَبرُ مَحذُوفًا كَانَ في الحَقيقَةِ عَطفًا عَلَى المَحَلِّ قَبلَ الخَبَرِ.

فإذن الحَقُّ في ذلِكَ مَا قَدَّرناه دُونَ مَا ذكَرَه الشَّيخُ، وهو تقَدُّمُ خَبَرِه دُونَ الحَذفِ[1].

قَولُه: « **وَيُشتَرَطُ في العَطفِ عَلَى المَحَلِّ مُضيُّ الخَبَرِ لَفظًا أَو تَقديرًا** ».

أَرَادَ بِه: يُشتَرَطُ في العَطفِ عَلَى مَحَلِّ (إِنَّ) مُضيُّ الخَـبَـرِ؛ إِمَّا لَفظًا، كَقَولِكَ: (إِنَّ زَيدًا قَائِمٌ وعَمرٌو)، وإِمَّا تَقديرًا، كقَولِه[2] في مِثَالِه: (إِنَّ زَيدًا وعَمرٌو قَائِمٌ)، كَمَا مثَّلناه في البَيتِ الَّذي أَنشَدَه سيبَوَيه؛ خِلافًا للكِسَائيِّ والفَرَّاءِ، فإِنَّهما جوَّزَا العَطفَ عَلَى مَحَلِّ[3] (إِنَّ) قَبلَ تَمَامِ الخَبَرِ، فأَجَازَا: (إِنَّكَ وزَيدٌ ذَاهبانِ)، ولا حُجَّةَ لَهما في مِثلِ: (إِنَّ الزَّيدينَ والعَمرُونَ ذَاهبُونَ)؛ مِن جِهَةِ أَنَّ جَوازَها إِنَّما كَانَ مِن أَجلِ أَنَّ (العَمرُونَ) مُبتَدأ، ومَا بَعدَه خَبرُه، وخَبرُ الأَوَّلِ مَحذُوفٌ، قَد دلَّ عَلَيه خَبرُ الثَّاني، وإِنَّما يكُونُ حُجَّةً لَو قيلَ: (إِنَّ زَيدًا والعَمرَانِ ذَاهبُونَ)، وهذا لا سَبيلَ إِلَيه.

وإِنَّما لَم يَجُز العَطفُ عَلَى مَحَلِّ (إِنَّ) قَبلَ تَمَامِ خَبَرِها؛ لِمَا يُؤَدِّي إِلَيه مِن كَونِ الخَبَرِ الوَاحِدِ مَعمُولًا لـ(إِنَّ)، غَيرَ مَعمُولٍ لَها، وهذا مُحالٌ؛ لأَنَّه مِن حَيثُ إِنَّه خَبرٌ عَن[4] اسمِ (إِنَّ) مَعمُولٌ لِـ(إِنَّ)، ومِن حَيثُ إِنَّه خَبرٌ عَن المَعطُوفِ عَلَى المَحَلِّ

---

(١) قوله: (وهو تَقدُّمُ خبَرِه دُونَ الحَذفِ) ساقط من ط.

(٢) كذا في ط، وفي الأصل: (كقولك). (٣) كذا في ط، وفي الأصل: (مثال).

(٤) في ط: (غير).

مَعمُولٌ للابتِدَاءِ، غَيرُ مَعمُولٍ لِـ(إنَّ). وهذا تَناقُضٌ بيِّنٌ، فيَجِبُ مَنعُه.

والتَّفرِقةُ بَينَ (إنَّ) و(لا) حَيثُ جَازَ العَطفُ عَلَى عَلَى مَحَلِّ (لا) قَبلَ تَمَامِ خَبَرِها مِن وَجهَينِ:

أَمَّا أَوَّلًا فلأَنَّ (لا) مَبنيَّـةٌ مَع اسمِها، فلَمَّا لَم يَظهَر فيه الإِعرَابُ فكَأنَّها لَم تَعمَل إِلَّا في الخَبَرِ دُونَ الاسمِ، لمَّا كَانَ مَبنيًّا بِخِلافِ (إنَّ)، فإِنَّ عَمَلَها ظَاهِرٌ في الاسمِ، فافترَقا.

وأَمَّا ثَانيًا [ظ٢٢٣] فلأَنَّ الخَبرَ في (لا) يُحذَفُ كَثيرًا، وبَنُو تَميمٍ لا يُثبِتُونَه في كَلامِهم[١]، فلَمَّا كَانَ يُحذَفُ كَثيرًا في (لا)، وكأنَّه غَيرُ مَذكُورٍ، بِخِلافِ (إنَّ)، فإِنَّ خَبرَها لا يُحذَفُ، فيُؤَدِّي إِلى المَحذُورِ الَّذي ذكَرناه؛ فلِهذا جَازَ[٢] في (لا) دُونَ (إنَّ).

قَولُه: « **ولا أَثرَ لِكَونِه مَبنيًّا؛ خِلافًا للمُبرِّدِ والكِسَائيِّ** ».

اعلَم أَنَّ الفرَّاءَ يُجيزُ العَطفَ عَلَى مَحَلِّ (إنَّ) قَبلَ تَمَامِ الخَبَرِ، سَوَاءٌ كَانَ الاسمُ مَبنيًّا أَو مُعرَبًا، كَمَا قرَّرناه. فأَمَّا الكِسَائيُّ والمُبرِّدُ[٣] فاشتَرَطا في جَوَازِ ذلِكَ أَن يكُونَ مَبنيًّا[٤]،

---

(١) انظر لغة تميم في: المفصل ٥٢، وشرح الكافية الشافية ١/ ٥٣٧، وشرح الرضي ١/ ٢٩٢.

(٢) في ط: (امتنع).

(٣) هذا ما ذكره في الكافية ٢٢٢ ولم أجد أحدًا غير ابن الحاجب ينسب هذا الرأي للمبرد، والظَّاهر أن ابن الحاجب يصرّ على أن هذا الرأي هو للمبرد، فقد ذكر ذلك أيضًا في الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٧٤، وقد علق الرضي على هذه النسبة فقال في شرحه ٤/ ٣٥٦: « الظاهر أن هذا مذهب الفراء والإطلاق مذهب الكسائي كما هو مذكور في كتب النحو ».

(٤) يتابع العلوي هنا ابن الحاجب، فقد عكس ابن الحاجب ونسب للفراء الإطلاق والشرط للكسائي في شرح المقدمة الكافية ٩٦٩، وما ينقله النحاة أن الإطلاق هو رأي الكسائي، واشتراط خفاء الإعراب هو رأي الفراء، والبَصريُّونَ لا يَجُوزُ عندهم العَطفُ بِالرَّفعِ إِلَّا بَعدَ تَمَامِ الخَبَرِ، قَالَ الفَرَّاءُ: « ولا أَستَحِبُّ أَن أَقُولَ: (إِنَّ عَبدَ اللَّه وزَيدًا قَائِمَانِ) لِتَبيُّنِ الإِعرَابِ في عَبدِاللَّه، وقَد كَانَ الكِسَائيُّ يُجيزُه لِضَعفِ (إنَّ) » وهو رَأيُ الأَخفَشِ. انظر هذه المسألة في: معاني القرآن للفرَّاء ١/ ٣١٠-٣١١، وابن يعيش ٨/ ٦٩-٧٠، والإنصاف ١/ ١٨٥، وأسرار العربية ١/ ١٤٦-١٤٧، واللباب ١/ ٢١٢، والتّبيين ٣٤١، وشرح الرضي ٤/ ٣٥٢، وتوضيح المقاصد ١/ ٥٣٤-٥٣٦، والارتشاف ٣/ ١٢٨٨-١٢٨٩.

فجَوَّزَا: (إِنَّكَ وزَيدٌ ذَاهبَانِ) ومَنَعا: (إنَّ زَيدًا[١] وعَمرٌو قَائِمانِ). وعُمدَتُهما في ذلِكَ مَا حُكيَ عَن بَعضِ العرَبِ: (إِنَّكَ وزَيدٌ ذَاهبَانِ)، وقَد أَشَارَ الشَّيخُ إِلى بُطلانِه بقَولِه: « **ولا أَثرَ لَه** »؛ لأنَّ المَانِعَ مِن العَطفِ عَلَى المَحَلِّ قَبلَ الخبَرِ حَاصِلٌ في المَبنيِّ كَحُصُولِه في المُعرَبِ، وهو القِيَاسُ، واستِعمَالُ الفُصَحاءِ.

ومِمَّا يَصلُحُ إيرَادُه حُجَّةً للمُبرِّدِ والكِسَائيِّ مَا حُكيَ عَن بَعضِ العرَبِ: (إِنَّهم أَجمَعُونَ ذَاهبُونَ)، فرُفِعَ التَّوكيدُ حملًا عَلَى مَحَلِّ (إنَّ) قَبلَ تَمَامِ خَبَرِها، فإذا جَازَ ذَلكَ في التَّأكيدِ جَازَ في العَطفِ؛ لاشتِرَاكِهما في كَونِهما تَابِعَينِ؛ ولأَنَّ المُجَوِّزِينَ لَم يُفرِّقُوا بَينَ التَّأكيدِ والعَطفِ، والمَانِعينَ لَم يَفرِّقُوا بَينَهما، فكَما جَازَ في التَّأكيدِ جَازَ في العَطفِ أَيضًا.

وقَد قَالَ سيبوَيه[٢]: إنَّ مِثلَ هذا يكُونُ غَلَطًا، ونَسَبَ القَائلينَ إلى الغَلَطِ. ولَيسَ مُرادُ سيبوَيه تَغليطَ العرَبِ المَوثُوقِ بِفَصَاحَتِهم، فإِنَّ مِثلَ هذا لا يَليقُ بالعُلَماءِ الرَّاسِخينَ، ولا يُرتَضَى مِن مِثلِ سيبَوَيه؛ لِعَدَالَتِه وتَشَدُّدِه في صِحَّةِ النَّقلِ. ولكنَّه أَرادَ أَنَّ مَن قَالَ هذه المَقَالَةَ فإنَّ غَرَضَه: إِنَّهم هم أَجمَعُونَ ذَاهبُونَ، فحَذَفَ المُبتَدَأ المُؤكّدَ بـ(أَجمَعينَ)، وبَقِيَ التَّأكيدُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيه، كَما يُحذَفُ المَوصُوفُ وتَبقَى الصِّفةُ، فكأَنَّ العرَبيَّ تَخيَّـلَ أَنَّ الثَّانيَ هو المَحذُوفُ؛ فلِهذا رَفَعَ (أَجمَعينَ) عَلَى هذا التَّـوَهُّمِ؛ لأنَّه لَمَّا حُذِفَ المُؤكَّدُ الَّذي هو (هم) لَم يَلحَقه التَّأكيدُ في إِعرَابِه مَع حَذفِه، فلَمَّا وَجدناه مَرفُوعًا لَم يكُن إِلَّا عَلَى التَّوهُّمِ الَّذي ذكَرناه، وهو أنَّه توَهَّمَ أَنَّ (إِنَّهم) هو (هم) المَحذُوفُ أَو [و٢٢٤] يُقَالُ: إِنَّه تَأكيدُ المَحذُوفِ، فيَبقَى مَرفُوعًا عَلَى تَقديرِ وُجُودِه، كَمَا يُحذَفُ المَوصُوفُ وتَبقَى الصِّفةُ، والجَامِعُ بَينَهما كَونُهما تَابِعَينِ[٣].

أَو يُقَالَ: إِنَّ هذا العرَبيَّ اعتَقَدَ أَنَّ الضَّميرَ ضَميرٌ مَرفُوعٌ، فيَرى أَنَّه قَالَ: هم

---

(١) في ط: (زيد). (٢) سيبويه ٢/ ١٥٥.

(٣) الكلام من قوله: (وهو أنه توهم) ساقط من ط.

أَجمَعُونَ، فيكَونُ ضَميرًا مُنفَصِلًا مَرفُوعًا، فيكُونُ (أَجمَعُونَ) تَأكيدًا لَه.

قَالَ الشَّيخُ[١]: وإذا كَانَ بَعضُ العَرَبِ قَد خَرَجَ في بَعضِ كَلامِه عَمَّا قَبلَه القيَاسُ واستِعمَالُ الفُصَحَاءِ كَانَ مَردُودًا عِندَ أَهلِ التَّحقيقِ، وَوَجه كَونِه مَردُودًا هو أَنَّ قُبولَ مَا يَقُولُه العَـرَبيُّ إِنَّما كَانَ للظَّنِّ بِأنّه عَلَى وَفقِ مَا وَضَعَه الوَاضِعُ، فإِذا جَاءَ عَلَى خِلافِ ذلِكَ مِن القيَاسِ واستِعمالِ الفُصَحَاءِ غَلَبَ عَلى الظَّنِّ النَّقيضُ، فزَالَ المُوجِبُ لِقُبُولِه، وهذا لا وَجهَ لَه، كَمَا رَدَدنا عَلَى سيبَوَيه.

والأَقرَبُ أنَّه إذا كَانَ لَه وَجهٌ في القيَاسِ حُمِلَ عَلَيه مِن غَيرِ حَاجَةٍ إِلى التَّغليطِ؛ لأَنَّ مِثلَ هذا يُؤَدِّي إلى رَدِّ كَلامِ الفُصَحَاءِ والطَّعنِ فيه مِن غَيرِ دَلالَةٍ، فيَجِبُ اطِّـرَاحُه.

قَولُه: « و(لكنَّ) كَذلِكَ ».

يَعني أَنَّ (لكنَّ) تُمَاثِلُ (إِنَّ)، وتشَابِهها في جَوَازِ العَطفِ عَلَى المَحَلِّ بَعدَ تَمَامِ خَبرِها لَفظًا أَو حُكمًا، كقَولِكَ: (مَا جَاءَ زَيدٌ لكنَّ عمرًا خَارِجٌ وبكرٌ)، والتَّقديرُ في نَحوِ: (مَا سَارَ بكرٌ لكنَّ زَيدًا وبكرٌ خَارِجٌ)، وإِنَّما جَازَ ذلِكَ في (لكنَّ) دُونَ سَائرِ أَخَوَاتِها عِندَ سيبوَيه، وهو رَأيُ البَصريّينَ عَن آخِرِهم، فإِنَّهم منَعُوا ذلِكَ في غَيرِ (إِنَّ) و(لكنَّ)؛ مِن جِهَةِ أَنَّ (لكنَّ) للاستِدرَاكِ، وهو لا يُنَافي التَّأكيدَ والابتِدَاءَ جَميعًا، بِخِلافِ سَائرِ أَخَوَاتِها، فإِنَّها مُنَافيةٌ للابتِدَاءِ، فامتَنعَ ذلِكَ فيها، وأَنشَدَ النُّحَاةُ شَاهدًا عَلَى ذلِكَ:

٥٠٢ - ومَـا زِلـتُ سَبَّـاقًـا إِلى كُـلِّ غَايَـةٍ ... بها يُبتَغَى في النَّاس مَجدٌ وإِجلالُ
ومـا قَصَّرَت بي في التَّسَامي خُؤُولَةٌ ... ولكنَّ عمّي الطَّيِّبُ الأَصلِ والخالُ[٢]

(١) شرح المقدمة الكافية ٩٦٩.

(٢) البيتان من الطويل، والقائل مجهول، وهو من شواهد شرح الكافية الشافية ١/ ٥١١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٨٤، والتذييل ٥/ ١٩١، وتخليص الشواهد ٣٧٠، والمقاصد الشافية ٢/ ٣٧٨، وتمهيد القواعد ٣/ ١٣٨٧، والمقاصد النحوية ٢/ ٧٧٩، والأشموني ١/ ٣١٥، والهمع ٣/ ٢٤٠.

فأَمَّا الكِسَائيُّ والفرَّاءُ فإِنَّهما أَجازَا ذلِكَ في جَميعِ أَخَوَاتِها، أَعني العَطفَ عَلَى مَحَالِّها بالرَّفعِ قَبلَ تَمامِ الخَبَرِ وبَعدَه[١]، وأَنشَدَ الفرَّاءُ شَاهدًا عَلَى هذا الحُكمِ في (لَيتَ):

٥٠٢ - يَـا لَـيتَـني وأَنـتِ يـا لَـمـيسُ
فـي بَلـدَةٍ لَـيسَ بِـهـا أَنـيـسُ[٢]

وشَرَطا جَميعًا أَن يكُونَ الاسمُ مَبنيًّا، وحُكي عَن الكِسَائيِّ[٣] أَنَّه أَجازَه سَواءٌ كَانَ الاسمُ مُعرَبًا أَو مَبنيًّا[٤].

قَولُه: « **ولِذلِكَ دَخَلَت اللّامُ مَع المكسُورَةِ** ».

أَرادَ: ولأَجلِ أَنَّ المكسُورَةَ لا تُغيِّـرُ مَعنى الابتِداءِ [ظ٢٢٤] دَخلَت مَعَها اللّامُ الَّتي للابتِدَاءِ، ولكنَّه لمَّا كَانَتا مُتَّفِقتَينِ في مَعنى التَّأكيدِ لَم يَجمَعُوا بَينَهما، وإِنَّما أَدخَلُوا عَلَى الخَبَرِ إِذا كَانَ الاسمُ مُتقَدِّمًا، كَقَولِكَ: (إِنَّ زَيدًا لقَائِمٌ)، وعَلَى الاسمِ إِذا كَانَ مُتَأَخِّرًا، كَقَولِكَ: (إِنَّ في الدَّارِ لزَيدًا)، وعَلَى فَضلَةِ الخَبَرِ إِذا وَقَعَت في مَوضِعِ الخَبَرِ، كقَولِكَ: (إِنَّ زَيدًا لَطَعامكَ آكِلٌ).

وإِنَّما جَازَ ذلك لمَّا كَانَت الفَضلةُ في مَحَلِّ الخَبَرِ؛ ولِهذا امتَنعَ أَن يُقَالَ: (إِنَّ زَيدًا آكِلٌ لَطَعامكَ)؛ لَمَّا كَانَ مُـتَـأَخِّـرًا؛ لأَنَّا لَو جَوَّزنا ذلِكَ لكُنَّا قَد أَدخَلنا اللّامَ في غَيرِ

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٥١٢-٥١٤.

(٢) هذا من الرجز، وهو لرؤبة في زيادات ديوانه ١٧٦، وانظر: المقاصد النحوية ٢/ ٩٤. وهو للعجاج في التصريح ٢/ ٧٧، والدرر ٢/ ٤٨٤، وليس في ديوانه. وهما بلا نسبة في معاني الفراء ١/ ٣١١، ومجالس ثعلب ٢٦٢، وشرح الكافية الشافية ١/ ٥٠٩، ٥١٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٥٢، والتذييل ٥/ ٢٠٧، والمقاصد الشافية ٢/ ٣٨٣، والمساعد ١/ ٣٣٧، والهمع ٣/ ٢٤١.

(٣) كذا في ط، وفي الأصل: (الفراء).

(٤) هذا ما نقله النحاة عن الكسائي، وهو الإطلاق، وأما الفراء فاشترط البناء، وهو المذكور في معانيه ١/ ٣١١، وهذا عكس ما ذكره ابن الحاجب. وقد أشرنا إلى هذا في تخريج المسألة سابقًا.

الاسمِ والخَبَـرِ، وهو مَمْنُوعٌ.

وهَل يَجُوزُ دُخُولُ اللَّامِ في خَبَرِ (لكنَّ) أَم لا[١]؟ فالَّذي عَلَيه نُحَاةُ البَصريِّينَ، الخَليلُ وسيبَويه، أنَّه لا يَجُوزُ دُخُولُها مِن جِهَةِ أَنَّ اللَّامَ مُنَافيةٌ لِمَعنى (لكنَّ)؛ لأَنَّها تَتوَسَّطُ بَينَ كَلامَينِ مُتَغايِرَينِ نَفيًا وإِثبَاتًا، واللَّامُ تَأتي عَلَى جِهَةِ الابتِدَاءِ، قَاطِعَةً لِمَا قَبلَها عَمَّا بَعدَها؛ فلِهذا مَنعُوا مِن دُخُولِها عَلَيها.

وحُكيَ عَن الكِسَائيِّ والفرَّاءِ جَوَازُ دُخُولِها عَلَيها، مُحتَجِّينَ بِقَولِه:

٥٠٤ - .... ولكـنَّـني مِـن حُـبِّـهـا لَـعَـمِـيـدُ[٢]

ولا حُجَّـةَ فيه؛ إِمَّا لأَنَّ الأَصلَ: ولكن إِنَّني، فدَخَلَت عَلَى (إِنَّ) المكسُورَةِ. وإِمَّا عَلَى زِيَادَةِ اللَّامِ، كَما زيدَت في نَحوِ قَولِهَم:

٥٠٥ - أُمُّ الـحُـلَـيـسِ لَـعَـجُـوزٌ شَـهـرَبَـه[٣]

قَولُه: « **وتُخَفَّفُ المكسُورَةُ، فتَلزَمُها اللَّامُ** ».

اعلَم أَنَّ المكسُورَةَ والمَفتُوحَـةَ لِكَـثـرَةِ استِعمَالِهما خَفَّفُوهما، فـإِذا خُـفِّـفَت

---

(١) انظر الخلاف بين البصريين والكوفيين في دخول اللام على خبر لكن ابن يعيش ٨/ ٦٣-٦٤، والإنصاف ١/ ٢٠٨، واللباب ١/ ٢١٧، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٩٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٩، وشرح الرضي ٤/ ٣٦٣، والتذييل ٥/ ١١٦.

(٢) هذا عجز بيت من الطويل، لم يُنسَب لأحد، ولم يُعرف قائله، وقيل مصنوع. وصدره:

يـلـومـونـني في حُبِّ ليلـى عـواذلـي ....

وهو من شواهد اللامات ١٥٨، وسرِّ الصناعة ١/ ٣٨٠، والمفصَّل ٣٩٢، والإنصاف ١/ ١٢٩، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٣/ ٩٧٠، واللباب للعكبريِّ ١/ ٢١٧، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٩٢، وشرح الرَّضي ٤/ ٣٦٣، ومغني اللبيب ٣٠٧، ٣٨٥، والهمع ١/ ٥٠٦.

(٣) نسبه الصاغانيُّ إلى عنترة بن عروس. انظر: المقاصد النحوية ١/ ٥٠٧، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٠٤، وهو لرؤبة في ملحقات ديوانه ١٧٠. والبيت من شواهد الأصول ١/ ٢١٤، وإعراب النحَّاس ٣/ ٤٦، وجمل الخليل ٢٧٩، وجمهرة اللغة ٢/ ١١٢١، والتعليقة للفارسي ٤/ ١٠، وسرُّ الصناعة ١/ ٣٧٨، والمحكم ٤/ ٤٧٣، وشرح الرَّضي ٤/ ٣٥٩، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٣٩، والتذييل ٥/ ١١٩.

المكسُورَةُ لَزِمَتها اللَّامُ، كقَولِه تَعالى: ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ [يس: ٣٢]، وإِنَّما أُلزِمَت اللَّامَ للتَّفرِقَةِ بَينَها وبَينَ النَّافيةِ؛ لأنَّها لَمَّا خُفِّفَت صَارَ لَفظُها مِثلَ لَفظِها، فلَو لَم تَدخُل اللَّامُ لَم تَقَع بَينَهما تَفرقَةٌ في مِثلِ قَولِكَ: (إن زَيدٌ قَائِمًا)، و(إن زَيدٌ قَائِمٌ)، فلا تَعلَم هَل أُريدَ المُخَفَّفَةُ أو النَّافيةُ، وكَانَ الأَظهَرُ في القيَاسِ إذا كَانَت عَامِلَةً أَلَّا تَلزَمَها اللَّامُ؛ لِزَوالِ اللَّبسِ بِالإعمَالِ لَهَا، ولكنَّهم جَعَلُوا البَابَ كُلَّه وَاحِدًا؛ مِن جِهَةِ أَنَّ كَثيرًا مِن الأَسماءِ لا يَظهَرُ فيه إِعرَابٌ؛ إمَّا لِكَونِه مَبنيًّا؛ وإمَّا لِتَعذُّرِه فيه لِثِقَلِه.

هذا تَقريرُ كَلامِ الشَّيخِ[1]، والأحسَنُ أنَّها إذا كَانَت مُعمَلةً أَنَّ المُتكَلِّمَ بِالخَيَارِ في إِثبَاتِ اللَّامِ وانتِفَائِها؛ لأَنَّ مَع الإِعمَالِ فاللَّبسُ زَائِلٌ، فأَغنى عَن اللَّامِ، فإن تُرِكَ إعمَالُها فلا بُدَّ مِن اللَّامِ؛ عَلَى جِهَةِ اللُّزومِ، قَالَ اللَّه تَعالى في إِعمَالِها: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾ [هود: ١١١]، قَالَ سيبويَه[2]: وحَدَّثنا مَن يُوثَقُ بِه[3] أَنَّ بَعضَ العَرَبِ [و٢٢٥] يقُولُ: (إن عَمرًا لَمُنطَلِقٌ). قَالَ الأَخفَشُ في كِتَابِ المَعاني[4]: ومِن العربِ مَن يَقُولُ: (إن زَيدًا لَمُنطَلِقٌ)، وقُرِئَ قَولُه تَعالى: ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [الطارق: ٤] بالرَّفعِ والنَّصبِ[5] عَلَى الإِعمَالِ والإِلغاءِ.

قَولُه: « **ويَجُوزُ إِلغاؤُها عَن العَملِ** ».

وإِنَّما أُلغِيَت عَن العَمَلِ عِندَ التَّخفيفِ لِفَوَاتِ قوَّةِ الشَّبَه للفِعلِ؛ لِبُطلانِ الفَتحِ في آخِرِها، ونُقصَانِها عَن ثَلاثَةِ أَحرفٍ، وَوِلايتِها للأَفعَالِ عِندَ التَّخفيفِ.

---

(١) شرح المقدمة الكافية ٩٧١.

(٢) سيبويه ٢/ ١٤٠.

(٣) قوله: (به) ليس في ط.

(٤) معاني القرآن للأخفش ١/ ١٢٠.

(٥) قرأ الجمهور (إن) خفيفة و(كل) بالرفع، وحكى هرون أنه قرئ (إنَّ) بالتشديد، و(كل) بالنصب. انظر: تفسير البحر المحيط ٨/ ٤٤٨-٤٤٩، وفي شواذ القراءات للكرماني ٥٠٩ النصب قراءة الضحاك، والرفع قراءة أبي رجاء.

والشَّبَه للفِعلِ فيها إنَّما كَانَ مِن أَجلِ[١] فَتحِ الآخِرِ، وللزِّيَادَةِ عَلَى حَرفَينِ؛ ولأجلِ اقتِضَائِها للاسمَينِ[٢]، ومَع التَّخفيفِ قَد زَالَ ذلك كُلُّه، فلا جَرَمَ جَازَ إلغَاؤُها[٣]، كَمَا ذكَرنَاه، قَالَ اللَّه تعَالى: ﴿ وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا ﴾ [الزخرف: ٣٥]، فأَمَّا بَيتُ الطِّرِمَّاحِ[٤]:

٥٠٦ - أَنَا ابنُ أُبَاةِ الضَّيمِ مِن آلِ مَالِكٍ وَإِن مَالِكٌ كَانَت كِرَامَ المَعَادِنِ[٥]

فإنَّما جَازَ فيه حَذفُ اللّامِ لمَّا كَانَ المَوضِعُ لَيسَ صَالِحًا للنَّفيِ؛ فلِهذا لَم يكُن هناكَ لَبسٌ بِالنَّفيِ، ونَحوُه مَا رَوَته عَائِشَةُ ﵂ عَن رَسُولِ اللَّه صَلّى اللَّه عَلَيه، قَالَت: « إن كَانَ رَسُولُ اللَّه يُحِبُّ التَّيمُّنَ في طُهورِه إذا تَطهَّرَ، وفي تَرجُّلِه إذا تَرجَّلَ، وفي انتِعَالِه إذا انتَعلَ »[٦]، وقَولِهم: (إن وَجدتُ اللَّهَ لَطيفًا بِعِبَادِه)، وقَولِهم: (إن كَادَت نَفسُ الخَائِفِ تَذهَبُ)، و(إن الكَرِيمَ يَرتاحُ للعَطَاءِ).

قَولُه: « **ويَجُوزُ دُخُولُها عَلَى فِعلٍ مِن أَفعالِ المُبتدَأ خِلافًا للكُوفيِّينَ في التَّعميمِ** ».

وإنَّما كَانَت مَخصُوصَةً عِندَ تَخفيفِها بِمَا ذكَرناه مِن جِهَةِ أَنَّ مُقتَضَاها مُوفَّرٌ عَلَيها؛

---

(١) في ط: (كان لأجل).

(٢) في ط: (للا) الكلمة غير مكتملة.

(٣) في ط: (إلغاؤهما).

(٤) هو الطرماح بن حكيم بن الحكم بن نفر بن قيس بن جحدر بن ثعلبة أبو نفر وأبو ضبينة الطائي الشاعر الشامي المولد والمنشأ كوفي الدار خارجي المذهب، والطرماح الطويل وجده قيس بن جحدر له صحبة، حدث عن الحسن بن علي بن أبي طالب. انظر ترجمته في: تاريخ مدينة دمشق ٢٤/ ٤٦٥ والأغاني ١٢/ ٤٣، وخزانة الأدب ٨/ ٧٤.

(٥) البيت من الطويل، وهو للطرماح في ديوانه ٢٨٠، وانظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٥٠٩، وشواهد التوضيح ٥١، والتذييل ٥/ ١٣٣، وتمهيد القواعد ٣/ ١٣٦٢، وهو بلا نسبة في الارتشاف ٣/ ١٢٧٣، والجنى الداني ١٣٤، وتوضيح المقاصد ١/ ٥٣٧، والأشموني ١/ ٣١٧، والهمع ١/ ٥١١، والتصريح ٢/ ٨٢.

(٦) الحديث في صحيح مسلم ٢/ ٨٨ برقم (٣٩٥)، وسنن البيهقي الكبرى ١/ ٨٦ برقم (٤٠٧).

لأَنَّ الاسمَينِ بَعدَها مَذكُورَانِ، أَلا تَرَى أَنَّكَ إذا قُلتَ: (إِن كَانَ زَيدٌ قَائِمًا) فَمَعناه: إِنَّ زَيدًا لَقَائِمٌ، وإِذا كَانَ مَا تَقتَضيه مُوَفَّرًا عَلَيها بَعدَ دُخُولِ هذه الأَفعالِ، فلا يَلزَمُ مِن جَوَازِ دُخُولِها عَلَيها جَوَازُ دُخُولِها عَلَى مَا يُخَالِفُها مِمَّا لا يَكُونُ مُقتَضَاه اسمَينِ، كَقَولِه تَعالى: ﴿ وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ [الشعراء: ١٨٦]، وقَولِه تَعالى: ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾ [الأعراف: ١٠٢]، وقَولِه تَعالى: ﴿ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ ﴾ [يوسف: ٣].

وحُكيَ عَنِ الفرَّاءِ والكِسَائيِّ تَعميمُ دُخُولِها عَلَى الأَفعالِ كُلِّها[١]، واحتَجُّوا بِقَولِ عَاتِكَةَ امرَأةِ الزُّبيرِ[٢] [ظ٢٢٥]:

٥٠٧ - يـا عَـمـرُو لَـو نَـبَّـهـتَـه لَـوَجَدتَه لا طَائِشًا رَعِشَ الجَنانِ ولا الـيَـدِ
شُلَّت يَمِينُـكَ إن قَـتَـلتَ لَـمُسلِـمًـا حَلَّت عَـلَـيـكَ عُـقُـوبَـةُ المُـتَعمِّـدِ[٣]

---

(١) الكوفيُّون والأخفش يجيزون دخولها على الأفعال كلّها، أمَّا البصريُّون فلا يجيزون دخولها إلا على الأفعال النَّاسخة. انظر المسألة في: المفصل ٣٩٥، والإيضاح في شرح المفصَّل ٢/ ١٨٣، وابن يعيش ٨/ ٧٢، وشرح الكافية الشَّافية لابن مالك ١/ ٥٠٤، وشرح الرَّضي ٤/ ٣٦٦، وشرح ألفيَّة ابن معطٍ للقوَّاس ٢/ ٣٢٧، والارتشاف ٣/ ١٢٧٤، والمقاصد الشافية ٢/ ٣٩٤.

(٢) عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية: شاعرة صحابية حسناء، من المهاجرات إلى المدينة. تزوجها عبد اللَّه بن أبي بكر الصديق. ومات، فرثته بأبيات، وتزوجها عمر بن الخطاب، وهو ابن عمها، فاستشهد، ورثته، فتزوجها الزبير بن العوام، وقتل، فرثته. وخطبها علي بن أبي طالب فأرسلت إليه: إني لأضنُّ بك عن القتل. وبقيت أيمًا إلى أن توفيت. انظر ترجمتها في: الأعلام ٣/ ٢٤٢.

(٣) البيت من الكامل، وهو لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل في التَّبصرة والتَّذكرة ١/ ٤٥٨، وشرح التَّسهيل لابن مالك ٢/ ٣٦، ٣٧، وشرح الكافية الشَّافية لابن مالك ١/ ٥٠٤، والمقاصد الشافية ٢/ ٣٩٤، والمقاصد النَّحويَّة ٢/ ٧٠، وهو لأسماء بنت أبي بكر ترثي زوجها الزبير في العقد الفريد ٣/ ٢٣٩، وتمهيد القواعد ٣/ ١٣٦٥. وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب ٣٦٨، واللامات ١١٦، والحجة للفارسي ٦/ ١٤٩، والبغداديات ١٧٨، والمحتسب ٢/ ٢٥٥، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٦٩، والمفصل ٣٩٥، وابن يعيش ٩/ ٢٧، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٣/ ٩٧٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٣٨، والإنصاف ٢/ ٦٤١، وشرح الرَّضي ٤/ ٣٦٦، ورصف المباني ١٠٩، =

وحكَى الكُوفيُّونَ: (إِن يَزِينُكَ لنفسُكَ، وإِن يَشينُكَ لَهِيَه)[١]، وسَمِعَ سيبوَيه بَعضَ العرَبِ يَقُولُ: (أَمَّا أَن جَزاكَ اللَّه خيرًا)[٢]، والتَّقديرُ: أَمَّا أَنَّكَ جَزاكَ اللَّه خيرًا. فمَا هذا حَالُه خَارجٌ عَن القيَاسِ واستِعمالِ الفُصَحاءِ، فلا اعتِدَادَ به.

قَولُه: « **وتُخَفَّفُ المَفتُوحَةُ، فتعمَلُ في ضَميرِ شَأنٍ مُقدَّرٍ، فتَدخُلُ عَلَى الجُمَلِ مُطلَقًا** ».

اعلَم أَنَّ طَلَبَ المَفتُوحَةِ لِمَا بَعدَها طَلَبُ العَامِلِ للمَعمُولِ، وطَلَبُ الصِّلَةِ للمَوصُولِ؛ لأَنَّها مِن حُرُوفِ المَصدَرِ؛ فلأَجلِ ذلِكَ لَم يَنفكَّ عَن العَمَلِ عَلَى وَجهٍ يَقتَضي ضَعفَها، وهو تَخصيصُها بالعَمَلِ في ضَميرِ الشَّأنِ، ولَم تَرِد عَامِلةً في اسمٍ ظَاهرٍ مَع كَونِها مُخَفَّفةً بِخِلافِ (إِنَّ)، فإِنَّ طَلَبَها لِمَا بَعدَها إِنَّما هو مِن وَجهٍ وَاحِدٍ، وهو طلَبُ العَامِلِ للمَعمُولِ، لا غَيرُ؛ ولِهذا جَازَ إِعمالُها وإِلغاؤُها، كَما مرَّ تَقريرُه.

وإِنَّما حكَمَ النُّحاةُ بإِعمالِها في ضَميرِ الشَّأنِ والقِصَّةِ لأَمرَينِ:

أَمَّا أَوَّلًا فلأَنَّهم أَعملُوا (إِنَّ) المكسُورَةَ مَع تَأَخُّرِها في الاقتِضَاءِ لِمَا بَعدَها عَن (أَنَّ) المَفتُوحَةِ، فإِذا جَازَ إِعمَالُ الأَضعَفِ كَانَ إِعمَالُ الأَقوَى أَحَقَّ مَع اشتِرَاكِهما في التَّخفيفِ جَميعًا.

وأَمَّا ثَانيًا فلأَنَّهم لَمَّا خَفَّفُوها أَدخَلُوها عَلَى الأَفعالِ الَّتي لا تَقتَضي اسمَينِ، مَع مُرَاعَاةِ ذلِكَ في المكسُورَةِ عَلَى المَذهَبِ المُختَارِ، فلَولا تَقديرُ الإِعمَالِ في الضَّميرِ المُقدَّرِ لَخَرَجَت عَن القيَاسِ المُقدَّمِ ذِكرُه، ولِهذا فإِنَّهم يقُولُونَ: (عَلِمتُ أَن قَد قَامَ زَيدٌ)، ولا يَقُولُونَ: (أَن قَامَ زَيدٌ)، ولَم يَأتِ إِعمَالُها في اسمٍ ظَاهرٍ مَع التَّخفيفِ،

= والجنى الدَّاني ٢٠٨، والارتشاف ٣/ ١٢٧٢.

(١) قول نقله الفراء. انظر: الأصول ١/ ٢٦٠، وانظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٥٠٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٧، وشرح الرضي ٤/ ٣٦٦.

(٢) سيبويه ٣/ ١٦٧-١٦٨.

كَمَا جَاءَ في المكسُورَةِ، ومَا ذاكَ إلّا لِما ذكَرناه مِن اختِصَاصِها بِضَميرِ الشَّأنِ والقِصَّةِ عِندَ التَّخفيفِ.

قَولُه: « **وشَذَّ إعمَالُها في غَيرِه** ».

أَرَادَ: أنَّها لا تكُونُ عَامِلةً مَع التَّخفيفِ إلَّا في ضَميرِ الشَّأنِ والقِصَّةِ، وقَد شَذَّ في غَيرِه، كَقَولِ الشَّاعِرِ:

٥٠٨ - فَلَو أَنكِ في يَومِ الرَّخَاءِ سَأَلتِني ... فِرَاقكِ لَم أَبخَل وأَنتِ صَديقُ[1]

وكَقَولِ بَعضِ الشُّعَرَاءِ:

٥٠٩ - لَقَد عَلِمَ الضَّيفُ والمُرمِلُونَ ... إذا اغبرَّ أُفُقٌ وهَبَّت شَمالا [و٢٢٦]

بِأَنَّكَ رَبيعٌ وغَيثٌ مَريعٌ ... وأَنَكَ هنَاكَ تكُونُ الثِّمالا[2]

قَولُه: « **ويَلزمُها مَع الفِعلِ (قَد) أو (السّينُ)، أَو (سَوفَ)** ».

واعلَم أَنَّ المَفتُوحَةَ إذا التزَمُوا تَخفيفَها فلا بُدَّ مِن إعمَالِها في ضَميرِ الشَّأنِ، كَمَا مرَّ تَقريرُه، والتزَمُوا في الخَبَرِ أَن يكُونَ إمّا جُملةً اسميَّةً، كَقَولِ الأَعشَى:

---

(١) البيت من الطويل، لم أعثر على قائله، وهو من شواهد معاني القرآن للفراء ٢/ ٩٠، والحجة للفارسي ٢/ ١٧٣، والشيرازيات ٧٤، والأزهية ٥٤، والمنصف ٣/ ١٢٨، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١٥٣، والمخصص ٥/ ٢٢٣، وابن يعيش ٨/ ٧١، ٧٣، والإنصاف ١/ ٢٠٥، والتخمير ٤/ ٥٧، ورصف المباني ١١٥، والارتشاف ٣/ ١٢٧٥، والتذييل ٥/ ١٦٠، ومغني اللبيب ٤٧، والمقاصد الشافية ٢/ ٣٩٧، وشرح أبيات مغني اللبيب ١/ ١٤٧.

(٢) البيتان من المتقارب، وهما لجنوب بنت العجلان الهذلية في رثاء أخيها عمرو بن العجلان الملقب بذي الكلب في ديوان الهذليين ٣/ ١٢١، ١٢٣، والمقاصد النحوية ٢/ ٧٢، وقيل: هما لعمرة بنت العجلان أخت عمرو ذي الكلب بن العجلان الكاهلي. انظر خزانة الأدب ١٠/ ٤١٠، وهما لكعب بن زهير في أمالي ابن الشجري ٣/ ١٥٣، وليسا في ديوانه. وهما بلا نسبة في معاني القرآن للفرَّاء ٢/ ٩٠، والأزهيَّة ٥٥، وإصلاح الخلل ٣٢٩، وابن يعيش ٨/ ٧٥، والإنصاف ١/ ٢٠٧، والتبيين ٣٤٩-٣٥٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٠، ١٢٤، ٤/ ٨، وشرح الكافية الشَّافية ١/ ٤٩٦، والمحصول لابن إياز ١/ ٥٩٤، والتذييل ٥/ ١٦١، والارتشاف ٣/ ١٢٧٥، وتمهيد القواعد ٣/ ١٣٧٤، والمقاصد الشافية ٢/ ٣٩٨.

٥١٠ - في فِتيَةٍ كَسُيُوفِ الهندِ قَد عَلِمُوا   أَن هَالِكٌ كُلُّ مَن يَحفَى وَيَنتَعِلُ[١]

وتقُولُ: (عَلِمتُ أَن زَيدٌ قَائِمٌ)، والتَّقديرُ فيه: عَلِمت أنَّه زَيدٌ قَائِمٌ، وأنَّه هَالِكٌ كُلُّ مَن يَحفَى ويَنتَعِلُ.

وإِمَّا فِعليَّـةً، فإن كَانَ الفِعلُ وَارِدًا عَلَى جِهَةِ الدُّعَاءِ، أَو كَانَ الفِعلُ غَيرَ مُتصرِّفٍ، فإنَّها لا تَفتَقِرُ إلى عِوَضٍ، ومِثَالُه قَولُه تعالى: ﴿ وَٱلْخَـٰمِسَةَ أَن غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهَآ ﴾ [النور: ٩]، وقَولُه: ﴿ وَٱلْخَـٰمِسَةُ أَن لَعنَةُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ [النور: ٧][٢]، فإنَّما وُصِلَت فيه بِالجُملَةِ الاسميَّةِ. وإِنَّما قَالَ في حَقِّ المَرأَةِ: (غَضِبَ)، وقَالَ في حَقِّ الزَّوجِ: (لَعنَةُ اللَّه) مِن جِهَةِ أَنَّ الغَضَبَ أَعظَمُ حَالًا مِن اللَّعنَةِ. وإِنَّما عبَّرَ بالفِعلِ المَاضي في حَقِّ الزَّوجَةِ، ولَم يَجعَله بِلَفظِ الاسمِ؛ ليدُلَّ بِذلِكَ عَلَى أَنَّ الغَضَبَ كَائِنٌ لا مَحَالَةَ في وُقُوعِه، ثابِتٌ، مُستَمِرٌّ كاستِمرَارِ الفِعلِ المَاضي.

ومـثَـالُ مَـا لَيسَ مُتصَرِّفًـا قَولُه تَعالى: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَـٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ [النجم: ٣٩]، فإنَّ مَا هذا حَالُه لا يَفتَقِرُ إِلى عِوَضٍ، كَمَا مثَّلناه، وقَولُه تَعالى: ﴿ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، وإِنَّما تَركُوا الفَاصِلَ في الفِعلِ إِذا كَانَ مُتصَرِّفًا؛

---

(١) البيت من البسيط، وهو للأعشى ميمون بن قيس في ديوانه ٥٩، وانظر: سيبويه ٢/ ١٣٧، ٣/ ٧٤، ١٦٤، ٤٥٤، والأصول ١/ ٢٣٩، والمسائل المنثورة ٢٤٠، والتبصرة والتذكرة ١/ ٤٦١، والمنصف ٣/ ١٢٩، والأزهية ٦٤، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٧٨، وشرح الكافية الشافية ١/ ٥٩، ٤٩٧. ونسب للأعشى المازني عبد اللَّه بن الأعور. انظر: المقاصد النحوية ٢/ ٧٦. والبيت بلا نسبة في المقتضب ٣/ ٩، وابن يعيش ٨/ ٧١، ٧٤، وشرح الرَّضي ٤/ ٣٢، ٣٦٩، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٨١، ورصف المباني ١١٥، والهمع ١/ ٥١٥.

(٢) هذه قراءة نافع في الآيتين، فقرأ وحده (أن لعنة اللَّه) (إن) ساكِنة النُّون خفيفة (لعنة) مرفُوعة و (أن غضب اللَّه) بكسر الضَّاد في (غضب) وَرفع (اللَّه)، قرَأ ابن كثير وأبُو عَمرو وعَاصِم وابن عَامر (أَن لعنة اللَّه) و (أَن غضب اللَّه) مُشدَّدة النُّون فيهما معَ نصب اللَّعنة والغضب. انظر: السبعة ٤٥٣، وحجة القراءات ٤٩٥.

لأَنَّ الفَاصِلَ إنَّما يكُونُ[١] دَخَلَ للتَّفرِقَةِ بَينَها وبَينَ المَصدَريَّةِ، والمَصدَريَّـةُ لا مَدخَلَ لَها عَلَى فِعلٍ غَيرِ مُتصَرِّفٍ؛ فلأَجلِ هذا لَم يُحتَج إلى الفَاصِلِ بِتلكَ الأَحرُفِ، وإنَّما تُرِكَ الفَاصِلُ في فِعلِ الدُّعَاءِ؛ لأَنَّ الفَاصِلَ في الفِعلِ المَاضي إنَّما هو (قَد)، ولَو دَخَلَ عَلَى الدُّعاءِ لالتبَسَ بِكَونِه خَبرًا أَو دُعاءً، فلَو قَالَ: إنَّ قَد غَضبَ اللَّه عَلَيها، لأَوهَمَ كَونَه خَبرًا غَيرَ دُعاءٍ؛ فلِهذا تُرِكَ في الدُّعاءِ.

وإن كَانَ غَيرَ ذلِكَ فلا بُدَّ فيه مِن العِوَضِ عَمَّا حُذِفَ مِنها، فإن كَانَ الفِعلُ مَاضيًا مُثبتًا فلا بُدَّ فيه مِن (قَد)، كَقَولِه تَعالى: ﴿ وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾ [المائدة: ١١٣]، وكَقَولِ الشَّاعرِ:

٥١١ - شَهدتُ بأن قد خُطَّ مـا هـو كائـنٌ وأنَّـكَ تَمحُـو مـا تَـشَـاءُ وتُـثـبِـتُ[٢]

أَو بِـ(لو)، كقَولِه: ﴿ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ ﴾ [سبأ: ١٤] أُلغيَت.

وإن كَانَ مَاضيًا [ظ٢٢٦] في المَعنى مَنفيًا فلا بُدَّ مِن (لَم)، كقَولِه: ﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ﴾ [البلد: ٧]، أَو بِـ(لَن)، كَقَولِه: ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ﴾ [القيامة: ٣].

وإن كَانَ مُضَارِعًا، فإن كَانَ مُثبتًا فلا بُدَّ مِن السِّينِ أَو (سَوفَ)، كقَولِه تَعالى: ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ [المزمل: ٢٠]، وتقُولُ: (عَلِمتُ أَن سَوفَ يَقُومُ زَيدٌ).

وإن كَانَ مُضَارِعًا مَنفيًّا فلا بُدَّ فيه مِن (لا)، كقَولِه تعالى: ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ [المائدة: ٧١] عَلَى مَن قرَأَها بِالرَّفعِ[٣]، أَو (لَن)، كقولِه تعالى: ﴿ أَيَحْسَبُ

---

(١) قوله: (يكون) ليس في ط.

(٢) البيت من الطويل، قائله مجهول، وهو من شواهد شرح الكافية الشافية ١/ ٤٩٨، والأشموني ١/ ٣٢١.

(٣) قراءة الرَّفع قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي، وباقي السَّبعة قرأ بالنَّصب. انظر: حجَّة القراءات ٢٣٣، والحجَّة للقراء السَّبعة ٣/ ٢٤٦، وإعراب القراءات السَّبع لابن خالويه ١/ ١٤٨.

ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ﴾.

فهذه الأَحرُفُ لازِمَةٌ في الأَفعالِ، كمَا ترَى؛ مِن أَجلِ التَّفرِقَةِ بَينَها وبَينَ المَصدَرِيَّةِ، كَما قرَّرناه مِن قَبلُ.

دَقِـيقَـةٌ:

اعلَم أَنَّ المُخَفَّفةَ المَفتُوحَةَ عَلَى مَا فَصَّلناه مِن وِلا يتِها للجُمَلِ الاسميَّةِ والجُمَلِ الفِعليَّةِ، فلا بُدَّ مِن اشترَاطِ كَونِها وَارِدَةً عَقيبَ عِلمٍ أَو ظَنٍّ، كقَولِه تَعالى: ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ ﴾، ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ ﴾، ﴿ أَيَحۡسَبُ أَن لَّمۡ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ﴾، ﴿ أَيَحۡسَبُ ٱلۡإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجۡمَعَ عِظَامَهُۥ ﴾ إلى غَيرِ ذلِكَ مِن الأَمثِلَةِ، فإِنَّ أكثـرَ وُرُودِها إِنَّما كَانَ[1] عَلَى هذه الحَالَةِ، وقَد تَرِدُ عَلَى القِلَّةِ في غَيرِ ذلِكَ، كقَولِ كُثَيِّـرِ عزَّةَ:

٥١٢ - تُمَنِّيكَ نَفسٌ أَن سَتَـدنُـو ولَو دنَت ... دنَت وهي لا بِالوَصلِ يَدنُو سُرُورُها[2]

فوقَعَ عَقيبَ قَولِـه: (تُـمَنِّيكَ)، ولَيسَ عِلمًا ولا ظـنًّـا، ومِـن ذلِكَ مَـا قَـالَـه الـفَـرَزدَقُ:

٥١٣ - أَبيتُ أُمَنِّي النَّفسَ أَن سَوفَ نَلتَقي ... وهَـل هـو مَـقـدُورٌ لِنَفسي لِقَاؤُها[3]

فأَوقَعَها بَعدَ قَولِه: (أُمَنِّي)، ولَيسَ مِن العِلمِ، ولا مِن الظَّنِّ، وقَالَ آخَرُ:

٥١٤ - رَأَيتُكَ أَحيَيتَ النَّـدَى بَعـدَ مَوتِـه ... فَعَاشَ النَّـدَى مِن بَعدِ أَن هو خَامِلُ[4]

---

(١) في ط: (يكون).

(٢) البيت من الطويل، وهو لكثير في شرح الكافية الشافية ١/ ٤٩٩، وليس في ديوانه، ولم أجد الشاهد عند غير ابن مالك.

(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٢٢، وانظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٤٩٩. ولم أجده شاهدًا عند غير ابن مالك.

(٤) البيت من الطويل، قائله مجهول، وهو من شواهد شرح الكافية الشافية ١/ ٥٠٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٥، ٤/ ١٠، وتمهيد القواعد ٢/ ١٣٨٠، ٨/ ٤١٢٨.

فَقَد وَقعَت مِن غَيرِ عِلمٍ ولا ظَنٍّ، وهذا إِنَّما يكُونُ عَلَى جِهَةِ الشُّذُوذِ والقِلَّةِ والنُّدرَةِ، والكَثيرُ مَا أَسلَفناه مِن وُقُوعِها بَعدَ العِلمِ والظَّنِّ. واللَّه المُوَفِّقُ للصَّوَابِ.

فهذا مَا أَرَدنا ذِكرَه فيما يَختَصُّ المَفتُوحَةَ والمكسُورةَ تَخفيفًا وتَثقيلًا، كمَا أشَرنا إِلَيه.

* * *

المَطلَبُ الثَّالِثُ: في ذِكرِ مَا عَداهما مِن الأَحرُفِ

واعلَم أنَّا إِنَّما أَفرَدناهما بِالذِّكرِ لَمَّا كَانَا مُختَصَّينِ بِأَحكَامٍ كَثيرَةٍ؛ لِسِعَتِهما في الكَلامِ وكَثرَةِ [و٢٢٧] دَورِهما فيه، ونَحنُ الآنَ نَذكُرُ مَا عَدَاهما مِن الأَحرُفِ الأَربَعَةِ:

(كَأَنَّ)

للتَّشبيه الإِنشَائي، كَمَا أَنَّ (لَيتَ)، و(لعَلَّ) للإِنشَاءِ فيما أَفَادَه مِن الأَمرِ الَّذي وُضِعا لَه، وقَولُنا: (شَبَّهتُ هذا بِهذا) خَبرٌ، ولَيسَ بإِنشَاءٍ. وهَل تَكُونُ مُركَّبَةً أَو مُفرَدَةً؟ فيه خِلافٌ[١]، وقَد ذَهبَ الزَّمَخشَريُّ في مُفَصَّلِه إِلى أَنَّها مُركَّبَةٌ مِن كَافِ التَّشبيه مَع (أَنَّ)، والأَكثرُ أَنَّها مُفرَدَةٌ؛ لأَنَّ الأَصلَ هو الإِفرَادُ، وإِنَّما يُقدَمُ عَلَى التَّركيبِ بِدَلالَةٍ، ولا دَلالةَ هنَاكَ، فوَجَبَ القَضَاءُ بِكَونِها مُفرَدَةً، وقَالَ[٢]: الأَصلُ في قَولِكَ: (كَأَنَّ زَيدًا الأَسَدُ): زَيدٌ كَالأَسَدِ، وهذا لا وَجهَ لَه؛ فإِنَّ قَولَنا: (زَيدٌ كَالأَسَدِ) خَبرٌ، ولَيسَ بإِنشَاءٍ، وقَولُنا: (كَأَنَّ زَيدًا الأَسَدُ) إِنشَاءٌ، ولَيسَ خَبرًا.

---

(١) اختلف النحاة في (كأنَّ)، فذهب جماعة من النحاة إلى أنَّها مركبة من كاف التشبيه مع (أنَّ)، وهو رأي الخليل وسيبويه، والزمخشري، وأكثر النحاة يرون أنَّها مفردة، إذ التركيب على خلاف الأصل. انظر: الكتاب ٣/ ١٥١، والمفصل ٣٩٨، وانظر المسألة في: ابن يعيش ٨/ ٨١، والبسيط ٢/ ٤٦٢، وشرح الرضي ٤/ ٣٦٩، وشرح ألفيَّة ابن معطٍ للقوَّاس ٢/ ٩٢٣، ورصف المباني ٢٨٤، والارتشاف ٢/ ١٢٣٨، والجنى الداني ٥٦٨-٥٦٩، ومغني اللبيب ٢٥٢.

(٢) المفصل ٣٩٨.

وتُخَفَّفُ، فيبطُلُ عَمَلُها. ومُقتَضَى مَا ذكرناه[١] في (أَنَّ) المَفتُوحَةِ مِن قُوَّةِ التَّشبيه حَتَّى وَجَبَ إعمَالُها في ضَميرِ الشَّأنِ والقِصَّةِ المُقَدَّرِ، لَمَّا كَانَت مُلغَاةً أَن يُقَالَ كذلِكَ في (كَأَنَّ)؛ لأنَّها مُلغاةٌ، عَلَى الأَصَحِّ[٢]، وأَنشَدَ النُّحَاةُ شَاهدًا عَلَى الإلغاءِ، قَالَ:

٥١٥ - ونَحرٍ مُشرِقِ اللَّونِ ... كَأَن ثَديَاه حُقَّانِ[٣]

ويُروَى قَولُه:

٥١٦ - فَيَومًا تُوافينا بِوَجهٍ مُقسِمٍ ... كَأَن ظَبيَةٌ تَعطُو إلى وَارِقِ السَّلَم[٤]

بِرَفعِ (ظَبيَةٌ) عَلَى بُطلانِ العَمَلِ، لمَّا خُفِّفَت (كَأَنَّ)، وبالنَّصبِ عَلَى إعمَالِها، مَع كَونِها[٥] مُخَفَّفَةً، وهو قَليلٌ، وبالجَرِّ عَلَى أَن تكُونَ (أَن) زَائِدَةً، والجَرُّ بِكَافِ التَّشبيه.

---

(١) في ط: (ذكره).

(٢) لا تعمل (كأن) مخفَّفة عند الكوفيِّين، وأجازه البصريُّون. انظر الخلاف في: الارتشاف ٣/ ١٢٧٨، وانظر رأي البصريِّين في: ابن يعيش ٨/ ٨٢، والإيضاح في شرح المفصَّل ٢/ ١٩٠، وشرح الرَّضي ٤/ ٣٧١، وشرح ألفيَّة ابن معطٍ للقوَّاس ٢/ ٩٢٤، والمساعد ١/ ٣٣٢.

(٣) البيت من الهزج، أو مجزوء الوافر، قائله مجهول، وهو من شواهد سيبويه ٢/ ١٣٥، ١٤٠، ومعاني الأخفش ٣٧٠، والأصول ١/ ٢٦، والحجة للفارسي ٤/ ٣٨٦، والبصريات ٥٥٥، والمحتسب ١/ ٩، وابن يعيش ٨/ ٨٢، والتخمير ٤/ ٧٠، والإنصاف ١٩٧، والتَّبيين ٣٤٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٥، وشرح الرضي ٤/ ٣٧٠، والارتشاف ٣/ ١٢٧٨، والمساعد ١/ ٣٣٢، والمقاصد الشافية ٢/ ٤٠٨، ٤٠٩.

(٤) البيت من الطويل، وقد نُسِب لأكثرَ من شاعر: فهو لعلباء بن أرقم اليشكريِّ، ولأرقم بن علباء اليشكريِّ، ولابن صريم اليشكريِّ، ولابن أصرم اليشكريِّ، ولباغت اليشكريِّ، وقيل: هو باعث بن صريم اليشكري، ونسب إلى كعب بن أرقم اليشكري، وإلى راشد بن شهاب اليشكريِّ، ونسب لزيد بن أرقم، ونسب لليشكريِّ. انظر هذه النسب في: سيبويه ٢/ ١٣٤، وابن يعيش ٨/ ٨٣، والتَّخمير ٤/ ٧٠، والإنصاف ٢٠٢، والمقاصد الشافية ٢/ ٤٠٨، وهو بلا نسبة في الزاهر ١/ ١٥٥، والبصريات ٦٥٣، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٨٣، وأمالي ابن الشَّجري ٢/ ١٧٨، والإيضاح في شرح المفصَّل ٢/ ١٩٠، واللباب ١/ ٢٢٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٦، وشرح الكافية الشَّافية ١/ ٤٩٦، وشرح الرَّضي ٤/ ٣٧١، ٤٣٤، والتذييل ٥/ ١٧٠، والارتشاف ٣/ ١٢٧٨، والجنى الداني ٢٢٢، ومغني اللبيب ٥١.

(٥) قوله: (مع كونها) ليس في ط.

(لكنَّ)

« **للاستِدرَاكِ، يَتوَسَّطُ بَينَ كَلامَينِ مُتَغايِرَينِ مِن جِهَةِ المَعنى** ».

أَرادَ: أَنَّها تكُونُ للتَّغايُرِ المَعنَويِّ دُونَ اللَّفظِيِّ، سَواءٌ وَقَعَ التَّغايُرُ اللَّفظِيُّ أَو لَم يَقَع؛ فلِهذا تقُولُ: (مَا جَاءَ زَيدٌ لكنَّ عَمرًا قَد جَاءَ)[1]، فالتَّغايُرُ هَاهنا حَاصِلٌ مِن جِهَةِ اللَّفظِ والمَعنى. وتَقُولُ: (سَافرَ زَيدٌ لكنَّ عَمرًا حَاضِرٌ)، فالتَّغايُرُ هَاهنا حَاصِلٌ مِن جِهَةِ المَعنى دُونَ اللَّفظِ؛ لأَنَّهما أَمرَانِ ثَابِتَانِ، لكنَّ ثُبُوتَ أَحَدِهما يُنَافي الآخَرَ؛ فلِهذا كَانَ التَّغايُرُ مَعنَويًّا، ومِنه قَولُه تَعالى: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ ﴾ [الأنفال: ٤٣]، أَي: مَا أَرَاكَهم.

وتُخَفَّفُ، فتُلغى عَن العَمَلِ، ومَتى خُفِّفَت فهل يَجُوزُ دُخُولُ الوَاوِ عَلَيها أَو لا؟ فيه وَجهانِ [ظ٢٢٧]:

أَحَدُهما: أَنَّه يَجُوزُ دُخُولُها عَلَيها، كقَولِه تَعالى: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ ﴾ [البقرة: ١٠٢] فيمَن قَرَأَها مُخَفَّفةً[2].

وثَانيهما: أَنَّ ذلِكَ غَيرُ جَائزٍ، كقَولِه تَعالى: ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ ﴾ [النساء: ١٦٢]؛ ولأَنَّها إِذا كَانَت مُخَفَّفَةً فهي عَاطِفَةٌ، وحَرفُ العَطفِ لا يَجُوزُ دُخُولُه عَلَى مِثلِه.

والأَقرَبُ جَوازُ الأَمرَينِ جَميعًا، أَعني: حَذفَ الوَاوِ عِندَ التَّخفيفِ وإِثباتَها، فأَمَّا إِذا كَانَت مُشَدَّدةً فالأَكثرُ دُخُولُ الوَاوِ عَلَيها، قَالَ اللَّه تَعالى: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ ﴾، وقالَ تَعالى: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ ﴾.

(لَيتَ)

قَالَ الشَّيخُ: « **لَيتَ للإِنشَاءِ** »، كَما قُلنا في أَخَوَاتِها، وهي تُخَالِفُ قَولَنا: (تَمَنَّيتُ)؛

---

(١) في ط: (حاضر).

(٢) قراءة التخفيف قراءة ابن عامر وحمزة و الكسائي. انظر الإقناع في: القراءات السبع ٦٠١.

لأَنَّ هذا خَبرٌ، ولَيسَ إنشَاءً، والأكثرُ جَريُها عَلَى مِنهاجِ أَخَواتِها في نَصبِها للاسمِ ورَفعِها للخَبَرِ، وهو المُطَّرِدُ الجَاري.

وقَد أَجَازَ الفَرَّاءُ:

٥١٧ - يَـا لَـيـتَ أَيَـامَ الـصِّـبـا رَوَاجِـعـا[١]

و(لَيتَ زَيدًا قَائِمًا)، فأَجَازَ نَصبَ الجُزأَينِ؛ لأَنَّها بِمَعنى (أتَمَنَّى)[٢]. وأَجَازَه الكِسَائيُّ عَليُّ بنُ حَمزَةَ عَلَى إِضمَارِ (كَانَ)[٣]، والَّذي حَمَلَهما عَلَى ذلك مَا رُويَ مِن قَولِ الرَّاجِزِ:

يَـا لَـيـتَ أَيَّـامَ الـصِّـبَـا رَوَاجِـعـا

فَنَصبُه عِندَ سيبَوَيه وجَمَاهيرِ البَصريِّينَ عَلَى الحَالِ مِن الضَّميرِ المُقَدَّرِ في الخَبَرِ[٤]؛ لأَنَّ التَّقديرَ في مِثلِه: يَا لَيتَ أَيَّامَ الصِّبَا لَنا رَوَاجِعا، أَي: حَاصِلةٌ لَنا في حَالِ رُجُوعِها.

ويَضعُفُ قَولُ الفرَّاءِ؛ لأَنَّه يَلزَمُه مِثلُ ذلِكَ في (كَأَنَّ)، و(لَعَلَّ). قالَ الشَّيخُ: وهذا لا قَائِلَ به، وهذا مِن الشَّيخِ تَسَاهلٌ، فإِنَّـه رُويَ عَن بَعضِ الكُوفيِّينَ نَصبُ الجُزأَينِ كِلَيهما بِـ(لَيتَ)، و(لَعَلَّ) وسَائِرِ الحُرُوفِ السِّتَّةِ، كَمَا سَنُوضِّحُه في المَسَائِلِ بَعدَ

---

(١) البيت من الرجز، ونُسِب إلى العجّاج في طبقات فحول الشعراء ١/ ٧٨، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٦٩٠، وليس في ديوانه. ونسب إلى رؤبة في ابن يعيش ١/ ١٠٤، والمقاصد الشافية ٢/ ٣١٠، وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في سيبويه ٢/ ١٤٢، والأصول ١/ ٢٤٨، والمسائل المنثورة ٧٩، وابن يعيش ٨/ ٨٤، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٣/ ٩٧٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٢٥، والتَّخمير ٤/ ٧٢، وأسرار العربية ٢٥٩، وشرح الرَّضي ٤/ ٣٣٤، ورصف المباني ٣٦٦، وتذكرة النّحاة ٧٣٣، والجنى الدَّاني ٤٩٢.

(٢) انظر رأي الفرَّاء في: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٢٥، وشرح الرَّضي ٤/ ٣٣٤، وابن يعيش ٨/ ٨٤.

(٣) انظر رأي الكسائي في: الأصول ١/ ٢٨٤، وابن يعيش ٨/ ٤٨، والتخمير ٤/ ٧١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٠.

(٤) انظر: سيبويه ٢/ ١٤٢، والأصول ١/ ٢٤٨، وشرح الرضي ٤/ ٣٣٤.

هذا بِمَعُونَـةِ اللَّه تَعَالى، فإطلاقُه أنَّه لا قَائِلَ بِه، لا وَجهَ لَه.

ويَضعُفُ قَولُ الكِسَائيِّ؛ لأنَّ إضمَارَ (كَانَ) لَيسَ بِقيَاسٍ، ولَو جَازَ ذلِكَ لَجَازَ: (إنَّ زَيدًا قَائمًا) بِمَعنى: يكُونُ قَائِمًا، أو كَانَ قَائِمًا.

قَالَ الشَّيخُ[1]: وتَأويلُ البَصريِّينَ أَسَدُّ؛ لأنَّ البَيتَ لَو كَانَ نَصبًا، وهو عَلَى خِلافِ القِيَاسِ واستِعمالِ الفُصَحَاءِ كَانَ مَردُودًا، فكَيفَ ولَه هذا التَّأويلُ الظَّاهِرُ.

قُلتُ: ويَضعُفُ مَا قَالَه البَصريُّونَ مِن جِهَةِ أنَّ العَامِلَ المَعنَويَّ في الحَالِ لا يَجُوزُ حَذفُه؛ لأنَّهم إذا مَنعُوا مِن تَقديمِ الحَالِ عَلَى عَامِلِها المَعنَويِّ لِضَعفِه فَلأَن يَمنعُوا حَذفَه وإعمَالَه أَحَقُّ وأَولى.

ويُرجِّحُ كَلامَ الفَرَّاءِ ويَشهَدُ لَه قَولُ الشَّاعِرِ [و٢٢٨]:

٥١٨ - لَيتَ الشَّبابَ هو الرَّجِيعَ إلى الفَتى ... والشَّيبُ كَانَ هـو الـبَـديءُ الأوَّلُ[2]

ولأنَّه إذا جَازَ التَّعويلُ عَلَى الأَلفَاظِ في مِثلِ قَولِه تَعَالى: ﴿إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣] في دُخُولِ اللّامِ فلأَن يَجُوزَ التَّعويلُ عَلَى المَعَاني أَولى وأَحَقّ؛ لأنَّها هي المَقصُودةُ؛ ولأنَّه قَد رُويَ: (لَيتَ أنَّ زَيدًا قَائِمٌ)، وهذا يُقوِّي مَا قَالَه الفَرَّاءُ مِن جِهَةِ أنَّ [(أنَّ)][3] لَمَّا سَدَّت مَسَدَّ المَعمُولَينِ كَانَت بِمَعنى أَتَمَنَّى.

وكَلامُ الكِسَائيِّ أَيضًا لَيسَ بَعيدًا، ويَعضُدُه هو أنَّ (كَأَنَّ) هَاهنا تَقَعُ كَثيرًا، وأَنشَدَ أَبُو العَبَّاسِ ثَعلَبٌ[4]:

٥١٩ - فَلَيتَ غَـدًا يـكُـونُ غِـرَارَ شَـهـرٍ ... ولَـيـتَ الـيَـومَ أيَّـامًـا طِـوالا[5]

---

(١) شرح المقدمة الكافية ٩٧٧.

(٢) البيت من الكامل، وقد مرَّ سابقًا. انظر الشاهد رقم ١١٨.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٤) مجالس ثعلب ١٩٦.

(٥) البيت من الوافر، قائله مجهول، وهو من شواهد مجالس ثعلب ١٩٦، والبديع في علم العربية ١/ ٥٦٤، وشرح الكافية الشافية ١/ ٥١٦، والتذييل ٥/ ٢٩.

(لَعَلَّ)

قَالَ الشَّيخُ: « هي للتَّرجِّي ».

أَرَادَ أَنَّها للإِنشَاءِ في التَّرجِّي، وتكُونُ للتَّوقُّعِ في المَحذوراتِ[١]، كقَولِه تَعَالى: ﴿ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾ [الشورى: ١٧].

والتَّرجِّي إِنَّما يكُونُ في المَحبُوبَاتِ، كقَولِكَ: (لعَلَّ اللَّهَ يَجمَعُ شَملَنا)، والتَّمَنِّي إِنَّما يكُونُ أكثرُه في كُلِّ مَحبُوبٍ، كَقَولِكَ: (لَيتَ زَيدًا عِندَنا)، و(لَيتَ اللَّهَ يَغفِرُ لي)، والتَّفرِقةُ بَينَ التَّمَنِّي والتَّرجِّي هو أَنَّ التَّمَني قَد يكُونُ للأمُورِ المُمكِنَةِ وفي الأمُورِ المُستَحيلَةِ، فإِنَّ الإنسَانَ قَد يَتمَنَّى مَا لا يكُونُ كالطَّيَرانِ في السَّماءِ، والمَشيِ عَلَى المَاءِ، وأَن يكُونَ في لُجَّةِ بَحرٍ، أَو على جَنَاحِ نِسرٍ، أَو غَيرِ ذلِكَ مِن الأمُورِ المُستَحيلَةِ، والتَّرجِّي إِنَّما يكُونُ في الأمُورِ المُمكِنَةِ، فتَرجُو وُقُوعَها.

وفي (لَعَلَّ) لُغَاتٌ[٢]: (لعَلَّ) وهي الكَثيرَةُ الَّتي وَرَدَ عَلَيها التَّنزيلُ، قَالَ اللَّه تَعالى: ﴿ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ [النمل: ٤٦]، و(عَلَّ) بِطَرحِ لامِها، و(لعَنَّ) بِقلبِ لامَيها نُونَينِ، و(عَنَّ) بِطرَحِ لامِها الأوَّلِ، وقَلبِ الثَّانيينِ نُونَينِ، و(لأَنَّ) بِقَلبِ العَينِ هَمزَةً، و(أَنَّ) أَيضًا بِالقَلبِ في عَينِها ولامِها.

وقَد شَذَّ الجَرُّ بِهَا، كَمَا قَدَّمناه مِن قَبلُ، قَالَ الشَّيخُ[٣]: « ولَعَلَّه وهَمٌ » وهذا فَاسِدٌ، فإِنَّ اللُّغَةَ مُتَّسِعةٌ، فلا وَجهَ لِكَونِه وَهمًا، وقَد سُمِعَ عَن العرَبِ، ولَو جَازَ مَا قَالَه لَجازَ أَن يكُونَ أكثرُ اللُّغَةِ وَهمًا، وإِنَّما يُقالُ: لُغةٌ شَاذَّةٌ، فأَمَّا الحَملُ عَلَى الوَهمِ فيُطرِقُ عَلَينا خَللًا في اللغَةِ، لا وَجهَ لَه، أَو عَلَى الحِكَايَـةِ، وهذا لا وَجهَ لَه أَيضًا؛ لأَنَّ هذا يُؤَدِّي

---

(١) في ط: (المحبوبات).

(٢) انظر هذه اللُّغات في شرح الرَّضي ٤/ ٣٧٣، وشرح ألفيَّة ابن معطٍ للقوَّاس ٢/ ٩١٠، والمساعد ١/ ٣٣٤-٣٤٥، وابن يعيش ٨/ ٨٧.

(٣) شرح المقدمة الكافية ٩٧٨.

إِلى أَن يكُونَ أكثرُ اللُّغاتِ حِكَايةً، ولكن يُقَالُ: لُغةٌ قَليلةٌ، كَمَا في غَيرِها. واللَّه أَعلَمُ.

* * *

تَنبيهٌ عَلى مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِالبَابِ

المَسأَلَةُ الأُولى:

[ظ٢٢٨] العَطفُ عَلَى اسمِ (إِنَّ) جَائِزٌ بِاتِّفاقٍ، كَقَولِه تَعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ﴾ [الأحزاب: ٥٦]، سَواءٌ كَانَ العَطفُ مُتقَدِّمًا عَلى الخَبَرِ، كالآيةِ، أَو مُتأَخِّرًا، كَقَولِ الرَّاجِزِ:

٥٢٠ - إِنَّ الـرَّبـيـعَ الـجَـودَ والـخَـريـفـا

يَـدَا أَبِـي الـعـبَّـاسِ والـصُّـيُـوفـا[(١)]

فهذا عَطفٌ بِالنَّصبِ، كمَا تَرَى.

والعَطفُ بالرَّفعِ عَلَى اسمِ (إِنَّ) و(لكنَّ) بَعدَ تَمامِ الخبَرِ اتِّفاقٌ بَينَ النُّحَاةِ، كَقَولِكَ: (إِنَّ زَيدًا في الدَّارِ وعَمرٌو)، (لكنَّ عَمرًا أُخُوكَ وزَيدٌ).

والعَطفُ عَلَى مَحَلِّهما قَبلَ تَمامِ الخَبَرِ مَسأَلَةُ خِلافٍ، فَمَنعَه سيبَوَيه والبَصريُّونَ جَميعًا، وأَجَازَه الفَرَّاءُ والكِسَائيُّ ونُحَاةُ الكُوفَةِ. وقَد مرَّ تَقريرُه، فلا وَجهَ لِإِعَادَتِه. واللَّه أَعلَمُ[(٢)].

المَسأَلَةُ الثَّانيَةُ:

نَصبُ الجُزأَينِ بالحُرُوفِ السِّتَّةِ مَرويٌّ عَن بَعضِ الكُوفيِّينَ، وشَاهدُ (لَيتَ) مَا

---

(١) البيتان من الرجز، وهما لرؤبة في ملحقات ديوانه ١٧٩، وانظر: سيبويه ٢/ ١٤٥، والأصول ١/ ٢٥٠، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٠٩، وتوجيه اللمع ١٥٦، والمقاصد الشافية ٢/ ٣٦٦، وهو للعجاج في الدرر ٢/ ٤٨٠. وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ١١١، وأخبار أبي القاسم الزجاجي ٢٥، وشرح الكافية الشافية ١/ ٥١٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٨، والتذييل ٥/ ١٩٠، والهمع ٣/ ٢٣٩.

(٢) قوله: (واللَّه أعلم) ليس في ط.

قَدَّمنا حِكَايتَه عَن الفَرَّاءِ وغَيرِه، وشَاهدُ (كَأَنَّ) قَولُ الرَّاجزِ:

٥٢١ - كَأَنَّ أُذنَيه إِذا تَشَوَّفا
قَادِمَةً أَو قَلَمًا مُحَرَّفا[1]

يَصِفُ حِمَارَ وَحشٍ.

وشَاهدُ (إِنَّ) مَا رُوِيَ عَن الرَّسُولِ ﷺ أَنَّه قَالَ: « إِنَّ قَعرَ جَهَنَّمَ سَبعينَ خِرِيفًا »[2]، وقَولُ الشَّاعرِ:

٥٢٢ - إِذا اسوَدَّ جُنحُ اللَّيلِ فلتَأتِ ولتكُن خُطَاكَ خِفافًا إِنَّ حُرَّاسَنا أُسدا[3]

فَنصَبَ (حُرَّاسًا) و(أُسدًا) بـ(إِنَّ)، كَمَا تَرَى.

وهذه كُلُّها لُغَاتٌ نَادِرَةٌ، قَليلةٌ، والكَثيرُ المُستَعمَلُ عَلَى جِهَةِ الاطِّرَادِ مَا أَسلَفناه مِن نَصبِ الاسمِ ورَفعِ الخَبَرِ، فإِن وُجِدَ لِهذه اللُّغَاتِ وَجهٌ يَجري عَلَيه، وإِلّا حُمِلَت عَلَى الشُّذُوذِ والقِلَّةِ.

المَسأَلَةُ الثَّالِثَةُ:

قَولُه تَعالى: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأنعام: ١٠٩].

- فإِذا كَانَت (لا) عَلَى بَابِها في النَّفيِ فـ(أَنَّ) تكُونُ بِمَعنى (لعَلَّ)، أَي: لعَلَّها

---

(١) هذا من الرجز، وهو لأبي نخيلة العماني في شرح الكافية الشافية ١/ ٥١٧، والتذييل ٥/ ٢٨، شرح أبيات مغني اللبيب ١/ ١٨٤، وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٣٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٩، وشرح الرضي ٤/ ٣٣٥، وتخليص الشواهد ١٧٣، ومغني اللبيب ٢٥٥، المقاصد الشافية ٢/ ٣١١، وتمهيد القواعد ٣/ ١٢٩٧، وتعليق الفرائد ١/ ٢٠٠، والأشموني ١/ ٢٩٥.

(٢) الحديث في مسند البزار ١٧/ ١٥٧ برقم (٩٧٦٥).

(٣) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٢٤، والتذييل ٥/ ٢٧، والجنى الداني ٣٩٤، وشرح شواهد المغني ١/ ١٢٢، وشرح أبيات مغني اللبيب ١/ ١٨٣، وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٩، ومغني اللبيب ٥٥، والمساعد ١/ ٣٠٨، والمقاصد الشافية ٢/ ٣١١، وتمهيد القواعد ٣/ ١٢٩٦.

إِذا جَاءَت لا يُؤمِنُونَ.

- ويَحتَمِلُ أَن تكُونَ (لا) زَائِدَةً، وتكُونَ (أَنَّ) عَلَى بَابِها، وتَقديرُه: ومَا يُشعِرُكُم بِأَنَّها إِذا جَاءَت يُؤمِنُون.

- ويَحتَمِلُ أَن تكُونَ (لا) مُفيدَةً لِمَعناها، و(أَنَّ) عَلَى بَابِها مِن التَّأكيـدِ، ويكُونُ تَقديرُ الكَلامِ: ومَا يُشعِرُكُم أَنَّها إِذا كَانَت جَاءَت لا يُؤمِنُونَ عَلَى طَرِيقِ التَّهكُّمِ والسُّخريَـةِ بِهم. واللَّه أَعلَمُ[١].

المَسأَلَةُ الرَّابِعَةُ:

تَختَصُّ (إِنَّ) المكسُورَةُ بِدُخُولِ اللَّامِ، كَمَا مرَّ تَقريرُه دُونَ أَخَوَاتِها، إِمَّا في الاسمِ المُتأَخِّرِ، كَقَولِكَ: (إِنَّ في الدَّارِ لزَيدًا)، [و٢٢٩]، وإِمَّا في الخَبَرِ المُتأَخِّرِ، كَقولِكَ: (إِنَّ زَيدًا لَمِن الكِرَامِ)، ولا يَجُوزُ دُخُولُها عَلَى الخَبَرِ إِذا كَانَ مَنفيًّا، فلا تَقُولُ: (إِنَّ زَيدًا لَلَيسَ قَائِمًا)، فإِن كَانَ خَبرُها فِعلًا مَاضيًا مُقتَرِنًا بِـ(قَد) جَازَ دُخُولُها عَلَيه في مِثلِ قَولِكَ: (إِنَّ زَيدًا لَقَد قَامَ). وإِن كَانَ الفِعلُ غَيرَ مُتصَرِّفٍ جَازَ أَيضًا دُخُولُها عَلَيه، كقَولِكَ: (إِنَّ زَيدًا لَنِعمَ الرَّجُلُ).

المَسأَلَةُ الخَامِسَةُ:

إِذا كَانَ الخَبرُ جُملةً شَرطيَّـةً لَم يَجُز دُخُولُ اللَّامِ، لا عَلَى الجُزءِ الأَوَّلِ، ولا عَلَى الجُزءِ الثَّاني، بَل تَقُولُ: (إِنَّكَ إِن تَأتِني أُكرِمكَ) مِن غَيرِ لامٍ فيهما.

وحُكيَ عَن أَبي بكرِ بن الأَنبَاريِّ جَوَازُ دُخُولِ اللَّامِ عَلَى الجُزءِ الثَّاني[٢]، فَتقُولُ: ([إِنَّكَ][٣] إِن تَأتِني لأَكرِمُكَ).

وجَوَّزَ الكِسَائيُّ دُخُولَها عَلَى الوَاوِ الَّتي بِمَعنى (مَع)، كقَولِهم: (إِنَّ كُلَّ ثَوبٍ لَو

---

(١) قوله: (واللَّه أعلم) ليس في ط.

(٢) انظر رأيه في: شرح الكافية الشافية ١/ ٤٩٠، والمساعد ١/ ٣٢٢.

(٣) ما بين المعقوفين من ط، وليس في الأصل.

ثَمَنُه)، حكَاه عَنه ابنُ كَيسَانِ[١].

المَسألَةُ السَّادِسَةُ:

أَجَازَ الأَخفَشُ دُخُولَ اللّامِ عَلَى مَعمُولِ الخَبَرِ إِذا تقَدَّمَ عَليه[٢] في مِثلِ قَولِكَ: (إِنّي لَبكَ وَثِقتُ)، ولا يُجيزُ: (إِنَّي وثِقتُ لَبكَ)، وعَلَى هذا يَجُوزُ: (إِنِّي لأَباكَ مُؤتَمِنٌ)، ولا يَجُوزُ: (إِنِّي مُؤتَمِنٌ لأَباكَ).

ويَجُوزُ دُخُولُ هذه اللّامِ عَلَى الاسمِ المَسبُوقِ بِظَرفٍ مَلغيٍّ، كَقولِكَ: (إِنَّ غَدًا لزَيدًا رَاحِلٌ)، وعَلَى الاسمِ إِذا سُبِقَ بِجَارٍّ ومَجرُورٍ مَلغيٍّ، كَقولِكَ: (إِنَّ بِكَ لزَيدًا وَاثِقٌ).

و(إِنَّ فيكَ لَعَمرًا رَاغِبٌ)، ونَعني بِكَونِهما مَلغيَّينِ هو أَنَّهما لَيسَا عُمدَةً في الخَبَرِ، [وإِنَّما الخَبَرُ][٣] غَيرُهما، ولكِنَّهما مِن تَعَلُّقاتِه كَمَا مَثَّلناه. واللّه أَعلَمُ.

مكتبة لسان العرب
@lisanarb

---

(١) انظر رأيه في: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٦، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٧٦، والتذييل ٥/ ٥٥، وتمهيد القواعد ٣/ ١٣١١.

(٢) انظر رأي الأخفش في: شرح الكافية الشافية ١/ ٤٩١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٩، وشرح الرضي ٤/ ٣٥٩، والهمع ١/ ٥٠٦.

(٣) ما بين المعقوفين من ط، وليس في الأصل.

[الحُرُوفُ العَاطِفَةُ]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هَدَى اللَّه سَعيَه: « **الحُرُوفُ العَاطِفَةُ: الوَاوُ، والفَاءُ، و(ثُمَّ)، و(حَتَّى)، و(أَو)، و(إِمَّا)، و(أَم)، و(لا)، و(بَل)، و(لكِن). فالأَربَعةُ الأُوَلُ للجَمعِ، فالوَاوُ للجَمعِ المُطلَقِ، لا تَرتيبَ فيها، و(الفَاءُ) للتَّرتيبِ، و(ثُمَّ) مِثلُها بِمُهلَةٍ، و(حَتَّى) مِثلُها، ومَعطُوفُها جُزءٌ مِن مَتبُوعِه ليُفيدَ قُوَّةً أَو ضَعفًا. و(أَو) و(إِمَّا)، و(أَم) لأَحَدِ الأَمرَينِ مِنهما. فـ(أَم) المُتَّصِلةُ لازِمَةٌ لِهَمزَةِ الاستفهامِ، يَليها أَحَدُ المُستَويَينِ والآخَرُ الهمزَةُ، عَلَى الأَفصَحِ، بَعدَ ثُبُوتِ أَحَدِهما لِطَلَبِ التَّعيينِ، ومِن ثَمَّ ضَعُفَ: (زَيدٌ عِندكَ أَم [ظ٢٢٩] عمرٌو)، ولَم يَجُز: (أَرَأيتَ زَيدًا أَم عَمرًا)، ومِن ثَمَّ كَانَ جَوَابُها بِالتَّعيينِ دُونَ (نَعَم) أَو (لا). والمُنقَطِعةُ كـ(بَل)، والهَمزَةِ، مِثلُ: (إِنَّها لإِبِلٌ أَم شَاءُ). و(إِمَّا) قَبلَ المَعطُوفِ عَلَيه، لازِمَةٌ مَع (إِمَّا)، جَائِزَةٌ مع (أَو). و(لا) و(بَل) و(لكِن) لأَحَدِهما مُعيَّنًا، و(لكن) لازِمَةٌ للنَّفيِ** ».

قَالَ الإِمَامُ عليه السلام[1]: مَا سَلَفَ مِن الكَلامِ في العَطفِ إِنَّما كَانَ بِاعتِبَارِ كَونِه تَابِعًا، ومَا نَذكرُه هاهنا[2] إِنَّما هو باعتِبَارِ حُرُوفِه، وكَيفِيَّةِ العَطفِ بِها.

ولَم يَذكُرِ الشَّيخُ مَعناها، كَمَا ذكَرَ ذلِكَ في حُرُوفِ الجرِّ، وإِنَّما ذكرَ مَا يَختَصُّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنها مِن المَعاني مِن غَيرِ إِشَارَةٍ إلى مَاهيَّةٍ تَجمَعُها.

والأَحَقُّ أَن يُقَالَ في مَاهِيَّتِها: مَا وُضِعَ للجمعِ بَينَ الشَّيئَينِ مِن جِهَةِ اللَّفظِ والمَعنى، أَو مِن جِهَةِ اللَّفظِ، لا غَيرُ، فالوَاوُ، والفَاءُ، و(ثُمَّ)، و(حَتَّى) جَامِعَةٌ بَينَ المَعطُوفِ والمَعطُوفِ عَلَيه في لَفظِه[3] ومَعناه، ومَا عَدَا هذه الأَربَعَةَ فإِنَّه يَجمَعُ بَينَهما مِن جِهَةِ لَفظِه، وهو الإِعرَابُ دُونَ مَعناه؛ لأَنَّها مَوضُوعةٌ لِتَعليقِ الحُكمِ بِأَحَدِ المَذكُورَينِ،

---

(١) في ط: (السيد الإمام رضي اللَّه عنه وأرضاه).

(٢) كذا في ط، وفي الأصل: (ذكرناه). (٣) في ط: (من جهة لفظه).

إِمَّا مِن غَيرِ تَعيينٍ، كـ(أَو)، و(إِمَّا)، و(أَم)، وإِمَّا عَلَى جِهَةِ التَّعيينِ، نَحوُ: (بَل)، و(لكن)، و(لا)، كَمَا سَنُوَضِّحُه مِن بَعدُ بِمَعُونَـةِ اللَّه[١].

وأكثَرُ النُّحَاةِ عَلَى عَدِّ حُرُوفِ العَطفِ عَشرَةَ أَحرُفٍ، كَمَا أَشَارَ إِلَيه المُصَنِّفُ، وخَالَفَ أَبُو عَليٍّ الفَارِسيُّ في (إِمَّا)[٢]، وزَعَمَ أَنَّها لا تُعَدُّ مِن حُرُوفِ العَطفِ. وخَالَفَ يُونُسُ في (لكن)[٣]، وقَالَ: إِنَّها لا تُعَدُّ مِن الحُرُوفِ العَاطِفَةِ، ونَصرَه الجُرجَانيُّ عَبدُ القَاهِرِ[٤]. وخَالَفَ بَعضُ المُتَأَخِّرينَ في (بَل)[٥]، وزَعَمَ أَنَّها لا تُعَدُّ مِن الحُرُوفِ العَاطِفَةِ.

والمُختَارُ أَنَّها تِسعَةُ أَحرُفٍ، وأَنَّ (إِمَّا) خَارِجَةٌ عَنها، كَمَا سَنُوَضِّحُه، خِلافًا لِمَا عَوَّلَ عَلَيه النُّحَاةُ مِن عَدِّها عَشرَةً؛ لاشتِرَاكِها جَميعًا في الجَمعِ بَينَ الشَّيئَينِ مِن جِهَةِ لَفظِه ومَعناه، أَو مِن جِهَةِ لَفظِه، وهذه هي الفَائِدَةُ بِكَونِها حُرُوفَ عَطفٍ.

وأكثَرُ النُّحَاةِ عَلَى أَنَّ (أَو) و(أَم) لِتَعليقِ الحُكمِ بِأَحَدِ المَذكُورَينِ، وخَالَفَ بَعضُ النُّظَّارِ في ذلِكَ، وقَالَ[٦]: إِنَّها جَامِعَةٌ بَينَ الشَّيئَينِ مِن جِهَةِ [و٢٣٠] اللَّفظِ والمَعنى، كالوَاوِ، والفاءِ. والحَقُّ مَا قَالَه جَمَاهِيرُ النُّحَاةِ مِن أَنَّها مَوضُوعَةٌ لِتَعليقِ الحُكمِ بِأَحَدِ المَذكُورَينِ.

فَحَصَلَ مِن مَجمُوعِ مَا ذكَرناه أَنَّ حُرُوفَ العَطفِ مِنها مَا وُضِعَ للجَمعِ بَينَ الشَّيئَينِ مِن جِهَةِ لَفظِه ومَعناه، ومِنها مَا وُضِعَ للجَمعِ بَينَ الشَّيئَينِ مِن جِهَةِ اللَّفظِ دُونَ المَعنى، وهو سَائِرُها، ثُمَّ مِنها مَا وُضِعَ لِتَعليقِ الحُكمِ بِأَحَدِ المَذكُورَينِ عَلَى

---

(١) في ط: (بعون اللَّه تعالى).

(٢) الإيضاح العضدي ٢٨٩.

(٣) سيبويه ١/ ٤٣٥، وانظر: ابن يعيش ٨/ ٨١، ١٠٦، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٣١.

(٤) قال الجرجاني في شرح الجمل (رسالة) ٢٨٧: « وهذا مذهب قوي ».

(٥) هو الخوارزمي في التخمير ٤/ ٨٣-٨٤.

(٦) قد تأتي بمعني الواو عند الأخفش والجرمي وابن مالك. انظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢٢، والجنى الداني ٢٣٠، ومغني اللبيب ٨٨.

جِهَةِ الإبهَامِ، ومِنها مَا وُضِعَ لأَحَدِهما عَلَى جِهَةِ التَّعيينِ. فلا جَرَمَ رَتَّبنا الكَلامَ فيها عَلَى مَباحِثَ ثَلاثَةٍ، نُفصِّلُها بِمَعُونَـةِ اللَّه[١]:

البَحثُ الأَوَّلُ مِنها: في بَيَانِ مَا يكُونُ مِنها للجَمعِ بَينَ الشَّيئينِ مِن جِهَةِ اللَّفظِ والمَعنى

وهي أَربَعَةٌ: الوَاوُ، والفَاءُ، و(ثُمَّ)، و(حَتَّى)، ونَحنُ نُورِدُها وَاحِدَةً وَاحِدَةً، ونُفَصِّلُ الكَلامَ فيها بِمَعُونَـةِ اللَّه تَعالَى.

(الـوَاوُ)

واعلَم أَنَّ هذه الأَحرُفَ الأَربَعَةَ مُشتَرِكَةٌ في كَونِها مَوضُوعةً للجَمعِ المُطلَقِ مِن جِهَةِ لَفظِها ومَعناها؛ ولِهذا فإِنَّكَ تقُولُ: (جَاءَ زَيدٌ وعَمرٌو)، و(جَاءَ زَيدٌ فعَمرٌو)، و(جَاءَ زَيدٌ ثُمَّ بكرٌ)، و(حَجَّ النَّاسُ حَتَّى المُشَاةُ)، فتَجِدُها عَلَى مَا ذكَرناه.

ثُمَّ إِنَّها تَفتَرِقُ بَعدَ اشتِرَاكِها في مُطلَقِ الجَمعِ، فالوَاوُ تَعطِفُ مَا بَعدَها عَلَى مَا قَبلَها، جَامِعَةً بَينَهما في الحُكمِ، مِن غَيرِ تَعرُّضٍ هناكَ فيها لِتَقَدُّمِ أَحَدِهما عَلَى الآخَرِ أَو مُصَاحَبةٍ؛ ومِن أَجلِ ذلِكَ صَحَّ أَن يُقَالَ: (جَاءَ زَيدٌ وعَمرٌو بَعدَه وخَالِدٌ قَبلَه وبِشرٌ مَعه)، ولَو كَانَت دَالَّـةً عَلَى تَرتيبٍ بِأَصلِ وَضعِها لَم يَجُز أَن يقَالَ: قَبلَه ولا بَعدَه، كَمَا لا يُقَالُ ذلِكَ مَع الفَاءِ، و(ثُمَّ)، ولَو دَلَّت عَلَى التَّرتيبِ لاستَحَالَ أَن يُقَالَ: (المَالُ بَينَ زَيدٍ وعَمرٍو)، و(اختَصَمَ بكرٌ وخَالِدٌ)؛ إِذ لا يُعقَلُ تَرتيبٌ فيما هذا حَالُه.

وحُكيَ عَن بَعضِ أَهلِ الكُوفَةِ أَنَّها دَالَّـةٌ عَلَى التَّرتيبِ[٢]، والَّذي عَلَيه الحُذَّاقُ

---

(١) في ط: (بعون اللَّه تعالى).

(٢) اختلف النحاة في معنى الواو، فذهب البصريون إلى أنها للجمع المطلق ولا تفيد الترتيب، وذهب كثير من الكوفيين إلى أنَّها تدلُّ على الترتيب. انظر المسألة في: البسيط ٣٣٤-٣٣٥، وابن يعيش ٨/ ٩٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٤٩، وشرح الرضي ٤/ ٣٨٢، ورصف المباني ٤٧٤، والارتشاف ٤/ ١٩٨١-١٩٨٢.

مِن مُحقِّقي النُّحَاةِ والأُصوليِّينَ والمُتكلِّمينَ أنَّها غيرُ مُرتِّبةٍ، فإن استُعمِلَت مُرتِّبةً فعَلَى جِهَةِ المَجازِ، والدَّلالَةُ عَلَى ذلِكَ قَولُه تَعالى: ﴿ وَقُولُواْ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا ﴾ [الأعراف: ١٦١]، ﴿ وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُواْ حِطَّةٌ ﴾ [البقرة: ٥٨]، والقِصَّةُ وَاحِدَةٌ مِن غَيرِ مُخالَفَةٍ، وقَولُه [ظ٢٣٠]: ﴿ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾ [الجاثية: ٢١]، فاستُعمِلَت للمُساوَاةِ[١] مِن غَيرِ تَرتيبٍ، وقَد جَاءَ فيها عَطفُ المُتقدِّمِ عَلَى المُتأخِّرِ، كَقَولِه تَعالى: ﴿ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ ﴾ [النساء: ١٦٣]، وقَولُه: ﴿ نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴾ [المؤمنون: ٣٧]، وأنشَدَ النُّحَاةُ:

٥٢٢ - حَتَّى إذا رَجَبٌ تَوَلَّى فانقَضى وجُمَاديانِ وجَاءَ شَهرٌ مُقبِلُ[٢]

وأكثَرُ أَئِمَّةِ الكُوفَةِ عَلَى كَونِها غَيرَ مُرتِّبةٍ، وإنَّما يُحكَى دَلالتُها عَلَى التَّرتيبِ عَن الفَرَّاءِ وثَعلَبٍ، واللَّه أَعلَمُ بِصِحَّةِ هذه المَقالَةِ، ويُحكَى عَن الشَّافِعيِّ[٣] مِن الفُقَهاءِ، ولَسنَا نُنكِرُ استِعمَالَها في بَعضِ الأحوالِ مُرتِّبَةً، ولكنَّا نَقُولُ: إنَّ ذلِكَ لَيسَ وَضعًا أَصليًّا، وإنَّما هو [على][٤] المَجازِ، فعَلَى هذا يَتقرَّرُ الخِلافُ فيها.

(الفَاءُ)

والأَصلُ في استِعمَالِها في العَطفِ أَن تكُونَ للتَّعقيبِ مِن غَيرِ مُهلَةٍ، كَقَولِه تَعالى: ﴿ خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ ﴾ [الانفطار: ٧]؛ مِن جِهَةِ أَنَّ التَّسويَةَ بَعدَ الخَلقِ، والتَّعديلَ

---

(١) كذا في ط، وفي الأصل: (المساواة).

(٢) البيت من الكامل، وهو لأبي العيال الهذلي في: شرح أشعار الهذليين ٤٣٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٤٩، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٢٤١، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠٥، وابن الناظم ٣٧٢، والتذييل ٢/ ٣٢٥، والهمع ١/ ١٥٧.

(٣) الأم للشافعي ١/ ٣٠، وانظر رأي الشافعي في: الفصول المفيدة ١/ ٦٩.

(٤) ما بين المعقوفين من ط، وليس في الأصل.

بَعدَ التَّسويـةِ مِن غَيرِ إمهالٍ مُتَرَاخٍ، والاعتِبَارُ في التَّعقيبِ العَادَةُ، فَتقُولُ: (دَخَلتُ البَصرَةَ فالكُوفةَ)، فَما هذا حَالُه يُعَدُّ مُعقَّبًا؛ إِذ لَم يَتوسَّط بينَهما إلّا مَسافةُ السَّيرِ، وإِن كَانَت كَبيرَةً.

وهكذا قَولُه تَعالى: ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا ﴾ [المؤمنون: ١٤]، فهذه الأَطوَارُ كُلُّها مُتَعاقِبةٌ، وإِن كَانَت هناكَ بَينَها أَزمانٌ مُتَراخيَةٌ، فهي مُتعَقِّبةٌ[١].

وقَولُه تَعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ [الحج: ٦٣]، فعَقِبَ اخضِرَارُ الأَرضِ بَعدَ إِنزَالِ المَطَرِ، وإِن كَانَ بَينَهما أَوقَاتٌ كَثيرَةٌ في النَّبَاتِ حَالًا بَعدَ حَالٍ.

وتختَلِفُ [العبارَةُ][٢] بالإِضافَةِ إِلى عَادَاتِ النَّاسِ في ذلِكَ، فقَد تُستَقرَبُ المُهلَةُ بِالإِضَافَةِ إِلى عِظَمِ الأَمرِ، فيُستَعمَلُ الفَاءُ، وقَد تُستَبعَدُ المُهلَةُ بِالإِضَافَةِ إِلى طُولِ الأَزمِنَةِ، فتُستَعمَلُ فيه (ثُمَّ)، وكُلُّ وَاحِدٍ مِن الاستِعمَالَينِ لا يُخَالِفُ مَا وُضِعَ لَه كُلُّ وَاحِدٍ مِن الحَرفَينِ.

وأَكثَرُ مَا تُستَعمَلُ فيه الفَاءُ أَن تكُونُ في الأُمُورِ المُسَبَّبَةِ، كَقَولِكَ: (أَقَمتُه فَقَامَ)، و(أَمَلتُه فَمالَ)، و(أَعطَيتُه فقَبِلَ). وقَد تكُونُ مُستَعمَلةً في الأَسبَابِ أَنفُسِها، كَقَولِه صَلَّى اللَّه عَلَيه [و٢٣١] وآلِه: « زَمِّلُوهم بِكُلُومِهم وَدِمَائِهم[٣] فَإِنَّهم يُبعَثُونَ يَومَ القِيَامَةِ وَأَودَاجُهم تَشخَبُ دَمًا، اللَّونُ لَونُ الدَّمِ والرِّيحُ رِيحُ المِسكِ »[٤]، وفي حَديثِ

---

(١) في ط: (ضعقبة).

(٢) ما بين المعقوفين من ط، وليس في الأصل.

(٣) قوله: (ودمائهم) ليس في ط.

(٤) انظر أول الحديث في مسند أحمد ٣٩/ ٦٤ وفيه: « إني أشهد على هؤلاء، زملوهم بكلومهم ودمائهم »، وانظر الحديث بلفظ آخر في مسند أحمد ٣٩/ ٦٩، وفيه: « أشهد على هؤلاء ما من مجروح جرح في اللّه، إلا بعثه اللّه يوم القيامة وجرحه يدمى، اللون لون الدم والريح ريح المسك، انظروا أكثرهم =

آخَرَ في أَعرَابيٍّ وَقَصت به نَاقتُه: « لا تَقرِبُوه طيبًا، ولَا تُخمِّرُوا رَأسَه فَإنَّه يُبعَثُ يَومَ القِيَامَةِ مُلَبيًا »[١].

ولِكَونِ الفَاءِ دَالَّـةً عَلَى السَّببيَّةِ جَازَ العَطفُ بِهَا في المَوضِعِ الَّذي لا يَصِحُّ فيه دُخُولُ الوَاوِ، كَقَولِكَ: (الَّذي يَطيرُ فيَغضَبُ زَيدٌ الذُّبَابُ)[٢]؛ لأنَّا لَو جَعَلنا الوَاوَ مكَانَ الفَاءِ لَم يَصِحَّ ذلِكَ؛ لِخُلُوِّ الصِّلَةِ عَن العَائِدِ، ولكنها في مَعنَى السَّببيَّةِ، كَأنَّه قَالَ: إن يَطِرِ الذُّبَابُ فيَغضَبُ[٣] زَيدٌ، وقَد قرَّرنا ذلِكَ مِن قَبلُ.

(ثُـمَّ)

للعَطفِ بالتَّرتيبِ مَع المُهلَةِ، كَقَولِه تَعالى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿١٣﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً ﴾ [المؤمنون: ١٢ - ١٤]، وفي الحَديثِ: « إنَّ جِبريلَ نزَلَ، فَصَلَّى، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّه ﷺ، ثُمَّ صَلَّى فَصَلَّى رَسُولُ اللَّه ﷺ، ثُمَّ صَلَّى فَصَلَّى رَسُولُ اللَّه صَلَّى اللَّه عَلَيه، ثُمَّ قَالَ بَعدَ ذَلِك: بِهذا أُمِرتَ »[٤].

وقَولُه تَعالى: ﴿ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ ﴾ [الحج: ٥]، فعَطَفَ المُضغَةَ هَاهنا بِـ(ثُمَّ)، وعَطَفها في سُورَةِ المُؤمِنينَ بِالفَاءِ، وفي هذا[٥] دَلالةٌ عَلَى مَا ذكَرناه مِن الاعتِبَارِ، فحَيثُ يُتصَوَّرُ البُعدُ جَاءَ بِـ(ثُمَّ)، وحَيثُ يُتَصَوَّرُ القُربُ يُؤتَى بالفَاءِ.

= جمعًا للقرآن فقدموه أمامهم في القبر » وهناك ألفاظ أخرى للحديث في المصادر.

(١) انظر الحديث في: سنن ابن ماجه ٤/ ٢٧١ برقم (٣٠٨٥).

(٢) قوله: (الذباب) ليس في ط.

(٣) في ط: (يغضب).

(٤) انظر الحديث في: مسند أحمد ٣٧/ ٣٩ برقم (٢٢٣٥٣).

(٥) قوله: (هذا) ليس في ط.

(حَتَّى)

وهي للإتبَاعِ لَفظًا ومَعنًى، وهي تُشَارِكُ (ثُمَّ) في التَّرتيبِ والمُهلَةِ، خَلا أَنَّ مِن حُكمِ مَعطُوفِها أَن يكُونَ جُزءًا مِن المَعطُوفِ؛ لأَنَّ الغرَضَ بيانُ كَونِ مَعطُوفِها في حُكمِ الغَايَةِ لِمَا قَبلَه، ومُنتَهى لِقَصدِ بَيَانِ مُخَالَفَتِه للأَوّلِ، فيما وَجَبَ لَه مِن قُوَّةٍ أَو ضَعفٍ، كَقَولِكَ: (مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الأَنبيَاءُ)، و(قَدِمَ الحَاجُّ حَتَّى المُشَاةُ)، أَو زِيَادَةٍ أَو نُقصَانٍ، كَقولِكَ: (أَحصَيتُ الأَشيَاءَ حَتَّى مَثَاقِيلَ الذَّرِّ)، أَو القُوَّةِ والضَّعفِ، كَقولِكَ: (غلَبَكَ[1] النَّاسُ حَتَّى النِّساءُ)، وقَد اجتَمَعَ القُوَّةُ والضَّعفُ في مَعطُوفِها في بَيتٍ وَاحِدٍ، كَقَولِ الشَّاعِرِ:

٥٢٤ - قَهَرناكُم حَتّى الكُمَاةَ فإِنَّكُم   لَتَخشَونَنا حَتَّى بَنِينا الأَصَاغِرا[2]

ومِن حَقِّ مَعطُوفِ (حتَّى) أَن يكُونَ بَعضًا في مِثلِ قَولِكَ: (أَكَلتُ السَّمكَةَ حَتَّى رَأسَها)، أَو في حُكمِ البَعضِ، كَقَولِكَ: (أَعجَبَتني الجَارِيَةُ حَتَّى حَدِيثُها)، فإِنَّ حَدِيثَها [ظ ٢٣١] لَيسَ بَعضًا مِن أَبعَاضِها مُحَقَّقًا، ولكنَّه في حُكمِ البَعضِ مِن [جِهَةِ][3] كَونِه مَعنًى مِن مَعانِيها.

ومِن حَقِّ مَعطُوفِها أَن يكُونَ مُلاقيًا لِمَا قَبلَه، كَقَولِكَ: (نِمتُ البَارِحَةَ حَتَّى الصَّباحَ)، أَو في حُكمِ المُلاقي، كَقَولِ الشَّاعِرِ:

---

(١) في ط: (غلبكم).

(٢) البيت من الطويل، قائله مجهول، وهو من شواهد شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٥٨، واللمحة في شرح الملحة ٢/ ٧٠٢، والارتشاف ٤/ ١٩٩٩، والجنى الداني ٥٤٩، ومغني اللبيب ١٧٢، والمساعد ٢/ ٤٥٢، والمقاصد الشافية ٥/ ٩٦، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٤٤٧، والهمع ٣/ ٢١٣، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣/ ١٠٧.

(٣) ما بين المعقوفين من ط، وليس في الأصل.

٥٢٥ - أَلقَى الصَّحيفَةَ كَي يُخَفِّفَ رَحلَـه والـزَّادَ حَـتَّـى نَـعـلَـه أَلـقَـاهـا[١]

فَعطَفَ النَّعلَ عَلى الصَّحيفَةِ، ولَيسَ مُلاقيًا لهَا، ولكنَّه في حُكمِ المُلاقي؛ لأَنَّ التَّقديرَ: أَلقَى مَا يكُونُ مُثقِلًا لَه حَتَّى نَعلَه؛ لأَنَّها مُلاقيةٌ لِمَا يَثقُلُ؛ فلأَجلِ ذلِكَ حَسُنَ.

وظَاهِرُ كَلامِ الشَّيخِ أَنَّها دَالَّـةٌ عَلَى التَّرتيبِ، فإِنَّه قَالَ: « **وحتَّى مِثلُها في التَّرتيبِ** » يَعني: مِثلُ (ثُمَّ)، وهذا تَحكُّمٌ مِن جِهَتِه وادِّعاءُ مَا لا دَليلَ عَلَيه، ولا قَامَ بِه بُرهانٌ، وهو غَفلةٌ مِنه، فإِنَّكَ إِذا قُلتَ: (قَدِمَ الحَاجُّ حَتَّى المُشَاةُ)، فلَيسَ هناكَ مَا يُشعِرُ بالتَّأخيرِ عَن غَيرِهم، بَل يَجُوزُ أَن يكُونُوا مُتقَدِّمينَ؛ ولِهذا فإِنَّه يَجُوزُ أَن يُقالَ: (قَدِمَ الأَميرُ وجَيشُه حَتَّى الرّجّالةُ مُتقَدِّمينَ)، فلَو دَلَّت عَلَى التَّرتيبِ لكَانَ قَولُه: (مُتقَدِّمينَ) مُنَاقِضًا لَه، وفي الحَديثِ: « كُلُّ شَيءٍ بِقَضَاءٍ وقَدَرٍ حَتَّى العَجزُ والكَيسُ »[٢]، ولَيسَ في القَضَاءِ تَرتيبٌ، وإِنَّما التَّرتيبُ في المَقضيَّاتِ، وإِيجادِ بَعضِها دُونَ بَعضٍ[٣]، أَو مَعًا، عَلَى حَدِّ مَا تَقتَضيه الحِكمَةُ، وقَالَ الشَّاعِرُ:

٥٢٦ - رِجَـالي حَتَّى الأَقدَمُـونَ تَمالَـؤُوا عَلَى كُلِّ أَمرٍ يُورِثُ المَجدَ والحَمدا[٤]

فلَو كَانَت دَالَّـةً عَلَى التَّرتيبِ لَم يَقُل: (حَتَّى الأَقدَمُونَ) لأَنَّه يكُونُ مُتدَافِعًا.

فهذا مَا أَردنا ذِكرَه في الأَحرُفِ الَّتي تكُونُ جَامِعَةً بَينَ الشَّيئَينِ مُطلقًا، عَلَى

---

(١) البيت من الكامل، وهو لابن مروان النحوي في الكتاب ١/ ٩٧، وانظر: الخزانة ٣/ ٢٢. وينسب إلى المتلمس. انظر: شرح أبيات الجمل لابن السيد ٥٨. وهو بلا نسبة في جمل الخليل ٢٠٥، والأصول ١/ ٤٢٥، وابن السيرافي ١/ ٢٧١، والمخصص ٤/ ٢٣٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥١٩، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١١، وشرح الرضي ١/ ٤٥٥، ٤/ ٢٧٣.

(٢) انظر الحديث في: صحيح مسلم ١٣/ ١٢١ برقم ٤٧٩٩، ومسند أحمد ١٠/ ١٣٤ برقم (٥٨٩٤).

(٣) في ط: (عقيب بعض).

(٤) البيت من الطويل، قائله مجهول، وهو من شواهد شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٥٩، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٤٤٨، والأشموني ٢/ ٣٧٠.

مَا ذكَرناه مِن التَّفصيلِ مِنها.

* * *

البَحثُ الثَّاني: في بَيانِ مَا يكُونُ مِنها لأحَدِ الشَّيئَينِ عَلى جِهَةِ الإبهامِ

وهي ثَلاثةٌ: (أو)، و(إمَّا)، و(أم)، قَالَ الشَّيخُ[1]: ثَلاثتُها لإثبَاتِ الحُكمِ لأحَدِ المَذكُورَينِ مُبهمًا، نَحوُ: (جَاءَ زَيدٌ أو عَمرٌو)، فالمَعنى في هذا: جَاءَ وَاحِدٌ مِنهما مِن غَيرِ تَعيينٍ، وكذلِكَ: (جَاءَ إمَّا زَيدٌ وإمَّا عَمرٌو)، و(أَمِسكٌ عِندُك أم كَافُورٌ)؛ لأَنَّ المَعنى: الحُكمُ ثَابِتٌ لأَحَدِهما، خَلا أنَّكَ لا تَعلَمُه بِعَينِه، فأَنت تَسأَلُ عَن التَّعيينِ [و٢٣٢].

فأمَّا (أو) فهي للعَطفِ

إمَّا عَلَى جِهَةِ التَّخييرِ، نَحوُ: (خُذ هذا أو ذَاكَ)، وإمَّا عَلَى جِهَةِ الإبَاحَةِ، كَقَولِكَ: (تعلَّم الفِقهَ أو النَّحوَ)، و(جَالِس الحَسَنَ أو ابنَ سيرينَ)، وإمَّا لِبيَانِ أنوَاعِ القِسمَةِ في مِثلِ قَولِكَ: (المُحدَثُ جَوهَرٌ أو عرَضٌ)، و(الاسمُ مَعرِفَةٌ أو نكِرَةٌ). وإمَّا للإبهامِ، كَقَولِكَ: (زَيدٌ عِندكَ أو عَمرٌو)، وقَولُه تَعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ [سبأ: ٢٤]. وإمَّا للشَّكِّ، كَقَولِكَ: (لا أدري قَامَ زَيدٌ أو قَعَدَ)، أو (هو[2] دَاخِلٌ أو خَارِجٌ) إلى غَيرِ ذلِك.

فهذه المَعاني الخَمسَةُ كُلُّها تَقَعُ فيها (أو)، وتكُونُ مُستَعمَلةً لَها. وهَل هي مُستَعمَلَةٌ في الإضرَابِ مِثلُ (بَل) أم لا؟ فحُكيَ عَن الكِسَائيِّ والفَرَّاءِ جَوَازُ استِعمَالِها للإضرَابِ كـ(بَل)[3]، وحُكي عَن الفَرَّاءِ: (اذهَب إلى زَيدٍ أو

(١) شرح المقدمة الكافية ٩٨١. (٢) قوله: (هو) ليس في ط.

(٣) ذهب الكوفيون إلى جواز استعمال (أو) للإضراب كـ (بل)، وذلك نحو قولك: (اذهب إلى زيد أو دع) بمعنى: بل دع، و هذا رأي الفارسي وابن برهان من البصريين، وجمهور البصريين لا يجيز ذلك. انظر المسألة في: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٦٣، وابن الناظم ٣٧٩، والمساعد ٢/ ٤٥٧-٤٥٨.

دَع)[١]، والتَّقديرُ فيه: بَل دَع. وإِلى هذه المَقَالَةِ ذَهَبَ أبُو عَليٍّ الفَارِسيُّ، وابنُ بَرهانَ مِن البَصريِّينَ. قَالَ أبُو عَليٍّ[٢]: (أَو) حَرفٌ يُستعمَلُ عَلَى وَجهَين، أَحَدُهما لأحَدِ الشَّيئَينِ أَو الأشيَاءِ، والآخَرُ أَن تكُونَ للإضرَابِ. وقَالَ ابنَ بَرهانَ[٣]: تَقُولُ: (أَنا أَخرجُ أَو أُقيمُ) أَي: بَل أُقيمُ، فأَضرَبَ عَن الخُرُوجِ وأَثبَت الإِقَامَةَ، وأَنشَدَ النُّحَاةُ:

٥٢٧ - كَانُـوا ثَـمَـانـينَ أَو زَادُوا ثَمَانـيَـةً لَـولا رِجَـالُـكَ قَـد قتَلتُ أَولادي[٤]

وأمَّا العَطفُ بِـ(إِمَّا) المكسُورَةِ المُكَرَّرَةِ

فهو رَأيُ أكثرِ النُّحَاةِ، وعَلَى هذه المَقَالَةِ تكُونُ (إِمَّا) عَاطِفةً للاسمِ عَلَى مِثلِه، وتكُونُ الوَاوُ عَاطِفةً لـ(إِمَّا) عَلَى (إِمَّا).

وقَد حكَينا عَن الفَارِسيِّ أنَّها لا تكُونُ حَرفَ عَطفٍ، وهو رَأيُ ابنِ كَيسَانَ، ومِن نُظَّارِ المُتأَخِّرينَ مَن ذَهَبَ إِلَيه[٥]، وَوَجه ذلِكَ لَهم هو أَنَّ العَطفَ إِنَّما كَانَ بالوَاوِ، وإِنَّما جَاءَت لِمَعنًى مِن المَعاني الَّتي تَأتي لَها (أَو) مِن الشَّكِّ والتَّخييرِ وغَيرِ ذلِكَ، ولَو كَانَت عَاطِفةً لَم يَجُز دُخُولُ حَرفِ العَطفِ عَلَيها، ومَا أَرَى هذا القَولَ بَعيدًا عَن الصَّوَابِ. ويُؤيِّدُ ذلكِ أَنَّ (لا) قَبلَ دُخُولِ حَرفِ العَطفِ عَلَيها صَالِحَةٌ للعَطفِ، فإِذا دَخلَت عَلَيها الوَاوُ بَطلَ كَونُها عَاطِفةً، وكَانَ العَطفُ بالوَاوِ، كَقَولِكَ: (لا زَيدٌ ولا عَمرٌو فيها)، و(بكرٌ لا خَارجٌ عَن الدَّارِ ولا ضَاحِكٌ)، فإِذا لَم تكُن (لا) هَاهنا عَاطِفةً، فهكذا حَالُ (إِمَّا)، لا تكُونُ عَاطِفةً، وإِنَّما يكُونُ العَطفُ فيهما بِالوَاوِ،

(١) معاني القرآن للفراء ١/ ٧٢.

(٢) الحجة للفارسي ٤/ ٥٣.

(٣) شرح اللمع لابن برهان ٢٤٦-٢٤٧.

(٤) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ٧٤٥، وانظر: مغني اللبيب ٩١، وابن الناظم ٣٧٩، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٤٦٩، والمقاصد النحوية ٤/ ١٦٣٠، والهمع ٣/ ٢٠٤، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢/ ٥٤، وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢١، وابن عقيل ٣/ ٢٣٣، والأشموني ٢/ ٣٧٨.

(٥) هو ابن مالك، كما في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢٦.

ومَجيئهما لإفَادَةِ مَعانيهما، كَمَا أَشَرنا إلَيه.

واللُّغَةُ الكَثيرَةُ هو كَسرُ هَمزَتِها، وقَد فُتِحَت في لُغَةِ بَني تَميمٍ[1] [ظ٢٣٢]، والأصلُ فيها (إن) زيدَت عَلَيها (مَا)، وأُدغِمَت النُّونُ في الميمِ، وقَد يَلحَقُها تَغييرَاتٌ مِن أَوجُهٍ خَمسَةٍ:

أَمَّا أَوَّلًا فالأكثرُ أن تَأتيَ مُكَرَّرَةً، وقَد تَقُومُ مَقَامَ الثَانيَةُ (أو)، كقَولِكَ: (قَامَ إمَّا زَيدٌ أَو عَمرٌو)، وإنَّما جَازَ ذلِكَ مِن أَجلِ تقَارُبِ مَعانيها، فجَازَ أن يقُومَ أَحَدُهما مَقَامَ الآخَرِ.

وأَمَّا ثَانيًا فقَد يُستغنى بـ(إن)[2] عَن (مَا) في الشِّعرِ، كَقَولِ الشَّاعرِ:

٥٢٨ - وقَـد كَذَبَتكَ نَفسُكَ فاكـذِبـنَـهـا ... فـإن جَـزَعًـا وإن إجـمَـالَ صَـبـرِ[3]

أَرَادَ: فإمَّا جَزَعًا وإمَّا إجمَالَ صَبرِ. فَجَاءَ هذا مَنبِّـهًا عَلَى مَا يكُونُ لَها بالأَصَالَةِ.

وأَمَّا ثَالِثًا فَقَد يُستَغنى عَن (إمَّا) الثَّانيَةِ بِقَولِه: (وإلَّا)، كَقَولِ الشَّاعرِ:

٥٢٩ - فـإمَّـا أَن تـكُـونَ أَخـي بِـصِـدقٍ ... فَـأعرِفُ مِـنـكَ غَثِّي مِن سَمِينِـي

وإلَّا فـاطَّـرِحـنـي واتَّـخِـذنـي ... عَـدُوًّا أتَّـقـيـكَ وتَـتَّـقـيـنـي[4]

---

(١) انظر لغة تميم في: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٣٠، وهي لغة قيس وتميم وأسد في الجنى الداني ٥٣٥، والهمع ٣/ ٢٠٩.

(٢) قوله: (بإن) ليس في ط.

(٣) البيت من الوافر، وهو لدريد بن الصمة في ديوانه ١١٠، وانظر: ابن السيرافي ١/ ١٤٢-١٤٣، والأزهية ٥٧، وبلا نسبة في سيبويه ١/ ٢٦٦، ٣/ ٣٣٢، والمقتضب ٣/ ٢٨، والبغداديات ٣٢١، ٣٢٢، وإيضاح الشعر للفارسي ١٠٠، وعلل النحو ٣٧٧، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢٧، وشرح الرضي ٤/ ٤٠٣، والارتشاف ٣/ ١٣٧٢، والتذييل ٧/ ٢٠٣، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٠١٦.

(٤) البيتان من الوافر، وهما للمثقب العبدي في ديوانه ٢١١-٢١٢، وانظر الأزهية ١٥٠، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١٢٧، والمساعد ٢/ ٤٦١، ومغني اللبيب ٨٦، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١/ ١٩٠. وقيل: هما لسحيم بن الحسحاس. انظر: المقاصد النَّحوية ٣/ ١٧٧، وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في شرح الرضي ٤/ ٤٠٢، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢٨، وابن الناظم ٣٨١، والمقرب ٣٠٨، =

وأَمَّا رَابِعًا فَقَد يُستغنى بِالثانيَةِ عَن الأُولى، وتُحذَفُ إِذا كَانَ هناكَ قَرينةٌ تُشعِرُ بِها، كقَولِ الشَّاعِرِ:

٥٢٠ - تُهَاضُ بِدَارٍ قَد تَقَادَمَ عَهدُها وإِمَّا بِأَمواتٍ أَلَمَّ خَيَالُها[1]

ومِثلُه قَولُ النَّمِرِ[2]:

٥٢١ - سَقَتهُ الرَّوَاعِدُ مِن صَيِّفٍ وإِن مِن خَرِيفٍ فَلَن يُعدَما[3]

قَالَ سيبَوَيه[4]: أَرَادَ: إِمّا مِن صَيِّفٍ وإِمَّا مِن خَرِيفٍ، فحَذَفَ (إِمَّا) الأُولى، واقتَصَرَ عَلَى الثَّانيَةِ بَعدَ حَذفِ (مَا) مِنها.

وأَمَّا خَامِسًا فَقَد تَجيءُ الثَّانيَةُ عَارِيَةً عَن الوَاوِ، كقَولِ الشَّاعِرِ:

٥٢٢ - يَا لَيتَمَا أُمَّنَا شَالَت نَعَامَتُهَا إِمَّا إِلَى جَنَّةٍ إِمَّا إِلَى نَارِ[5]

= ورصف المباني ١٠٢، والمقاصد الشافية ٣/ ٢٩٥، ٦/ ١٦٨، والارتشاف ٤/ ١٩٩٣، والجنى الداني ٥٣٢، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٠١٥.

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرُّمة في ديوانه ٦٤٣، وانظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٦٦، والمقاصد الشافية ٥/ ١٢٩، ومغني اللبيب ٨٧، والمقاصد النحوية ٣/ ١٧٨. وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ١٤٣، وانظر المنصف ٣/ ١١٥، وابن يعيش ٨/ ١٠٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٣٣. وهو بلا نسبة في معاني الفراء ١/ ٣٩٠، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١٢٧، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢٨، وشرح الرضي ٤/ ٤٠٢، والمقرب ٣٠٩، وابن الناظم ٣٨١، والمساعد ٢/ ٤٦١، ورصف المباني ١٠٢.

(٢) هو النَّمِر بن تولب بن زهر العُكليّ، أسلم ووفد على الرسول ﷺ، وكان جَوادًا، وعُمِّر طويلًا، حتى قيل إنه عاش مائتي سنة، حتى خَرِف. (انظر ترجمته في: الإصابة ٦/ ٤٧٠).

(٣) البيت من المتقارب، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ١١٩، وانظر: سيبويه ١/ ٢٦٧، ٣/ ١٤١، ومجاز القرآن ٢/ ٢٣١، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٦٢، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢٩، وهو بلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٤١، وضرائر الشعر للقزاز ٢٥٣، والجنى الداني ٢١٢، ٥٣٤، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٠١٧، ومغني اللبيب ٨٤.

(٤) سيبويه ١/ ٢٦٧.

(٥) البيت من البسيط، وهو للأحوص في الصحاح (أما)، وليس في شعره، وهو لسعد بن قرط العبدي في المقاصد النحوية ٤/ ١٦٣٩. وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٤٤، وشرح الرضي =

وحكَى قُطرُبٌ(١):

٥٢٢ - لا تـفـسِـدُوا آبـالـكُـم
أيـمـا لَـنـا أيـمـا لـكـم(٢)

أَرادَ: أَمَّا لَنا وأَمَّا لكُم بِفَتحِ الهَمزَةِ، كَمَا هي لُغَةُ(٣) بَني تَميمٍ، وأَبدَلَ الميمَ الأولى يَاءً وحَذَفَ الوَاوَ.

وظَاهرُ كَلامِ الشَّيخِ أَنَّ (إِمَّا) مِن حُرُوفِ العَطفِ(٤)، ولَم يَستَقِ مَا ذكَرَه الفَارِسيُّ وغَيرُه مِن النُّحاةِ، بَل قَالَ: والقَطعُ بِأَنَّها مِثلُ (أَو) مُوجِبٌ(٥) أَنَّها مِن حُرُوفِ العَطفِ، وتَقَدُّمُ (إِمَّا) قَبلَها؛ لإِفَادَةِ مَعناها، لا أَنَّ المُتَقَدِّمَ حَرفُ العَطفِ. والمُختَارُ مَا قَرَّرناه مِن قَبلُ.

وأَمَّا (أَم) فهي مِن جُملَةِ حُرُوفِ العَطفِ

ولَهَا مَوقِعَانِ:

المَوقِعُ الأَوَّلُ: أَن تكُونَ مُتَّصِلَةً:

قَالَ الشَّيخُ: « و(أَم) **المُتَّصِلةُ لازِمَةٌ لِهَمزَةِ الاستِفهامِ** ».

= ٤/ ٤٠٢، والجنى الداني ٥٣٣، وروي بإبدال الميم الأولى ياء في (إمَّا) في المخصص ٢/ ٤٤٠، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢٩، وابن الناظم ٣٨٢، ومغني اللبيب ٨٥، والمساعد ٢/ ٤٦١، والمقاصد الشافية ٥/ ١٣١، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٤٢٤، والأشموني ٢/ ٣٨٤، والهمع ٣/ ٢٠٩.

(١) انظر: المحتسب ١/ ٢٨٤، ٢/ ٣١٤، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٣٠.

(٢) هذا من الرجز، قائله مجهول، وهو من شواهد المحتسب ١/ ٢٨٤، ٢/ ٣١٤، وشرح الكافية الشافية ١٢٣٠، والجنى الداني ٥٣٥، والمساعد ٢/ ٤٤٢، ٤٦٢، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٤٢٤، ٣٤٧٩، والهمع ٣/ ٢٠٩.

(٣) قوله: (لغة) ليس في ط.

(٤) بعده في ط: (أراد).

(٥) في ط: (فوجب).

واعلَم أنَّها إنَّما سُمِّيت مُـتَّصِلةً؛ لأَنَّ مَا بَعدَ (أَم) مُفتَقِرٌ إِلى الأَمرِ الوَاقِعِ بَعدَ الهَمزَةِ، غَيرُ مُستَغنٍ عَنه، وتكُونُ مُعادِلةً، فإن كَانَ مَا بَعدَ (أَم) اسمًا[١] وَجَبَ أَن يكُونَ مَا بَعدَ الهَمزَةِ [و٢٣٣] مِثلَه، كَقَولِكَ: (أَزيدٌ عِندكَ أَم عَمرٌو). وإِن كَانَ فِعلًا[٢] وَجبَ أَيضًا أَن يكُونَ [مَا][٣] بعدَ (أَم) فِعلًا، كَقَولِكَ: (أَقَامَ زَيدٌ أَم قَعدَ).

وإِن كَانَ مَا بَعدَ الهَمزَةِ جُملةً فِعليَّـةً وَجَبَ أَيضًا أَن يكُونَ بَعدَ (أَم) فِي مِثلِ قَولِكَ: (أَقَامَ زَيدٌ أَم قَعَدَ عَمرٌو)، قَالَ الشَّاعِرُ:

٥٢٤ - مَـا أُبـالي أَنَـبَّ بِالـحَـزنِ تَـيسٌ أَم جَـفاني بِـظَـهـرِ غَـيـبٍ لَـئِـيـمُ[٤]

ويَجُوزُ أَن يكُونَ مَا بَعدَ الهَمزَةِ جُملةً ابتِدَائيَّـةً، فيَلزَمُ مِثلُها بَعدَ (أَم)، كَقَولِكَ: (أَزَيدٌ قَائِمٌ أَم عَمرٌو قَاعِدٌ)، وتَقُولُ: (مَا أُبالي أَبَعضُ التُّـيُوسِ نَابٌ أَم بَعضُ اللِّئَامِ سَابٌّ)، قَالَ الشَّاعِرُ:

٥٢٥ - لَعَمرُكَ مَـا أَدري وإِن كُنتُ دَارِيًـا شُعَيثُ بنُ سَهمٍ أَم شُعَيثُ بنُ مِنقَرِ[٥]

فَحَذَفَ الهَمزَةَ مِن (شُعَيثٍ) الأَوَّلِ، وكمَا هذا البَيتُ شَاهدٌ عَلَى طَرحِ الهَمزَةِ فهو شَاهدٌ أَيضًا عَلَى وُقُوعِ (أَم) المُتَّصِلَةِ بَينَ جُملتَينِ ابتِدَائيَّـتَينِ، كمَا تَرى، وهذا

---

(١) في النسختين: (اسم) وكذا يقتضي السياق.

(٢) الكلام من قوله: (وجب أن يكون) ساقط من ط.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٤) البيت من الخفيف، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (برقوقي) ٣٧٨، وانظر: سيبويه ٣/ ١٨١، ومجاز القرآن ٢/ ١٥٨، وابن السيرافي ٢/ ١٤٣، وتحصيل عين الذهب ٤٤٩، وتنقيح الألباب ٢٦١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٦٠، وهو بلا نسبة في الحجة للفارسي ١/ ٢٧١، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١٣، وشرح الرضي ٤/ ٤١١.

(٥) البيت من الطويل، وهو للأسود بن يعفر في سيبويه ٣/ ١٧٥، وتحصيل عين الذهب ٤٤٦، وتنقيح الألباب ٢٦٩، والمقاصد الشافية ٥/ ١٠٥. وهو لأوس بن حجر في ديوانه ٤٩ وانظر: تفسير الطبري ١١/ ٤٨٤، وهو للعين المنقري في الكامل ٢/ ١٨١. وهو بلا نسبة في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٨١، ٢/ ٣٠١، والمحتسب ١/ ٥٠، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٥٩، وشرح الرضي ٤/ ٤٠٤، والهمع ٣/ ١٩٨.

مِن المَوَاضِعِ الَّتي تَلتَبِسُ فيها المُتَّصِلةُ بِالمُنقَطِعَةِ، وإنَّما يتَميَّزُ أَحَدُهما عَن الآخَرِ هَاهنا بالقَرَائِنِ الحَالِيَّةِ، وقَد أشَرنا إلى ذلِكَ في كِتَابِ « المُحَصَّلِ ».

ولا تُستَعمَلُ في الأَمرِ والنَّهيِ والخَبَرِ، وإنّما تكُونُ مَقصُورَةً عَلَى الاستِفهامِ، يَليها أَحَدُ المُستَوِيْنِ، ويَلي المُسَاوِي الآخَرَ الهَمزَةُ، ويُقصَدُ للتَّعيينِ بَعدَ تَقريرِ العِلمِ بِثُبُوتِ أَحَدِهما مِنهما عِندَه، لا عَلَى جِهَةِ التَّعيينِ، مِن أَجلِ طَلَبِ التَّعيينِ.

ومُرَادُ الشَّيخِ بِقَولِه: « **يَليها أَحَدُ المُستَوِيَينِ** » هو أنَّه إذا كَانَ يَلي الهَمزَةَ اسمٌ مُفرَدٌ، أَو فِعلٌ، أَو جُملةٌ اسميَّةٌ أَو فِعليَّةٌ فإنَّه يَلي (أَم) مِثلُ ذلِك، كَمَا مَثَّلناه مِن قَبلُ، وإنَّما وَجَبَ ذلِكَ مِن أَجلِ كَونِها مُتَّصِلةً، فلا جَرَمَ التُزِمَ مُسَاوَاةُ مَا بَعدَها لِمَا بعَد الهَمزَةِ ومُعَادَلَتُه، كَمَا أَشَرنا إلَيه، بِخِلافِ (أَو) و(إمَّا)، فإنَّه لا يَلزَمُ ذلك فيهما؛ ولهذا فإنَّكَ تَقُولُ: (أَضَرَبتَ زَيدًا أَو عمرًا)، و(أَزَيدٌ عِندكَ أَو أكرَمتَ عَمرًا)، ولا يكُونُ السُّؤالُ مَعهما[١] ثبُوتَ العِلمِ بِحُصُولِ أَحَدِهما، كَما يَلزمُ[٢] مِثلُ ذلِكَ في الهَمزَةِ مَع (أَم).

قَولُه: « **ومِن ثَمَّ لَم يَجُز: (أَرَأَيت زَيدًا أَم عَمرًا)** » يَعني: ومِن أَجلِ أَنَّ (أَم) المُتَّصِلةَ يَليها أَحَدُ المُستَوِيَينِ، ويَلي المُتَسَاوي الآخَرَ الهَمزَةُ لَم يَجُز: (أَرَأَيتُ زَيدًا أَم عَمرًا)؛ لأَنَّ مَا يَلي أَحَدَهما مُخَالِفٌ لِمَا يَلي الآخَرَ، فالهَمزَةُ قَد وَليها الفِعلُ، و(أَم) قَد وَليها الاسمُ.

قَولُه: « **ومِن ثَمَّ كَانَ جَوَابُها بِالتَّعيينِ دُونَ نَعَم أو لا** »، يَعني: ومِن أَجلِ أَنَّ الطَّلَبَ مَع (أَم) لأَحَدِ الأَمرَينِ بَعدَ تَقريرِ[٣] أَحَدِهما عَلَى جِهَةِ الإبهامِ لِطلَبِ تَعيينِه، كَانَ الجَوَابُ فيها بِأَحَدِهما مُعَيَّنًا، ولا يكُونُ الجَوَابُ بِـ(لا) ولا بِـ(نَعَم)؛ ولِهذا فإنَّكَ إذا [ظ٢٣٣] قُلتَ: (أَزَيدٌ عِندكَ أَم عَمرٌو)، فإنَّ الجَوَابَ يكُونُ (زَيدٌ)[٤] أَو

---

(١) الكلام من قوله: (ولهذا فإنك) ساقط من ط.

(٢) في ط: (لزم).

(٣) كذا في ط، وفي الأصل: (تقرر).

(٤) في ط: (بزيد).

(عَمرٌو) بِخِلافِ (أو) و(إمّا) فإنَّ السُّؤالَ مَعَهما يكُونُ عَن أَحَدِهما، لا عَلَى جِهَةِ التَّعيينِ، هَل كَانَ أَحَدُهما أو لَم يكُن؛ فلأَجلِ هذا كَانَ جَوابُه بِـ(نَعَم) أو (لا)، فإن أَجبتَ بِالتَّعيينِ[١] فيهما كَانَ الجوابُ زَائِدًا في التَّفضُّلِ عَلَى السُّؤَالِ.

المَوقِعُ الثَّاني: أَن تكُونَ مُنفَصِلَةً كـ(بَل) والهَمزَةِ:

يَعني أَنَّ المُنقَطِعَةَ في المَعنى هي مِثلُ (بَل)، والهَمزةِ، فيُنزَّلُ قَولُكَ: (أَزَيدٌ عِندكَ أَم عَمرٌو قَائِمٌ) مَنزِلَةَ قَولِكَ: (أَزَيدٌ عِندكَ بَل زَيدٌ قَائِمٌ) في انقِطَاعِ أَحَدِهما عَن الآخَرِ، فَمَتى وَقَعَت (أَم) غَيرَ مَسبُوقَةٍ بِالهَمزَةِ لَفظًا ولا تَقديرًا فهي مُنقَطِعَةٌ، كَقَولِه تَعالى: ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٣٧ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ﴾ [يونس: ٣٧، ٣٨] .

وقَد تَقَعُ مَسبُوقَةً بالاستِفهَامِ، وتكُونُ مَع ذلِكَ مُنقَطِعَةً إذا كَانَ الكَلامُ عَارِيًا عَن مَعنى (أَيّ)، وفُهِمَ مِنه الإِضرَابُ، كَقَولِه تَعالى: ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ ﴾ [الأعراف: ١٩٥].

وتَقَعُ في الاستِفهَامِ كَثيرًا عِندَ قَصدِ الإِضرَابِ، كَقَولِكَ: (أَزَيدٌ عِندكَ أَم عَمرٌو قَائِمٌ)؟، و(أَقَائِمٌ زَيدٌ أَم عَمرٌو[٢] خَارِجٌ)؟

وهَل تَرِدُ في الخَبَرِ أم لا؟ فيه تَرَدُّدٌ بينَ النُّحَاةِ[٣]، وظَاهِرُ كَلامِ المُصَنِّفِ أَنَّها لا تَرِدُ في الأَخبَارِ؛ ولِهذا قَالَ في قَولِ العَرَبِ: (إِنَّها لإِبِلٌ أَم شَاءٌ): إِنَّ التَّقديرَ فيها: بَل أَهي شَاءٌ، فلا بُدَّ مِن تَقديرِ الاستِفهامِ فيها، وهذا هو الَّذي يُشيرُ إِلَيه كَلامُ الفَارِسيِّ[٤]

---

(١) الكلام من قوله: (هل كان) ساقط من ط.

(٢) قوله: (أقائم زيد أم عمرو) ليس في ط.

(٣) أجاز جملة من النحاة وقوع (أم) في الخبر، كما هي في الاستفهام، منهم الفارسي والسيرافي والزمخشري وابن الحاجب. انظر المسألة في: المنهاج الجلي ١/ ٢٣٥، وأخذ به ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١٩-١٢٢٠.

(٤) الإيضاح العضدي ٢٩١-٢٩٢.

وأَبي سَعيدٍ السِّيرَافيِّ[١].

والمُختَارُ جَوَازُ وُقُوعِها في الإخبَارِ، كَقَولِهم: (إنَّها لإبِلٌ أَم شَاءٌ) مِن غَيرِ حَاجَةٍ إلى تَقديرٍ، وهو كَثيرٌ في كَلامِ اللَّه تعالى، وفي كَلامِ الفُصَحاءِ، قَالَ تَعالى: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِۦ ﴾ [الطور: ٣٠]، وقَولُه: ﴿ أَمْ يُرِيدُونَ كَيْدًا ﴾ [الطور: ٤٢]، وقَولُه: ﴿ أَمْ عِندَهُمْ خَزَآئِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ ٱلْمُصَيْطِرُونَ ﴾ [الطور: ٣٧]، وقَولُه: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ﴾ [يونس: ٣٨]، ﴿ أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ خَرْجًا ﴾ [المؤمنون: ٧٢]، إلى غَيرِ ذلِك مِن الأُمُورِ الدَّالَّةِ عَلَى كَونِها وَاقِعَةً في الإخبَارِ، ومنه قَولُ الشَّاعِرِ:

٥٣٦ - فَلَيتَ سُلَيمَى في المَنَامِ ضَجيعَتي ... هُنَالِكَ أَم في جَنَّةٍ أَم جَهَنَّمِ[٢]

فهذا تَصريحٌ بِوُقُوعِها في الإخبَارِ.

* * *

والتَّفرِقَةُ بَينَ (أَو) و(إمَّا):

اعلَم أنَّهما يَشتَرِكَانِ في أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنهما يُستَعمَلُ في الأَوَامِرِ؛ إمَّا للتَّخييرِ، كَقَولِكَ: (خُذ هذا أَو ذاكَ)، [و(خُذ إمَّا هذا وإمَّا ذاك)][٣]، وإمَّا لِلإبَاحَةِ فيما لَيسَ أَصلُه الحَظرَ[٤]، كَقَولِكَ: (تَعَلَّم الفِقهَ أَو النَّحوَ)، و(تعَلَّم إمَّا الفِقهَ وإمَّا النَّحوَ)، و(جالِس الحَسَنَ أَو ابنَ سيرينَ)، و(جَالِس إمَّا الحَسَنَ وإمَّا ابنَ سيرينَ).

لكنَّهما يَفتَرِقَانِ مِن جِهَةِ أَنَّ مُضيَّ الكَلامِ في (أَو) مِن أَولِ وَهلَةٍ عَلَى [و٢٣٤] اليَقينِ، لكنَّه يَعتَرِضُه الشَّكُّ مِن آخِره والتَّرديدُ، فيَسري إلى أَوَّلِه، بِخِلافِ (إمَّا) فإنَّ

---

(١) انظر: المنهاج الجلي ١/ ٢٣٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٣٥١١، وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١٩، وابن الناظم ٣٧٨، وأوضح المسالك ٣/ ٣٧٦، والمقاصد النحوية ٤/ ١٦٢٩، والأشموني ٢/ ٣٧٦، وشرح التصريح (علمية) ٢/ ١٧٢.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من ط، وليس في الأصل.

(٤) في ط: (الحضر).

الكَلامَ مَبنيٌّ عَلَى الشَّكِّ فيها مِن أَوَّلِ وَهلَةٍ، وهذا الفَرقُ فَرقٌ لَفظيٌّ، فأَمَّا الأمُورُ المَعنَويَّـةُ فهما مُتَّفِقَانِ فيها[1] كَما تـرَى.

والتَّفرِقَةُ بَينَ (أم) و(أو)[2]:

هو أَنَّكَ إذا قُلتَ: (أَزيدٌ عِندكَ أَو عَمرٌو) فأَنتَ لا تَعلَمُ أَحَدَهما عِندَه، فأَنتَ تَسألُ عَن ذلِكَ، وجَوَابُه يكُونُ بِـ(لا) أو (نَعَم)، مِن جِهَةِ أَنَّ السُّؤَالَ تَؤُولُ حَقيقَتُه إلى أنه سُؤالٌ إمّا عَن الثُّبُوتِ وإمَّا عَن الانتِفَاءِ، وأَنشَدَ سيبوَيه[3]:

٥٢٧ - إذا ما انتَهى عِلمي تَناهَيتُ عِندَه   أطـالَ فَـأملَى أو تَـنـاهَى فَـأقصَـرا[4]

فهذا مِن مَوَاضِعِ (أو).

فأَمَّا إذا قُلتَ: (أَزيدٌ عِندكَ أَم عَمرٌو) فإنَّكَ تَعلَمُ أَحَدَهما عِندَه مُبهمًا، فأَنتَ تَسأَلُ فيه عَن التَّعيينِ، وعَلَى هذا يكُونُ جَوَابُه بِأَحَدِهما مُعيَّـنًا؛ لأنَّه يكُونُ جَوَابًا لِـ(أَيٍّ)، كأَنَّكَ قُلتَ: (أيُّهما عِندكَ؟) فجَوَابُكَ بالتَّعيينِ في هذا، فهكذا مَا يكُونُ في مَعناه.

والتَّفرِقَةُ بَينَ (أم) وبَينَ (أَو) و(إمَّا):

هو أَنَّ (أَو) و(إمَّا) كَمَا أَشَرنا إلَيه وَقَعَتا في الاستِفهَامِ، فإنَّما يكُونانِ سُؤَالَينِ عَن الأَحَديَّةِ، فالجَوَابُ لَهما يكُونُ بِـ(نَعَم) أَو (لا)، كَمَا أَوضَحناه، بِخِلافِ (أَم)، فإنَّها إذا كَانَت وَاقِعَةً في الاستِفهامِ، فإنَّ السُّؤَالَ بِها يكُونُ سُؤَالًا عَن التَّعيينِ؛ ولِهذا كَانَ الجَوَابُ لَهَا بِتَعيينِ أَحَدِ الأَمرَينِ.

وإن وَقَعَ (أَو) و(إمَّا) في الإخبَارِ كَانَ مَعناهما الشَّكَّ والتَّخييرَ فيمَا لَيسَ أَصلُه

---

(١) في ط: (فيهما).   (٢) في ط: (وبين أو).

(٣) سيبويه ٣/ ١٨٥.

(٤) البيت من الطويل، وهو لزيادة بن زيد العذري في: سيبويه ٣/ ١٨٥، وابن السيرافي ٢/ ١٤٤، والمحكم ٤/ ٣٨٤، وتنقيح الألباب ٢٧٨، وهو لزائدة بن زيد العذري في تحصيل عين الذهب ٤٥١. وهو بلا نسبة في المقتضب ٣/ ٣٠٢، والتعليقة ٢/ ٢٨٨، وأمالي ابن الحاجب ٧٤٧، وشرح الرضي ٤/ ٤١٤.

الإِبَاحَةَ، وفي الأَوَامِرِ الإِبَاحَةُ فيما كَانَ أَصلُه الحَظرَ، بِخِلافِ (أم)، فإِنَّها لا تَدخُلُ في الأَوَامِرِ، فإِن دَخَلَت[1] كَانَت بِمَعنى (أو)، وكَانَت مُنقَطِعَةً، كَمَا مرَّ بَيانُه، كَقَولِهم: (إِنَّها لإِبِلٌ أَم شَاءٌ)؛ لأَنَّه لَمّا ظَنَّ أَنَّها إِبِلٌ أَخبرَ بِذلك، ثُمَّ تَدَارَكه الوَهمُ في أَنَّها شَاءٌ، فقالَ: بَل هي شَاءٌ. فهذا مَا أَردنا ذِكرَه مِن الكَلامِ عَلَى مَا يكُونُ مَطلُوبُه مُبهَمًا. واللَّه أَعلَمُ.

* * *

البَحثُ الثَّالِثُ في بَيَانِ مَا يكُونُ مِنها لأَحَدِ الشَّيئينِ عَلَى جِهَةِ التَّعيينِ

قَالَ الشَّيخُ: « (لا)، و(بَل)و(لكن) يكُونُ لأَحَدِهما مُعيَّنًا ».

يَعني: أَنَّ هذه الأَحرُفَ الثَّلاثَةَ [ظ٢٣٤] مُشتَرِكَةٌ في إِيجَابِ الحُكمِ لأَحَدِ المَذكُورَينِ على جِهَةِ التَّعيينِ؛ بِخِلافِ مَا ذكَرناه مِن الأَحرُفِ الَّتي قَبلَها، فإِنَّها لإِيجَابِ الحُكمِ لأَحَدِ المَذكُورَينِ، لا عَلَى جِهَةِ التَّعيينِ، ثُمَّ إِنَّها تَفترِقُ بَعدَ ذلِكَ. ونَحنُ نُشيرُ إِلى مَا يَختَصُّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنها عَلَى الخُصُوصِ.

(لا)

تُثبتُ الحُكمَ للأَوَّلِ دُونَ الثَّاني، إِمَّا في الخَبَرِ، كَقَولِكَ: (جَاءَ زَيدٌ لا عَمرٌو)، وإِمَّا في الأَمرِ في مِثلِ قَولِكَ: (اقصِد مُحَمَّدًا لا بِشرًا)، وإِمَّا في النِّدَاءِ، كَقَولِكَ: (يَا زَيدُ لا عَمرٌو)، و(يَا بكرُ لا عَبدُ اللَّه).

وحُكيَ عَن أَبي القَاسِمِ الزَّجَّاجي صَاحِبِ الجُمَلِ أَنَّه مَنَع في كِتَابِ مَعَاني الحُرُوفِ أَن يُعطَفَ بِـ(لا) [بَعدَ][2] الفِعلِ المَاضي[3]، فلا يَجُوزُ: (قَامَ زَيدٌ لا قَعَدَ عَمرٌو). وهذا فَاسِدٌ، لا وَجهَ لَه، فإِنَّه يَجُوزُ أَن يُقَالَ: (نَفَعكَ اللَّه بِهذا الدَّوَاءِ لا ضَرَّكَ)،

---

(١) قوله: (فإن دخلت) ليس في ط.

(٢) ما بين المعقوفتين من ط، وليس في الأصل.

(٣) حروف المعاني ٣١.

وحُكيَ عَن العرَبِ: (جَدُّكَ لا كَدُّكَ)[1]، والمُرادُ لَهم: نفَعك جَدُّكَ لا كَدُّكَ، فيَبطلُ مَا قَالَه الزَّجَّاجيُّ[2].

(بَل)

للإِضرَابِ عَن الأوَّلِ، قالَ الشَّيخُ: « و(بَل) **للإِضرَابِ عَن الأوَّلِ مُوجَبًا كَانَ أَو مَنفيًّا** ».

أَرَادَ أَنَّ (بَل) مُفَارِقةٌ لِحُكمِ (لكن)، مِن جِهَةِ أَنَّ (لكن) [لا][3] تُستَعمَلُ للاستِدرَاكِ إِلَّا بعدَ النَّفي خَاصَّةً، و(بَل) تُستَعمَلُ في الإِضرَابِ عَن الأوَّلِ نفيًا كَانَ أَو إِثبَاتًا، كَقَولِكَ: (جَاءَ زَيدٌ بَل عَمرٌو)، وإِذا كَانَ الإِخبَارُ عَن زَيدٍ وَقَعَ عَلَى جِهَةِ الغَلَطِ؛ لأَنَّ الإِضرَابَ عَن الإِخبَارِ عَن زَيدٍ بَعدَ ثبُوتِه، ولا يكُونُ إِلَّا غَلَطًا، و(مَا جَاءَ زَيدٌ بَل عَمرٌو)، فيُضرِبُ عَن نَفي المَجيءِ عَن زَيدٍ وإِثبَاتِه لِعَمرٍو، ثُمَّ إِنَّه يَحتَمِلُ مَعنيَينِ:

أَحَدُهما: مَا ذكَرناه مِن نَفي المَجيءِ عَن زَيدٍ، وإِثبَاتِه لِعَمرٍو، وهذا هو الظَّاهِرُ.

وثَانيهما: أَن يكُونَ النَّفيُ مُستَرسَلًا عَلَى الأَوَّلِ والثَّاني، وعَلَى هذا يكُونُ مَعناه: بَل مَا جَاءَ عَمرٌو. وعِندَ هذا يكُونُ الكَلامُ لِبيَانِ مَن نُسِبَ إِلَيه عَدَمُ المَجيءِ.

لا يُقَالُ: فإِذا زَعَمتُم في مِثلِ قَولِكَ: (مَا جَاءَ زَيدٌ بَل عَمرٌو) إِثبَاتَ مَجيءِ عَمرٍو ونَفيَه، فهَل يَحتَمِلُ في قَولِكَ: (جَاءَ زَيدٌ بَل عَمرٌو)؟ [نَفيُ مَجيءِ عَمرٍو][4] كمَا جَازَ إِثبَاتُه، فيكُونَانِ سَوَاءً.

لأنَّا نَقُولُ: ولا سَوَاءٌ؛ فإِنَّكَ إِذا قُلتَ: (مَا جَاءَ زَيدٌ بَل عَمرٌو) فإِنَّما احتَمَلَ في مَجيءِ عَمرٍو أَن يكُونَ ثَابِتًا، لَمَّا كَانَت (بَل) للإِضرَابِ عَن الأَوَّلِ، ولا يَتحَقَّقُ

---

(١) انظر القول في البارع في اللغة للقالي ٥٧٣.

(٢) في الأصل وط: (الزجاج) وكذا يقتضي السياق.

(٣) ما بين المعقوفتين من ط، وليس في الأصل.

(٤) ما بين المعقوفتين من ط، وفي الأصل: (فإنما احتمل).

الإِضرَابُ إِلَّا بالإِثبَاتِ، وإِنَّما كَانَ مُحتَمِلًا للنَّفيِ؛ لِتَقدُّمِ مَا يُرشِدُ إِلَيه، وهو النَّفيُ في الجُملَةِ الأُولى، بِخِلافِ مَا إذا قُلتَ: (جَاءَ زَيدٌ بَل عَمرٌو) فإِنَّ عَمرًا لا يَحتَمِلُ إِلَّا أَن يكُونَ مَجيئُه ثَابتًا عَلَى جِهَةِ الغَلَطِ في مَجيءِ زَيدٍ، فأَمَّا النَّفيُ فلا يَحتَمِلُه؛ لأنَّه لا دَلالَةَ عَلَيه؛ إذ لَم يَسبِق نَفيٌ، وإِنَّما سَبَقَ الإِثبَاتُ، فافترَقا.

وقَد تأتي (بَل) في الجُمَلِ بِمَعنى تَركِ الأَوَّلِ والأَخذِ فيما هو أَهَمُّ مِنه، كَقَولِه [و ٢٣٥]: ﴿ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِّن ذِكْرِى بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ ﴾ [ص: ٨].

وتَأتي (أَم) بِمَعناها إذا كَانَت مُنقَطِعةً، كقَولِه تَعالى: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ﴾ [يونس: ٣٨] كالآياتِ الَّتي في سُورَةِ الطُّورِ، كَقَولِه تَعالى: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِۦ رَيْبَ ٱلْمَنُونِ ﴾ [الطور: ٣٠] إِلى آخر الآياتِ الَّتي تُكرَّرُ فيها (أم)، عَلَى مَعنى: تركِ الأَوَّلِ والإِثبَاتِ بِمَا هو أَهَمُّ مِنه. واللَّه أَعلَمُ بِالصَّوابِ.

(لكن)

قَالَ الشَّيخُ: « **للاستِدرَاكِ بَعدَ النَّفيِ** ».

اعلَم أَنَّ العَطفَ لا يَخلو حَالُه، إِمَّا أَن يكُونَ وَاقِعًا في المُفرَدَاتِ أَو في الجُمَلِ، فإِن كَانَ وَاقِعًا في المُفرَدَاتِ لَم يكُن العَطفُ بِهَا إِلَّا بَعدَ النَّفيِ، مِن جِهَةِ أَنَّ وَضعَها إِنَّما هو عَلَى مُغَايِرَةِ[١] مَا قَبلَها لِمَا بَعدَها، والمُغَايرَةُ بَينَهما لا تكُونُ إِلّا بِأَن يكُونَ الأَوَّلُ مَنفيًّا.

ولا تكُونُ دَاخِلةً بَعدَ إِيجَابٍ[٢]؛ لأَنَّ المُفرَدَ لا يكُونُ نَفيًا، ولا يُشعِرُ بِه[٣]، فوَجَبَ[٤] اختِصَاصُها بِالنَّفيِ في المُفرَدَاتِ، كَمَا قَرَّرناه؛ فلِهذا تَقُولُ: (مَا جَاءَني زَيدٌ لكن عَمرٌو)، و(مَا أكرَمتُ عَمرًا لكن بِشرًا).

---

(١) في الأصل: (المغايرة) وكذا يقتضي السياق.

(٢) قوله: (ولا تكون داخلة بعد إيجاب) ساقط من ط.

(٣) قوله: (ولا يشعر به) ليس في ط.

(٤) في ط: (فلهذا وجب).

وقَد تكُونُ دَاخِلةً عَلَى النَّهيِ، كقَولِكَ: (لا تَضرِب زَيدًا لكن عَمرًا)(١)، وعَلَى النَّفيِ بِـ(لَيسَ)، كَقَولِكَ: (لَيسَ زَيدٌ قَائِمًا لكن عَمرٌو).

وإن كَانَ العَطفُ بِها وَاقِعًا في الجُمَلِ فلا بُدَّ مِن أَن يكُونَ قَبلَها أَو بَعدَها نَفيٌ، مِن أَجلِ أَن يُوفَّى عَلَيها حَقُّها مِن المُغايرَةِ، ولَن يكُونَ إلَّا بِما ذكَرناه، فتقُولُ: (لَم يَقُم زَيدٌ لكن عَمرٌو قَامَ)، و(قَامَ(٢) زَيدٌ لكن عَمرٌو لَم يَقُم). فإذا حَصَلَ مَا ذكَرناه وَقَعَت المُغَايرَةُ، وهو المَقصُودُ.

* * *

تَنبيهٌ عَلَى مَسَائِلَ تَتَعلَّقُ بِالبَابِ

المَسأَلَةُ الأولى:

الأَصلُ في الوَاوِ أَن تكُونَ غَيرَ مُرتَّبةٍ، [كَمَا مرَّ بَيانُه، خِلافًا لِبَعضِ أَهلِ الكُوفَةِ، فإن وَرَدَت في بَعضِ المَواضِعِ مُرتَّبةً](٣) فهو خِلافُ وَضعِها مُستَعملًا عَلَى جِهَةِ المَجَازِ، ولَسنا نَمنَعُ مِن ذلِكَ، وإنَّما الغَرضُ بَيانُ وَضعِها أنَّه لِغَيرِ التَّرتيبِ، فأَمَّا تَرتيبُ الأَعضَاءِ في آيةِ الوُضُوءِ عِندَ مَن قَالَ بِالتَّرتيبِ فإنَّما هو مَأخُوذٌ مِن دَلالَةٍ أُخرَى غَيرِ الآيةِ، خِلافًا لِمَا زَعَمَه الشَّافِعيُّ مِن أَنَّ تَرتيبَها مَأخُوذٌ مِن ظَاهِرِ الآيةِ؛ اعتِمادًا مِنه عَلَى تَوهُّمِ كَونِها مُرتِّبةً. وهكذا حَالُ الفَاءِ و(ثُمَّ)، وضَعُهما للتَّرتيبِ، فإن استُعمِلا في غَيرِ التَّرتيبِ فَعلَى جِهَةِ المَجَازِ.

المَسأَلَةُ الثَّانيَةُ:

يَجُوزُ سُقُوطُ الهَمزَةِ مَع (أَم) المُتَّصِلَةِ اتِّكالًا عَلَى مَا في (أَم) مِن الدّلالَةِ عَلَيها،

---

(١) في ط: (بكرا).

(٢) في ط: (وما قام).

(٣) ما بين المعقوفتين من ط، وساقط في الأصل.

ومنه قِرَاءَةُ ابنِ مُحَيصِنٍ[1]: (سَواءٌ عَلَيهم أَنذَرتَهم أم لَم تُنذِرهم) [البقرة: ٦]، ومِنه قَولُ عُمرَ بنِ أَبي رَبيعَةَ: [ظ٢٣٥]

٥٣٨ - فـوَاللَّه مَـا أَدري وإِن كُنتُ دَارِيًـا ... بِسَبـعٍ رَمَيـنَ الـجَمـرَ أَم بِثَمَـانِ[2]

والتَّقديرُ فيه: أَبِسَبعٍ. وقَالَ الآخَرُ[3]:

٥٣٩ - فَأَصبَحتُ فيهم آمِنًـا لَا كَمَعشَـرٍ ... أَتوني فَقَـالُوا مـن رَبيعَـةَ أو مُضَـر[4]

وقَد حُكيَ عَن أَبي الحَسَنِ الأَخفَشِ حَذفُ هَمزَةِ الاستِفهامِ[5]، وإِن لَم يكُن مَدلُولًا عَلَيها بِـ(أَم)، وحَمَلَ عَلَيه قَولَه تَعَالى: ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ ﴾ [الشعراء: ٢٢]، وفَسَّرَه بِأَو تِلكَ نِعمَةٌ. وقَالَ الشَّاعِرُ:

٥٤٠ - طَرِبتُ ومَا شَوقًا إِلى البيضِ أَطرَبُ ... ولا لَـعِبًـا مِنِّي وذُو الشَّيبِ يَلعَبُ[6]

---

(١) انظر قراءة ابن محيص في: مختصر ابن خالويه ١٠.

(٢) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٣٦٢، وانظر سيبويه ٣/ ١٧٥، والمقتضب ٣/ ٢٩٤، وأمالي ابن الشجري ١/ ٤٠٧، ٢/ ١٠٩، والتخمير ٤/ ١٤١، ومغني اللبيب ٢٠، والمقاصد الشافية ٥/ ١٠٨. وهو بلا نسبة في المحتسب ١/ ٥٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٣٨، والبديع في علم العربية ٢/ ٢١٧، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٦١، وشرح الرضي ٤/ ٤٠٤، وابن الناظم ٣٧٧، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٤٥٠، والهمع ٣/ ١٩٨.

(٣) في ط: (آخر).

(٤) البيت من الطويل، وهو لعمران بن حطان في الحجة للفارسي ٦/ ١٦٣، والمخصص ٥/ ٢٢٢، والمقاصد الشافية ٥/ ١٠٩. وهو بلا نسبة في الخصائص ٢/ ٢٨٣، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٦١، والارتشاف ٥/ ٢٤٢٢.

(٥) معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٦١.

(٦) البيت من الطويل، وهو للكميت في ديوانه ٥١٢، وانظر: الحجة للفارسي ٦/ ١٦٣، والخصائص ٢/ ٢٨١، والمحتسب ١/ ٥٠، ٢/ ٢٠٥، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٩٩، ٣/ ١٢١٧، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٥٨، والتذييل ٧/ ٢٤٦، ومغني اللبيب ٢٠، وتمهيد القواعد ٤/ ١٨٨٩، وتعليق الفرائد ٥/ ١٢٠، والهمع ٢/ ١٣٥، ٥٨٢.

والتَّقديرُ فيه: وأَذُو الشَّيبِ يَلعَبُ، عَلَى جِهَةِ الإِنكَارِ للَّعِبِ.

ومَن قَوِّى مَا يُحتَجُّ بِه عَلَى نُصرَةِ مَذهَبِ الأَخفَشِ قَولُ رَسُولِ اللَّه صَلَّى اللَّه عَلَيه لِجِبريلَ: « وإِن زَنَى وإِن سَرَقَ، قَالَ: وإِن زَنى وإِن سَرَق »[1]، وأَرَادَ الرَّسُولَ ﷺ: أَو إِن زَنى أَو إِن سَرَق، فَطَرَح الهَمزَةَ اتِّكالًا عَلَى فَهمِها مِن جِهَةِ المَعنى، كَمَا تَرَى.

المَسأَلَةُ الثَّالِثَةُ:

قَد تُستَعمَلُ (أَو) بِمَعنى الوَاوِ في نَحوِ قَولِ الشَّاعِرِ:

٥٤١ - جَاءَ الخِلافَةَ أَو كَانَت لَه قَدَرًا كَمَا أَتَى رَبَّه مُوسَى عَلَى قَدَرِ[2]

والتَّقديرُ فيه: وكَانَت لَه قَدَرًا؛ لأَنَّه لا مَعنى للتَّخييرِ هَاهنا، وكَقَولِ امرئِ القَيسِ:

٥٤٢ - فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحمِ مَا بَينَ مُنضِجٍ صَفِيفَ شِواءٍ أَو قَديرٍ مُعَجَّلِ[3]

وأَرَادَ: وقَديرٍ، ولَم يُرِد أَحَدَهما، وقَالَ آخرُ:

٥٤٣ - قَومٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيتَهم مَا بَينَ مُلجِمِ مُهرِه أَو سَافِعِ[4]

---

(١) انظر الحديث في: صحيح البخاري ٤/ ٤٥٧ برقم (١١٦١)، وسنن النسائي الكبرى ٦/ ٢٧٥ رقم (١٠٩٥٨).

(٢) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ٤١٦، وانظر: جمل الخليل ٣٠٧، ومغني اللبيب ٨٩، والمقاصد الشافية ٥/ ١٢٥، والمقاصد النحوية ٤/ ١٦٣١. وهو بلا نسبة في حروف المعاني ٥٣، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢٢، وابن الناظم ٣٧٩، واللمحة في شرح الملحة ٢/ ٦٩٥، وتحرير الخصاصة ٢/ ٥١٠، وأوضح المسالك ٢/ ١٢٤، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٤٧٤، والأشموني ١/ ٤٠٧، والمكودي ١/ ٢٢٨.

(٣) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٢٢، وانظر: إيضاح الشعر للفارسي ٣٨٢، وجمهرة اللغة ٩٢٨، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢٣، والتذييل ١٠/ ٣٥٢، والمقاصد الشافية ٣/ ٧٠٩، ٥/ ١٢٣، وتمهيد القواعد ٢٧٦٤، والمساعد ٢/ ٢٠٦، والأشموني ١/ ٢١٧، وهو بلا نسبة في العين ٧/ ٨٨، ومغني اللبيب ٦٠٠، ٦١٧، والهمع ٣/ ٢٢٩.

(٤) البيت من الكامل، وهو لحميد بن ثور الهلالي في ديوانه ١١١، وانظر: المقاصد النحوية ٤/ ١٦٣٢، وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٦٤، والتذييل ٤/ ٣١٩، ومغني اللبيب ٩٠، وتمهيد القواعد ٣/ ١٢٥٠، والأشموني ٢/ ٣٧٩.

وأَرَادَ: وسَافعٍ، والسّافِعُ هو الّذي يأخُذُ بناصيـةِ الفَرَسِ.

المَسألَةُ الرَّابِعَةُ:

قَد تتَعاقَبُ الوَاوُ و(أَو) في الإباحَةِ، كَقولِكَ: (جَالِس الحَسَنَ أَو الحُسَينَ)، و(صَاحِب الحَسَنَ أَو ابنَ سيرينَ)، ولِهذا فإنَّكَ لَو أَورَدتَ الوَاوَ هَاهنا لكَانَ المَعنى مُستَقيمًا، وأكثرُ مَا تَرِدُ (أَو) الّتي أَصلُها للإِبَاحَةِ، إمّا في تَحقيقِ شَبَهٍ، في مِثلِ قَولِه تَعالى: ﴿ فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ [البقرة: ٧٤]، وإمَّا في تَقديرِه، كَقولِه تَعالى: ﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝٩ فَأَوْحَىٰٓ ﴾ [النجم: ٩، ١٠]، بالوَاوِ هَاهنا لَم يَختلّ مَعَها الكَلامُ.

المَسألَةُ الخَامِسَةُ:

إذا دَخَلَت الواوُ عَلَى (لكن) عُرِيَت عَن العَطفِ، وكَانَ العَطفُ بِالوَاوِ، ولا بُدَّ مِن تَقديرِ مَا بَعدَها جُملةً مَعطُوفةً بِالوَاوِ؛ لأَنَّ بقَاءَ (لكن) بَعدَ دُخُولِ الوَاوِ عَليها عَاطِفةً مُتعذِّرٌ؛ مِن جِهَةِ أَنَّ الوَاوَ تكُونُ في العَطفِ للجَمعِ، و(لكن) وضَعُها عَلَى المُخالفَةِ، فتنَاقَضَ حُكمُهما؛ فلِهذا قَدَّرناه جُملةً؛ لأَنَّ مَع الجُملَةِ تُغتَفرُ [و٢٣٦] المُخَالفَةُ، كقَولِه تَعالى: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ ﴾ [الأحزاب: ٤٠]؛ لأَنَّ التَّقديرَ فيه: ولكن كَانَ رَسُولَ اللّه.

وزَعَمَ بَعضُ النُّحَاةِ أَنَّ (لكن) لَم تُستَعمَل عَاطِفةً إلّا مَع الوَاوِ[1]، وقَد حكَينا عَن يُونُسَ أَنَّه أَنكرَ كَونَها مِن حُرُوفِ العَطفِ، وإنَّما حَمَلَه عَلَى ذلِكَ لمَّا رَآها لا تَنفكُّ عَن الوَاوِ، ولَم يُمثِّلها سيبوَيه في كِتَابِه للعَطفِ إلّا مَع الوَاوِ، فقَالَ[2]: (مَا مررتُ بِصَالِحٍ ولكن طَالِحٍ)، وقَالَ: إنَّ المَعطُوفَ بِـ(بَل)، و(لكن) يُسَمَّى بَدَلًا.

---

(١) هذا رأي ابن خروف في شرح الجمل له ١/ ٣٢٤، وانظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٣١.

(٢) سيبويه ١/ ٤٣٥.

المَسأَلَةُ السَّادِسَةُ:

حُكيَ عَن الكِسَائيِّ والفرَّاءِ وغيرِهما مِن نُحَاةِ الكُوفَةِ أنَّهم عَدُّوا (لَيسَ) مِن حُرُوفِ العَطفِ[1]، واحتَجُّوا بِقولِ زَيدِ بنِ عَمرٍو بنِ نُفَيلٍ[2]:

٥٤٤ - أَيـــنَ الـمَـفَـرُّ والإِلَـــه الـطَّـالِـبُ
والأَشـرَمُ المَغلُوبُ لَيـسَ الـغَـالبُ[3]

وهذا لا وَجهَ لَه؛ لأَنَّه يَصِحُّ حَملُها عَلَى بَابِها، كَمَا هو رَأيُ سيبوَيه وأكثَرِ النُّحَاةِ، ويكُونُ رَفعُ (الغَالِبِ) عَلَى أنَّه اسمُ (لَيسَ)، وخَبرُه يكُونُ مَحذُوفًا، كَأنَّه قَالَ: لَيسَ إيَّاه الغَالِبُ، وإذا كَانَ هذا مُحتمَلًا فلا حَاجَةَ إلى إثبَاتِ بَابٍ بالاحتِمَالِ.

وبِتَمَامِه يَتِـمُّ[4] الكَلامُ عَلَى الحُرُوفِ العَاطِفَةِ بِتَقسيمِها، كَمَا أَشَرنا إلَيه. واللَّه المُوَفِّقُ للصَّوابِ.

---

(١) هو زيد بن عمرو بن نفيل بن عبد العزى، أمُّه جيداء، تزوج بها عمرو بن نفيل، وهي امرأة أبيه نفيل بن عبد العزى، فولدت زيد بن عمرو بن نفيل وكانت ولدت الخطاب أبا عمر بن الخطاب. انظر ترجمته في: الأغاني ٣/ ١١٧، والخزانة ٦/ ٣٧٨.

(٢) انظر رأي الكوفيين في: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٤٦، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٣٢.

(٣) هذا من الرجز، وهو لنفيل بن حبيب في المقاصد النحوية ٤/ ١٦١٠، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٤٦، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٣٣، وابن النَّاظم ٣٧١، والجنى الداني ٤٩٨، ومغني اللبيب ٣٩٠، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٤٢٦، والهمع ٣/ ٢١٧.

(٤) في ط: (تم).

[حُرُوفُ التَّنبيه]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هَدَى اللَّه سَعيَه: « **حُرُوفُ التَّنبيه: (أَلا)، و(هَا)، و(أَمَا)** ».

قَالَ الإِمَامُ عليه السلام[1]: إِنَّما لَم يَذكُر الشَّيخُ لَهَا تَعريفًا، إِمَّا لاتِّـكَالِه عَلى وُضُوحِ مَعناها وظُهورِه وجَلائِه، وإِمَّا لأَنَّه استَغنى بِمَا ذكَرَه[2] مِن تَفَاصيلِ أَحكَامِها عَن تَعريفِها؛ لأَنَّ في التَّفصيلِ[3] للأَحكَام غُنيَةً عَن التَّعريفِ.

ولَو قيلَ في تَعريفِها: إِنَّها الأَحرُفُ الدَّاخِلةُ عَلَى الجُملَةِ والمُفرَدِ لإِيقَاظِ[4] المُخَاطَبِ عَن غَفلَةٍ وذُهولٍ عَن مَا يُرادُ مِنه، لكَانَ حَسَنًا جَـيِّـدًا[5].

فلنَذكُر مَوقِعَها، ثُمَّ نُردِفه بِذِكرِ أَحكَامِها. فهذان تَقرِيرَانِ:

التَّقريرُ الأَوَّلُ: في بَيَانِ مَوَاقِعِها

واعلَم أَنَّ عِدَّتَها ثَلاثَةُ أَحرُفٍ، كَمَا ذكَرَه الشَّيخُ، وغَيرُه مِن النُّحَاةِ. وإِنَّما سُمِّـيَت حُرُوفَ تَنبيهٍ لِمَا يَحصُلُ عَلَيه المُخَاطَبُ تَنبيهًا مِن الإِيقَاظِ[6] عَن غَفلَتِه [ظ٢٣٦] والتَّنبيه لِما يُرادُ، ويُطلَبُ منه، وإِنَّما جيءَ بِها في الكَلامِ مَخَافَةَ أَن يَفوتَ الغَرَضُ بِتَركِ التَّنبيه.

فأَمَّا (أَلا)، و(أَما) فتَختَصّانِ بالمُركَّباتِ الجُمليَّةِ، كقَولِه تَعالى: ﴿ أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ ﴾ [يونس: ٦٢]، وقَولِه: ﴿ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ ﴾ [البقرة: ١٢]، وكَقَولِ الشَّاعِر:

٥٤٥ - أَمَا وَالَّذي أَبكى وَأَضحكَ والَّذي ... أَمَاتَ وأَحيَـا والَّـذي أَمـرُه الأَمـرُ[7]

وقَد تَدخُلُ (أَلا) عَلَى المُنَادَى، ومِنه قِـرَاءَةُ الكِسَائيِّ[8]: « أَلا يا اسجُدُوا »

---

(١) في ط: (الإمام رضي اللَّه عنه وأرضاه).
(٢) في ط: (يذكره).
(٣) في ط: (التفاصيل).
(٤) كذا في ط، وفي الأصل: (لإيقاض).
(٥) في ط: (جدا).
(٦) كذا في ط، وفي الأصل: (الإيقاض).
(٧) البيت من الطويل، وهو لأبي صخر الهذلي في: ابن يعيش ٨/ ١١٥، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١/ ١٦٩، وهو بلا نسبة في المفصل ٤١٠، والبديع في علم العربيّة ٢/ ٤٣٤، والتَّخمير ٤/ ٩٢، ومغني اللبيب ٧٨، ٩٦، وهمع الهوامع ٢/ ٥٨٨.
(٨) قراءة الكسائي وأبي جعفر ورويس بتخفيف اللَّام، و(ألا) تنبيه، وبعدها (يا) النداء. انظر: حجة =

[النمل: ٢٥]، والتَّقديرُ فيه: ألا يا قومُ اسجُدُوا، وأَنشَدَ النُّحَاةُ:

٥٤٦ - ألا يَا اصبَحاني قَبلَ غَارَةِ سَنجَالِ وقَبلَ مَنَايا بَادياتٍ وآجَالِ[١]

والتَّقديرُ فيه: يَا نَدَامَايَ[٢] اصبَحَاني.

وإنَّما دَخلَت عَلَى المُنَادَى مِن جِهَةِ مُطَابقَتِه لِمَعناها؛ مِن جِهَةِ أَنَّ المَقصُودَ بِالنِّدَاءِ هو التَّنبيه عَن غَفلَةٍ، فهو مُطَابِقٌ لِمَعنَاها.

وأَمَّا (هَا) فتَختَصُّ بِالمُفرَدَاتِ، كَأَسمَاءِ الإِشَارَةِ، مِن نَحوِ: (هذا)، و(هذه)، و(هَاتَا)، و(هذان)، قَالَ اللَّه تَعالى: ﴿ هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ [آل عمران: ٦٦]، وقَالَ: ﴿ فهذان بُرۡهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ ﴾ [القصص: ٣٢][٣]، وقَد تَدخُلُ [عَلَى][٤] المُركَّبَاتِ، كَقَولِ النَّابِغَةِ:

٥٤٧ - هَا إنَّ تَا عِذرَةٌ إلَّا تَكُن قُتِلَت فَإنَّ صَاحِبَها قَد تَاهَ في البَلَدِ[٥]

وتَقديرُه: إنَّ هاتَا عِذرَةٌ، ولكنَّه وسَّطَ لِيَستَقيمَ الوَزنُ، فيكُونُ شِعرًا.

* * *

= القراءات ٥٢٦، وتحبير التيسير في القراءات العشر ١/ ٤٩٢.

(١) البيت من الطويل، وهو للشمَّاخ بن ضرار في ملحق ديوانه ٤٥٦، وانظر: سيبويه ٤/ ٢٢٤، وتهذيب اللغة ١١/ ١٦٦، وابن السيرافي ٢/ ٣٢٩، والمخصص ٤/ ٢٣٢، وابن يعيش ٨/ ١١٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٦، وهو بلا نسبة في المفصل ٤١٠، والتخمير ٤/ ٩٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١١٤، والمقرب ١٠٧، والجنى الداني ٣٥٦.

(٢) في الأصل وط: (ندمي).

(٣) كذا في الأصل وط، وهو مخالف للمصحف، وأثبتُّه لوجود الشاهد.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من ط، وساقط في الأصل.

(٥) البيت من البسيط، وهو للنابغة في ديوانه ٢٨، وانظر: المفصل ٤٠٩، وابن يعيش ٨/ ١١٤، والتخمير ٤/ ٩٢، والتبيين ٢٧٨، والمقاصد الشافية ١/ ٣٩٦، وهو بلا نسبة في البديع في علم العربية ٢/ ٤٣٤، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٣/ ٩٨٦، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٤٥، وشرح الرضي ٢/ ٤٨٣، ٤/ ٤٢٢، والارتشاف ٥/ ٢٣٦٧، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٤٩٩، والهمع ٢/ ٥٨٧، ٣/ ٤١٩.

التَّقريرُ الثَّاني: في ذِكرِ أحكَامِها

فتَختَصُّ صَدرَ الكَلامِ لأَجلِ الاهتِمَامِ بالتَّنبيه عَلَى مَن يُتصَوَّرُ فيه غَفلةٌ.

ويَجُوزُ دُخُولُها عَلَى المُضمَرِ عَلَى رَأيِ سيبَوَيه[1]، فتقُولُ: (هَا أَنتَ ذاكَ)، و(هَا أَنا ذَاكَ). وزَعَمَ الخَليلُ أنَّه لا يَجُوزُ دُخُولُها إلَّا عَلَى اسمِ الإِشَارَةِ[2]، ويُقوِّي مَا قَالَه سيبَوَيه قَولُه تَعَالى: ﴿ هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجۡتُمۡ ﴾ [آل عمران: ٦٦]، نَعَم، مَا قَالَه الخَليلُ يكثرُ وُقُوعُه، فأَمَّا مَنعُها عَلَى الدُّخُولِ عَلَى المُضمَرِ فلا وَجهَ لَه مَع الآيةِ الَّتي تَلَوناها.

وتُطرَحُ الأَلِفُ مِن (أَمَا)، وتُخَفَّفُ بِحَذفِها، فيُقَالُ: (أَمَ واللَّه)، وتقلَبُ هَمزَتُها هَاءً، فيُقَالُ فيها: (هَمَا واللَّه)، و(هَمَ واللَّه)، وحُكيَ أَيضًا قَلبُ هَمزَتِها عَينًا، وتُحذَفُ أَلِفُها، فيُقَالُ فيها: (عَمَا واللَّه)، و(عَمَ واللَّه)[3]، وإِنَّما قُلِبَت هَمزَتُها هَاءً وعَينًا لِمَا بَينَ الهَمزَةِ والعَينِ والهَاءِ مِن التَّقارُبِ؛ لِكَونِها أَجمَعَ مِن حُرُوفِ الحَلقِ، واللَّه أَعلَمُ بالصَّوابِ[4]. [و٢٣٧].

* * *

تَنبيهٌ عَلَى مَسَائِلَ تَتَعلَّقُ بِالبَابِ

المَسألَةُ الأُولى:

قَالَ أَبُو بكرِ بنُ الأَنبَاري[5]: فأَمَّا قَولُ مَن قَالَ مِن العَامَّةِ: (هو ذا يَلقَى فُلانًا)،

---

(١) سيبويه ٢/ ٣٥٤.

(٢) سيبويه ٢/ ٣٥٤.

(٣) انظر لغاتها في: تهذيب اللغة ٣/ ١٥٨، ومغني اللبيب ٧٨، وهمع الهوامع ٢/ ٥٨٨، وابن يعيش ٨/ ١١٦.

(٤) قوله: (بالصواب) ليس في ط.

(٥) هذا قول الأنباري في الزاهر ٢/ ٢٧٨-٢٧٩.

و(هو ذَاكَ يَنتَظِرُكَ) فهو لَحنٌ [عِندَ جَميعِ عُلَماءِ العَرَبيَّةِ][(١)]؛ لِمُخَالفَتِه لُغَةَ العرَبِ، فإِنَّهم إِذا أَرَادُوا ذلِكَ قَالُوا: (هَا هو ذَاكَ)، و(هَا هو ذا).

المَسأَلَةُ الثَّانيَةُ:

قَولُ الشَّاعِرِ:

٥٤٨ - وإِنَّـا اقتَسَمنا الـمـالَ نِصفَينِ بَينَنا فقُلتُ لَـهـا: هـذا لَها هـا وذَا لـيـا[(٢)]

فإِنَّ التَّقديرَ فيه: وهذا ليا.

وإِنَّما وَسَّطَ حَرفَ العَطفِ لِتَسويَةِ البَيتِ عَن الانكِسَارِ.

المَسأَلَةُ الثَّالِثَةُ:

حُرُوفُ التَّنبيه غَيرُ عَامِلَةٍ، وإِنَّما لَم تَعمَل؛ لأَنَّها غَيرُ مُختَصَّةٍ[(٣)]؛ لأَنَّها تَدخُلُ تَارَةً عَلَى المُفرَدةِ، وتَارَةً عَلَى المُركَّبةِ، فلَم يكُن لَهَا اختِصَاصٌ، فبَطلَ عَمَلُها، كَمَا بَطلَ عَمَلُ الحُرُوفِ العَاطِفَةِ؛ لأَجلِ عَدَمِ الاختِصَاصِ فيها، وقَد مرَّ بَيانُه مِن قَبلُ.

---

(١) ما بين المعقوفتين من ط، وليس في الأصل.

(٢) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في شرح ديوانه ٣٦٠ ضمن الأبيات التي تنسب للبيد، وانظر: التبصرة ٤٩٨، وتحصيل عين الذهب ٣٧٤، وابن يعيش ٨/ ١١٤، والخزانة ٥/ ٤٦١، وهو بلا نسبة في سيبويه ٢/ ٣٥٤، والمقتضب ٢/ ٣٢٣، وسر الصناعة ١/ ٣٤٤، والمحلى لابن شقير ٢٤٤، والنكت ١/ ٦٥٤، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٤٥.

(٣) قوله: (لأنها غير مختصة) مكرر في ط.

[حُرُوفُ النِّدَاءِ]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هَدَى اللَّه سَعيَه: « **حُرُوفُ النِّـدَاءِ: (يَا) أَعَمُّها، و(أيا)، و(هَيَا) للبَعيدِ، و(أَي) والهَمزَةُ للقَرِيبِ** ».

قَالَ الإِمَامُ ﵇[1]: إِنَّما ميَّـزَ النُّحَاةُ هذه الأحرُفَ عَن حُرُوفِ التَّنبيه مَع كَونِها دَالَّـةً عَلَيه؛ لأَمرَينِ:

أَمَّا أَوَّلًا فلأَنَّ المُنَادَى يكُونُ مُعرَبًا في بَعضِ هذه الأَسمَاءِ المُنَادَاةِ، كالمُضَافِ، والطَّويلِ، وغَيرِ ذلِكَ، بِخِلافِ حُرُوفِ التَّنبيه، فإِنَّه لا إِعرَابَ عِندَها.

وأَمَّا ثَانيًا فلأَنَّ المُنَادَى مَخصُوصٌ بالإِقبَالِ مَع التَّنبيه، بِخِلافِ حُرُوفِ التَّنبيه، فإِنَّه لا يُقصَدُ بِها الإِقبَالُ، فافترَقا. فلأَجلِ ذلِكَ خَصُّوها بالذِّكرِ.

فلنَـذكُـر مَعناهـا وخِـلافَ النُّحَـاةِ في عِدَّتِها، ثُمَّ نُردِفُه بِـذِكرِ تَقسيمِها، فهَاتَانِ فائِدَتانِ:

الفَائِدَةُ الأُولى: في بَيَانِ مَعناهَا وعِدَّتِها

أَمَّا مَعناها فَمَا وُضِعَ للتَّصويتِ بالمُنَادَى وطَلَبِ الإِقبَالِ عَلَيه، والَّذي نُورِدُه هَاهنا إِنَّما هو ما يتَعلَّـقُ بِخَصَائِصِ الأَحرُفِ أنفُسِها[2]، فَأَمَّا مَا يَتَّصِلُ بِمَعمُولاتِها مِن الأَسماءِ المُنَادَاةِ، وكَيفيَّـةِ إِعرَابِها فقَد ذكَرناه في المَفعُولِ بِه؛ لأَنَّه مِنه، فلا وَجهَ لِتكريرِه.

وأَمَّا عِدَّتُها فأكثَرُ النُّحَاةِ عَلَى عَدِّها خَمسَةً، كَمَا ذكَرَه المُصَنِّفُ، وقَد عَدَّ [ظ٢٣٧] الزَّمَخشَرِيُّ في مُفَصَّلِه وغَيرُه مِن النُّحَاةِ: (وَا) مِن جُملَتِها[3]، ولا وَجهَ لَه، فإِنَّ (وَا)

---

(١) في ط: (السيد الإمام رضي اللَّه عنه وأرضاه).

(٢) في ط: (نفسها).

(٣) المفصل ٤١٣.

للنُّدبَةِ، ولَيسَ مَطلُوبًا مَا كَانَ مُختَصًّا بِها، وإِنَّما أَلحَقَه النُّحاةُ بِالمُنَادَى لاختِصَاصِه بِبَعضِ أَحكَامِ المُنَادَى، ولَيسَ مِنه في الحَقيقَةِ. وزَادَ الكِسَائيُّ والفَرَّاءُ وغَيرُهما مِن نُحَاةِ (آ)، و(آي)[١].

فحَصَلَ مِن هذا أَنَّ مِن هذه الأَحرُفِ مَا هو خَاصٌّ للنِّدَاءِ، وهو جَميعُها، مَا خَلا (يَا)[٢]، ومِنها مَا هو خَاصٌّ للنُّدبَةِ، ولا يَكُونُ للنِّدَاءِ، وهو (وَا)، ومِنها ما هو مُشتَرَكٌ[٣] بَينَ المُنَادَى والمَندوبِ، وهو (يَا)[٤].

ومِن النُّحَاةِ مَن زَعَمَ أَنَّ (هَيَا) أَصلُه (أَيا)[٥]، ولكنَّها قُلِبَت هَمزَتُها (هَاءً)، كَمَا قَالُوا: (هَرَاقَ) في (أَرَاقَ).

والمُختَارُ أَنَّها كَلِمَةٌ عَلَى حيَالِها، ولَيسَ بِأَولى مِن أَن يُقَالَ: إِنَّ (أَيا) أَصلُها (هَيَا)، لكن قُلِبَت الهَاءُ هَمزَةً، كَما قَالوا: (هَنرتُ الثَّوبَ) أَي: أَنرتُه، و(هَرَدتُ الشَّيءَ) أَي: أَرَدتُه، فإِذن لا مَعنًى لِمَا قَالُوه.

* * *

الفَائِدَةُ الثَّانيَةُ: في تَقسيمِها

وتَنقَسِمُ في الاستِعمَالِ بِالإِضَافَـةِ إِلى مَا وُضِعَت لَه، وفيهَا مَذهَبَانِ:

المذهَبُ الأَوَّلُ: أَنَّه لَيسَ لَها إِلَّا حَالةُ قُربٍ، وحَالةُ بُعدٍ، مِن غَيرِ أَن يكُونَ هناكَ

---

(١) انظر رأي الكوفيين في: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٨٦، والجنى الداني ٢٣٢، ٢٣٣.

(٢) في ط: (ما).

(٣) في الأصل وط: (مشترك).

(٤) في ط: (ياؤه).

(٥) هذا رأي ابن السكيت وابن برهان وابن الخشاب. انظر: المرتجل ١٩١، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس ٢/ ١٠٣٤، والارتشاف ٤/ ٢١٧٩، والجنى الداني ٥٠٧، والهمع ٢/ ٣٥.

تَوسُّطٌ في القُربِ والبُعدِ[١]، وهذا هو رَأيُ سيبوَيه[٢] وأَبي العبَّاسِ المُبرِّدِ[٣]، واختَارَه الزَّمَخشَريُّ في مُفَصَّلِه[٤]. ثُمَّ اختلَفا بَعدَ ذلِكَ، فَقالَ سيبوَيه: الهَمزَةُ وَحدَها للقَريبِ المُصغي لِمَا يُقَالُ لَه، المُتيَقِّظِ للمُفَاطَنَةِ، ومَا عَدَاها للبَعيدِ، وكُلُّ حَالٍ إمَّا مَسَافةً وإِمَّا حُكمًا، كقَولِ الدَّاعي: (يَا اللَّه). وقَالَ المُبرِّدُ ومَن وَافَقَه مِن النُّحَاةِ: إنَّ (أَيا)، و(هَيَا) للبَعيدِ، ومَا عَدَاهما، و(أَي) والهَمزَةُ للقَريبِ، فهؤلاءِ لَم يُثبِتوا مُتَوَسّطًا، كَما تَرى.

المَذهَبُ الثَّاني: الَّذينَ أَثبَتوا مُتوَسّطًا، وهذا هو رَأيُ المُصَنِّفِ، والمَوصِليِّ[٥]، وابنِ بَرهانَ[٦] مِن البَصريِّينَ، ثُمَّ اختَلفُوا بَعدَ ذلِكَ فَقَالَ المُصَنِّفُ: (يا) أَعَمُّها، يَعني أنَّها تكُونُ للقَريبِ والبَعيدِ، و(أَيا) و(هَيَا) للبَعيدِ عَلَى الخُصُوصِ، و(أَي) والهَمزَةُ للقَريبِ عَلَى الخُصُوصِ.

وقَالَ المَوصِليُّ وابنُ بَرهانَ: إنَّ (أَيا)، و(هَيَا) للبَعيدِ خَاصَّةً، والهَمزَةُ للقَريبِ خَاصَّةً، و(أَي) للمُتَوَسّطِ خَاصَّةً، و(يَا) للجَميعِ مِنها.

واعلَم أَنَّ النُّحَاةَ مُتَّفِقُونَ عَلَى جَوَازِ نِداءِ القَريبِ بِمَا يكُونُ للبَعيدِ عَلَى جِهَةِ التَّوكيدِ

---

(١) في ط: (البعد والقرب).

(٢) قال في الكتاب ٢/ ٢٢٩ - ٢٣٠: « إلا أنَّ الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يَمدُّوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم، والإنسان المعرض عنهم الذي يرون أنه لا يُقبل عليهم إلا بالاجتهاد، أو النائم المستثقل »، ويجوز عنده أن تستعمل هذه الأربعة للقريب. قال في الكتاب ٢/ ٢٣٠: « وقد يستعملون هذه التي للمدِّ في موضع الألف ولا يستعملون الألف في هذه المواضع التي يَمدُّون فيها ».

(٣) المقتضب ٤/ ٢٣٣، ٢٣٥.

(٤) المفصل ٤١٣.

(٥) هو رأي ابن الخباز وشيخه في الغرة المخفية (و٩٣). وانظر: مغني اللبيب ١٧، وهمع الهوامع ٢/ ٣٣-٣٤.

(٦) انظر شرح الكافية الشَّافية ٣/ ١٢٨٩، واللمحة في شرح الملحة ٢/ ٦٠٠، والمقاصد الشافية ٥/ ٢٣٤، والأشموني ٣/ ١٦.

والمُفَاطَنَةِ، ومَنَعُوا مِن أَن يُنَادَى البَعيدُ بِمَا يكُونُ للقَريبِ؛ لأنَّه خِلافُ وَضعِه، مِن غَيرِ فائِدَةٍ، وحُكي عَن المُبرِّدِ[1] جَوازُ استِعمَالِ (وَا) في المَندُوبِ المُنَادَى البَعيدِ. [و٢٣٨].

* * *

تَنبيهٌ عَلَى مَسَائِلَ تَتَعلَّقُ بِالبَابِ

المَسأَلَةُ الأُولى:

المُختارُ في حُرُوفِ النِّداءِ أنَّها بِحَقيقَةِ الحُرُوفِ أَشبَه، وقَد زَعَمَ بَعضُ النُّحَاةِ أنَّها أَسمَاءُ أَفعالٍ[2]، والَّذي غرَّه حَتَّى قَالَ بِهذه المَقَالَةِ هو أنَّه لَمَّا رَآها تَستَقِلُّ في نَحوِ قَولِكَ: (يَا زَيدُ)، فلَو كَانَت حُرُوفًا إِذَن لَم تَستَقِلَّ كَلامًا؛ لأَنَّ الحَرفَ لا يَستَقِلُّ مَع الاسمِ كَلامًا.

والحَقُّ أنَّها حُرُوفٌ، ومِن ثَمَّ لَم[3] تُفِد إلّا مَع غَيرِها، ولا تَستَقِلُّ بِنَفسِها، وإِنَّما أَفادَت كَلامًا مَع المُنَادَى وَحدَه؛ لأَجلِ[4] نِيَابَتِها عَن الفِعلِ، وقِيَامِها مَقَامَه، فصَارَت الإِفَادَةُ بِالفِعلِ، لا بِها.

المَسأَلَةُ الثَّانيَةُ:

قَالَ ذُو الرُّمَّـةِ:

---

(١) المقتضب ٤/ ٢٣٥، ٢٦٩، وانظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٨٩.

(٢) ثمَّةَ خلاف بين النحاة في ماهية أدوات النداء، فجمهور النحاة يذهب إلى أنها حروف لا تستقل بنفسها، ونُسب إلى الفارسي وبعض الكوفيين أنَّ هذه الأدوات أسماء أفعال بمعنى (أدعو)، وهي الناصبة للمنادى، وذهب بعض النحويين إلى أنها أفعال. انظر الخلاف في: ابن يعيش ١/ ١٢٧، والمحصول لابن إياز ٢/ ٦٦٣، وشرح الرضي ١/ ٣٤٦، وشرح ألفيَّة ابن معطٍ للقواس الموصلي ٢/ ١٠٣٤، والجنى الداني ٣٥٥، والارتشاف ٤/ ٢١٧٩.

(٣) قوله: (لم) ليس في ط.

(٤) في ط: (من أجل).

٥٤٩ - أَلا يَا اسلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى البِلى ولا زَالَ مُنهَلًّا بِجَرعائِكِ القَطرُ[١]

والتَّقديرُ فيه: [ألا][٢] يا دَارُ اسلَمي. ومِنه: « أَلا يَا اسجُدُوا » عَلَى قِرَاءَةِ الكِسَائيِّ[٣]، والتَّقديرُ: يَا قَومُ اسجُدُوا.

وزَعَمَ بَعضُهم أَنَّ (يَا) للتَّنبيه، وهو غَريبٌ، والصَّحيحُ أَنَّ (أَلا) كَافيةٌ في التَّنبيه، وأَنَّ المُنَادَى مَحذُوفٌ، كَما أَشَرنا إِلَيه.

المَسأَلَةُ الثَّالِثَةُ:

جَميعُ حُرُوفِ النِّدَاءِ مَقصُورَةٌ إِذا كَانَت بَاقيَةً عَلَى الحَرفيَّةِ، فتَقُولُ: (يَا)، و(هَيَا)، و(أَيا)، و(آ)، و(وَا) في النُّدبَةِ؛ لأَنَّها حُرُوفُ تَهَجٍّ، فَتكُونُ مَقصُورَةً، كَمَا يَقصُرُ، نَحوُ: (بَيتٍ) إِذا تَهَجَّيتَه، فتَقُولُ: (بَيتُ): (بَا يَا تَا)، فإِن أَخرَجتَها إِلى الاسميَّةِ أَعرَبتَها ومَدَدتَها، فتَقُولُ: (يَاءٌ مُركَّبةٌ مِن حُرفَينِ)، و(هَيَا مُركَّبَةٌ مِن ثَلاثَةٍ)، وهكذا سَائِرُها مِمَّا يكُونُ ثُنائيًّا، يُفعَلُ بِها هذا الفِعلُ؛ لأَنَّها إِذا صَارَت اسمًا فأَقَلُّ الأَسمَاءِ ثَلاثَةُ أَحرُفٍ.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرُّمَّة في ديوانه ٢٠٢، وانظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ١١٥، والإنصاف ١/ ٨٣، والتذييل ٤/ ١٢٢، ١٢٤، والمقاصد الشافية ٥/ ٢٤٣، وهو بلا نسبة في اللامات ٣٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٨٩، وابن الناظم ٩٣، ومغني اللبيب ٣٢٠، وتعليق الفرائد ٣/ ١٥٦.

(٢) ما بين المعقوفين من ط، وليس في الأصل.

(٣) مرت قراءة الكسائي في حروف التنبيه، فانظرها هناك.

[حُرُوفُ الإيجَابِ]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هَدَى اللَّه سَعيَه: « **حُرُوفُ الإيجَابِ: (نَعَم)، و(بَلَى)، و(إِي)، [و(أَجَل)]**[١]، **و(جَير)، و(إِنَّ)، فـ(نَعَم) مُقرِّرَةٌ لِمَا سَبَقَها، و(بَلَى) مُختَصَّةٌ بِإيجَابِ النَّفيِ**[٢]، **و(إِي) إِثبَاتٌ بَعدَ استِفهَامٍ، يَلزمُها القَسَمُ، و(أَجل)، و(جَير)، و(إِنَّ) تَصديقٌ للخَبَرِ** ».

قَالَ الإمَامُ عليه السلام[٣]: إِنَّما سُمِّيت حُرُوفَ إيجَابٍ وحُرُوفَ تَصديقٍ؛ مِن أَجلِ أَنَّها مَوضُوعَةٌ لِذلِكَ: فَـ(نَعَم) لِتَصديقِ مَا قَبلَها نَفيًا كَانَ أَو إِثبَاتًا، ولَيسَ يُوجِبُ مَا قَبلَها مِن النَّفيِ، وهكذا سَائِرُها؛ فلأَجلِ ذلِكَ لُقِّبت بِمَا وُضِعَت لَه، بالإِضَافَةِ إِلى مَعناها الَّتي هي مُختَصَّةٌ [به][٤].

فإِذا عرَفَت هذا، فلنَذكُر مَعَانيها، ثُمَّ نَذكُر أَحكامَها، فهاتَانِ نُكتَتَانِ:

النُّكتَةُ الأُولى: في بَيَانِ مَعَانيها

قَالَ الشَّيخُ: « **(نَعَم) مُقرِّرَةٌ لِمَا سَبَقَها** ».

يَعني أَنَّها مَوضُوعَةٌ [ظ٢٣٨] لِتَصديقِ مَا سَبَقَها في الخَبَرِ والاستِفهَامِ، فالخَبرُ يكُونُ نَفيًا وإِثبَاتًا، فالإِثبَاتُ، كقَولِكَ: (قَامَ زَيدٌ) فتَقولُ: (نَعَم) مُصَدِّقًا لِكلامه. وتَقُولُ: (مَا قَامَ زَيدٌ) فَيقُولُ المُجيبُ: (نَعَم) مُصَدِّقًا لَه عَلى مَا نَفَاه مِن ذلِكَ غيرَ مُكَذِّبٍ.

وأَمَّا الاستِفهامُ فقَد يكُونُ في الإِثبَاتِ، كقَولِه[٥]: (أَزَيدٌ قَائِمٌ)، فَتقُولُ لَه: (نَعَم)، أَي: إِنَّه قَائِمٌ، مُصَدِّقًا لِكُلامِه في ثبُوتِ قيَامِه، وقَد يكُونُ في النَّفيِ، كَقَولِكَ: (أَلَيسَ

---

(١) ما بين المعقوفين من ط، وليس في الأصل.

(٢) في ط: (بالإيجاب في النفي).

(٣) في ط: (قال السيد الإمام رضي اللّه عنه وأرضاه).

(٤) ما بين المعقوفين من ط، وليس في الأصل.

(٥) في الأصل: (كقولك) وكذا يقتضي السياق.

زَيدٌ قَائِمًا)، فتَقُولُ: (نَعَم) مُصَدِّقًا لِكَلامِه في ذلِكَ. هذا هو الوَضعُ لهذه.

وأَمَّا العُرفُ فقَد تُستعمَلُ بِمَعنى (بَلى)؛ ولِهذا فإِنَّ قَائِلًا لَو قَالَ: (أَلَيسَ لي عِندَهم دَرَاهِمُ؟) فَقَالَ: (نَعَم) فإِنَّه يَلزَمُه ذلِكَ للعُرفِ، لا مِن جِهَةِ الوَضعِ، وهذا جَيِّدٌ، لا غُبارَ عَلَيه مِن كَلامِ المُصَنِّفِ في شَرحِ الأُمِّ[1]، فإِنَّ للعُرفِ في الأَقارِيرِ تَأثيرًا عَظيمًا، يَجِبُ مُراعَاتُه، ولا يُغفلُ عَنه.

(بَلى)

وَضعُها للإِيجابِ لِمَا نُفيَ مِن قَبلُ، استِفهامًا كَانَ أَو خَبرًا، فَتقُولُ[2] في الخَبرِ: (مَا قَامَ زَيدٌ) فَيقُولُ المُجيبُ[3]: (بَلى)، أَي: إِنَّه قَد قَامَ، وفي الاستِفهَامِ تَقُولُ: (أَلَم يَقُم زَيدٌ) فيُقَالُ لَه: (بَلَى)، أَي: إِنَّه قَد قَامَ، فلا يَفترِقُ الحَالُ في ذلِكَ بَينَ الاستِفهَامِ والخَبَرِ في كَونِها مُوجِبةً للنَّفي، قَالَ اللَّه تَعالى: ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، أَي: أَنتَ رَبُّنا، ولَو قَالُوا: (نَعَم) لكَانَ كُفرًا؛ مِن جِهَةِ أَنَّ (نَعَم) للتَّصديقِ، فإِذا قَالُوا: (نَعَم) بَعدَ قَولِه: (أَلَستُ بِرَبِّـكُم؟) فكَأَنَّهم قَد صَدَّقُوه في نَفيِ الرُّبُوبيَّةِ.

ولا يَختَصُّ بِالإِثبَاتِ بِحَالٍ، فَلَو قَالَ قَائلٌ: (قَد قَامَ زَيدٌ) فلا يُقَالُ: (بَلَى)؛ لأَنَّ هذا مِن مَوَاضِعِ (نَعَم).

(إي)

وَضعُها للتَّصديقِ بَعدَ الاستِفهامِ، كَقَولِكَ لِمَن قَالَ: (أَقَامَ زَيدٌ): (إي واللَّه)، وتَختَصُّ بِالقَسَمِ، فَتقُولُ فيها: (إي واللَّه)، و(إيَ آللَّه)، و(إي لَعَمري)، و(إي هَا اللَّه)، فهذه لُغَاتٌ فيها.

---

(١) شرح المقدمة الكافية ٩٨٨.

(٢) في ط: (وهو).

(٣) كذا ط، وفي الأصل: (يا مجيب).

(أَجَل)، و(جَيرِ)، و(إِنَّ)

كُلُّها مَوضُوعةٌ للتَّصديقِ في الخَبَرِ والاستِفهامِ، فالخَبرُ إمَّا نَفيٌ وإمَّا إثبَاتٌ، كَقَولِكَ: (قَامَ زَيدٌ)، و(مَا[١] زَيدٌ قَائِمٌ)، فتَقُولُ لَه: (أَجَل)، و(جَيرِ)، و(إِنَّ)، فهي مَوضُوعَةٌ عَلَى حَدِّ وَضعِ (نَعَم) مِن غَيرِ مُخَالَفَةٍ، ومِنه قَولُ عُمَرَ بنِ عَبد العَزيزِ لَمَّا قَالَ له رَجُلٌ: لَعَنَ اللّه نَاقةً حَمَلَتني إِلَيكَ، فقَالَ: إِنَّ ورَاكِبَها[٢]، يَعني: نَعَم، وكَانَ بَليغًا، ورُبَّما تُروَى هذه الرِّوَايَةُ عَن ابنِ الزُّبَيرِ[٣]، وهي بِكَلامِ عُمَرَ بنِ عَبدِ العَزيزِ أَخلَقُ؛ لأنَّه كَانَ بَليغًا فَصيحًا في كَلامَاتِه وخُطَبِه، والكُلُّ مِن البُلَغَاءِ، وإِن بَلَغُوا كلَّ غَايةٍ في البَلاغَةِ، فهم عَن شَأوِ أَميرِ المُؤمِنين أَقصَرُ، فإِنَّه الَّذي فَتَحَ أَبوَابَها، وأَظهَرَ أَسرَارَها، وأَبرَزَ لُبانَها. [و٢٣٩].

* * *

النُّكتَةُ الثَّانيَةُ: في بَيَانِ أَحكَامِها

وهي جَاريةٌ عَلَى نَعتِ الحَرفيَّـةِ؛ لِكَونِها دَالَّـةً عَلَى مَعنًى في غَيرِها، وهذه[٤] أَمَارَةُ كَونِها حُرُوفًا، قَالَ سيبَـوَيه[٥]: (نَعَم)، و(بَلى) لَيسَا باسمَينِ.

و(نَعَم) بِفَتحِ النُّونِ والعَينِ، وهي الفَصيحَـةُ الَّتي وَرَدَ عَلَيها التَّنزيلُ: ﴿ قَالُوا۟ نَعَمْ ﴾ [الأعراف: ٤٤] و(نَعِم) بِكَسرِ العَينِ، وهي لُغةُ كِنَانَةَ، حكَاهَا الكِسَائيُّ[٦].

---

(١) في ط: (هل).

(٢) لم أجد هذه الرواية- في حدود اطلاعي- منسوبة لأمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز ﷺ، فالروايات في كتب اللغة منسوبة لابن الزبير.

(٣) انظر الرواية عن ابن الزبير في: العين ٨/ ٣٩٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٣.

(٤) قوله: (وهذه) ليس في ط.

(٥) سيبويه ٤/ ٢٣٤.

(٦) في قوله تعالى: ﴿ قَالُوا۟ نَعَمْ ﴾ [الأعراف: ٤٤] عدَّة قراءات: قرأ الكسائي (نَعِم) بكسر العين، وقرأ باقي السَّبعة بفتحها. انظر: حجَّة القراءات ٢٨٢، والحجَّة للقراء السبعة ٤/ ١٩، وإعراب القراءات السبع =

وفي قِرَاءَةِ عمَرَ بنِ الخَطَّابِ ﷺ: « قَالُوا: نَعِم »[١]، وعَن النَّضرِ بنِ شُمَيلٍ[٢]: (نَحِم) بالحَاءِ[٣]، وهي لُغةٌ لِبَعضِ العرَبِ.

واعلَم[٤] أَنَّ (إي) - قَد ذكَرنا لُغَاتِه مِن قَبلُ[٥] - إِذا كَانَ يتَّصِلُ بِها المُقسَمُ بِه، ومَعه حَرفُ القَسَمِ[٦]، فأَمَّا إِذا كَانَت مِن غَيرِ حَرفِ قَسَمٍ، فإِنَّكَ تَقُولُ فيها: (إيَ اللَّه) حَذَرًا مِن التِقَاءِ السَّاكِنَين، و(إي اللَّه) جَمعًا بَينَ السَّاكِنَينِ في كَلِمَتَينِ، كَمَا جَمَعُوا بَينَهما في كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، مِن نَحوِ: (دَابَّةٍ)، و(شَابَّةٍ)، وحَذفُ اليَاءِ لالتِقَاءِ السَّاكِنَينِ، فَتقُولُ: (إِاللَّه).

* * *

= وعللّها ١/ ١٨١. وهي قراءة ابن وثاب والأعمش والكسائي في تفسير البحر المحيط ٤/ ٣٠٣.

(١) انظر: حجة القراءات ٢٨٣، وقال في المفصل ٤١٦-٤١٧: « وكنانة تكسر العين من نعم وفي قراءة عمر بن الخطاب وابن مسعود ﷺ قال نعم وحكى أن عمر سأل قومًا عن شيء فقالوا نَعَم بالفتح، فقال: إنما النَّعم الإبل، فقالوا: نعم ». وفي الإبانة ٤/ ٣٧٣: « واحتج الكسائي بحديث يروى عن أبي عثمان النَّهدي أن عمر رَحِمَهُ اللَّهُ سألهم عن شيء، فقالوا: نعم، فقال: لا تقولوا نعم، ولكن قولوا نَعِم - بكسر العين - إنما النَّعم الإبل ».

(٢) هو النضر بن شميل بن خرشة التميمي البصري الأصل أبو الحسن، أخذ عن الخليل، وأقام بالبادية أربعين سنة، وكان أحد الأعلام، وله من رواية الأثر والسنن والأخبار منزلة، وهو أول من أظهر السنة بمروٍ وخراسان. وكان أروى الناس عن شعبة، وصنَّف: غريب الحديث، الجيم، الشمس والقمر، خَلق العرش، السلاح، الأنواء، المدخل إلى كتاب العين، الصفات، مات سنة ثلاث وقيل أربع ومائتين. انظر ترجمته في: البلغة ٢٣٢، ووفيات الأعيان ٥/ ٣٩٧، وبغية الوعاة ٢/ ٣١٦.

(٣) انظر هذه اللغة في: المفصل ٤١٦، وابن يعيش ٨/ ١٢٥، والمفصَّل في شرح المفصَّل ٢٦٤، وهمع الهوامع ٢/ ٦٠٦.

(٤) في ط: (اعلم) بلا واو.

(٥) قوله: (قد ذكرنا لغاته من قبل) ليس في ط في هذا الموضع.

(٦) بعده في ط: (قد ذكرنا لغاته من قبل) وموضعها في الأصل في موضع سابق.

تَنبيهٌ عَلَى مَسَائِلَ تتَعلّقُ بِالبَابِ

المَسألَةُ الأولى:

(أَجَل) مَبنيٌّ عَلَى السُّكُونِ؛ مِن جِهَةِ أَنَّ أَصلَ البِنَاءِ هو السُّكُونُ، والحَرَكَةُ إِنَّما هي لِعَارِضٍ.

وهي بِمَعنى (نَعَم)، كَمَا مرَّ بَيانُه، قَالَ الأَخفَشُ سَعيدُ بنُ مَسعَدةَ[١]: (أَجَل) مِثلُ: (نَعَم)، خَلا أَنَّ (أَجَل) أَحسَنُ مِن (نَعَم) في التَّصديقِ، و(نَعَم) أَحسَنُ[٢] مِنه في الاستِفهامِ، فإذا قُلتَ[٣]: (أَنتَ سَوفَ تَذهَبُ) فقُلتَ: (أَجَل) كَانَ أَحسَنَ في الجَوَابِ مِن (نَعَم)، وإِذا قَالَ: (أَتذهَبُ) فَقُلتَ: (نَعَم) كَانَ أَحسَنَ مِن (أَجَل). واللَّه أَعلَمُ[٤].

المَسألَةُ الثَّانيةُ:

(جَيرِ) مَبني، وحُرِّكَ لالتِقَاءِ السَّاكِنَينِ، وكُسِرَ عَلَى أَصلِهِما، وهي كَلِمَةٌ للعَرَبِ تَحلِفُ بِهَا، وأَنشَدَ النُّحَاةُ:

٥٥٠ - وقُلنَ على الفِردَوسِ أَوّلَ مَشرَبِ أَجَل جَيرِ إِن كَانَت أُبيحَت دَعَاثِرُه[٥]

---

(١) انظر هذا القول في: الصحاح (أجل)، وشرح الرضي ٤/ ٤٣١.

(٢) في ط: (أخص).

(٣) في ط: (قال).

(٤) قوله: (والله أعلم) ليس في ط.

(٥) البيت من الطويل، وهو منسوب لشاعرين، فهو لطفيل الغنوي في ديوانه ١٠، وخزانة الأدب ١٠/ ١١٧، وهو لمضرّس بن ربعي في شرح شواهد المغني للسيوطي ١/ ٣٦٢، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفرّاء ٢/ ١٢٢، وابن يعيش ٨/ ١٢٢، والإيضاح في شرح المفصّل ٢/ ٢١٥، والتّخمير ٤/ ١٠٢، وشرح الكافية الشّافية ٣/ ١١٨٦، وشرح الرّضي ٤/ ٣١٨، والجنى الدّاني ٣٦٠، وتوضيح المقاصد ٢/ ٩٨١، ومغني اللبيب ١٦٢.

هكذا قَالَه النُّحاةُ. والأَقرَبُ أنَّها هَاهنا اسمٌ[(١)] بِمَعنى (حقًّا)، وأَنَّ [مَا][(٢)] بَعدَها في مَوضِعِ رَفعٍ عَلَى الفَاعِلِيَّةِ للمَصدَرِ؛ مِن جِهَةِ أَنَّ حُرُوفَ[(٣)] الإِيجَابِ لا تَدخُلُ عَلَى مِثلِه؛ فلأَجلِ هذا كَانَ (أَجَل) للتَّصديقِ والإيجَابِ، و(جَيرِ)[(٤)] يكُونُ كَما قُلناه.

المَسأَلَةُ الثَّالِثَةُ:

قَولُ الشَّاعِرِ:

٥٥١ - ويَـقُـلـنَ شَـيـبٌ قَـد عَـلا كَ وقَـد كَـبِـرتُ فـقُـلـتَ إِنَّـه[(٥)]

فَقَد أَورَدَه الأَخفَشُ عَلَى أَنَّ (إِنَّ) فيه بِمَعنى (نَعَم)[(٦)]، ولَيسَ بِقَوِيٍّ؛ لاحتِمَالِ أَن تكُونَ عَلَى بَابِها، والخَبرُ مَحذُوفٌ، ونُقَدِّرُه[(٧)] عَلَى رَأيِ أَبي عُبَيدَةَ[(٨)]: إِنَّه كَما ذُكِرَ[(٩)]، فالأَمرانِ فيه مُحتَمَلانِ، فلا يُمكِنُ القَطعُ بِأَحدِهما كَما[(١٠)] مَا ظَهرَ مِن البَيتِ. واللَّه أَعلَم[(١١)].

---

(١) في الأصل وط: (اسما).
(٢) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.
(٣) في ط: (حرف).
(٤) في الأصل وط: (وجيرا).
(٥) البيت من الكامل المجزوء، وهو لعبيد اللَّه بن قيس الرّقيّات في ديوانه ٦٦، وانظر: شرح الرَّضي ٤/ ٤٣١، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١/ ١٢٦. وهو بلا نسبة في سيبويه ٣/ ١٥١، والأصول ٢/ ٣٨٣، والبغداديات ٤٢٩، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٩٢، والمفصل ٣٩٧، والتّخمير ٤/ ١٠٢، وابن يعيش ٨/ ١٢٢، ومغني اللبيب ٥٧.
(٦) انظر رأيه في: التذييل ٥/ ١٣٠، والجنى الداني ٣٩٩.
(٧) في ط: (وتقديره).
(٨) في ط: (عبداللَّه).
(٩) مجاز القرآن ٢/ ٢١، وانظر رأيه في: الجنى الداني ٣٩٩.
(١٠) كذا في ط، وفي الأصل: (على).
(١١) قوله: (واللَّه أعلم) ليس في ط.

[حُرُوفُ الزِّيَادَةِ]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هَدَى اللّه سَعيَه [ظ٢٣٩]: « حُرُوفُ الزِّيادَةِ: (إن)، و(أَن)، و(مَا)، و(لا)[١]، و(مِن)، والبَاءُ، واللّامُ. فـ(إن) مَع [(مَا)][٢] النَّافيَةِ، وقَلَّت مَع المَصدَرِيَّةِ، و(لَمَّا). و(أَن) مَع (لَمَّا)، وبَينَ (لَو) والقَسَمِ، وقَلَّت مَع الكَافِ. و(مَا) مَع (إِذَا)، و(مَتَى)، و(أَيِّ)، و(أَينَ)، و(إِن) شَرطًا، وبَعضِ حُرُوفِ الجَرِّ، وقَلَّت مَع المُضَافِ. و(لا) مَع الوَاوِ بَعدَ[٣] النَّفيِ، وبَعدَ (أَن) المَصدَرِيَّةِ، وقَلَّت قَبلَ (أُقسِمُ)[٤]، وشَذَّت مَع المُضَافِ. و(مِن) و(البَاءُ) و(اللَّامُ) تَقدَّمَ ذِكرُها ».

قَالَ الإمَامُ عليه السلام[٥]: هذه الحُرُوفُ يُسَمِّيها النُّحَاةُ حُرُوفَ الزِّيادَةِ، ولَيسَ الغرَضُ أنَّها تُزادُ حَيثُ مَا وَقَعَت، وإنَّما الغرَضُ أنَّها رُبَّما وقَعَت غيرَ دَالَّةٍ عَلَى مَا وُضِعَت لَه في الأَصلِ، ورُبَّما سَمُّوها حُرُوفَ[٦] الصِّلَةِ؛ لأنَّ لَها مَوقِعًا حَسَنًا في انتِظَامِ الكَلامِ وتَرتيبِه، بِحَيثُ لَو حُذِفَت لاختلَّ نِظَامُه الَّذي كَانَ مَعَها.

فإذا عرَفت هذا فلنَذكُر المَقصُودَ بِكَونِها مَزيدَةً، ثُمَّ نُردِفه بِذِكرِ مَوَاقِعِ زِيادَتِها. فهذان مَقصَدانِ نُفصِّلُهما بِمَعُونَـةِ[٧] اللّه تعالى:

المَقصَدُ الأوَّلُ: في الغرَضِ بِكَونِها مَزيدَةً والوَجه الَّذي مِن أَجلِه زِيدَت

فأَمَّا المَقصُودُ بِكَونِها مَزيدَةً فهو أنَّها تُستَعمَلُ غيرَ دَالَّـةٍ عَلَى مَا وُضِعَت لَـه

---

(١) كذا في ط، وفي الأصل: (ولو).
(٢) ما بين المعقوفين من ط، وليس في الأصل.
(٣) في ط: (وبعد).
(٤) في الأصل وط: (وقلت مع القسم وقبل أقسم). وكذا في الكافية وشرحها لابن الحاجب ٩٩٣.
(٥) في ط: (الإمام رضي اللّه عنه وأرضاه).
(٦) الكلام من قوله: (وإنما الغرض) ساقط من ط.
(٧) في ط: (بعون).

بالأَصَالَةِ، كَمَا شَرَحناه مِن قَبلُ، ولَيسَ الغَرَضُ أنَّها أينما وَقَعَت فهي مَزيدَةٌ، فإنَّها في أكثَرِ مَوَاقِعِها دَالَّـةٌ عَلَى مَا وُضِعَت لَه بِأَصلِ وَضعِها، ولكنَّها قَد تُستَعمَلُ عَلَى جِهَةِ التَّوسُّعِ في غَيرِ ذلِك.

وأَمَّا الوَجه الَّذي لأَجلِه زيدَت فاعلَم أَنَّ هذه الأَحرُفَ قَد زيدَت في كِتَابِ اللّه تَعَالى، كَقَولِه: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم ﴾ [النساء: ١٥٥]، وقَولِه: ﴿ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الفاتحة: ٧]، وقَولِه: ﴿ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ ﴾ [الأحقاف: ٢٦][1] إلى غَيرِ ذلك، ولَيسَ في كِتَابِ اللّه تَعالى حَرفٌ ولا كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ خَاليةٌ عَن مَعنًى. إذن كَانَ لَغوًا لا فائِدَةَ فيه، ولَبَطَلَ تَسميتُه بِكَونِه نُورًا وشِفاءًا وتِبيَانًا، وأنَّه بالِغٌ في الفَصَاحَةِ والبَلاغَـةِ كُلَّ غَايَـةٍ.

ثُمَّ اختلَفَ النُّحَاةُ في الوَجه الَّذي لأَجلِه جَازَ زيَادَةُ هذه الأَحرُفِ[2]:

- فمِنهم مَن قَالَ: إنَّما جَازَت زيَادتُها نَظَرًا إلى جَانَبِ اللَّفظِ؛ لِمَا يَحصُلُ فيه مِن الانتِظَام[3]، وحُسنِ التَّأليفِ، وجَودَةِ الرَّصفِ الَّذي يرُوقُ السَّامِعَ عِندَ قَرعِه بِسَمعِه[4]؛ ولِهذا فإنَّكَ تَرى لِهذه الأَحرُفِ المَزيدَةِ وَقعًا في المَسمُوعِ، لا يَحصُلُ مِن دُونِها؛ لِمَا تُفيدُه مِن طيبِ الأَلفَاظِ ولَذَّتِها عَلَى الآذانِ[5].

- ومِنهم مَن قَالَ: إنَّما زيدَت لأَمرٍ رَاجِعٍ إلى المَعاني؛ لِمَا يَحصُلُ فيها مِن البَلاغَةِ العَظيمَةِ وزيَادَةِ المَعانِي ورِقَّتِها؛ ولِهذا فإنَّك لَو قُلتَ: ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الفاتحة: ٧] [و ٢٤٠]، وقُلتَ: ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾ [القيامة: ٣١] مِن غَيرِ (لا) وَجدَت هناكَ تَفرِقةً عَظيمَةً في البلاغَةِ لا يَخفى حَالُها عَلى سَامِعٍ.

---

(١) كذا في المصحف، وفي الأصل: (مكناهم).
(٢) انظر: شرح الرضي ٤/ ٤٣٢.
(٣) في ط: (الانتظار).
(٤) في ط: (لسمعه).
(٥) في ط: (على الأول).

والمُختَارُ أنَّها إنَّما زيدَت لِمَجمُوعِ الأَمرَينِ، فتَحَصَّلَ فيها مِن البَلاغَةِ[١] الرَّاجِعَةِ إلى الأَلفَاظِ زِيادَةُ فَصَاحَةٍ لَم تكُن مَع عَدَمِها، وتَحَصَّلَ فيها مِن البَلاغَةِ للمَعاني مَا لَم يكُن ليَحصُلَ مِن دُونِها. وهذا هو الَّذي عَوَّلَ عَلَيه عُلَماءُ البَيَانِ في زِيادَةِ هذه الأَحرُفِ.

لا يُقالُ: فالفَصَاحَةُ والبَلاغَةُ حَاصِلَتَانِ مَع زَوَالِ هذه الأَحرُفِ وبُطلانِها، فلأَيِّ شَيءٍ[٢] زيدَت مَع أَنَّ المَقصُودَ حَاصِلٌ بِعَدَمِها؟

لأنَّا نَقُولُ: هذا فَاسِدٌ، فإِنَّ القُرآنَ إنَّما وَرَدَ عَلَى لُغَةِ العرَبِ وأَسَاليبِها في البَلاغَةِ والفَصَاحَةِ، فهما وإِن كَانا حَاصِلَينِ بِدُونِها لكنَّ الغَرَضَ وُرُودُه عَلَى مَا يَألَفُونَ مِن الكَلِماتِ، ومَوَاقِعِ الاتِّسَاعَاتِ في الزِّيادَةِ والنُّقصَانِ مِن المَجَازَاتِ؛ ليكُونَ عَجزُهم عَن الإتيَانِ بِمِثلِه أَظهرَ وأَقوَى في الإفحَامِ والإسكَاتِ عَن مُعَارِضيه وأَبهمَ[٣].

ومِن أَجلِ هذا جَاءَت هذه الأَحرُفُ مَزِيدَةً عَلَى وَفقِ كَلامِ العرَبِ مِن غَيرِ مُخَالفَةٍ في ذلِك.

* * *

المَقصَدُ الثَّاني: في بَيَانِ مَوَاقِعِ زِيادَتِها

- **فأَمَّا (إن)** فتُزادُ مَع (مَا) النَّافيَةِ لِتَأكيدِ النَّفي؛ ولِهذا تَقُولُ: (مَا إن رَأَيتُ زَيدًا)، والمَعنى: مَا رَأَيتُ زَيدًا، ولَيسَ الغَرَضُ أَنَّ دُخُولَها كَخُرُوجِها في حُسنِ اللَّفظِ، وبلاغَةِ المَعنى، وإنَّما الغَرَضُ في زِيادَتِها هو أَنَّ اللَّفظَ يَستَقيمُ مَع حَذفِها، كَمَا مَهَّدناه مِن قَبلُ.

وقَد زَعَمَ الفرَّاءُ مِن النُّحَاةِ أنَّها (إن) النَّافيةُ دَخَلَت عَلى[٤] (مَا) النَّافيـةِ تَوكيدًا

---

(١) في ط: (بها من الفصاحة). (٢) في ط: (فلا شي).

(٣) في ط: (غير معارضه وأبهم).

(٤) في الأصل وط: (عليها) وكذا يقتضي السياق.

لِفَائِدَةِ النَّفيِ وجَدوَاه[١]. قَالَ الشَّيخُ[٢]: وهذا لَيسَ بِجَيِّدٍ، فإنَّهم لا يَجمَعُونَ بَينَ حَرفَينِ مُختَلِفَي اللَّفظِ لِمَعنًى وَاحِدٍ؛ ولِهذا فإنَّهم لا يَقُولُونَ: (إنَّ لَزيدًا قَائِمٌ)، ولا: (يا الرَّجُلُ) وأَشباه ذلِكَ. ومَا قَالَه الشَّيخُ قَويٌّ؛ لأنَّا لَو جَعَلناها تَأكيدًا لِـ(مَا) لَم يكُن لَفظيًّا ولا مَعنويًّا؛ فلِهذا كَانَ بَاطلًا، وَوَجَبَ كَونَها تَأكيدًا للمَقصُودِ[٣] مِن النَّفيِ دُونَ الحَرفِ، كَمَا زَعَمُوه، وأَنشَدَ النُّحاةُ شَاهدًا عَلَى زيادَةِ (إن):

٥٥٢ - فَـمَـا إن طِـبُّـنـا جُـبـنٌ ولـكـن مَنايـانـا ودَولَـةُ آخَـريـنـا[٤]

وقَلَّت زِيَادَتُها مَع (مَا) المَصدَريَّةِ[٥]، كَقَولِكَ: (انتَظِرني مَا إن جَلَسَ القَاضي)، والمَعنى: مَا جَلَسَ القَاضي أَو زَمانَ[٦] جُلُوسِه. ومَع (لَمَّا) في مِثلِ قَولِكَ: (لَمَّا إن جَلَستَ[٧] جَلَستُ)، وفَتحُها هو المَشهورُ الشَّائِعُ في هذا المِثَالِ [ظ٢٤٠].

- وأَمَّا (أَن) فتُزادُ مَع (لَمَّا) كَثيرًا، كَقَولِه تعَالى: ﴿ فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلۡبَشِيرُ ﴾ [يوسف: ٩٦] في أَحَدِ وَجهَيه.

وتُزادُ بَينَ (لَو) والقَسَمِ في مِثلِ قَولِكَ: (واللَّه أَن لَو قُمتَ لقُمتُ).

---

(١) معاني القرآن للفراء ١/ ٣٧٤.

(٢) شرح المقدمة الكافية ٩٩١.

(٣) كذا في ط، وفي الأصل: (لمقصود).

(٤) البيت من الوافر، وهو لفروة بن مسيك المرادي في سيبويه ٣/ ١٥٣، والأصول ١/ ٢٣٦، والنُّكت للأعلم ٢/ ٧٨٧، وأمالي ابن الشَّجري ٣/ ١٤٨، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١/ ٨١. وقيل: هو لذى الإصبع العدواني في الحماسة البصرية ٢/ ٤١٦. وهو للكميت في ابن يعيش ٨/ ١٢٩. وهو بلا نسبة في الإغفال ٢/ ٢١٥، والمسائل البصريَّات ١/ ٦٥٠ والبغداديَّات ٢٨٠، والخصائص ٣/ ١٠٨، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٧٠، والتَّخمير ٤/ ١١٢، وشرح ألفيَّة ابن معطٍ للقوَّاس ٢/ ٨٨٧، ومغني اللبيب ٣٨.

(٥) في ط: (المصطرية).

(٦) في ط: (أي زمان).

(٧) في ط: (جلس).

وقَلّت زيَادَتُها مَع كَافِ التَّشبيه في مِثلِ قَولِه:

٥٥٢ - .... كَأَن ظَبيَـةٍ تَعطُو إِلـى وَارقِ السَّلَم[١]

عَلَى مَن رَوَاه (ظَبيَـةٍ) مَجرُورًا، وهو قَليلٌ.

- وأَمَّا (مَا) فتُزادُ كَثيرًا مَع (إذا)، و(متَى)، و(أَيّ)، و(أَينَ)، و(إِن):

فَزيَادَتُها مَع (إِذا) في مِثلِ قَولِكَ: (إِذا مَا تُكرِمُني أُكرِمُكَ) بِمَعنى: إذا تُـكرِمُني.

وفي (مَتى) كقَولِكَ: (مَتى مَا تُـكرِمني أُكرِمكَ) بِمَعنى: مَتَى تُـكرِمني.

قَالَ امرؤُ القَيسِ في (إِذا):

٥٥٤ - إِذا مَا الثُّريَّا في السَّماءِ تَـعَـرَّضَت تَـعَـرُّضَ أَثـنـاءِ الوِشَـاحِ المُفَصَّلِ[٢]

وقَالَ عَنترَةُ في (مَتى):

٥٥٥ - مَتَى مَـا تَلقَني فَردَيـنِ ....[٣]

ولا تُفيدُها (مَا) مَعنى التَّـكرير، كما قَالَه الفَرَّاءُ في (إِن) مَع (ما) أَنَّها تُفيدُها مَعنى التَّأكيدِ[٤]، بَل هي بَاقيةٌ عَلَى مَعناها في الزِّيَادَةِ. ومَن قَالَ بِالتَّـكرير فدُخُولُ (مَا) فيها عَلَى مَا كَانَت عَلَيه، يَعني أَنَّها تكُونُ مُعتَمدَةً غَيرَ مَزيدَةٍ. ومَن قَالَ: إِنَّها لَيسَت للتَّـكريرِ فَدُخُولُ (مَا) فيها مَزيدَةٌ للتَّأكيدِ، لا غَيرُ. والمُختارُ أَنَّها للتَّأكيدِ مَع كَونِها مَزيدَةً مِن غَيرِ تكريـرٍ.

وأَمَّا (أَيّ) فزيَادَتُها فيها كَقَولِه تَعَالى: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ﴾ [الإسراء: ١١٠]، وتَقُولُ: (أَيًّا مَا تَضرِب أَضرِب)، أَي: أَيًّا تَضرِب أَضرِب.

---

(١) عجز بيت من الطويل، وقد مر سابقًا. انظر الشاهد رقم ٥١٦.

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٤، وانظر: تهذيب اللغة ١/ ٢٩٣، وأساس البلاغة (ثني)، واللسان (عرض)، والمزهر ٢/ ٤٢٩.

(٣) البيت من الوافر، وهو لعنترة في ديوانه ٦٩، وقد مر سابقًا. انظر الشاهد رقم ٨٥.

(٤) قوله: (أنها تفيد التوكيد) ليس في ط.

و(أينَ) كقَولِكَ: (أينَ مَا تكُن أكُن)، والتَّقديرُ: أينَ تكُن أكُن، قَالَ تعالَى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ [النساء: ٧٨].

ومَع (إن)، كَقَولِكَ: (إمَّا تَقُومَنَّ أُكرِمكَ)، قَالَ اللَّه تَعالى: ﴿ فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ ﴾ [الزخرف: ٤١]، ويَلزَمُ فِعلَها نُونُ التَّأكيدِ غَالِبًا، ويكُونُ الفِعلُ مُضارِعًا غَالِبًا، كَأنَّهم لَمَّا أكَّدُوا حَرفَ الشَّرطِ، وكَانَ الفِعلُ هو المَقصُودَ؛ فلِهذا أكَّدُوه بالنُّونِ.

فقَولُه: « **إنَّ الفِعلَ يكُونُ بالنُّونِ غَالِبًا** » يَحترِزُ عَن مِثلِ: (إمَّا تَقُم أقُم)، وهو قَليلٌ؛ حَملًا لَهَا عَلَى سَائرِ أسماءِ الشُّرُوطِ.

وقَولُه: « **يكُونُ الفِعلُ مُضَارِعًا** » يَحترِزُ عَن مِثلِ قَولِكَ: (إمَّا قَامَ زَيدٌ فإنِّي مُكرِمُه)، وأنشَدَ النُّحَاةُ:

٥٥٦ - إمَّا أقَمتَ وإمَّا أنتَ مُرتَحِلًا فاللَّه يكلأُ مَا تَأتِي ومَا تَذَرُ[1]

قَولُه: « **شَرطًا** »[2] انتِصَابُه عَلَى الحَالِ، أي: إنَّ مَا يُزادُ في هذه الأسمَاءِ في حَالِ كَونِها شُرُوطًا. وإنَّما أورَدَه تَقييدًا في أنَّ (مَا) لا تُزادُ في هذه الأسماءِ الشَّرطيَّةِ إلَّا إذا كَانَت شُرُوطًا، لا غَيرُ؛ لأنَّها قَد تُستعمَلُ شَرطًا وغَيرَ شَرطٍ، وزيَادتُها مُختَصَّةٌ بكَونِها شُرُوطًا مِن أجلِ تأكيدِ الشَّرطِ دُونَ غَيرِه.

قَولُه [و١٤٢]: « **وبَعضِ حُرُوفِ الجَرِّ** » يَعني: أنَّ (مَا) قَد تكُونُ مَزيدَةً مَع البَاءِ، كَقَولِه: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾ [النساء: ١٥٥]، ومَع (مِن) كَقَولِه تَعالَى: ﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ ﴾ [نوح: ٢٥].

وقَلَّت مَع المُضَافِ والمُضَافِ إلَيه، يَعني بِقِلَّتِها: تَوَسُّطَها مَزيدَةً بَينَهما، كقَولِهِم: (غَضِبتُ مِن غيرِ مَا جُرمٍ)، و(فَعَلتُه مِن غَيرِ مَا نَصَبٍ)، و(جِئتُ[3] بِغَيرِ شَيءٍ)،

---

(١) البيت من البسيط، وقد مرَّ سابقًا. انظر الشاهد رقم ١٠٨.

(٢) في ط: (شرط).

(٣) في ط: (جئتك).

فأَمَّا قَولُهم: (جِئتُ لأَمرٍ مَا)، وقَولُه:

٥٥٧ - .... لأَمـرٍ مَـا يُـسَـوَّدُ مَـن يَـسُـودُ[١]

فَقد قيلَ[٢]: إنَّها زَائِدَةٌ. وقيلَ[٣]: إنَّها صِفَةٌ، أَي: لأمرٍ عَظيمٍ. والأقرَبُ أنَّها غيرُ مَزيدَةٍ؛ لأَنَّ الحُكمَ عَلَيها بالزِّيَادَةِ إنَّما يكُونُ إذا لَم يُوجَد لَها مَعنًى [غيرُ الزِّيادَةِ، فإذا وُجِدَ لَها مَعنًى][٤]، فلا وَجهَ للحُكمِ عَلَيها بالزِّيَادَةِ.

- وأَمَّا (لا) فتُزادُ مَع الوَاوِ بَعدَ النَّفيِ، كَقَولِكَ: (مَا جَاءَني زَيدٌ ولا عَمرٌو)، والمَعنى فيه كَمَعنى: مَا جَاءَني زَيدٌ وعَمرٌو، وظَاهِرُها يُفيدُ نَفيَ المَجيءِ عَن زَيدٍ وعَمرٍو، عَلَى جِهَةِ الاجتِمَاعِ، وأنَّهما قَد جَاءَا مُنفَرِدَينِ، بِخِلافِ قَولِنا: (مَا جَاءَ زَيدٌ ولا عَمرٌو) فإنَّه يُفيدُ انتِفَاءَ مَجيئِهِما مُجتَمِعَينِ لا مُفتَرِقَينِ[٥]، لكن إفادَتُهما لِنَفيِ الاحتِمَالِ لا يُخرِجُها عَن كَونِها مَزيدَةً؛ لأَنَّ الظَّاهِرَ قَد يَتأكَّدُ بالزَّائِدِ، فَيَصيرُ نَصًّا لِمَا تَحصَّلَ بِالزِّيادَةِ مِن قَطعِ الاحتِمَالاتِ المُتوَهَّمةِ. ولا تَنفكُّ الزِّيَادَةُ عَن التَّأكيدِ، وإلّا كَانَ خَاليًا عَن فَائِدَةٍ.

وتُزادُ بَعدَ (أَن) المَصدَريَّةِ، كَقَولِه تَعالى: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾ [الأعراف: ١٢]، والمَعنى: مَا مَنَعكَ أَن تَسجُدَ.

وقَلَّت قَبلَ القَسَمِ، كَقَولِه تَعالى: ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴾ [الواقعة: ٧٥]، وقَولِه تَعالى: ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلْخُنَّسِ ﴾ [التكوير: ١٥] إلى غيرِ ذلِكَ؛ لأَنَّ المَعنى: أُقسِمُ بِهذه الأَشيَاءِ. ويُؤَيِّدُ الحُكمَ بزِيَادَتِها قَولُه تَعالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ [الواقعة: ٧٦] . ويَحتَمِلُ أَن تكُونَ غَيرَ مَزيدَةٍ، ويكُونُ المَعنى: فلا أُقسِمُ بِهذه الأَشيَاءِ، ولكن

---

(١) البيت من الوافر، ومر سابقًا. انظر الشاهد رقم ٦٤.

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢١٦.

(٣) انظر: الخصائص ٣/ ٣٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٥٦، والتذييل ٣/ ١٢٣، والجنى الداني ٣٤٠، والهمع ١/ ٣٥٤.

(٤) ما بين المعقوفين من ط، وليس في الأصل.

(٥) كذا في ط، وفي الأصل: (مفرقين).

أُقسِمُ بِغَيرِها، وشَذَّت بَينَ المُضَافِ والمُضَافِ إِلَيه، كَقَولِ رُؤبَـةَ:

٥٥٧ - فِي بِـئـرِ لا حُـورٍ سَـرَى ومَـا شَعَـر[1]

أَي: في بِـئـرِ حُـورٍ. والحُورُ: الهلكَةُ.

- **وأَمَّا الباءُ** فَقَد تكُونُ زيَادَتُها عَلَى جِهَةِ القيَاسِ، وهي إذا كَانَت مُؤَكِّدَةً للنَّفيِ، كَقَولِكَ: (مَا زَيدٌ بِقَائِمٍ ولا ذَاهِبٍ)، وإِمَّا عَلَى جِهَةِ السَّمَاعِ في الفَاعِلِ، كَقَولِه تَعالى: ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [الرعد: ٤٣] .

- **وأَمَّا (مِن)** فَزيَادَتُها في النَّفيِ إجماعًا بَينَ النُّحَاةِ، كَقَولِكَ: (مَا جَاءَني مِن رَجُلٍ)، و(مَا رَأَيتُ مِن أَحَدٍ)، فَأَمَّا في الإيجابِ فتُزادُ عِندَ الأَخفَشِ[2]، وهو رَأيُ الكِسَائيِّ والفرَّاءِ مِن أَهلِ الكُوفَةِ[3]، وعِندَ سيبوَيه لا تُزادُ في الإيجَابِ[4].

- **وأَمَّا اللَّامُ** فَزيَادَتُها في مِثلِ قَولِه تَعَالى: ﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾ [النمل: ٧٢] .

قَالَ الشَّيخُ في الأُمِّ[5]: « فَأَمَّا (مِن) والبَاءُ، واللَّامُ فَقَد [ظ ٢٤١] تَقَدَّمَ ذِكرُها ». يَعني في حُرُوفِ الجَرِّ، وهذا العُذرُ فاسِدٌ، فإِنَّه إن كَانَ الوَجه في تَركِ ذِكرِها هَاهنا هو تَقَدُّمَ ذِكرِها مِن قَبلُ، فيَجِبُ ذِكرُ الكَافِ هَاهنا؛ لأَنَّها قَد ذُكِرَت مِن قَبلُ، وهي تُزادُ كَالبَاءِ واللّامِ؛ لأَنَّ ذِكرَها هناكَ إِنَّما كَانَ باعتِبَارِ كَونِها جَارَّةً، وذِكرَها هَاهنا إِنَّما كَانَ

---

(١) هذا من الرجز، وهو للعجاج في ديوانه ٧٢، وانظر: شرح اللمع لابن برهان ١/ ٩٣، ٣١٢، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٥٤٢، والمفصل ٤٢٤، والتخمير ٤/ ١١٦، ١١٧، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١/ ٨، وجمهرة اللغة ١/ ٥٢٥، والخصائص ٢/ ٤٧٩، والمحكم ٣/ ٥٠١، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٣/ ٩٩٣، وشرح الرضي ٢/ ١٦٤، ٤/ ٤٣٧.

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢٢٣، والبغداديات ٢٤٢، ٤٠٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٣٨، وشرح الرضي ٢/ ١٠٨.

(٣) انظر: البغداديات ٢٤٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٣٩، والارتشاف ٤/ ١٧٢٣، والتذييل ١١/ ١٤٣-١٤٤.

(٤) الكتاب ٤/ ٢٢٥.

(٥) شرح المقدمة الكافية ٩٩٤.

مِن أَجلِ كَونِها مَزِيدَةً، فأَحَدُ الوَجهَينِ مُخَالِفٌ للآخَرِ؛ فلِهذا كَانَ الوَجه ذِكرَها، وقَد ذكرناها.

* * *

تَنبيهٌ عَلَى مَسَائِلَ تَتعلَّقُ بِالبَابِ

المَسألَةُ الأولى:

حُكي عَن أَبي الحَسَنِ الأَخفَشِ جَوَازُ زِيَادَةِ الوَاوِ، وهو مَرويٌّ عَن الكِسَائيِّ والفرَّاءِ مِن أَهلِ الكُوفَةِ[١]، وأَنشَدُوا شَاهدًا عَلَى ذلِكَ قَولَ الشَّاعِرِ:

٥٥٨ - فَإذا وذَلكَ يَا كُبَيشَةُ لَم يكُن ... إلّا كَلَمَّةِ حَالِمٍ بِخَيالِ[٢]

أَرَادَ: فإذا ذلِكَ. ومِثلُه قَولُ أَبي كَبيرٍ:

٥٥٩ - فَإِذا وذلكَ لَيسَ إلّا حِسُّه ... وإذا مَضَى شَيءٌ كَأن لَم يَفعَلِ[٣]

والتَّقديرُ: فإذا ذلِكَ.

ومَنَعَه سَائِرُ النُّحَاةِ البَصريِّينَ، وحَمَلُوا ذلِكَ عَلَى الشُّذُوذِ[٤].

المَسأَلَةُ الثَّانيَةُ:

حُكي عَنِ الأخفَشِ وأَبي عُثمَانَ المَازِنيِّ وابنِ بَرهانَ، وهو رَأيُ الكِسَائيِّ والفرَّاءِ[٥]

---

(١) انظر رأي الأخفش والكوفيين في: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٥٨-١٢٥٩، والجنى الداني ١٦٥.

(٢) البيت من الكامل، وهو لتميم بن مقبل في ديوانه ١٨٩، وانظر: اللسان (لمم)، وهو بلا نسبة في الصحاح (لمم)، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٥٩، وشرح الرضي ٤/ ٣٩٣، والارتشاف ٥/ ٢٣٩٨، والجنى الداني ١٦٥، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٤٣٩.

(٣) البيت من الكامل، وهو لأبي كبير الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٠٨٠، وانظر: تهذيب اللغة ١٥/ ٤٨٤، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٦٠، واللسان (وا)، والجنى الداني ١٦٦، والفصول المفيدة ٥٤.

(٤) الكلام من قوله: (والتقدير) ساقط من ط.

(٥) انظر رأي النحاة في زيادة الفاء في: الأصول ٢/ ١٦٨، وسر الصناعة ١/ ٢٦٨، وابن يعيش ١/ ١٠٠، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٥٧-١٢٥٨، وشرح الرضي ٤/ ٣٩٣-٣٩٤، ورصف المباني ٤٤٩، =

جَوَازُ زِيَادَةِ الفَاءِ، وأَنشَدُوا عَلَى هذا قَولَ الشَّاعِرِ:

٥٦٠ - وحَتَّى تَـركـنَ العَائِـدَاتِ يَعُدنَني   وقُـلـنَ فَـلا تَبعَـد فَقُلتُ ألا ابـعِـدِ[1]

والتَّقديرُ فيه: لا تَبعَد، وهذا مَعدُودٌ عِندَ البَصريِّينَ مِن الأُمُورِ الشَّاذَّةِ.

المَسأَلَةُ الثَّالِثَةُ:

حُكيَ عَن الأَخفَشِ زِيَادَةُ (ثُمَّ)، وهو رَأيُ الكِسَائيِّ والفرَّاءِ أَيضًا[2]، وأَنشَدُوا عَلَى ذلِكَ شَاهدًا قَولَ الشَّاعِرِ:

٥٦١ - أَرَانـي إِذا مَـا بِتُّ بِتُّ عَلَى هَـوًى   فثُـمَّ إِذا أَصبَحتُ أَصبَحتُ غَـاديـا[3]

وعَلَى هذا تَأَوَّلوا قَولَه تَعالى: ﴿ ثُمَّ تَابَ عَلَيۡهِمۡ لِيَتُوبُوٓاْ ﴾ [التوبة: ١١٨] عَلى زِيَادَةِ (ثُمَّ)، وأَنَّ تَقديرَه: تَابَ عَلَيهم ليَتُوبُوا، وهو عِندَ البَصريِّينَ لا يُعرَّجُ عَلَيه.

= والتذييل ٤/ ١٠٦.

(١) البيت من الطويل، قائله مجهول، وهو من شواهد شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٥٧.

(٢) انظر آراءهم في زيادة ثم في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٥٨، والارتشاف ٤/ ١٩٨٧، والمساعد ٢/ ٤٤٩-٤٥٠.

(٣) البيت من الطويل، وهو لزهير في ديوانه ١٤٠، وانظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٥٦، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٤٢٩، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٥٨، وشرح الرضي ٤/ ٣٩٣، والارتشاف ٤/ ١٩٨٧، والمساعد ٢/ ٤٥٠، والمقاصد الشافية ٥/ ٦٤، والهمع ٣/ ١٩٤.

[حَرفا التَّفسيرِ]

قَالَ صَاحِبُ الكِتابِ هَدَى اللَّه سَعيَه: « **حَرفا التَّفسيرِ: (أَي)، و(أَن)، فـ(أَن) مُختَصَّةٌ بِمَا في مَعنى القَولِ** ».

قَالَ الإِمَامُ عليه السلام[١]: إِنّما سُمِّيَا حرفَي[٢] تفسيرٍ لإيضاحِهما ما قبلَهما؛ ولِهذا فإِنَّكَ تقُولُ في قَولِه تَعالى: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، أَي: مِن قومِه، وكَقَولِه تَعالى: ﴿ وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾ [الصافات: ١٠٤]؛ لأَنَّه فَسَّرَ قَولَه: ﴿ وَنَٰدَيْنَٰهُ ﴾ [و٢٤٢] بِقَولِه: ﴿ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾، فهما كَمَا ترَى مُوَضِّحَانِ لِمَا سَبَقَهما، وكَذلِكَ قَولُكَ: (كَتبتُ إِلَيه أَن قُم)، و(أَمَرتُه أَن ارجع).

فإِذا عرَفت هذا فلنَذكُر مَا يتعلَّـقُ بِـ(أَي)، ثُمَّ نَذكُر مَا[٣] يتعلَّـقُ بِـ(أَن) فهَاتَانِ فائِدَتان:

الفَائِدَةُ الأُولى: فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِـ(أَي)

فاعلَم أَنَّ مَعناهما[٤] مَا وُضِعَ للكَشفِ والإِيضَاحِ لِمَا سبَقَهما[٥]، فـ(أَي) أَدخَلُ مِن (أَن)، وأَعَمُّهما في الاستِعمالِ؛ مِن جِهَةِ أَنَّها تَفسيرٌ لِكُلِّ مَا كَانَ مُبهَمًا، سَوَاءٌ كَانَ بِصَريحِ القَولِ، أَو كَانَ بِمَعناه.

ومِن حَقِّ مَا يَأتي[٦] بعدَها أَن يكُونَ مُوَضِّحًا لِمَا قَبلَها، وإِلَّا بَطلَ كَونُه تَفسيرًا؛ ولِهذا فإِنَّكَ تَقُولُ في قَولِه: ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢]، أَي: لا شكَّ فيه ولا مِريـةَ.

---

(١) في ط: (قال السيد الإمام رضي اللَّه عنه وأرضاه).

(٢) في ط: (حرف)، وفي الأصل: (حرفا) وكذا يقتضي السياق.

(٣) في ط: (ثم نردفه بما).

(٤) في ط: (معناها).

(٥) في ط: (سبقها).

(٦) في ط: (أتى).

ومِن حَقِّ مَا قَبلَها أَن يكُونَ مُستَقبلًا تامًّا؛ لأنَّه إنَّما يُفَسَّرُ إذا تَمَّ أَمرُه، وكَانَ غَيرَ مُتعَلِّقٍ بِمَا بَعدَه، وأَيضًا فإنَّ مِن حَقِّ مَا قَبلَ (أي) أن يكُونَ مُحتَاجًا إِلى تَفسيرِه[1]، فأَمَّا إذا كَانَ وَاضِحًا جَليًّا فإِنَّه غَيرُ مُفتَقِرٍ إلى الإيضَاحِ، فمَتى جَمعَت (أَي) هذه الشَّرَائِطَ كَانَت صَالِحَةً للتَّفسيرِ في كُلِّ مَوقِعٍ يَحتَاجُ إِلى التَّفسيرِ.

وهي حَرفٌ دَالٌّ عَلَى مَا وُضِعَ مِن التَّفسيرِ، كَسَائِرِ حُرُوفِ المَعَاني الدَّالَّةِ عَلَى مَعَانيها، مَبنيَّـةٌ عَلَى السُّكُونِ؛ لأنَّه الأَصلُ في كُلِّ مَا بُنيَ أَن يكُونَ عَلَى السُّكُونِ، والحَركَةُ إنَّما تكُونُ لِعَارِضٍ يِعرِضُ.

وتَستَحِقُّ صَدرَ الكَلامِ؛ مِن جِهَةِ أَنَّها تَأتي في أَوَّلِ الأَمرِ المُفَسَّرِ، مُفرَدًا كَانَ أَو جُملةً، فالجُملةُ كقَولِه تَعالى: ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [البقرة: ٤٣] أَي: أَدُّوها بِكَمَالِها وتَمَامِ شُرُوطِها. والمُفرَدُ كقَولِه تَعالى: ﴿ لَا جَرَمَ ﴾ [غافر: ٤٣]، أَي: حَقًّا، و: ﴿ فَٱعۡتَزِلُواْ ٱلنِّسَآءَ فِي ٱلۡمَحِيضِ ﴾ [البقرة: ٢٢٢] أَي: الحَيضِ، إلى غَيرِ ذلك من الأمُور الَّتي لا بُدَّ مِن تفسيرِها لِغُموضها.

* * *

الفَائِدَةُ الثَّانيَةُ: فيما يَتَعَلَّقُ بـ(أَن)

و(أَي) أَدخَلُ مِنها وأَوسَعُ لِعُمُومِها، ولا تكُونُ (أَن) صَالِحَةً للتَّفسيرِ إِلَّا بِاعتِبَارِ أُمُورٍ ثَلاثَةٍ:

أَمَّا أَوَّلًا فبِأَن يكُونَ الفِعلُ الَّذي تُفسِّرُه في مَعنى القَولِ دُونَ لَفظِه، كَقَولِكَ: (أَمَرتُكَ أَن قُم) أَي: قُم، لمَّا كَانَ الأَمرُ في مَعنى القَولِ؛ لأنَّه مِن جُملَةِ الأَقوَالِ، ولا يَجُوزُ أَن يُقَالَ: (قُلتُ لَه أَن قُم) أَي: قُم.

---

(١) في ط: (تفسير).

وأَمَّا ثانيًا فبأَن[1] لا تكُونَ مُتعلقةً بِمَا قبلَها عَلَى جِهَةِ التَّتِمَّةِ والتَّكملةِ، كقَولِكَ: (أَعجَبَني أَن تَفعلَ)، فهذه لا تكُونُ مُفسِّرَةً لَمّا [كَانَت مُتعلِّقةً بما][2] قبلَها.

وأَمَّا ثالِثًا فبِأَن تكُونَ الجُملةُ الَّتي قَبلَها تامَّـةً [ظ٢٤٢] كامِلةً غيرَ مُفتقِرةٍ إلى مَا بَعدَها؛ ولِهذا مَنَعنا في قَولِه تَعالى: ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [يونس: ١٠] أَن[3] تكُونَ مُفسِّرَةً؛ لَمّا كَانَت مُتعلِّقةً بِمَا قَبلَها؛ لأَنَّه خَبرُ المُبتَدأ في قَولِه: ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ ﴾، فمَتَى استُكمِلَت هذه الشَّرائِطُ كَانَت صَالِحَةً للتَّفسيرِ، وإِن انخَرَمَ شَرطٌ مِنها بَطلَ كَونُها مُفسِّرَةً، فهذا مَا أَردنا ذِكرَه في حَرفَي التَّفسيرِ، ولَيسَ ورَاءَهما أَمرٌ زَائِدٌ عَلَى مَا ذكَرناه.

* * *

تَنبيهٌ عَلَى مَسَائِلَ تَتَعلَّقُ بِالبَابِ

المَسألةُ الأولى:

جَوَّزَ بَعضُ النُّحَاةِ أَن تكُونَ مُفَسِّرَةً للقَولِ الصَّريحِ، ومَنَعه الأكثَرُونَ[4]، فمَن جَوَّزَ ذلكَ حَمَلَ قَولَه تَعالى: ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ﴾ [المائدة: ١١٧] عَلَى أَنَّ (أَن) هذه تكُونُ مُفَسِّرَةً، أَي: اعبُدُوا اللَّهَ. ومَن مَنَعَ ذلك حَمَلَها على أَنَّها مَصدَريَّـةٌ، إِمَّا في مَوضِع جَرٍّ، بِدَلًا مِن الهَاءِ في (بِه)، وإِمَّا في مَوضِعِ نَصبٍ

(١) كذا في ط، وفي الأصل: (فأن).

(٢) ما بين المعقوفين من ط، وساقط من الأصل.

(٣) في ط: (بأن).

(٤) نسب القول بجواز ذلك لابن عصفور، والصحيح أنه قد ورد جواز ذلك عن الخليل وابن السراج والزجاج وغيرهم. انظر المسألة في: سيبويه ٣/ ١٦٢، والأصول ٢/ ٢٠٨، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٢٢٣، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٣/ ٩٩٥، وشرح الرضي ٤/ ٤٣٨، وشرح الكافية للقواس ٢/ ٦٨٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٧٣، والارتشاف ١٦٩١، ومغني اللبيب ٤٨-٤٩، والنجم الثاقب ٢/ ١١٨٦، والهمع ٢/ ٤٠٩ .

عَلَى المَحَلِّ مِنه، أَو عَلَى أَنَّها زَائِدَةٌ، [وإِمَّا على أَنَّها][١] مُفَسِّرَةٌ لِقَولِه: (أَمَرتَني).

المَسأَلَةُ الثَّانِيَةُ:

قَولُه تَعَالى: ﴿ وَٱنطَلَقَ ٱلۡمَلَأُ مِنۡهُمۡ أَنِ ٱمۡشُواْ وَٱصۡبِرُواْ ﴾ [ص: ٦]، (أَن) هذه فيها وَجهانِ[٢]:

أَحَدُهما: أَنَّها هي المُفَسِّرَةُ، وهذا هو رَأيُ البَصرِيِّينَ، واختَارَه الزَّمَخشَريُّ في تَفسيرِه[٣]؛ لأنَّ الانطِلاقَ فيه مَعنى القَولِ، ويُقَدِّرُه[٤]: وانطَلَقَ المَلأُ مِنهم، أَي: قَالَ بَعضُهم لِبَعضٍ: امشُوا واصبِرُوا.

وثَانيهما: أَنَّها هَاهنا مَنصُوبةٌ بِنَزعِ الجَارِّ، وهذا هو رَأيُ الكِسَائيِّ والفَرَّاءِ، والتَّقديرُ فيه: وانطَلَقَ المَلأُ مِنهم أَن قَالَ بَعضُهم لِبَعضٍ بِأَن[٥] امشُوا واصبِرُوا. واللَّه أَعلَمُ.

المَسأَلَةُ الثَّالِثَةُ:

قَولُه تَعالى: ﴿ وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ﴾ [الصافات: ١٠٤]، فإِنَّ هذه هي المُفَسِّرَةُ؛ لأَنَّ النِّداءَ فيه مَعنى القَولِ، ويَحتَمِلُ أَن تكُونَ مَنصُوبةً عَلَى نَزعِ الجَارِّ، كَأَنَّه قَالَ: ونَادَيناه بِأَن قُلنا يَا إِبرَاهيمُ قَد صَدَّقتَ الرُّؤيَا، ونُزِعَ الجَارُّ مِن (أَن)، وأَن يكُونَ كَثيرًا لا يَبعُدُ دَعوَى القيَاسِ فيه. واللَّه أَعلَمُ بِالصَّوَابِ[٦].

---

(١) ما بين المعقوفين من ط، وساقط من الأصل.

(٢) انظر الوجهين في سيبويه ٣/ ١٦٢، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٣٩٩، والمقتضب ١/ ٤٩، والأصول ١/ ٢٣٧، ٢/ ٢٠٨، ومعاني القرآن وإعرابه ٤/ ١١٩، ٣٢١، وإصلاح الخلل ٣٣١.

(٣) الكشاف ٤/ ٧٣.

(٤) في ط: (وتقديره).

(٥) في ط: (أن).

(٦) قوله: (بالصواب) ليس في ط.

[حُرُوفُ المَصدَرِ]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هَدَى اللَّه سَعيَه: « [**حُرُوفُ**][١] **المَصدَرِ**: (**مَا**)، و(**أَن**)، و(**أَنَّ**)، **الأَوَّلانِ**[٢] **للفِعليَّـةِ**، و(**أَنَّ**) **للاسميَّـةِ** ».

قَالَ الإِمَامُ عليه السلام[٣]: إِنَّما سُمِّيَت هذه حُرُوفَ المَصدَرِ لمَّا كَانَ المَصدَرُ يَنسَبِكُ مِنها، وحَيثُ وَقَعَت فالمَصدَرُ وَاقِعٌ مُتوَهَّمٌ، كقَولِكَ: (أَعجَبَني أَن خَرَجتَ)، و(يُعجِبُني مَا صَنَعتَ)، و(كَرِهتُ أَنَّكَ قَائِمٌ).

فإذا [و٢٤٣] تَمَهَّدَ مَا ذكَرناه، فلنَذكُر مَا يَختَصُّ بِالفِعلِ، ثُمَّ نُردِفُه بِذِكرِ مَا[٤] يَختَصُّ الاسمَ، فهذان تَقرِيرَانِ:

التَّقريرُ الأَوَّلُ: في بَيَانِ مَا يَختَصُّ بالفِعلِ

وهي (مَا) و(أَن) الخَفيفَةُ، فهذانِ يَدخُلانِ عَلَى الجُملَةِ الفِعليَّةِ، فَيَصيرَانِ بِها في تَأويلِ المَصدَرِ المُفرَدِ يَنسَبِكُ مِن لَفظِ الفِعلِ الَّذي بَعدَهما[٥]، كَقَولِكَ: (أَعجَبَني مَا فَعَلتَ)، أَي: فِعلُكَ، و(كَرِهتُ أَن تَخرُجَ)، أَي: خُرُوجك، ويَجريَانِ بِتَصَاريفِ الإِعرَابِ الثَّلاثَةِ، فيكُونَانِ فَاعِلَينِ في مِثلِ قَولِكَ: (سَاءَني أَن سَافَرتَ)، و(مَا فَعَلتَ)، أَي: سَفرُكَ، وفِعلُكَ، و(كَرِهتُ مَا فَعَلتَ)، و(أَن تَخرُجَ)، و(عَجِبتُ مِن أَن تُسَافِرَ)، و(مَا تَفعَلُ)، أَي: مِن سَفَرِكَ، وفِعلِكَ.

وإِنَّما كَانَ الأَمرُ كَمَا أَوضَحناه مِن جِهَةِ أَنَّ المَصدَرَ يَنسَبِكُ مِنهما[٦] جَميعًا،

---

(١) ما بين المعقوفين من ط، وليس في الأصل.

(٢) في ط: (الأولين).

(٣) في ط: (قال الإمام رضي اللَّه عنه وأرضاه).

(٤) في ط: (نردفه بما).

(٥) في ط: (بعدها).

(٦) في ط: (بينهما).

فيكُونُ مُفرَدًا، والمُفرَدُ لا بُدَّ له مِن عَامِلٍ؛ فلأَجلِ ذلِكَ تَوَجَّهَت بِسَائِرِ مَا ذكَرناه مِن الإِعرَاباتِ.

* * *

التَّقريرُ الثَّاني: في بَيَانِ مَا يَختَصُّ بالأَسمَاءِ

وهي (أَنَّ) الثَّقيلَةُ، فإِنَّها مَصدَرِيَّـةٌ في الأَسمَاءِ، وإِنَّما كَانَت مَصدَرِيَّـةً في الأَسمَاءِ؛ مِن جِهَةِ أَنَّها[1] لا تَليها إِلّا الأَسمَاءُ.

ومِن النُّحَاةِ مَن لا يَعُدُّها في المَصدَرِ لمَّا كَانَت مِن عوَامِلِ الأَسماءِ[2]، والحَقُّ عَدُّها فيه؛ لأَنَّها دَالَّـةٌ عَلَيه كَدَلالَةِ (مَا)، و(أَن) الخَفيفَةِ.

وتَجري بِتَصاريفِ الإِعرَابِ، فتكُونُ مَرفُوعةً في مِثلِ قَولِكَ: (أَعجَبَني أَنَّكَ قَائِمٌ) أَي: قيَامُكَ، و(كَرِهتُ أَنَّكَ خَارِجٌ)، أَي: خُرُوجكَ، و(عَجِبتُ مِن أَنَّكَ وَاقِفٌ) أَي: وُقُوفِكَ[3].

ويَنسَبِكُ المَصدَرُ عَلَى لَفظِ خَبَرِها إِذا كَانَ مُشتقًّا دَالًّا عَلَى الفِعلِ، كَقَولِكَ: (أَعجَبَني أَنَّ زَيدًا قَائِمٌ)، فإِن[4] كَانَ يُتعَذَّرُ السَّبكُ مِن الخَبَرِ؛ لِكَونِه جَامِدًا قُدِّرَت بِالكَونِ؛ لأَنَّه أَعَمُّ الأُمُورِ، وأَوسَعُ الأَحوَالِ في الثُّبوتِ والاستِقرَارِ، كقَولِه تَعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ ﴾ [لقمان: ٢٧]، أَي: ولَو حَصَلَ كَونُ مَا في الأَرضِ مِن شَجَرَةٍ أَقلامٌ.

* * *

---

(١) في ط: (أنه).

(٢) لم يعد الزمخشري في مفصله ٤٢٩ (أَنَّ) المشددة من الحروف المصدرية، وهذ مما أخذه ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٢٥.

(٣) الكلام من قوله: (أعجبني أنك) ساقط من ط.

(٤) في ط: (ما).

تَنبيهٌ عَلَى مَسَائِلَ تَتَعلَّقُ بِالبَابِ

المَسألَةُ الأولى:

قَرأَ مُجَاهِدٌ: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمُّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] بالرَّفعِ عَلَى تَشبيه (أَن) بِـ(مَا)[١]، فيرتَفِعُ الفِعلُ بَعدَها، كَمَا ارتَفَعَ بَعدَ (مَا)، وهو قَليلٌ؛ لاشتِرَاكِهِما في كَونِهما مَصدَرين يَنسَبِكُ المَصدَرُ مِنهما[٢]. وأَقلُّ مِنه مَا رُوِيَ في بَعضِ الأَحاديثِ: « كَمَا تكُونُوا يُوَلَّى عَلَيكُم »[٣]، فنُصِبَ (تكُونُوا) بِـ(مَا) تَشبيهًا لَهَا بِـ(أَن)، والرِّوَايةُ الصَّحيحَةُ في الحَديثِ: « كَمَا تكُونُونَ » مَرفُوعًا بالنُّونِ.

المَسألَةُ الثَّانيَةُ:

[ظ٢٤٣] قَولُه تَعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾ [الشمس: ٥]، يَحتَمِلُ أَن تكُونَ (مَا) مَوصُولَةً، أَي: والَّذي بَنَاها، وإِنَّما عَبَّرَ بِـ(مَا) عَن اللَّه تَعالى لَمَّا كَانَت حَقيقةُ ذَاتِه لا تَستَولي عَلَيها أَفهامُ العُقَلاءِ، وتَغرَقُ في بَحرِها سُفُنُ أَحلامِ الحُكَماءِ، جَازَ التَّعبيرُ عَنها بِـ(مَا). ويَحتَمِلُ أَن تكُونَ مَصدَرِيَّةً، وتكُونَ عَلَى حَذفِ مُضَافٍ تَقديرُه: وصَاحِبِ بِنائِها.

المَسألَةُ الثَّالِثَةُ:

التَّفرِقةُ بَينَ (مَا) إِذا كَانَت مَصدَرِيَّةً وبَينَها إِذا كَانَت مَوصُولةً هو عَودُ الضَّميرِ،

---

(١) انظر قراءة مجاهد في مختصر ابن خالويه ٢١، وجاء في شواذ القراءات للكرماني ٩١ أن قراءة مجاهد وابن محيصن (أن تتمّ) بالتاء.

(٢) في ط: (فيهما).

(٣) الحديث بهذا اللفظ في كنز العمال ٦/ ٨٩ برقم (١٤٩٧٢). وهو كما صوبه العلوي في مسند الشهاب القضاعي ١/ ٣٣٦ برقم (٥٧٧).

لا غيرُ، فإن عادَ الضَّميرُ علَيها فهي مَوصُولةٌ إذا كَانَ ملفُوظًا بِها[1]، كَقَولِكَ: (أَعجَبَني مَا صَنعته) أي: الَّذي صَنَعته، وإن كَانَ الفِعلُ غيرَ مُتعَدٍّ فهي مَصدَريَّـةٌ، كَقَولِكَ: (أَعجبَني مَا قُمتَ) أي: قيَامُكَ، وإن كَانَ الفِعلُ مُتعَدِّيًا، وهو غيرُ مَلفُوظٍ بِه جَازَ الوَجهانِ، كَقَولِكَ: (أَعجبَني مَا صَنعتَ)، فإن قَدَّرتَ عَائِدًا فهي مَوصُولةٌ، وإن لَم تُقدِّر عَائِدًا فهي مَصدَريَّـةٌ.

المَسأَلَةُ الرَّابِعَةُ:

قَولُ الشَّاعرِ:

٥٦٢ - يَسُرُّ المَرءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالي ... وكَانَ ذَهَابُهنَّ لَه ذَهَابا[2]

وقَولُ الشَّاعرِ:

٥٦٣ - أَن تَقرآنِ عَلَى أَسمَاءَ وَيحكُما ... مِنِّي السَّلامَ وأَن لا تُشعِرا أَحَدا[3]

فإنَّما رَفعَ لأنَّه شَبَّـهَ[4] (أَن) بِـ(مَا)، كَما مرَّ تَقريرُه، واللَّه أَعلَمُ.

المَسأَلَةُ الخَامِسَةُ:

يَنسبِكُ (أَن) مِن الفِعلِ الَّذي يَليه؛ إمَّا مَاضيًا، كَقَولِكَ: (أَعجَبَني أَن خَرَجتَ)، وإمَّا مُضَارِعًا، كَقَولِكَ: (كَرِهتُ أَن تَقُومَ)، وإمَّا غيرَ مُتصَرِّفٍ، كَقَولِه تَعالى: ﴿ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، وإمَّا أَمرًا في مِثلِ قَولِكَ: (أَعجَبَني أَن

---

(١) في ط: (به).

(٢) البيت من الوافر، لم أعثر على قائله، وهو من شواهد المفصل ٤٢٩، والمقتصد ١/ ٢٤٢، والإيضاح في شرح المفصَّل ٢/ ٢٢٦، والبديع في علم العربيَّة ٢/ ٤٣٧، وابن يعيش ٨/ ١٤٢، والتَّخمير ٤/ ١٢٦، والجنى الدَّاني ٣٣١، والمستوفي ١/ ١١٩، والارتشاف ١٣٢٠، وتمهيد القواعد ٢/ ٧٥٨، ٣/ ١٥٧١، وتعليق الفرائد ٢/ ٢٧٥، ٤/ ٢١٧، وهمع الهوامع ١/ ٣١٧.

(٣) البيت من البسيط، وقد مرَّ سابقًا، انظر الشاهد رقم (٣٤٨).

(٤) في ط: (مشبه).

اخرُج)، وإِمَّا نَهيًا، كَقَولِكَ: (يُعجِبُني أَن لا تَقُم)[١].

وأَمَّا (مَا)[٢] فينَسَبِكُ مِن الأفعالِ المَاضيَةِ والمُضَارِعَةِ جَميعًا.

(١) كذا في ط، وفي الأصل: (أن لا تقوم).

(٢) قوله: (ما) ليس في ط.

[حُرُوفُ التَّحضيضِ]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هَدَىَ اللَّه سَعيَه: « **حُرُوفُ التَّحضيضِ: (هَلّا)، و(أَلا)، و(لَولا)، و(لَوما)، لَها صَدرُ الكَلام، وتَلزَمُ الفِعلَ لَفظًا أَو تَقديرًا** ».

قَالَ الإمَامُ عليه السلام[١]: إنَّما سُمِّيت حُرُوفَ التَّحضيضِ مِن جِهَةِ كَونِها دَالَّـةً عَلَى الحَثِّ عَلَى حُصُولِ الفِعلِ وَوُقُوعِه.

واعلَم أَنَّ الظَّاهرَ مِن كَلام سيبَوَيه أنَّها تكُونُ للتَّحضيضِ مُطلقًا[٢]، سَوَاءٌ وَليَها الفِعلُ المَاضي، أَو وَليَها الفِعلُ المُضَارعُ، وهو الَّذي يُشيرُ إِلَيه كَلامُ الزَّمَخشَريِّ في مُفَصَّلِه[٣]، فإِنَّه في أَغلَبِ أَحوَالِه يَنحُو عَلَى كَلامِ سيبَوَيه ولا يُخَالِفُه.

فأَمَّا الفرَّاءُ فإنَّه قَالَ[٤]: إِذَا وَليَها المُستَقبَلُ كُنَّ تَحضيضًا عَلَى الفِعلِ، وإِذا وَليَها[٥] المَاضي كُنَّ تَوبيخًا عَلَى الفِعلِ [و٢٤٤] وهذا هو رَأيُ المُصَنِّفِ.

فلنَذكُر وِلايتَها للمُضَارعِ، ثُمَّ نَذكُر وِلايتَها للمَاضي، فهَاتَانِ فَائِدَتانِ:

الفَائِدَةُ الأُولى: في وِلايَتِها للمُضَارِعِ

وهو المُرادُ بِالتَّحضيضِ، وهو طَلَبُ الفِعلِ واستِدعاؤُه، فَتقُولُ: (هَلّا تَفعَلُ)، و(لَولا تَفعَلُ)، والمَعنى فيه: أَنا أَطلُبُ الفِعلَ مِنكَ وأَستَدعيه مِن جِهَتِك، ويَلزَمُها الفِعلُ؛ لأَنَّها مَوضُوعةٌ لِطَلَبِه، فأَشبَهَت لامَ الأَمرِ لَفظًا؛ ولِهذا فإِنَّكَ تَقُولُ: (هَلّا زَيدًا

---

(١) في ط: (الإمام رضي اللّه عنه وأرضاه).

(٢) سيبويه ١/ ٩٨، ٢٦٨.

(٣) المفصل ٤٣١.

(٤) انظر رأي الفراء في معانيه ١/ ١٦٧، وهذا قول لابن بابشاذ في المقدمة المحسبة، انظره في شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٦٦. ونسب القول إلى بعضهم في المساعد ٣/ ٢٢١، وهو معنى كلام السيرافي في شرح كتاب سيبويه ٢/ ١٦٦.

(٥) في ط: (وليهن).

أكرَمتَه)؛ لأَنَّ التَّقديرَ: هَلّا أكرَمتَ زَيدًا، ولكن وَجَبَ حَذفُه لَمَّا دَلَّ الحَرفُ عَلَيه، قَالَ الشَّاعِرُ:

٥٦٤ - تَعُدُّونَ عَقرَ النِّيبِ أَفضَلَ مَجدِكُم بَني ضَوطَرَى لَولا الكَميَّ المُقَنَّعَا[1]

والمَعنى: هَلَّا تَعُدُّونَ الكَميَّ المُقَنَّعا. قَالَ سيبوَيه[2]: وتَقُولُ: (هَلَّا خَيرًا مِن ذَاكَ)، و(هَلَّا خَيرٌ مِن ذاكَ)، فتَرفَعُه عَلَى إِضمَارِ فِعلٍ يَرفَعُه، وتَقديرُه: هَلَّا كَانَ خَيرٌ مِن ذَاكَ، وتَنصبُه[3] عَلَى إِضمَارِ نَاصِبٍ، تَقديرُه: هَلّا فَعَلتَ خَيرًا مِن ذَاكَ.

* * *

الفَائِدَةُ الثَّانيَةُ: في وِلايَتِها للمَاضي

وهي إِذا كَانَت للمَاضي فهي تكُونُ تَوبيخًا، وهي اللَّومُ عَلَى الفِعلِ، كَقَولِكَ: (هَلَّا خَرَجتَ)، أَي: لِمَ خَرَجتَ وكَانَ الوُقُوفُ خَيرًا لك وأَحمَدَ للعَاقِبَةِ مِنكَ، وهي تكُونُ لازِمَةً لِصَدرِ الكَلام، كَمَا قُلناه في التَّحضيضِ مِن غَيرِ فَرقٍ، ويَلزَمُها [الفِعلُ][4] إِمَّا رَافِعًا، كَقَولِكَ: (هَلَّا زَيدٌ)، أَي: هَلَّا خَرَجَ زَيدٌ، وإِمَّا نَاصِبًا[5]، كَقَولِكَ: (هَلّا زَيدًا)

---

(١) البيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه ٩٠٧، وانظر: الخصائص ٢/ ٤٥، والمحكم ٨/ ١٧٣، والمفصل ٤٣٢، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ٧٢، وابن يعيش ٨/ ١٤٥، وهو للأشهب بن رميلة في أمالي ابن الشَّجري ٢/ ٥٠٩، والمخصص ٤/ ١٣٠، وهو للفرزدق في الأزهية ١٦٨، وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في حروف المعاني ٤، والإيضاح العضدي ٧٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٠٢، والإيضاح في شرح المفصَّل ٢/ ٢٢٨، وشرح الكافية الشَّافية ٣/ ١٦٥٤، وقواعد المطارحة لابن إياز ٢٥١ وشرح الرَّضي ٤/ ٤٤٣، ورصف المباني ٢٩٣، والمساعد ٣/ ٢٢٠. وهو في ديوان جرير برواية: (أفضل سعيكم).

(٢) سيبويه ١/ ٢٦٨.

(٣) كذا في ط، وفي الأصل: (ونصبه).

(٤) ما بين المعقوفين من ط، وليس في الأصل.

(٥) في ط: (وإنما ماضيا).

أي: هَلّا أكرَمتَ زَيدًا.

* * *

تَنبيهٌ عَلَى مَسَائِلَ تَتَعلَّقُ بِالبَابِ

المَسألةُ الأولى:

قَولُه تَعالى: ﴿ لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ ﴾ [المنافقون: ١٠] فهذا يكُونُ تَوبيخًا لَمَّا كَانَ المَاضِي وَاليًا لَها. وقَولُه تعالى: ﴿ لَّوۡ مَا تَأۡتِينَا بِٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ [الحجر: ٧]، فهذا ومَا شَابَهَه [يكُونُ][١] تَحضيضًا لمَّا وَلِيها الفِعلُ المُضَارعُ عَلَى مَا ذكَرناه [مِن قبلُ][٢] مِن التَّقسيمِ، وأنَّه المُختَارُ.

المَسألَةُ الثَّانيَةُ:

قَالَ سيبَوَيه[٣]: (لَولا)، و(لَوما) ابتِدَاءٌ وجَوَابٌ، يَعني أنَّهما يَصلُحانِ لأن يكُونا جَوَابَينِ لِكَلامٍ سَابقٍ قَبلَهما، كَقَولِكَ لِمَن قَالَ لكَ: (أَخبِرني مَتى تُسَافِرُ) فَتقُولُ مُجيبًا لَه[٤]: (لَولا المَطرُ لَسَافَرتُ)، ويكُونَانِ[٥] ابتِدَاءً في صَدرِ الكَلامِ، كَمَا حُكيَ عَن رَسُولِ اللَّه صَلَّى اللَّه عَلَيه: « لَولا الهجرَةُ لكُنتُ امرءًا مِن الأَنصَارِ »[٦]، وقَولِ عُمرَ: « لَولا عَليٌّ لَهلكَ عُمرُ »[٧].

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) ما بين المعقوفين من ط، وليس في الأصل.

(٣) سيبويه ٤/ ٢٣٥.

(٤) في ط: (لك).

(٥) في ط: (ويكون).

(٦) انظر الحديث في: صحيح البخاري ١٣/ ٢٢٤ برقم (٣٩٨٥)، ومسند أحمد ٨/ ٢١٩ برقم (٨١٥٤).

(٧) انظر القول وقصته في الطراز للعلوي ٢/ ٦٤ .

المَسأَلَةُ الثَّالِثَةُ:

قَالَ أبُو سَعيدٍ السِّيرَافيُّ[1]: (لَولا)، و(لَوما) يَربطَانِ إِحدَى الجُملتَينِ بِالأخرَى؛ ولِهذا فإِنَّكَ إذا قُلتَ: (جَاءَ الغَيثُ هَلكَت المَواشي) فلا تَعَلُّقَ لإِحدَى الجُملتَينِ بِالأُخرَى؛ لانقِطَاعِ أَحدِهما عَن الأخرَى، فإذا قُلتَ: (لَولا [ظ ٢٤٤] جَاءَ الغَيثُ هَلكَت المَواشي) حَصَلَ الرَّبطُ بَينَهما، كَمَا تَرَى، بِـ(لَولا) لَمَّا كَانَت تَعقِدُ الجُملتَينِ عَقدًا وَاحِدًا.

المَسأَلَةُ الرَّابِعَةُ:

ارتفَاعُ الاسمِ بَعدَ (لَولا) عَلَى الفاعلِيَّةِ[2]، كَمَا مَهَّدناه مِن قَبلُ، وعِندَ النُّحَاةِ البَصريِّينَ يَرتَفِعُ عَلَى الابتِدَاءِ والخَبرُ مَحذُوفٌ[3]، تَقديرُه[4]: لَولا عَليٌّ مَوجُودٌ لَهلكَ عُمرُ. وقَد مرَّ تَقريرُه، فأَغنى عَن الإِعادَةِ، واللَّه المُوفِّقُ للصَّوابِ.

---

(١) شرح كتاب سيبويه ٢/ ٤٥٩.

(٢) كذا في ط، وفي الأصل: (الفعلية).

(٣) للنحاة في عامل الرفع في الاسم بعد (لولا) ثلاثة أقوال: فهو مرفوع بالابتداء والخبر محذوف وجوبًا عند البصريين. ويرتفع على الفاعلية عند الكسائي. ونسب إلى الفراء أنها الرافعة للاسم. انظر المسألة في: الإنصاف ٧٠، والمغني لابن فلاح ٢/ ٣٥٢، وابن يعيش ١/ ٩٥، والارتشاف ٤/ ١٩٠٤، والمساعد ٣/ ٢٢٤، والجنى الداني ٢٧، ومغني اللبيب ٣٥٩.

(٤) في الأصل وط: (تقدير).

[حَرفُ التَّوَقُّعِ]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هَدَى اللَّه سَعيَه: « **حَرفُ التَّوَقُّعِ (قَد)، وهو في[١] المُضَارِعِ للتَّقليلِ** ».

قَالَ الإِمَامُ عليه السلام[٢]: إِنَّما سُمِّيَ حَرفَ تَوقُّعٍ؛ لأنَّه إِنَّما يُخبِرُ بِه مَن يُتوَقَّعُ[٣] الإخبَارُ بالجُملَةِ الَّتي يتَّصِلُ بِهَا (قَد)، كَقَولِ المُقيم[٤]: (قَد قَامَت الصَّلاةُ) لَمَّا كَانُوا مُتوَقِّعينَ للصَّلاةِ، ويُقَال لَه: حَرفُ تَقريبٍ؛ لأنَّه يُقَرِّبُ المَاضي مِن الحَالِ، ومِن أَجلِ ذَلِكَ[٥] التزِمَ في المَاضي إِذا وَقَعَ حَالًا أَن يكُونَ مُختَصًّا بِـ(قَد).

فإِذا عرَفتَ هذا فلنَذكُر مَوَاقِعَه في الأَفعَالِ المَاضيَةِ، ثُمَّ نُردِفه بِذكرِ مَوَاقِعِه في الأَفعَالِ المُضَارِعَةِ. فهذانِ مَوقِعانِ:

المَوقِعُ الأَوَّلُ مِنهما: في الأَفعالِ المَاضيَة

اعلَم أَنَّ (قَد) هذه مِن الأَحرُفِ الثُّنائـيَّـةِ، نَحوُ: (مِن)، و(عَن) وغَيرِهما مِن الحُرُوفِ، والحُكمُ عَلَيها بالحَرفيَّةِ ظَاهرٌ لِكَونِها دَالَّـةً عَلَى مَعنًى في غَيرِها.

قَالَ الخليلُ[٦]: إِذا قُلتَ: (قَد جَاءَ زَيدٌ) فهو جَوَابٌ لِمَن يَنتَظِرُ ذلِكَ، يَقُولُ: (قَد مَاتَ[٧] فُلانٌ) لِمَن يَنتَظِرُه، ولَو أَخبرَه[٨] وهو غَيرُ مُنتَظِرٍ لَم يَقُل: (قَد مَاتَ)، ولكن

---

(١) في ط: (وفي).

(٢) في ط: (الإمام رضي اللَّه عنه وأرضاه).

(٣) في ط: (متوقع).

(٤) في ط: (يكون المعتمد).

(٥) في ط: (إلا ذلك).

(٦) انظر: سيبويه ٢/ ٣٨٩.

(٧) في ط: (قامت).

(٨) كذا في ط، وفي الأصل: (أخبر).

يَقُولُ: (مَاتَ)، لا غيرُ، قَالَ سيبَوَيه[١]: وأَمَّا (قَد) فهو جَوابُ (لَمَّا يَفعَلُ)، فتقُولُ: (قَد فَعلَ)، وقَالَ أَيضًا: وهو جَوَابٌ لِقَولِكَ: (هَل فَعلَ زَيدٌ) فَتقُولُ: (قَد فَعلَ).

وقَد تَدخُلُ عَلَيها اللَامُ، كقَولِه تَعالى: ﴿ وَلَقَدْ صَبَّحَهُم ﴾ [القمر: ٣٨]، ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ ﴾ [الأنعام: ٤٢] ﴿ وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ ﴾ [القمر: ٤١]، ﴿ وَلَقَدْ رَٰوَدُوهُ عَن ضَيْفِهِۦ ﴾ [القمر: ٣٧]، إلى غَيرِ ذلِكَ مِن الآياتِ.

وهذه اللَّامُ مُحتَملةٌ أَن تكُونَ جَوابًا لِقَسَمٍ مُقدَّرٍ، تَقديرُه: واللَّه لَقَد جاءَ آلَ فِرعَونَ، وهكذا غَيرُه من المواضِعِ. ويَحتَمِلُ أَن تكُونَ وَارِدَةً عَلَى جِهَةِ التَّحقيقِ للجُملَةِ وإيضَاحِها، وإن لَم يكُن هناكَ قَسَمٌ.

ويَجُوزُ طَرحُ الفِعلِ عَنها لِكَثـرَةِ الاستِعمَالِ، وأكثـرُ مَـا يكُونُ ذلِكَ مَـع (كَانَ)، كقَولِكَ: (يُوشِكُ الرَّحيلُ وكأَن قَد)، قَالَ النَّابِغَةُ:

٥٦٥ - أَفِـدَ التَّـرَحُّـلُ غَـيـرَ أَنَّ رِكَـابَـنـا ... لَـمَّـا تَـزُل بِـرِحـالِـنـا وكَـأَن قَـدِ[٢]

أَي: دَنا وقَـرُبَ [و٢٤٥].

وقَد يَـرِدُ[٣] فَاصِلًا بَينَها وبَينَ فِعلِها القَسَمُ، كقَولِكَ: (قَد واللَّه أَحسَنتُ إِلَيكَ)، و(قَد لَعَمري بِتُّ سَاهِرًا)، والوَجه في ذلِكَ كَثرَةُ الاستِعمَالِ بِالقَسَمِ، فجَازَ الفَصلُ بِه، كَمَا تَـرَى.

* * *

(١) سيبويه ٣/ ١١٧.

(٢) البيت من الكامل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٨٩، وانظر: سر الصناعة ١/ ٣٣٤، والنكت للأعلم ٢/ ٧٥٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ١٠٩، ومغني اللبيب ٢٢٧، والمقاصد الشافية ١/ ٥٥٢. وهو بلا نسبة في الأزهية ٢٢١، والخصائص ٣/ ١٣١، والمفصل ٤٣٣، والتخمير ٤/ ٨، ١٣٤، وشرح الرضي ٣/ ٢٤١، ٤/ ٨٣، ٣٧١، ٤٤٥، والارتشاف ٣/ ١٢٨٠، ٥/ ٢٣٦٤، والهمع ١/ ٥١٧.

(٣) كذا في ط، وفي الأصل: (يزاد).

المَوقِعُ الثَّاني: في الأَفعَالِ المُضَارِعَةِ

وتكُونُ للتَّقليلِ، كَقَولِكَ: (إِنَّ الكَذُوبَ قَد يَصدُقُ)، و(إِنَّ البَخيلَ قَد يَستَحي)، و(إِنَّ الحُسَامَ قَد يَنبُو). وقَد تَأتي بِمَعنى (رُبَّما) إِذا دَخَلَت عَلَى الأَفعالِ المُضَارِعَةِ، كَقَولِكَ: (رُبَّما أَقُومُ)، وأَنشَدَ أَبُو نَصرِ الجَوهَري:

٥٦٦ - قَد أَترُكُ القِرنَ مُصفَرًّا أَنَامِلُه كَأَنَّ أَثوابَه مُجَّت بِفِرصَادِ[1]

والفِرصَادُ هو التُّوتُ الأَحمَرُ.

* * *

تَنبيهٌ عَلَى مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِالبَابِ

المَسأَلَةُ الأُولى:

إِذا سَمَّيتَ رَجُلًا بِـ(قَد) شَدَّدتَه فقُلتَ: (هذا قَدٌّ)، و(رَأَيتُ قَدًّا)، وهكذا غَيرُها مِن الحُرُوفِ الثُّنائيَّةِ؛ لأَنَّها قَد صَارَت اسمًا مُستَقِلًّا بِرَأسِه، وأَقَلُّ الاسمِ ثَلاثَةُ أَحرُفٍ في بِنَائِه وصيغَتِه، ولا دَليلَ عَلَى مَا نَقَصَ مِن هذه الأَحرُفِ؛ لأَنَّها نَقَصَت في حَالِ حَرفيَّتِها، فيَجِبُ أَن يُزَادَ في أَوَاخِرِها مَا هو مِن جِنسِها، فإذا زِيدَ، فإِنَّما يُزَادُ سَاكِنًا؛ إِذ لا دَليلَ عَلَى حَرَكَتِه؛ فلِهذا وَجَبَ إِدغَامُها، وتُحَرِّكُه بِحَرَكَاتِ الإِعرَابِ، كَمَا أَشَرنا إِلَيه.

المَسأَلَةُ الثَّانيَةُ:

قَولُه تَعَالى: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ ﴾ [الأحزاب: ١٨]، و: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ ﴾ [النور: ٦٤]، يَحتَمِلُ أَن تَكُونَ (قَد) هذه عَلَى حَالِها في التَّقليلِ، والغَرَضُ

---

(١) البيت من البسيط، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه ٥٦، وانظر: ابن السيرافي ٢/ ٣١٨، والصحاح (قدد). وهو للهذلي في سيبويه ٤/ ٢٢٤، والمحكم ٦/ ١١٤، والمخصص ٤/ ٢٣٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٩، والجنى الداني ١/ ٢٥٩، وهو بلا نسبة في المقتضب ١/ ٤٣، وشرح الرضي ٤/ ٤٤٥، والهمع ٢/ ٥٩٦.

التَّقليلُ بالإضَافَةِ إلَيهم، عَلَى مَعنى أَنَّ تِلكَ الأَفعَالَ قَليلةٌ مِن جِهَتِهم، لا بالإِضَافَةِ إلى اللّه تَعالى، فلَمَّا كَانُوا مُضمِرينَ للخَديعَةِ والمكرِ للرَّسُولِ صَلَّى اللّه عَليه، كَأنَّه وَقَعَ في نُفوسِهم؛ لِدِقَّةِ[1] المكرِ وإسرَارِ الخَديعَةِ أَنَّ أَحَدًا لا يَفطِنُ[2] له، ولا يَطَّلعُ عَلَيه، جَاءَ بِاللَّفظِ الدَّالِّ عَلَى التَّقليلِ[3].

وهكذا لَمَّا كَانَ المُعوِّقونَ مُسِرِّينَ للتَّعويقِ في نُفوسِهم يَعتَقِدُونَ لِجَهلِهم أنَّه لا يُطَّلعُ عَلَيه جَاءَ بِاللَّفظِ الدَّالِّ عَلَى القِلَّةِ تَعريفًا بِحَالِهم، وتَصريحًا بِجَهلِهم، حَيثُ يَستَخفُونَ عَلَى مَن لا تَخفَى عَلَيه خَافيةٌ، ويَعلَمُ خَائِنَةَ الأَعيُنِ.

المَسألَة الثَّالِثَة:

حُكيَ عَن بَعضِ النُّحَاةِ أنَّه[4] (قَد) رُبَّما وَرَدَت للتَّـكثيرِ[5]، مُستَشهدًا بِقَولِ ذي الرُّمَّةِ:

٥٦٧ - قَد أَعسِفُ النَّازحَ المَجهولَ مُعسِفُه في ظِلِّ أَغضَفَ يَدعُو هَامَـه البُـومُ[6]

[ظ٢٤٥] أَغضَفَ اللَّيلُ: إذا اسوَدَّ وأَظلَمَ، والأَقرَبُ في مِثلِ هذا أَن يكُونَ فيه (قَد) بِمَعنى (رُبَّما)، فيكُونُ عَلَى بَابه للتَّقليلِ، كَمَا حكَيناه عَن الجَوهَريِّ[7] في

---

(١) في ط: (لفرقة).

(٢) في ط: (ينظر).

(٣) في ط: (القلة).

(٤) في ط: (أن).

(٥) نسب إلى سيبويه القول بأن قد تأتي للتكثير، وأخذ به الزمخشري. انظر: التذييل ١/ ١٠٧، والجنى الداني ٢٥٨، والهمع ٢/ ٥٩٦، وشرح أبيات مغني اللبيب ٤/ ١٠٣-١٠٤.

(٦) البيت من البسيط، وهو لذي الرُّمة في ديوانه ١٤٢، وانظر: العين ٤/ ٣٦٨، وأدب الكاتب ٢٣، والحيوان ٦/ ١٧٥، وأخبار أبي القاسم الزجاجي ١٤٠، والصحاح (ظلل)، (هيم)، والمحكم ١/ ٤٩٦، والاقتضاب ٣/ ٢٣، وتخليص الشواهد ١٣٣، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١/ ٤٣٨، وهو بلا نسبة في الأضداد للأنباري ٣٤٨.

(٧) الصحاح (قدد).

البَيتِ الَّذي أَنشَدناه، وهو قَولُه:

قَـد أَتـرُكُ ....

مِـن غَيـرِ حَاجَـةٍ إِلى إِخرَاجِها عَن بَابِها في التَّقليلِ. واللَّه أَعلَمُ[١].

(١) قوله: (واللَّه أعلم) ليس في ط.

[حَرفا الاستِفهَامِ]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هَدَى اللّه سَعيَه: « **حَرفا الاستِفهَامِ الهَمزَةُ و(هَل)، لَهما صَدرُ الكَلامِ، تَقُولُ: (أَزَيدٌ قَائِمٌ)، و(أَقَامَ زَيدٌ)، وكَذلِكَ (هَل)، والهَمزَةُ أَعَمُّ، تَقُولُ: (أَزَيدًا ضَرَبتَ؟)، و(أَتضرِبُ زَيدًا وهو أَخُوكَ؟)، و(أَزَيدٌ عِندكَ أَم عَمرٌو؟)، و: ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ﴾** [يونس: ٥١]، **و: ﴿ أَفَمَن كَانَ ﴾** [هود: ١٧]، **و: ﴿ أَوَمَن كَانَ ﴾** [الأنعام: ١٢٢]، **دُونَ (هَل)** ».

قَالَ الإِمَامُ رحمه الله[١]: الاستِفهَامُ هو طَلَبُ الفَهمِ، وإِنَّما سُمِّيَا حَرفَي استِفهَامٍ لَمَّا كَانَ مَوضُوعُهما للإِفَادَةِ والاستِعلامِ[٢] والاستِخبَارِ، ومِن النُّحَاةِ مَن عَدَّ (أَم) مِن جُملَةِ حُرُوفِ الاستِفهامِ، وهو مَحكيٌّ عَن ابنِ بَابَشَاذَ[٣]، وهو مِن جُملَةِ غَلَطَاتِه. والَّذي غَرَّه مِن ذلِكَ هو أَنَّه لَمَّا رَآها تَكَادُ تَلزَمُ (أَم) الَّتي للاستِفهامِ ظَنَّ أَنَّها مِن جُملَةِ حُرُوفِه، بَل هي عَاطِفَةٌ[٤]، كَمَا مَـرَّ بَيانُه.

فإِذا عرَفتَ هذا فلنَذكُر مَا يَختَصُّ الهَمزَةَ، ثُمَّ نُردِفه بِذِكرِ مَا يَختَصُّ (هَل)، فهَاتَانِ فَائِدَتَانِ:

الفَائِدَةُ الأُولى: في بَيَانِ مَا يَختَصُّ الهَمزَةَ

- وهي تَدخُلُ عَلَى الجُملَةِ الفِعليَّـةِ والاسميَّـةِ، كَقَولِكَ: (أَقَامَ زَيـدٌ؟)، و(أَزيدٌ قَائِمٌ؟)، قَالَ اللّه تَعالى: ﴿ أَذَٰلِكَ خَيۡرٌ أَمۡ جَنَّةُ ٱلۡخُلۡدِ ﴾ [الفرقان: ١٥]، وقَـالَ: ﴿ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ ﴾ [البقرة: ٦].

---

(١) في ط: (الإمام رضي اللّه عنه وأرضاه).

(٢) في ط: (للاستعلام).

(٣) المقدمة المحسبة، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ١/ ٢٦٩. وانظر: شرح جمل الزجاجي ٧٦٩.

(٤) كذا في ط، وفي الأصل: (غلطة).

- ولَهَا صَدرُ الكَلامِ، وهي أكثرُ استِعمَالًا مِن (هَل)، وتَختَصُّ بِمَا لا تَختَصُّ بِهِ مِن الأَحكَامِ:

أمَّا أوَّلًا فلأنَّها يَقعُ بَعدَها الاسمُ المَنصُوبُ بِفعلٍ مُقدَّرٍ، والمَرفُوعُ، كَقولِكَ: (أَزَيدًا ضَرَبتَه؟)، و(أَزَيدٌ قَامَ؟) أي: قَامَ زَيدٌ.

وأَمَّا ثَانيًا فلأنَّها تُستَعمَلُ للإنكَارِ في مِثلِ قَولِكَ: (أَتضرِبُ زَيدًا وهو أَخُوكَ؟).

وأَمَّا ثَالِثًا فلأنَّها قَد تُزادُ للتَّقريرِ، كَقَولِه تَعالى: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ [الشرح: ١]، و(أَضَرَبتَ زَيدًا؟)، فلَيسَ الغَرَضُ هَاهنا الاستِفهَامَ[١]، قَالَ عَبدُ القَاهِرِ الجُرجَانيُّ[٢]: فلَيسَ غَرَضُكَ هَاهنا أَن تُعلِمَه بِأَمرٍ لَم يَعلَمه، وإنَّما غَرَضُكَ تَقريرُ الكَلامِ عَلَيه.

وأَمَّا رَابِعًا فهو أنَّها تَقعُ قَبلَ الوَاوِ والفَاءِ، و(ثُمَّ)، كَمَا ذكَرَه الشَّيخُ في الأَمثِلَةِ.

ومَا ذَاكَ إلَّا لِكَثرَةِ الاستِعمَالِ فيها، وتَوسُّعِهم فيها؛ لِخِفَّتِها عَلَى أَلسِنَتِهم، فجَرَى فيها مَا لا يَجرِي في (هَل)، كَقَولِه تَعالى [و٢٤٦]: ﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾ [هود: ١٧]، وقَولِه تَعالى: ﴿ أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ ﴾ [الأنعام: ١٢٢]، وقَولِه: ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ﴾ [يونس: ٥١].

- وتَختَصُّ أَيضًا بِالدُّخُولِ عَلَى (أَم) المُتَّصِلَةِ دُونَ (هَل)، فلِهذا تَقُولُ: (أَزيدٌ عِندكَ أَم عَمرٌو؟) ولا تَقُولُ: (هَل زَيدٌ عِندكَ أَم عَمرٌو؟)، والوَجه في ذلِكَ هو أَنَّهم لَمَّا قَصدُوا الاستِفهامَ عَن أَحَدِ الأَمرَينِ عَلَى جِهَةِ التَّعيينِ كَانَت[٣] الهَمزَةُ أَخصَّ؛ لِكَونِها أَقعَدَ في المَعنى، وأَكثَرَ جَرَيانًا، وأَخَفَّ صِيغةً مِن غَيرِها.

* * *

(١) في ط: (الاستعلام).

(٢) شرح الجمل في النحو للجرجاني ١٦٧.

(٣) في الأصل وط: (كان) وكذا يقتضي السياق.

الفَائِدَةُ الثَّانيَةُ: في بَيَانِ مَا تَختَصُّ به (هَل)

- واعلَم أَنَّ (هَل) عِندَ سيبوَيه بِمَعنى (قَد)[١]، وعَلَى هذا لا يَكُونُ للاستفهامِ إِلّا حَرفٌ وَاحِدٌ، وهو الهَمزَةُ، وكَأَنَّ الأَصلَ فيها: (أَهَل) بِالهَمزَةِ، لكنَّه لَمَّا كَثُرَ استِعمَالُها في الاستِفهَامِ، وطُرِحَت الهَمزَةُ عَنها جَرَت مَجرَى حَرفِ الاستِفهَامِ، وقَد استَعمَلَها عَلَى الأَصلِ مَن قَالَ:

٥٦٨ - سَائِل فوارسَ يَربُوعٍ بِشِدَّتِنا أَهَل رَأَونا بسَفحِ القَاعِ ذي الأَكَمِ[٢]

قَالَ أَبُو عُبَيدَةَ في قَولِه تَعالَى: ﴿ هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ ﴾ [الإنسان: ١]: أَي: قَد أَتَى[٣].

- وتَدخُلُ عَلَى الجُملَةِ الاسميَّةِ، كَقَولِكَ: (هَل زَيدٌ قَائِمٌ؟)، وعَلَى الجُملَةِ الفِعليَّةِ، كَقَولِكَ: (هَل قَامَ زَيدٌ؟).

* * *

تَنبيهٌ عَلَى مَسَائِلَ تَتَعلَّقُ بِالبَابِ

المَسألَةُ الأولى:

إذا سَمَّيتَ بِـ(هَل) فإِنَّكَ تَزيدُ فيه لامًا، فتَقُولُ: (مَا لي بِهَلٍّ)، كَمَا ذكَرناه في (قَد) إِذا سَمَّيتَ بِه. قَالَ الخَليلُ[٤]: قُلتُ لأبي الدُّقَيشِ: هَل لكَ في ثَريدَةٍ كَأَنَّ وَدكَها

---

(١) سيبويه ٣/ ١٨٩.

(٢) البيت من البسيط، وهو لزيد الخيل في ديوانه ١٥٥، وانظر: شرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٧٧٢. وهو بلا نسبة في المقتضب ١/ ٤٤، ٣/ ٢٩١، والمسائل الشِّيرازيَّات ١/ ١٨٤، والخصائص ٢/ ٤٦٣، وابن يعيش ٨/ ١٥٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ١١٢، والارتشاف ٤/ ٢٠٠٨، والمساعد ٣/ ٢١٨، والجنى الدَّاني ٣٤٤، ومغني اللبيب ٤٦٠، والمقاصد الشافية ٥/ ١١٢، وهمع الهوامع ٢/ ٦٠٩.

(٣) مجاز القرآن ٢/ ٢٧٩.

(٤) انظر قول الخليل في: الصحاح (هلل)، وشرح الرضي ٣/ ١٢١.

عُيُونُ الضَّياونِ؟ فقَالَ: أَشَدُّ الهَلِّ. فَلَمَّا جَعَلَه اسمًا ضَاعَفَ اللَّامَ، وأَدخَلَ عَلَيها لامَ التَّعريفِ.

المَسأَلَةُ الثَّانيَةُ:

قَالَ ابنُ السِّكِّيتِ(١): إِذا قيلَ لكَ: هَل لكَ في كَذا حَاجَةٌ؟ فإِنَّكَ تَقُولُ: لي فيه، أَو: إِنَّ لي فيه، أَو: مَا لي فيه، ولا تَقُولُ: إِنّ لي فيه هَـلًّا، والتَّقديرُ فيه: إِنَّ لي فيه حَاجَةً، أَو: مَا لي فيه حَاجَةٌ، فحَذَفَ الحَاجَةَ لِدَلالَةِ الحَالِ إِلَيها.

المَسأَلَةُ الثَّالِثَةُ:

يَجُوزُ أَن تَقُولَ: (أَزيدٌ قَامَ)(٢)؟ و(أَزيدٌ قَائِمٌ)؟، ويَجُوزُ أَن تَقُولَ: (هَل زَيدٌ قَائِمٌ؟) ولا يَجُوزُ أَن تَقُولَ: (هَل زَيدٌ قَامَ؟) بَل تَقُولُ: (هَل قَامَ زَيدٌ؟) لا غَيرُ، وقَد سَبقَ تَقريرُه في بَابِ الفَاعِلِ، فأَغنى عَن الإِعَادَةِ، واللَّه أَعلَمُ.

---

(١) إصلاح المنطق ٢٩٢، وانظر قوله في: الصحاح (هلل).

(٢) في ط: (قائم).

[حُرُوفُ الشَّرطِ]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هَدَى اللَّه سَعيَه: « حُرُوفُ الشَّرطِ: (إِن)، و(لَو)، و(أَمَّا) لَها صَدرُ الكَلامِ، فـ(إِن) للاستِقبَالِ، و(لَو) للمُضيِّ[١]، ويَلزَمانِ الفِعلَ لَفظًا[٢] أَو تَقديرًا، ومِن ثَمَّ قيلَ: لَو أَنَّكَ- بالفَتحِ؛ لأَنَّه فَاعِلٌ- انطلَقتَ- بِالفِعلِ- مَوضِعَ: (مُنطَلِقٌ) ليكونَ كَالعِوَضِ. فإِن كَانَ جَامِدًا [ظ٢٤٦] جَازَ؛ لِتعذّرِه. وإذا تَقَدَّمَ القَسَمُ أَوَّلَ الكَلامِ عَلَى الشَّرطِ لَزِمَه المُضيُّ لَفظًا أو مَعنًى، وكَانَ الجَوَابُ للقَسَمِ لَفظًا، مِثلُ (واللَّه إِن أَتيتَني، وإِن لَم تَأتِني لأُكرِمَنَّكَ). وإِن توَسَّطَ بِتَقدُّمِ الشَّرطِ وغَيرِه[٣] جَازَ أن يُعتبَرَ، وأَن يُلغَى، كقَولِكَ: (أَنَا واللَّه إِن تَأتِني آتِكَ)، و(إِن أَتيتَني فواللَّه لآتيَنَّكَ)، وتَقديرُ القَسَمِ كاللَّفظِ، مِثلُ: ﴿ لَئِنۡ أُخۡرِجُواْ ﴾ [الحشر: ١٢]، ﴿ وَإِنۡ أَطَعۡتُمُوهُمۡ ﴾ [الأنعام: ١٢١]، و(أَمَّا) للتَّفصيلِ، والتُزِمَ حَذفُ فِعلِها، وعُوِّضَ بَينَها وبَينَ فَائِها جُزءٌ مِمّا في حَيِّزها وهو مَفعُولٌ لِما في حَيِّزها مُطلَقًا، وقيلَ: هو مَعمُولُ المَحذوفِ مُطلَقًا، مِثلُ: (أَمَّا يَومَ الجُمعَةِ فزَيدٌ مُنطَلِقٌ). وقيلَ: إِن كَانَ جَائِزَ التَّقديمِ[٤] فَمِن الأَوَّلِ، وإِلّا فمِن الثَّاني ».

قَالَ الإِمَامُ عليه السلام[٥]: إِنَّما لَم يَذكُر غَيرَ هذه من الشُّرُوطِ، نَحوُ: (مَا)، و(مَن)، و(أَينَ)، و(مَهما) لَمَّا كَانَت هذه أَسمَاءً، والغَرَضُ هو ذِكرُ الحُرُوفِ، فأَمَّا الأَسمَاءُ فَقَد سَبقَ تَقريرُها.

واعلَم أَنَّ مَاهيَّـةَ الشَّرطِ: مَا وُضِعَ لِسَببيَّـةِ الأَوَّلِ ومُسَببيَّـةِ الثَّاني، في مِثلِ قَولِكَ: (إِن تَقُم أَقُم)، ويُسَمَّى الأَوَّلُ شَرطًا، والثَّاني جَزاءً.

---

(١) في ط: (فإن للاستقبال وإن دخل على الماضي ولو عكسه).

(٢) في ط: (مطلقًا).

(٣) في ط: (أو غيره).

(٤) كذا في ط، وفي الأصل: (الفعل).

(٥) في ط: (الإمام رضي اللَّه عنه وأرضاه).

ولَم يَذكُر الزَّمَخشَريُّ مِن حُرُوفِه إلَّا حَرفَينِ: (إن)، و(لَو)، وقَالَ[١]: إنَّ (أَمَّا)[٢] فيها مَعنى الشَّرطِ، ولَيسَت شَرطًا حَقيقيًّا، وأَمَّا المُصَنِّفُ فقَد ذكرَها ثَلاثَة أَحرُفٍ. فلنَعتَمِد عَلَى كَلامِ الشَّيخ؛ لأنَّه هو المَشرُوحُ، ونَذكُر كُلَّ وَاحِدٍ مِنها بِكَلامٍ يَخُصُّه، فهذه مَطَالِبُ ثَلاثَةٌ، نُفَصِّلُها بِمَعُونَةِ اللَّه[٣].

المَطلَبُ الأَوَّلُ: في بَيَانِ مَا يَختَصُّ (إن) الشَّرطيَّة

- وَوَضعُها عَلَى أنَّها شَرطٌ في المُستَقبَلِ، ونَفيُها نَفيٌ، وإثبَاتُها إثبَاتٌ، فتقُولُ: (إِن أكرَمتَني أكرَمتُكَ) فالأَوَّلُ سَبَبٌ للثَّاني، والثَّاني مُسَبَّبٌ عَنه.

و(إِن لَم تُكرِمني لَم أُكرِمكَ)، فَعَدَمُ الأَوَّلِ سَبَبٌ لِعَدَمِ الثَّاني.

و(إِن أكرَمتَني لَم أُكرِمكَ) فثبُوتُ الأَوَّلِ سَبَبٌ لانتِفَاءِ الثَّاني.

و(إِن لَم تُكرِمني أكرَمتُكَ)، فَعَدَمُ الأَوَّلِ سَبَبٌ لِثبُوتِ الثَّاني.

- ولا يَليها إلَّا الفِعلُ المُستَقبَلُ؛ مِن جِهَةِ أَنَّ الشَّرطَ لا يُعقَلُ حُصُولُه إلَّا في الأَزمِنَةِ المُستَقبَلَةِ، فإن اتَّفقَ كَونُه مَاضيًا في لَفظِه فإنَّه مُستَقبلٌ مِن جِهَةِ مَعناه؛ لِمَا ذكَرناه.

فأَمَّا قَولُهم: (إِن أكرَمتَني اليَومَ فَقَد أكرَمتُكَ أَمسِ)، وقَولُه تَعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ﴾ [يوسف: ٢٦] فهو عَلَى تَأويلِ: إن أكرَمتَني اليَومَ يكُن سَببًا للإخبَارِ بذلِك. وإن ثَبتَ أَنَّ قَميصَه قُدَّ يكُن[٤] سَببًا لِلإخبَارِ بِذلِكَ، وعَلَى هذا التَّأويلِ يَستَقِرُّ كَونُه في الأمُورِ المُستَقبَلَةِ [و٢٤٧].

فَأَمَّا قَولُه:

---

(١) المفصل ٤٤٣.

(٢) في ط: (لها).

(٣) في ط: (بعون اللَّه تعالى).

(٤) في ط: (يكون).

طَلَعَت الشَّمسُ)، و(إذا طَلَعَ الفَجرُ). و(مَتَى) تكُونُ في الأمُورِ المُبهَمَةِ في مِثلِ قَولِكَ: (مَتَى قُمتَ قُمتُ)، وقَد تَقعُ في الأمُورِ الوَاضِحَةِ، كقَولِكَ: (مَتَى طَلَعت الشَّمسُ جِئتُ).

- وقَد يَتَّصِلُ بِها (مَا) فتزيدُها [ظ٢٤٧] تَأكيدًا، ويَلزَمُها النُّونُ، كقَولِه تَعالى: ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾ [مريم: ٢٦]، و: ﴿ فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ ﴾ [الزخرف: ٤١].

- وقَد يَأتي بَعدَها نُونُ الوِقَايَـةِ[١]، كَقَولِ الشَّاعِرِ:

٥٧١ - فَـإِمَّـا تَـرَيني اليَـومَ أُزجي مَطِيَّتي أُصَاعِـدُ سَيـرًا في الـبِـلادِ وأُفـرِعُ[٢]

- قَولُه: « **وإذا تَـقـدَّمَ القَسَمُ أَوَّلَ الكَلامِ عَلَى الشَّرطِ لَزِمَـه المُضيُّ** » إلى آخرِ كَلامِه.

واعلَم أَنَّ هذا كَلامٌ فيما إذا اجتَمَعَ القَسَمُ والشَّرطُ واللَّامُ والنُّونُ المُؤَكِّدَةُ في مِثلِ قَولِكَ: (لَئِن[٣] تَأتِني فَواللَّه لأُكرِمَنَّكَ)، فَهاتَانِ اللَّامانِ قَد وَقَعَ فيهما نِزاعٌ وتَرَدُّدٌ بَينَ النُّحَاةِ:

فَعَن الخَليلِ وسيبَوَيه أَنَّ اللَّامَ الأُولى هي المُؤَكِّدَةُ، والثَّانيةُ هي جَوَابُ القَسَمِ[٤]. وحُكيَ عَنِ الرُّمَّانيِّ أَنَّ اللَّامَ الأُولى هي جَوَابُ القَسَمِ[٥]، والثَّانيةُ مُؤَكِّدَةٌ[٦]. وحُكيَ عَن

---

(١) قوله: (الوقاية) ليس في ط.

(٢) البيت من الطويل، وهو لعبد اللّه بن همام السلولي في شعره ٧٥، وانظر: سيبويه ٣/ ٥٧، والأزهية ٩٨، وتحصيل عين الذهب ٤٠٦، وابن يعيش ٧/ ٤٧، ٩/ ٦، ٧، وهو بلا نسبة في الأصول ٢/ ١٦٠، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٦٨، والمحكم ١/ ٤٢٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٦٧، وشرح الرضي ٤/ ٩٠، وتمهيد القواعد ٤٣٢١-٤٣٢٢، وجاء في ديوانه وبعض المصادر: (إذا ما).

(٣) قوله: (لئن) ليس في ط.

(٤) سيبويه ٣/ ١٠٨-١٠٩.

(٥) في ط: (الجواب للقسم).

(٦) في معاني الحروف ٥٤: « وتأتي مع (إن) توطئة للقسم وإنذارًا به كقولك: (لئن قمت لأكرمنك) ».

أَبي بكرٍ مَبرَمانَ[١] أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِن اللاَمَينِ جَوَابٌ عَلَى حيَالِه، والتَّقديرُ فيه: واللَّه لَئِن زُرتَني واللَّه لأَزُورَنَّكَ. والحَقُّ أَنَّ اللاَّمَ الأُولى هي التي تَأتي للتَّوطِئةِ للقَسَمِ، والثَّانيةُ هي جَوَابُ القَسَمِ، والغَرَضُ بِكَونِها مُوَطِّئَةً للقَسَمِ هو أَنَّها صَرَفَت الكَلامَ إِلى القَسَمِ، وجَعَلَت الحُكمَ لَه في دُخُولِ نُونِ التَّأكيدِ في الفِعلِ، وفي كَونِه مُعربًا كَمَا سَنُوَضِّحُه.

فإِذا عَرَفتَ هذا فاعلَم أَنَّ كَلامَ الشَّيخِ قَد اشتَمَلَ عَلَى تَقديمِ القَسَمِ، وعَلَى تَوَسُّطِه، فهذانِ تَوجيهانِ فيهما الوفَاءُ بِكَلامِ الشَّيخِ:

التَّوجيه الأَوَّلُ: في حُكم تَقديم القَسَم:

فإِذا كَانَ القَسَمُ مُقَدَّمًا عَلَى الشَّرطِ، في مِثلِ: (واللَّه لَئِن جِئتَني لأكرِمَنَّكَ)، فالَّذي عَلَيه الفُصَحَاءُ، وَوَرَدَ بِه التَّنزيلُ هو أَنَّ الخِطَابَ يكُونُ مَصرُوفًا إِلى القَسَمِ؛ لِكَونِه مُصَدَّرًا، والشَّرطُ صَارَ حَشوًا، فإِذا وَجَبَ تَوجيهه إِلى القَسَمِ وَجَبَ أَن يكُونَ الفِعلُ مَاضيًا؛ لأَنَّهم لَمَّا جَعَلُوا الكَلامَ مُوَجَّهًا إِلى القَسَمِ بَطَلَ عَمَلُ الشَّرطِ، فَقَصَدُوا إِلى أَن يَأتُوا بِالشَّرطِ عَلَى وَجهٍ لا يكُونُ لِحَرفِ الشَّرطِ فيِه عَمَلٌ؛ لِيَتَطَابَقَ الشَّرطُ والجَوَابُ في عَدَمِ تَأثيرِ الشَّرطِ فيهما، فالتزَمُوا فيه المُضيَّ إِمّا حَقيقَةً، كَقَولِكَ: (واللَّه إِن جِئتَني)، وإِمَّا حُكمًا، كَقَولِكَ: (واللَّه إِن لَم تَأتِني)، وسَوَّغُوا فيه [دُخُولَ][٢] نُونِ التَّأكيدِ في نَحوِ قَولِكَ: (واللَّه لإِن زُرتَني لأَزُورَنَّكَ)، ودُخُولَ نُونِ الإِعرَابِ، كَقَولِكَ: (واللَّه لإِن زُرتَهم لا يُكرِمُونكَ).

وأَوضَحُ مِثَالٍ في المَسأَلَةِ قَولُه تَعالى: ﴿ لَئِنْ أُخْرِجُوا۟ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا۟

---

(١) مُحَمَّد بن عَليٍّ بن إِسمَاعيل أَبُو بكر العسكري المَعرُوف بمبرمان، أخذ عَن المبرد، وأكثر بعده عَن الزَّجاج. وكَانَ قيِّمًا بالنحو؛ أَخذ عَنه الفَارِسي والسيرافي. له من التصانيف: شرح كتاب سيبَوَيه؛ لم يتم، وشرح شواهده، وشرح كتاب الأَخفَش، والنَّحو المَجمُوع على العِلَل، وغيرها، قَالَ الزبيديُّ: توفِّي مبرمان سنة خمس وَأَربَعين وثلاثمائة. انظر ترجمته في: بغية الوعاة ١/ ١٧٥.

(٢) ما بين المعقوفين من ط، وليس في الأَصل.

لَا يَنصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ ٱلْأَدْبَٰرَ ﴾ [الحشر: ١٢]، فقَد حَصَلَ الفِعلُ المَاضي، ونُونُ [و٢٤٨] التَّأكيدِ، ونُونُ الإعرَابِ، كَمَا ترَى في ظَاهِرِ الآيةِ، وكُلُّ ذلِكَ فيه دَلالةٌ عَلَى صَرفِ الكَلامِ إلى القَسَمِ دُونَ الشَّرطِ، فأَعرَضُوا عَنه.

وقَد حُكِيَ عَن بَعضِ العَرَبِ أنَّه جَعَلَ العُمدَةَ عَلَى الشَّرطِ، فجَعَلَ الفِعلَ مُضَارِعًا، وجَزَمَه بِالشَّرطِ مَع كَونِه حَشوًا، ولَيسَ فَصيحًا، وإِنَّما الفَصيحُ مَا قَرَّرناه.

وإِنَّما كَانَ الجَوَابُ للقَسَمِ مِن جِهَةِ أَنَّهم لَمَّا قَدَّمُوه، وتَعَذَّرَ أَن يكُونَ الجَوَابُ للشَّرطِ والقَسَمِ جَميعًا؛ لأَنَّ أَحَدَهما يُخَالِفُ الآخَرَ في الوَضعِ، فلَمَّا بَطَلَ جعلُه لَهما وَجَبَ جَعلُه لأَحَدِهما.

وتَقديمُ القَسَمِ يَدُلُّ عَلَى العِنَايَةِ لِكَونِه صَارَ صَدرًا في أَوَّلِ الجُملَةِ؛ فلِهذا كَانَ جَعلُه لَه أَحَقَّ، فصَارَ جَوَابًا للقَسَمِ لَفظًا ومَعنًى، وجَوَابُ الشَّرطِ فيه مَعنًى لا لَفظًا؛ لأَنَّ اليَمينَ عَلَيه، وهو مَشرُوطٌ للإِثبَاتِ أَو نَفيِه، فهذا كُلُّه إِذا كَانَ القَسَمُ مُصَدَّرًا.

التَّوجيه الثَّاني: في حُكم القَسَم إذا تَوَسَّطَ.

قَالَ الشَّيخُ: « **فإِن تَوَسَّطَ بِتقديمِ الشَّرطِ وغَيرِه** »[1] إلى آخِرِ كَلامِه.

واعلَم أَنَّ القَسَمَ إِذا كَانَ مُتَوسِّطًا في مِثلِ قَولِكَ: (إِن تَأتِني فواللّه لا آتِكَ) فَفيه وَجهانِ:

الوَجه الأَوَّلُ مِنهما: أَن يكُونَ القَسَمُ مُلغًى، ويكُونَ الكَلامُ عَلَى هذا مُوجَّهًا إِلى الشَّرطِ، وإِنَّما جَازَ ذلِكَ لَمَّا كَانَ الشَّرطُ مُقَدَّمًا، فجُعِلَ الحُكمُ لَه، وجُعِلَ آخِرُ الكَلامِ مُوَجَّهًا إِلَيه؛ فلِهذا تَقُولُ: (إِن أَتَيتَني واللّه لا آتِكَ)، فتَجزِمُ الجَوَابَ عَلَى أَنَّه جَوَابُ الشَّرطِ، وتُعرِضُ عَن القَسَمِ، وتَجعَلُه حَشوًا، لَمَّا صُدِّرَ الكَلامِ بِالشَّرطِ.

وأَمَّا اعتِبَارُه مَع الشَّرطِ مَع تَأخيرِه فلأَجلِ إِمكَانِ اعتِبَارِهما جَميعًا، لكنَّ القَسَمَ

---

(١) في ط: (أو غيره).

أَحَقُّ بالاعتِنَاءِ لِتقَدُّمِه؛ فلِهذا تَقُولُ في مِثَالِه: (واللَّه إن أتيتني لآتيَنَّكَ)، فتَأتي بالفِعلِ مَاضيًا، ويَتَّصِلُ بالجَوَابِ نُونُ التَّأكيدِ؛ لأَجلِ كَونِه مُصَدَّرًا بالقَسَمِ، فَجَعَلتَ الحُكمَ لَه.

وإن وَفَّرتَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنهما حُكمَه فإنَّكَ تَقُولُ في ذلِكَ: (إن تَأتِني[١] فواللَّه لآتيَنَّكَ) فتُوفِّرُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِن الشَّرطِ والقَسَمِ مَا يَقتَضيه، فتَجعَلُ الفِعلَ مُضَارِعًا[٢] لأجلِ الشَّرطِ، وتُدخِلُ نُونَ التَّأكيدِ لأجلِ القَسَمِ.

هذا كُلُّه إذا كَانَ المُتَقَدِّمُ الشَّرطَ أَو القَسَمَ مَع الإلغاءِ، والاعتِبَارُ جميعًا عَلَى مَا فَصَّلناه.

الوَجه الثَّاني: أَن يكُونَ المُتَقدِّمُ غيرَ الشَّرطِ والقَسَم، ثُمَّ ذلِكَ يكُونُ عَلَى وَجهَين:

أَحَدُهما: أَن يكُونَ الشَّرطُ مُلغًى، ويكُونَ الحُكمُ للقَسَم، وعَلَى هذا تَقُولُ: (أنا واللَّه إن أتيتني لأكرِمَنَّكَ)، فتكُونُ الجُملةُ [ظ٢٤٨] مُوَجَّهَةً إلى القَسَمِ بتَمَامِ أحكَامِه.

وثَانيهما: أَن يكُونَ القَسَمُ مُعَلَّقًا مُلغًى، ويكُونَ الاعتِبَارُ بالشَّرطِ.

فعَلَى هذا تَقُولُ: (أَنا واللَّه إن تَأتِني آتِكَ).

فعلى الأَوَّلِ تَجعَلُ القَسَمَ ومَا في حَيِّزِه مِن الشَّرطِ في مَوضِعِ خَبَرِ المُبتَدَأ الَّذي هو (أنا)، وعَلَى الوَجه الثَّاني تَجعَلُ الشَّرطَ ومَا في حَيِّزه مِن القَسَمِ في حُكمِ خَبَرِ المُبتَدأ.

وسَوَاءٌ كَانَ القَسَمُ مَلفُوظًا بِه أَو مُقَدَّرًا فيمَا ذكَرناه مِن الإلغَاءِ والاعتِبَارِ، كَقَولِه تَعَالى: ﴿ لَئِنْ أُخْرِجُوا۟ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ ﴾ [الحشر: ١٢]، فهذا جَاءَ جَوَابُه للقَسَم[٣]، وهكذا قَولُه تَعَالى: ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ [الأنعام: ١٢١]، فلَولا أنَّه عَلَى تَقديرِ قَسَمٍ وإلّا لكَانَ تَقُولُ: وإن أَطَعتُموهم فإنَّكُم لَمُشرِكُونَ، وإذا كَانَ تَقديرُ القَسَمِ

---

(١) في ط: (أتيتني).
(٢) في ط: (ماضيا).
(٣) في ط: (القسم).

مُمكِنًا، كَمَا أَشَرنا إِلَيه، وَجَبَ أَن يُعدَلَ عَن تَقديرِ [الفَاءِ][١] المُستَبعَدِ حَذفُها؛ إِذ لا حَاجَةَ إِلى ذلِكَ. واللّه أَعلَمُ بِالصَّوَابِ، وقَد أَشَرنا إِلى تَفصيلِ هذه المَسأَلَةِ في كِتَابِ « المُحَصّلِ »، فأَغنى عَن الإِطَالَةِ فيها هَاهنا.

* * *

المَطلَبُ الثَّاني: في (لَو) وبَيَانِ مَا تَختَصُّ بِه مِن الأَحكَامِ

اعلَم أَنَّ (لَو) عَلَى نَوعَينِ: مَوصُولةٌ وشَرطيَّـةٌ.

فالمَوصُولةُ إِذا جَاءَت بِمَعنى (أَن) المَفتُوحَةِ المُخَفَّفةِ[٢] في مِثلِ قَولِكَ: (وَدَّ لَو تَأتيه) أَي: أَن تَأتيَه، ولَم يُثبِت (لَو) مَوصُولةً مِن النُّحَاةِ إِلَّا الفرَّاءُ[٣]، وأَبُو عَليٍّ الفَارِسيُّ[٤]، وحُكيَ عَن أَبي البَقَاءِ جَوازُ ذلِكَ أَيضًا[٥]، وحَمَلُوا عَلَى ذلِكَ قَولَه تَعالى: ﴿ وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدهِنُوا ﴾ [القلم: ٩][٦]، قَالَ أَبُو عَليٍّ الفَارِسيُّ[٧]: كَأَنَّه قَالَ: وَدُّوا أَن تُدهِنَ فيُدهِنُوا، فحُمِلَ عَلَى المَعنى، كَمَا حُمِلَ: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ [وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ] بِقَٰدِرٍ ﴾ [الأحقاف: ٣٣][٨] في زِيَادةِ البَاءِ في الإِيجَابِ عَلَى

---

(١) ما بين المعقوفين من ط، وليس في الأصل.

(٢) في ط: (الخفيفة).

(٣) معاني القرآن للفراء ١/ ١٧٥. وانظر: مغني اللبيب ٣٥٠.

(٤) انظر رأيه في: شرح الكافية الشافية ١/ ٣٠٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٢٩، ومغني اللبيب ٣٥٠.

(٥) انظر رأيه في: مغني اللبيب ٣٥٠، والهمع ١/ ٣١٥.

(٦) انظر القراءة في: الكشاف ٤/ ٥٩١، والتفسير الكبير ٣٠/ ٧٤، وتفسير البحر المحيط ٨/ ٣٠٤. وانظر القراءة في: سيبويه ٣/ ٣٦، والمفصل ٣٣٠، ٤٤٣.

(٧) انظر كلام أبي علي في: شرح الكافية الشافية ١/ ٣٠٣.

(٨) ما بين المعقوفين في الآية من المصحف، وهو ساقط من الأصل وط.

قَولِه تَعالى: ﴿ أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ ﴾ [يس: ٨١][١].

وأَبَى ذلِكَ سَائِرُ النُّحَاةِ، وقَالُوا: المُرَادُ بِقَولِه تَعالى: ﴿ وَدُّوا۟ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ عَلَى كَونِه مَنصُوبًا جوابُ (لَو) لأنَّها هَاهنا بِمَعنى التَّمَنِّي.

وأَمَّا الشَّرطيَّةُ فأكثرُ مَا تُستَعمَلُ في الشُّرُوطِ عَلَى وَجهَينِ:

أَحَدُهما: أَن تكُونَ عَلَى مَعنى الاستِقبَالِ مُرَادِفةً لِـ(إن)، كَقَولِه تَعالى: ﴿ وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُوا۟ عَلَيْهِمْ ﴾ [النساء: ٩]، وهذا شَيءٌ يُحكَى عَن الفَرَّاءِ[٢].

وثَانيهما[٣]: أَن تكُونَ مُستَعمَلةً في المَاضي، وهي أكثرُ مَا تُستَعمَلُ فيه، سَوَاءٌ كَانَ دُخُولُها عَلَى المُضَارِعِ في مِثلِ قَولِكَ: (لَو تُكرِمُني أُكرِمُكَ)، أو عَلَى المَاضي، كَقَولِكَ: (لَو أكرَمتَني أكرَمتُكَ)، وهذا هو الَّذي عَلَيه جَمَاهيرُ النُّحَاةِ، ومَا زَعَمَه الفَرَّاءُ فَلَيسَ بِوَاضِحٍ، والكَثيرُ استِعمَالُها في المَاضي [و٢٤٩].

والمَعنى فيها ارتِبَاطُ جَوَابِها بِشَرطِها كارتِبَاطِه بِـ(إن)، خَلا أَنَّ استِعمَالَها في المَاضي كَمَا قَـرَّرناه. قَالَ سيبوَيه[٤]: وأَمَّا (لَو) فلِمَا كَانَ سَيَقَعُ بِوُقُوعِ غَيرِه، يَعني أَنَّكَ إذا قُلتَ: (لَو قَامَ زَيدٌ لَقَامَ عَمرٌو)، فمُقتَضَاه أَنَّ القِيَامَ مِن (عَمرٍو) كَانَ مُتَوَقَّعًا لِحُصُولِ قيَامٍ مِن زَيدٍ، عَلَى تَقديرِ حُصُولِه، فاستِعمَالُها في المَاضي يُوجِبُ أَن يكُونَ أَمرُها في الشَّرطيَّةِ مُقَدَّرًا، فلا جَرَمَ لَزِمَ انتِفَاءُ مَشرُوطِها ظَاهِرًا، ويَلزَمُ مِن انتِفَائِه انتِفَاءُ شَرطِها؛ ومِن أَجلِ ذلِكَ لَم تُذكَر المُقَدِّمَةُ الثَّانيةُ عِندَ استِعمَالِ الأُولى بِـ(لَو) غَالِبًا، كَقَولِه

---

(١) في الأصل: (أليس اللّه بقادر) وكذا في ط: (أليس الذي خلق السماوات والأرض بقادر) وانظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٣٠٣.

(٢) انظر هذا الرأي دون عزو في: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٩، والجنى الداني ٢٨٤-٢٨٦.

(٣) سقطت لوحة من نسخة ط ابتداء من هذا الموضع.

(٤) سيبويه ٤/ ٢٢٤.

تَعالى: ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء: ٢٢]؛ لأَنَّ المَعنى: ومَا فَسَدَتا، كَقَولِكَ: (لَو كَانَت الشَّمسُ طَالِعَةً لكَانَ النَّهارُ مَوجُودًا) لكنَّ النَّهار غيرُ مَوجُودٍ فالشَّمسُ غَيرُ طَالِعَةٍ.

ومَا جَاءَ مِن الحَديثِ: « نِعمَ العَبدُ صُهَيبٌ لَو لَم يَخف اللَّه لَم يَعصِه »[1] جاءَ عَلَى خِلافِ الغَالِبِ مِن استِعمَالِ (لَو)؛ لأَنَّ مِن حَقِّ (لَو) إذا اتَّصَلَ حَرفُ النَّفيِ بِالجُزئَينِ جَميعًا فهما مَوجُودَانِ، وظَاهِرُه يَدُلُّ عَلَى حُصُولِ الخَوفِ مَع حُصُولِ العِصيَانِ، ولَيسَ هذا هو المَقصُودَ، وإِنَّما يكُونُ مَقصُودُ المُتكَلِّمِ بذلِكَ هو أَنَّ هذا المَشرُوطَ لازِمٌ لِهذا الشَّرطِ الَّذي يُتوَهَّمُ بُعدُه عَنه، فهو في استِلزَامِه غَيرَه أَحَقُّ وأَولى، فإِذا كَانَ نَفيُ الخَوفِ يَستَلزِمُ نَفيَ العِصيَانِ كَانَ استِلزَامُ الخَوفِ نَفيَ العِصيَانِ أَولى.

ومِثَالُه: (لَو أَهَنتَني لأكرَمتُكَ) فإِذا كَانَت الإِسَاءَةُ تَستَلزِمُ الإِحسانَ، فاستِلزَامُ الإِحسَانِ للإِحسَانِ أَحَقُّ وأَولى، لا مَحَالةَ. وغَرَضُ المُتكَلِّم بِمِثلِ ذلِكَ أَن يُخبِرَه أَنَّ هذا المَشرُوطَ حَاصِلٌ عَلَى كُلِّ تَقديرٍ؛ لأَنَّه إذا كَانَ مُستَلزِمًا للشَّيءِ ونَقيضِه كَانَ ثَابتًا عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ لِحُصُولِ الحَصرِ في حَقِّه.

– ومِن حُكمِها وِلايَةُ الفِعلِ لَها، كَمَا وَجَبَ ذلِكَ في (إِن)؛ لأَنَّهما جَميعًا للشَّرطِ، ومِن حُكمِ الشَّرطِ وِلايةُ الأَفعالِ لَه عَلَى الوُجُوبِ، وأَكثرُ استِعمالِها في المُضيِّ؛ لأَنَّها شَرطٌ في المَاضي، كَقَولِه تَعالى: ﴿ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمۡ عَلَى ٱلۡهُدَىٰ ﴾ [الأنعام: ٣٥][2]، وقَولِه: ﴿ وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ ﴾ [الأنعام: ١١٢]، وهو كَثيرٌ.

– وقَد يَليها الفِعلُ المُضَارعُ، كَقَولِه تَعالى: ﴿ كَلَّا لَوۡ تَعۡلَمُونَ ﴾ [التكاثر: ٥]، وقَولِه تَعالى: ﴿ أَن لَّوۡ يَشَآءُ ٱللَّهُ ﴾ [الرعد: ٣١].

---

(١) هذا قول لعمر ﷺ في كنز العمال ١٣/ ٤٣٧، ومسند الفاروق ٣/ ١١٥، وقد ذكره أبو عبيد القاسم بن سلام في غريبه ٣/ ٣٩٤ برواية: (نعم المرء).

(٢) في الأصل: (لو شاء) بلا واو وكذا في المصحف.

- وتَجيءُ اللّامُ في جَوابِها كَثيرًا، كَقَولِه تَعالى: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا ﴾ [الأعراف: ١٧٦]، وقَولِه تَعالى: ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ﴾ [الأنعام: ٣٥]، وقَد تَأتي مَحذُوفةً، كَقَولِه تَعالى: ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ﴾ [الأنعام: ١١٢]، وقَولِه: ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

- وحَذفُ جَوابِها كَثيرٌ، كَقَولِه تَعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ ﴾ [الرعد: ٣١]، التَّقديرُ: لكَانَ هذا القُرآنُ.

- وكَثيرٌ مَا تأتي (أَنَّ) الثَّقيلةُ المَفتُوحَةُ بَعدَها، كَقَولِهَ تَعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا ﴾، و(لَو أَنَّ زَيدًا [ظ٢٤٩] قَامَ لأكرَمتُكَ) إلى غَيرِ ذلِكَ مِن الأَمثِلَةِ.

وإذا وَقَعَت (أَنَّ) بِعَدَها، فبِأَيِّ شَيءٍ تكُونُ مُعرَبةً؟ فيها وَجهانِ:

أَحدُهما: أَنَّها تكُونُ في مَوضِعِ رَفعٍ عَلَى الفَاعِلِيَّةِ لِفعلٍ مَحذُوفٍ، تَقديرُه: ولَو ثَبَتَ أَنَّ قُرآنًا سُيِّرَت بِه الجِبَالُ، أَو: ولَو استَقرَّ أَنَّ زَيدًا قَامَ، وهذا هو الَّذي عَوَّلَ عَليه الزَّمَخشَريُّ[١]، وهو رَأيُ المُصَنِّفِ، ومَحكيٌّ عَن أَبي عَليٍّ الفَارِسيِّ[٢].

وَوَجه ذلِكَ هو أَنَّها للشَّرطِ، ومِن حَقِّ الشَّرطِ وِلايةُ الأَفعَالِ لَه، ومِن أَجلِ وِلايةِ الفِعلِ للشَّرطِ وَجَبَ اشتِرَاطُ كَونِ خَبَرِها فِعلًا؛ لِيكُونَ دَالًّا عَلَى الفِعلِ المُقَدَّرِ، قَالَ الزَّمَخشَريُّ[٣]: ومِن أَجلِ ذلِكَ جَازَ: (لَو أَنَّ زَيدًا حَضَرَ لأكرَمتُكَ)، ولا يَجُوزُ: (لَو أَنَّ زَيدًا حَاضِري لأكرَمتُكَ)؛ لأَنَّ اسمَ الفَاعِلِ وغَيرَه مِن الأَسمَاءِ لا تَقُومُ مَقَامَ الفِعلِ في دَلالَتِه عَلَى الفِعلِ؛ فلِهذا وَجَبَ اشتِرَاطُه.

وثَانيهما: أَنَّها تكُونُ في مَوضِعِ رَفعٍ عَلَى الابتِداءِ، وهذا هو الَّذي نَقَلَه ابنُ مَالِكٍ عَن

---

(١) المفصل ٤٤٣.

(٢) انظر: إيضاح الشعر للفارسي ٤٣٧، ونقل هذا الرأي السيرافي في شرح الرضي ٤/ ٤٥٣، والجنى الداني ٢٨١. وانظر: شرح السيرافي ٢/ ١٦٢، وهو في شرح السيرافي ٣/ ٣٤٠ رأي للمبرد.

(٣) المفصل ٤٤٣.

سيبَوَيه[١]، فإنَّه شَبَّـهها بِولايةِ (أنّ) لَها، ومُبَاشَرَتِها لَهَا عَلَى جِهَةِ الشُّذُوذِ بـ(لَدُن) في وِلايتِها لِـ(غُدوَةٍ)، وانتِصَابِها بَعدَها، ولَو كَانَ وَليَها غيرُ (غُدوَةٍ) لكَانَ مَجرُورًا، فهكذا حَالُ (أنَّ) تكُونُ مَرفُوعَةً عَلَى الابتِدَاءِ، ولَو وَليَها غيرُها لَم يكُن مُبتَدأ. واختَارَه ابنُ مَالِكٍ، واستَضعَفَ مَا قَالَه الفَارِسيُّ والزَّمَخشَريُّ، وقَالَ[٢]: إنَّه تَعَسُّفٌ.

والحَقُّ أَنَّ مَا قَالَه الزَّمَخشَريُّ أَحسَنُ وأَقرَبُ إلى مُوَافَقَةِ الأَقيسَةِ النَّحويَّةِ، وأكثرُ مُطَابقَةً للأُصُولِ العرَبيَّةِ. ويُؤَيِّدُ مَا ذكَرناه قَولُه تَعَالى: ﴿ لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحۡمَةِ رَبِّيٓ ﴾ [الإسراء: ١٠٠]، فَقَالَ: (تَملِكُونَ) ولَم يَقُل: (مَالِكُونَ)؛ لِمَا ذكَرناه مِن دَلالَتِه عَلَى الفِعلِ المُقَدَّرِ بَعدَ (لَو)، وكَانَ التَّقديرُ: قُل لَو مَلكتُم، فلَمّا حُذِفَ الفِعلُ انفَصَلَ الضَّميرُ؛ لِعَدَمِ الاتِّصَالِ بالفِعلِ، كَمَا في قَولِكَ: (أَنا ضَرَبتُ)، و: ﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ ﴾ [الفاتحة: ٥].

فهذا مَا أَرَدنا ذِكرَه في حُكمِ (لَو)، إذا كَانَت دَالَّـةً عَلَى الشَّرطِ، واللَّه أَعلَمُ.

والتِزَامُ كَونِ خَبَرِها فِعلًا كَما ذكَرناه إنَّما يَجِبُ إذا كَانَ مُمكِنًا كَالأَمثِلَةِ الَّتي ذكَرناهَا، فأَمَّا إذا كَانَ مُتَعَذِّرًا لَم يَلزَم، وهذا كَقَولِه تَعالى: ﴿ وَلَوۡ أَنَّمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ مِن شَجَرَةٍ أَقۡلَٰمٞ ﴾ [لُقمَان: ٢٧]، وكَمَا يُقَالُ: (لَو أنَّه حَجَرٌ لكَانَ جمادًا) وغَيرُ ذلِك.

* * *

المَطلَبُ الثَّالِثُ: في بَيانِ مَا يَختَصُّ بِـ(أمَّا) مِن الأَحكَامِ

قَالَ الشَّيخُ: « **وأَمَّا للتَّفصيلِ** ».

واعلَم أَنَّ (أَمَّا) فيها مَعنى الشَّرطِ والتَّفصيلِ، وتُقدَّرُ بـ(مَهما)، قَالَ سيبَوَيه[٣]: إذا قُلتَ: (أَمَّا زَيدٌ فَمُنطَلِقٌ)، فالتَّقديرُ فيه: مَهما يكُن مِن شَيءٍ فَزيدٌ مُنطَلِقٌ [و ٢٥٠]،

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٩٩.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٩٩.

(٣) انظر: سيبويه ٤/ ٢٣٥، ٣/ ١٣٧.

ولَيسَ مُرادُ سيبوَيه بِمَا ذكَره أَنَّ ذلِكَ مَعناها، فإِنَّ مَعناهَا تَفصيلُ نِسَبٍ مُختَلِفَةٍ، وإِنَّما أَرَادَ أَن يُبيِّنَ كَونَها في مَعنى الشَّرطِ، لا غيرُ.

– ولَم يَلتزِمُوا فيها ذكرَ المُتعَدِّدِ، بَل قد يُذكرُ، وهو المُطَّرِدُ الكَثيرُ، كَقَولِه تَعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ ﴾، ثمَّ قَالَ: ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ ﴾ [آل عمران: ١٠٦، ١٠٧][1]. وقَالَ: ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾ [الضحى: ٩، ١٠]. وقَد لا يُذكرُ، كَقَولِه: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ ﴾ [آل عمران: ٧]، ولَم يَذكُر لَه نَظيرًا تامًّا.

فأَمَّا مَن أَوجَبَ التَّعَدُّدَ فيها، كَمَا هو مَحكيٌّ عَن بَعضِ النُّحاةِ[2]، فإنّه حَمَلَ قولَه تَعالى: ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ ﴾ [آل عمران: ٧] عَلَى تَأويلِ: وأَمَّا الرَّاسِخُونَ في العِلمِ، كَأَنّه قَالَ: فأَمَّا الَّذينَ في قُلُوبِهم زَيغٌ فيتَّبِعُونَ المُتَشَابِهَ، وأَمَّا الرَّاسِخُونَ في العِلمِ فإِنَّهم يَقُولُونَ.

وأَمَّا مَن لَم يُوجِب التِزَامَ التَّعَدُّدِ فَيَحمِلُ قَولَه تَعالى: « والرَّاسِخُونَ » إِمَّا عَطفٌ عَلَى اسمِ اللَّه تَعالى، وإِمَّا عَلَى الاستِئنَافِ.

والأَقرَبُ حَملُه عَلَى التِزَامِ التَّعَدُّدِ، وعَلَى هذا يكُونُ تَقديرُه: وأَمَّا الرَّاسِخُونَ؛ ليكُونَ مُطَابِقًا لِمّا تَقَدَّمَ، ولا يُضعِفُه إِلّا حَذفُ الفَاءِ مِن قَولِه: « يَقُولُونَ ». ويَجُوزُ أن يُجابَ عَنه بِأَنَّها إِنَّما حُذِفَت اتِّكَالًا عَلَى دَلالَةِ الأُولى عَلَيها، قالَ الشَّيخُ[3]: « وهذا وإِن كَانَ مُحتَملًا إِلّا أَنَّ الظَّاهرَ خِلافُه » يُريدُ أَنَّ ظَاهِرَه الاستِئنَافُ.

– ويَدُلُّ عَلَى كَونِها في مَعنى الشَّرطِ التِزَامُ الفَاءِ في جَوَابِها، وأَنَّ القَصدَ أَنَّ مَا بَعدَ

---

(١) ترتيب الآية في الأصل: (وأما الذين ابيضت وجوههم ثم قال فأما الذين اسودت وجوههم) وكذا في المصحف.

(٢) انظر هذا الرأي في: شرح المقدمة الكافية ١٠٠٥، وشرح الرضي ٤/ ٤٦٧، والكناش ٢/ ١٢١.

(٣) شرح المقدمة الكافية ١٠٠٥.

الفَاءِ مُستَلزَمٌ لِمَا قَبلَها، عَلَى حَدِّ مُلازَمَةِ الجَوَابِ للشَّرطِ، لكنَّهم التَزمُوا حَذفَ الفِعلِ عَنها تَنبيهًا عَلَى أَنَّ المَقصُودَ بِها بَيانُ حُكمِ الاسمِ الوَاقِعِ بَعدَها في مِثلِ قَولِكَ: (أَمَّا زَيدٌ فَقَائِمٌ)، وجَعَلُوا الاسمَ الوَاقِعَ بَعدَها كَالعِوَضِ مِن الفِعلِ المَحذُوفِ، ولا يَليها فِعلٌ؛ لأَنَّها عِوَضٌ عَنه، فلا يُجمَعُ بَينَهما.

وفي الاسمِ الوَاقِعِ بَعدَها ثَلاثةُ أَقوَالٍ:

القَولُ الأَوَّلُ: أَنَّه جُزءٌ مِمَّا في حَيِّزِ جَوَابِها، فإذا قُلتَ: (أَمَّا زَيدٌ فَقَائِمٌ) فإنَّ التَّقديرَ فيه: مَهما يكُن مِن شَيءٍ فزَيدٌ قَائِمٌ، فَقَد يكُونُ مَا بَعدَها إمَّا مُبتَدَأ، كالَّذي مَثَّلناه، وإمَّا خَبرَ المُبتَدَأ في مِثلِ قَولِكَ: (أَمَّا قَائِمٌ فزَيدٌ)، وإمَّا مَفعُولًا لِمَا بَعدَ الفَاءِ، كَقَولِكَ: (أَمَّا عَمرًا فَضَرَبتُ)، وإمَّا مُفَسِّرًا لِعَائِدٍ في مِثلِ قَولِكَ: (أَمَّا زَيدًا فَقَد مَرَرتُ به)، و(أَمَّا عَمرًا فأَعرِض عَنه)، وقَد يَليها الشَّرطُ، كَقَولِه تَعالى: ﴿ فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴾، ﴿ وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ ﴾ [الواقعة: ٨٨ - ٩٠]، وهذا هو رَأيُ المُصَنِّفِ، وأكثرُ النُّحَاةِ عَلَيه[١].

القَولُ الثَّاني: زَعَمَ قَومٌ مِن النُّحَاةِ أَنَّ مَا بَعدَ الفَاءِ مَعمُولٌ للفِعلِ المَحذُوفِ[٢]، فإذا قُلتَ: (أَمَّا زَيدٌ فَمُنطَلِقٌ) فالتَّقديرُ فيه: مَهما يُذكرُ زَيدٌ فهو مَنطَلِقٌ، وهذا تَعَسُّفٌ، فإنَّ مَا قَالُوه لَو كَانَ جَائِزًا لَجَازَ النَّصبُ بِتَقديرِ فِعلٍ [ظ٢٠٥]، كَأَنَّه قَالَ: مَهمَا تَذكُرُ زَيدًا[٣] فهو مُنطَلِقٌ، فإذن لا وَجهَ لَه.

وإذا قيلَ: (أَمَّا يومَ الجُمعَةِ فَعَمرٌو مُنطَلِقٌ)، وهو فَاسِدٌ، فإنَّا عَلَى قَطعٍ أَنَّا إذا

---

(١) هو رأي سيبويه والمبرد. انظر: المقتضب ٢/ ٦٩، ٣/ ٢٧، وشرح الرضي ٤/ ٤٧٦، وشرح الكافية للقواس ٢/ ٧٠٢، والنجم الثاقب ٢/ ١٢٢٣، ومصباح الراغب ٧٠٨.

(٢) نسب هذا الرأي أيضًا إلى المبرد في الفوائد الضيائية ٨١١ وليس له، وانظر الرأي في: الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٥٥، وشرح الرضي ٤/ ٤٧٧، والنجم الثاقب ٢/ ١٢٢٣.

(٣) في الأصل: (زيد).

قُلنا: (أَمَّا زَيدٌ فَمُنطَلِقٌ) أَنَّ الغَرَضَ الإِخبَارُ عَن زَيدٍ بِالانطِلاقِ، وإذا قيلَ: (أَمَّا يومَ الجُمعَةِ فَزيدٌ قَائِمٌ) فإِنَّ الغَرضَ الإِخبَارُ بِكَونِ يومِ الجُمعَةِ ظَرفًا للقِيَامِ. ومَا قَالُوه يُبطِلُ هذا المَعنى ويُفسِدُه؛ ولِهذا كَانَ بَاطِلًا.

القَولُ الثَّالِثُ[١]: مَذهَبُ قَومٍ مِن النُّحاةِ[٢] أَنَّ الاسمَ الوَاقِعَ بَعدَ (أَمّا)[٣]، إن كَانَ جَائِزَ التَّقديمِ فهو جُزءٌ مِمَّا في حَيِّزِ جَوابِها، كَمَا قُلناه، وإِن لَم يكُن جَائِزَ التَّقديمِ فهو مَعمُولٌ للفِعلِ المَحذُوفِ، كَمَا قَالَه أَهلُ القَولِ الثَّاني.

فإِذا قُلتَ: (أَمَّا عَمرًا فَقَد ضَرَبتُ) كَانَ مَا بَعدَ (أَمَّا) جُزءًا مِمَّا في حَيِّزِ جوابِها[٤]؛ لأَنَّه يَسُوغُ تَقديمُه، ولا مَانِعَ يَمنَعُ مِنه، كَمَا قَالَه الفَرِيقُ الأَوَّلُ.

وإِن كَانَ مِمَّا لا يَجُوزُ تَقديمُه في مِثلِ قَولِكَ: (أَمّا يومَ الجُمعةِ فإِنَّ زَيدًا مُنطَلِقٌ)، فَما هذا حَالُه يكُونُ مَا بَعدَ (أَمَّا) مَعمُولًا[٥] لِفعلٍ مَحذُوفٍ؛ لأَنَّ مَا بَعدَ الفَاءِ لا يَجُوزُ أَن يكُونَ عَامِلًا فيه؛ لأَنَّ (أَن) لا يَعمَلُ مَا بَعدَها فيما قَبلَها، وهكذا قَولُكَ: (أَمَّا عَمرًا فأَن يُضرَبَ خَيرٌ لَه)؛ لأَنَّ مَعمُولَ (أَن) المَصدَرِيَّةِ لا يَجُوزُ تَقديمُه عَلَيها، وهذا القَولُ هو عَينُ القَولِ الأَوَّلِ، خَلا أَنَّهم لَمَّا رَأَوا وُقُوعَ أَمرٍ لا يَعمَلُ مَا بَعدَه فيما قَبلَه، وهو مَعمُولٌ لِعَامِلٍ لَفظيٍّ وَافَقُوا القَولَ الثَّاني في كَونِه مَعمُولًا للفِعلِ المُقَدَّرِ في مِثلِ قَولِنا: (أَمَّا يومَ الجُمعةِ فإِنَّ زَيدًا مُنطَلِقٌ).

ولَو نَظَرَ هؤلاءِ كُلَّ[٦] النَّظَرِ لَعَلِمُوا أَنَّ البَابَ كُلَّه وَاحِدٌ، وأَنَّ مَا بَعدَ (أَمَّا) جُزءٌ مِمَّا في حَيِّزِ جَوابِها بِكُلِّ حَالٍ؛ لأَنَّ مَا بَعدَ الفَاءِ للجَزَاءِ لا يَعمَلُ أَيضًا فيما قَبلَها،

---

(١) انتهى هنا السقط الموجود في نسخة ط.

(٢) نسب هذا الرأي إلى المازني في: شرح الرضي ٤/ ٤٧٧، والفوائد الضيائية ٨١٢.

(٣) كذا في ط، وفي الأصل: (ما).

(٤) كذا في ط وفي الأصل: (في حيزها).

(٥) في ط: (معمول).

(٦) كذا في ط، وفي الأصل: (إلى حق).

فلا فَرقَ بينَ قَولِنا: (أَمَّا يومَ الجُمعَةِ فزَيدٌ مُنطَلِقٌ) وبَينَ قَولِنا: (أَمَّا يومَ الجُمعَةِ فإِنَّ زَيدًا مُنطَلِقٌ). فإِن زَعمُوا أَنَّه خُولِفَ هذا الأَصلُ في الفَاءِ لِغَرَضِ ذِكرِ المَقصُودِ مُقَدَّمًا إِلى حَيِّزِ (أَمَّا) فاغتُفِرَ ذلِكَ فيها، فلا بُعدَ أَيضًا أَن يُخَالِفَ في (أَن)؛ لِمَا ذكَرُوه مِن الغَرَضِ، مِن غَيرِ تَفرِقَةٍ بَينَهما، فإِذن لا وَجهَ للتَّفرِقَةِ الَّتي ذكَرُوها. واللَّه أَعلَمُ.

* * *

تَنبيهٌ عَلَى مَسَائِلَ تَتعلَّقُ بِالبَابِ

المَسألةُ الأُولى:

مَنَعَ بَعضُ نُحَاةِ البَصرَةِ الخَليلِ وسيبوَيه وغَيرِهما مِن جَوَازِ تَقديمِ شَيءٍ مِمَّا في حَيِّزِ الشَّرطِ والجَزَاءِ عَلَيهما، مَنصُوبًا كَانَ أَو مَرفُوعًا، فلا يَجُوزُ أَن تَقُولَ: (زَيدًا إِن تَضرِب أَضرِب). وجَوَّزَ الكِسَائيُّ والفَرَّاءُ إِذا كَانَ مَنصُوبًا بِالجَزَاءِ في مِثلِ قَولِكَ: (زَيدًا إِن تُكرِم عَمرًا أُكرِم)، فإِن كَانَ مَنصُوبًا بِالشَّرطِ في مِثلِ قَولِكَ: (زَيدًا إِن يُكرِم عَمرٌ[1] أكرِمه)[2] [و٢٥١] فأَجَازَه الكِسَائيُّ ومَنَعَه الفَرَّاءُ[3].

المَسأَلَةُ الثَّانيَةُ:

الفِعلُ إِذا كَانَ مُضَارِعًا بعدَ (لَو) فالأكثرُ أَن يَأتي مَرفُوعًا في مِثلِ قَولِه: ﴿ وَلَوْ نَشَآءُ لَأَرَيْنَٰكَهُمْ ﴾ [محمد: ٣٠]، وقَد رُويَ فيه الجَزمُ عَلَى القِلَّةِ، كَقَولِ الشَّاعِرِ:

---

(١) في الأصل وط: (عمرا) وكذا يقتضي السياق.

(٢) في ط: (أكرم).

(٣) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط، نحو « زيدًا إن تضرب أضرب » واختلفوا في جواز نصبه بالشرط؛ فأجازه الكسائي، ولم يجزه الفراء. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن ينصب بالشرط ولا بالجزاء. انظر المسألة في: الإنصاف ٢/ ٦٢٣، وشرح الرضي ١/ ٤٤٢. وانظر رأي الكسائي والفراء في: مجالس ثعلب ٤١٩، والأصول ٢/ ٢٣٦.

٥٧٢ - لَـو يَـشَـأ طَـارَ بِـه ذُو مَــيــعَــةٍ   لاحِـقُ الآطَـالِ نَـهـدٌ ذُو خُـصَـل[١]

المَسأَلَةُ الثَّالِثَةُ:

دُخُولُ اللَّامِ في جَوَابِ (لَو)[٢] يكُونُ وَارِدًا عَلَى أَوجُهٍ ثَلاثَـةٍ:

أَحَدُها: جَائِزٌ ثبُوتُها وحَذفُها، لكنَّ الإِثبَاتَ أكثرُ، وهذا إِذا كَانَ فِعلًا مَاضيًا مُثبَتًا في مِثلِ قَولِه تَعالى: ﴿ وَلَوۡ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمۡ خَيۡرٗا لَّأَسۡمَعَهُمۡۖ وَلَوۡ أَسۡمَعَهُمۡ لَتَوَلَّواْ ﴾ [الأنفال: ٢٣]. وجَاءَ حَذفُها في قَولِه تَعالى: ﴿ لَوۡ شِئۡتَ أَهۡلَكۡتَهُم ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، وقَالَ: ﴿ لَوۡ تَرَكُواْ مِنۡ خَلۡفِهِمۡ ذُرِّيَّةٗ ضِعَٰفًا خَافُواْ عَلَيۡهِمۡ ﴾ [النساء: ٩] .

وثَانيها: أَن يكُونَ مُمتَنِعًا، وهو إِذا كَانَ جَوَابُها بِـ(لَم)، كَقَولِكَ: (لَو قُمتَ لَم أَقُم).

وثَالِثُها: أَن يَجُوزَ الإِثبَاتُ والحَذفُ، لكنّ الحَذفَ أَحسَنُ، وهو مَع (مَا)، كَقَولِه تَعالى: ﴿ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ ﴾ [الأنعام: ١٣٧]، ﴿ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقۡتَتَلُواْ ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

المَسأَلَةُ الرَّابِعَةُ:

إِذا وَقَعَت (أَنَّ) إِلى جَنبِ (لَو) فالأكثرُ أَنَّ يَأتي خَبرُها فِعلًا، وقَد يَأتي عَلَى القِلَّةِ اسمًا، كَقَولِه تَعالى: ﴿ وَلَوۡ أَنَّمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ مِن شَجَرَةٍ أَقۡلَٰمٞ ﴾ [لقمان: ٢٧]، وكَقَولِ الرَّاجِزِ:

٥٧٣ - لَــو أَنَّ حَـيًّــا مُــدرِكَ الــفَــلاحِ
أَدرَكَـــه مُـــلاعِـــبُ الـــرِّمَـــاحِ[٣]

---

(١) البيت من الرمل، وهو لامرأة من بني الحارث، وقيل: لعلقمة. انظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٢٨٨، والمقاصد النحوية ٢/ ٩٨٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٦٤. وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٨٣، وشرح الرضي ٤/ ٤٥٢، والمساعد ٣/ ١٥٦، والجنى الداني ٢٨٧، ومغني اللبيب ٣٥٧، والهمع ٢/ ٥٦٧.

(٢) في ط: (لولا).

(٣) هذا من الرجز، وهو للبيد في ديوانه ٣٣٣، وانظر: المقاصد النحوية ٤/ ١٩٦٥، وشرح شواهد المغني =

وقَالَ آخَرُ:

٥٧٤ - وَلَو أنَّ حَيًّا مُـدرِكَ المَـوتِ فَاتَـه أخُو الحَربِ فَوقَ القَارِحِ العَدَوَانِ[١]

وقَالَ آخَرُ:

٥٧٥ - وَلَـو أنَّ مَـا أبـقَـيـتِ مِنِّـي مُعَلَّـقٌ بِــعُـودِ ثُـمَـامٍ مَـا تَـأوَّدَ عُـودُهَـا[٢]

وقَالَ آخَرُ:

٥٧٦ - ولَـو أنّـهـا عُصفُـورَةٌ لَحَسِبتَـهـا مُسَوَّمَـةً تَـدعُـو عَـبـيـدًا وأَزنُـمـا[٣]

وكَلامُ المُصَنِّفِ يَمنَعُ ظَاهرُه مِمّا ذكَرناه، ويُحمَلُ هذا الإِثبَاتُ عَلَى القِلَّةِ والشُّذُوذِ، وإِلَيه يُشيرُ كَلامُ الزَّمَخشَرِيِّ[٤].

المَسأَلَةُ الخَامِسَةُ:

حُكيَ عَنِ الأَخفَشِ جَوَازُ حَذفِ فِعلِ (لَو) وجَوَابِها[٥]، وأَنشَدَ قَولَه:

= للسيوطي ٢/ ٦٦٣، وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣٧، ومغني اللبيب ٣٥٧، والجنى الداني ٢٨٢، والهمع ١/ ٥٠٢.

(١) البيت من الطويل، وهو لصخر بن عمرو الشريد في الأصمعيات ١٤٧، والمقاصد النحوية ٤/ ١٩٥٦ برواية: (فائت الموت)، وهو بلا نسبة في المحكم ٢/ ٣١٤، وابن الناظم ٥٠٧، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٩٩، واللسان (عدو)، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٤٣٩.

(٢) البيت من الطويل، وهو من قصيدة لأبي العوام بن كعب بن زهير، وقيل: هي للحسين بن مطير، وقيل: كثير عزة. انظر: الحماسة البصرية ٢/ ١٩١-١٩٣، والمقاصد النحوية ٤/ ١٩٥٣، وهو بلا نسبة في الشعر والشعراء ٢/ ٥٤٢، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٩٩، وابن الناظم ٥٠٧، والمقاصد الشافية ٦/ ١٨٧، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٤٣٩.

(٣) البيت من الطويل، وهو للعوام بن شوذب الشيباني في المقاصد النحوية ٤/ ١٩٦٦، وشرح أبيات مغني اللبيب ٥/ ٩٧، وهو بلا نسبة في المذكر والمؤنث للأنباري ١/ ١٠٠، والمخصص ٥/ ٧٨، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ١٠٠، والارتشاف ٤/ ١٩٠١، والجنى الداني ٢٨١، ومغني اللبيب ٣٥٧، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٤٣٩.

(٤) المفصل ٤١-٤٢.

(٥) انظر رأيه في: شرح الكافية الشافية ١٦٤١، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ١٠١.

٥٧٧ - .... فَلَو فـي   سَالِفِ الدَّهـرِ والسِّنينِ الخَوَالـي[1]

وتَقديرُه: لَو كَانَ هذا في سَالِفِ الدَّهرِ لكَانَ كذا وكَذا.

ولنكتَفِ بِهذا القَدرِ مِن المَسَائِلِ، ففيه كِفايـةٌ، واللَّه أَعلَمُ بِالصَّوَابِ[2].

---

(١) البيت من الخفيف، وأوله:

أو يـكـن طـبّـك الـدلالَ ....

وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه ٩٦، وانظر: المقاصد النحوية ٤/ ١٩٥٩، وشرح أبيات مغني اللبيب ٨٨، وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٤١، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ١٠١، وابن الناظم ٥٠٨، وتحرير الخصاصة ٢/ ٦٤٤، ومغني اللبيب ٨٥٢، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٤٤٧، والارتشاف ٤/ ١٩٠٣

(٢) الكلام من قوله: (من المسائل) ليس في ط.

[حَرفُ الرَّدعِ]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هَدَى اللَّه سَعيَه: « **حَرفُ الرَّدعِ (كَلّا)، وقَد جَاءَت بِمَعنى (حَقًّا)** ».

قَالَ الإِمَامُ الطَّيِّلا[1]: إِنَّما سُمِّيَت حَرفَ رَدعٍ أَخذًا لَهَا مِن مَعناها الَّتي وُضِعَت مِن أَجلِه، كَمَا سَمَّوا (إِنَّ) حَرفَ تَأكيـدٍ.

وقَد أَشَارَ الشَّيخُ إِلى أَنَّها قَد تكُونُ حَرفَ رَدعٍ، وقَد تكُونُ بِمَعنى (حَقًّا)، فهذانِ مَعنيَانِ [ظ١٥٢]:

المَعنى الأَوَّلُ:

الرَّدعُ في مِثلِ قَولِكَ لِمَن قَالَ: (فُلانٌ يَبغَضُكَ): (كَلا)، أَي: لَيسَ الأَمرُ كَذلِكَ. قَالَ سيبَوَيه[2]: هو رَدعٌ وزَجرٌ، وحُكيَ عَنِ الزَّجَّاجِ أَنَّها رَدعٌ وتَنبيهٌ[3]، قَالَ اللَّه تَعالى بَعدَ قَولِه: ﴿ رَبِّىٓ أَهَٰنَنِ ﴾: ﴿ كَلَّا ﴾ [الفجر: ١٦، ١٧]، أَي: لَيسَ الأَمرُ كما زَعَمَ.

وقَد تَأتي بَعدَ الطَّلبِ لِنَفيِ الإِجابَةِ، كقَولِكَ لِمَن قَالَ: (افعَل كَذا): (كَلا)، أَي: لا يُجَابُ إِلى ذلكَ.

وهَل يُوقَفُ عَلَيها أَو لا[4]؟ فحُكيَ عَن أَحمَدَ بنِ يَحيَى ثَعلَبٍ أَنَّه قَالَ[5]: لا يُوقَفُ عَلَى (كَلّا) في جَميعِ القُرآنِ؛ لأَنَّها جَوابٌ، والفَائِدَةُ فيما بَعدَها. وحُكيَ عَن بَعضِ النُّحَاةِ أَنَّه يُوقَفُ عَلَيها في جَميعِ القُرآنِ؛ لأَنَّها بِمَعنى: انتَه.

---

(١) في ط: (السيد الإمام رضي اللَّه عنه وأرضاه). (٢) سيبويه ٤/ ٢٣٥.

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٣٤٥، وانظر رأيه في: المفصل ٤٤٧، والبديع في علم العربية ٢/ ٤٤٢.

(٤) في المسألة آراء كثيرة. انظرها في: الوقف على كلا وبلى في القرآن لمكي بن أبي طالب ٤٩-٥٠، وابن يعيش ٩/ ١٦.

(٥) انظر رأيه في: الوقف على كلا وبلى في القرآن لمكي بن أبي طالب ٤٩، وابن يعيش ٩/ ١٦، والمدهش لابن الجوزي ٣٢.

ولا يُستثنى عَن هذه القَاعِدَةِ إلا مَوضِعٌ وَاحِدٌ، وهو قَولُه تَعالى: ﴿ كَلَّا وَٱلْقَمَرِ ﴾ [المدثر: ٣٢]، فإنَّه لا يَجُوزُ الوَقفُ عَلَيها دُونَ القَسَمِ. وحُكي عَن ابنِ الدَّهانِ مِن النُّحَاةِ أنَّه قَالَ(١): إنَّه يَحسُنُ الوَقفُ عَلَيها إذا كَانَت رَدًّا لِمَا قَبلَها، أي: لَيسَ الأمرُ كَذلِكَ.

ويكُونُ الكَلامُ بَعدَها مُستَأنَفًا، كَقَولِه تَعالى في سُورَةِ الفَجرِ: ﴿ رَبِّىٓ أَهَـٰنَنِ ﴾ ﴿ كَلَّا ﴾ [الفجر١٦، ١٧] . فأَمَّا إذا كَانَت بِمَعنى (إلّا) جَازَ الابتِدَاءُ بِها، كَقَولِه(٢): ﴿ كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ ﴾ [المطففين: ١٥]، والحَقُّ أنَّها مَتَى كَانت مُنقَطِعَةً عَمَّا بَعدَها جَازَ الوَقفُ عَلَيها، وإِن كَانَت مُتَّصلةً بِمَا بِعدَها لَم يَحسُن السُّكُوتُ عَلَيها.

المَعنى الثَّاني:

أَن تكُونَ بِمَعنى (حَقًّا)، كَقَولِه تَعالى: ﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ﴾ [العلق: ٦]، وهَل تكُونُ اسمًا أَو حَرفًا إذا كَانَت بِمَعنى (حَقًّا)؟ فيه وَجهانِ(٣):

أَحَدُهما: أَن يكُونَ اسمًا؛ لأنَّها في مَعنى الاسمِ، فوَجَبَ الحُكمُ عَلَيها بالاسميَّةِ؛ لأَنَّ التَّعويلَ إنَّما هو عَلَى المَعاني دُونَ العِبَاراتِ، فإذا كَانَ مَعناها الاسميَّـةَ كَانَت اسمًا.

وثَانيهما: أنَّها تكُونُ بَاقيةً عَلَى الحَرفيَّةِ؛ لأَمرَينِ:

أَمَّا أَوَّلًا فلأَنَّ المَقصُودَ بِها هو تَحقيقُ الجُملَةِ، وتَقريرُها كالمَقصُودِ بِـ(إنَّ)؛ فلِهذا لَم يُخرجها عَن الحَرفيَّةِ.

وأَمَّا ثَانيًا فلأنَّا لَو حكَمنا عَلَيها بالاسميَّةِ لَوَجَبَ أَن تكُونَ لَفظةً مُشتَركَةً، والاشتِرَاكُ عَلَى خِلافِ الأَصلِ.

والوَجهانِ لا غُبَارَ عَلَيهما.

* * *

---

(١) انظر هذا الرَّأي في: ابن يعيش ٩/ ١٦. (٢) في ط: (كقوله تعالى).

(٣) انظر الوجهين في: شرح المقدمة الكافية ١٠٠٨.

تنبيهٌ عَلَى مَسَائِلَ تَتَعلَّقُ بِالبَابِ

المَسألَةُ الأولى:

(كَلّا) إذا كَانَت حَرفًا فهي مَبنيَّـةٌ؛ لِكَونِها[1] حَرفًا، والحُرُوفُ كُلُّها مَبنيّةٌ، وإِن كَانَت اسمًا بِمَعنى (حَقًّا) فهي مَبنيَّـةٌ؛ لِمُشَاكَلَتِها لِمَا يكُونُ حَرفًا في صُورَتِها، فوَجَبَ الحُكمُ عَلَيها بِالبِنَاءِ في الحَالَينِ جَميعًا.

المَسألَةُ الثَّانيَةُ:

إذا سَمَّيتَ رَجُلًا بِـ(كَلا) فإِنَّكَ تُعرِبُها وتُبقيها عَلَى حَالِها مِن غَيرِ زيَادَةٍ، كَمَا لَو سَمَّيتَ رَجُلًا بِـ(سَوفَ) فإِنَّكَ تُعرِبُه مِن غَيرِ حَاجَةٍ إلى زيَادَةٍ[2] فيها، وتُجريه مُجرَى المَقصُورِ، فَتقُولُ: (هذا كَلًّا) كَمَا تَقُولُ: (هذا عَصًا) [و٢٥٢] .

المَسألَةُ الثَّالِثَةُ:

إذا ثَنَّيتَه فإِنَّكَ تَقُول: (كَلَّيَانِ)، فَتقلِبُ أَلِفُه يَاءً؛ ولِهذا لا تَقُولُ: (كَلّوانِ)؛ لأَنَّها صَارَت رَابِعَةً، فكَانَت أَحَقَّ بِالقِلبِ، كـ(مِعزَى)، و(مَرعَى)، فإذا كَانَ الرُّبَاعيُّ فَما زَادَ يُقلَبُ أَلِفُه يَاءً مِن الوَاوِ، فيَجِبُ قَلبُها يَاءً، وإِن لَم يُعرَف أَصلُها.

---

(١) في ط: (كونها).

(٢) في ط: (من غير زيادة).

[تَاءُ التَّأنيثِ السَّاكِنَة]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هَدَى اللَّه سَعيَه: « **تَاءُ التَّأنيثِ السَّاكِنةُ تَلحَقُ المَاضي لِتَأنيثِ المُسنَدِ إلَيه، فإن كَانَ ظَاهرًا غيرَ حَقيقيٍّ فمُخَيَّرٌ، وأمّا إلحَاقُ عَلامَةِ التَّثنيةِ والجَمعَينِ فَضَعيفٌ** ».

قَالَ الإِمَامُ العَلِيِّ[1]: إنَّما قَالَ: تَاءُ التَّأنيثِ، فأَضَافَها إلى التَّأنيثِ، لَمَّا كَانَت عَلامَةً لَه، والشَّيءُ يُضَافُ إلى غَيرِه بِأَدنَى مُلابَسَةٍ، وغَرَضُ [الشَّيخِ][2] ذِكرُ مَا يَختَصُّ الأفعَالَ مِن التَّأنيثِ، فأَمَّا مَا يَختَصُّ الأَسمَاءَ فَقَد ذكَرنَاه[3] في بَابٍ عَلَى حيَالِه، فأَغنى عَن الإعَادَةِ.

فَقَالَ: « **تَاءُ التَّأنيثِ** » يَحتَرِزُ بِه عَن الهَاءِ في حَالَةِ[4] الوَقفِ، فإنَّ ذلِكَ إنَّما يكُونُ للأسمَاءِ عَلَى الخُصُوصِ في حَالِ[5] الوَقفِ. وقَولُه: « **السَّاكِنَةُ** » يَحتَرِزُ بِه عَن المُتَحرِّكَةِ مِن نَحوِ: (حَمزَةَ)، و(طَلحَةَ)، و(قَائِمَةٍ)، و(ضَارِبَةٍ)، فإنَّ هذه المُتَحرِّكَةَ تَختَصُّ الأَسمَاءَ، لا غَيرُ، والغَرَضُ ذِكرُ مَا يَختَصُّ الأَفعَالَ هَاهنا، نَحوُ: (قَامَت)، و(خَرَجَت).

فإذا عَرَفتَ هذا فلنَذكُر حُكمَ دُخُولِها، وكَيفيَّةَ دُخُولِها، فهاتَانِ نُكتَتَانِ:

النُّكتَةُ الأُولى: في حُكمِ دُخُولِها عَلَى الفِعلِ

واعلَم أَنَّ دُخُولَها إنَّما يكُونُ عَلَى الأَفعالِ لِتَدُلَّ عَلَى أَنَّ الفَاعِلَ مُؤَنَّثٌ في مِثلِ قَولِكَ: (قَامَت هندٌ)، و(هندٌ خَرَجَت).

ودُخُولُها مَقصُورٌ عَلَى الفِعلِ المَاضي دُونَ المُضَارِعِ؛ مِن جِهَةِ أَنَّ حُرُوفَ

---

(١) في ط: (الإمام رضي اللَّه عنه وأرضاه).

(٢) ما بين المعقوفين من ط، وساقط من الأصل.

(٣) في ط: (ذكرنا).

(٤) في ط: (حال).

(٥) في ط: (حالة).

المُضَارَعَةِ أَغنَت عَن التَّأنيثِ، فلا تَدخُلُ فيه.

وتكُونُ سَاكِنةً، وإِنَّما وَجَبَ الحُكمُ بِسُكُونِها لأمرَينِ:

أَمَّا أَوَّلًا فلأَنَّها مَبنيَّةٌ، وأَصلُ البِناءِ هو السُّكونُ، ولا يُقدَمُ عَلَى الحَرَكَةِ إِلَّا لِدَليلٍ.

وأَمَّا ثَانيًا فلأَنَّها مُتَّصِلةٌ بِالفِعلِ، والفِعلُ لا إِعرَابَ لَه بِخِلافِ التَّاءِ المُتَّصِلَةِ بِالأَسمَاءِ، فإِنَّ الإِعرَابَ وَاقِعٌ عَلَيها؛ لَمَّا كَانَت الأَسمَاءُ مُعرَبَـةً في نَفسِها. فافترَقا.

فإِن لَقيَها سَاكِنٌ وَجَبَ تَحريكُها لالتِقاءِ السَّاكِنَينِ، ويَجِبُ كَسرُها عَلَى أَصلِ التِقَاءِ السَّاكِنَينِ، كَمَا في قَولِه تَعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا﴾ [الحجرات: ١٤] [ظ٢٥٢]، وقَد تكُونُ مَضمُومةً للاتباعِ، كَقَولِه: ﴿وَقَالَتِ ٱخْرُجْ﴾ [يوسف: ٣١] فيمَن قَرَأَها مَضمُومَةً[١]، ومَن كَسَرَها فَعلى الأَصلِ الَّذي ذكَرناه للسَّاكِنَينِ.

ويُوقَفُ عَلَيها بِالتَّاءِ في كُلِّ حَالٍ، فتَقِفُ عَلَى (خَرَجَت) بالتَّاءِ، ولا خِلافَ بَينَ القُرَّاءِ في الوَقفِ عَلَى قَولِه: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ﴾ [الحجرات: ١٤]، وفي قَولِه: ﴿فَضَحِكَتْ﴾ [هود: ٧١] أنَّه بِالتَّاءِ، وإِنَّما وَقَعَ الخِلافُ في تَاءِ التَّأنيثِ المُتَّصِلَةِ بِالأَسمَاءِ في مِثلِ قَولِه تَعالى: ﴿ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ﴾ [التحريم: ١٠]، فَوَقَفَ عَلَيها بالتَّاءِ نَافِعٌ وابنُ عَامِرٍ، وعَاصِمٌ، وحَمزَةُ، ووَقَفَ[٢] عَلَيها بِالهَاءِ أَبُو عَمرٍو، وابنُ كَثيرٍ، والكِسَائيُّ[٣]، ووَقَفَ القُرَّاءُ كُلُّهم عَلَى (لاتَ) في قَولِه: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣] بالتَّاءِ، فأَمَّا الكِسَائيُّ فوَقَفَ عَلَيها بِالهَاءِ[٤].

* * *

النُّكتَةُ الثَّانيةُ: في كَيفيَّةِ دُخُولِها

واعلَم أَنَّ دُخُولَها يكُونُ عَلَى أَوجُهٍ ثَلاثَةٍ:

---

(١) هي قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر والكسائي في السبعة ١٧٤، ومعاني القراءات ١٨٩.

(٢) كذا في ط، وفي الأصل: (وقف).

(٣) انظر: التيسير ٦٠.

(٤) انظر: الإقناع في القراءات السبع ١/ ٢٥٧، والتيسير ٦٠.

أَمَّا أَوَّلًا فتكُونُ دَاخِلةً عَلَى المُضمَرِ، ومَتى كَانَت عَلَى هذه الصِّفَةِ فإِنَّها تكُونُ لازِمَةً، سَواءٌ كَانَ المُؤنَّثُ حقيقيًّا أو غَيرَ حَقيقيٍّ؛ فلِهذا تَقُولُ: (الشَّمسُ طَلعَت)، و(هندٌ خَرَجَت)، و(المَرأةُ قَامَت).

وأَمَّا ثَانيًا فَغيرُ لازِمَةٍ، وهو مَا كَانَ في ظَاهِرِ غَيرِ الحَقيقيِّ، في مِثلِ قَولِكَ: (طَلحَةُ)، و(عَينُ)، فلِهذا تَقُولُ: (طَلعَت الشَّمسُ)، و(طَلَعَ الشَّمسُ)، فتكُونُ مُخَيَّـرًا في إِلحَاقِها وعَدَمِ إِلحَاقِها لَمَّا كَانَ غَيرَ حَقيقيٍّ.

وأَمَّا ثَالِثًا فتُلحَقُ بِالحَقيقيِّ عَلَى جِهَةِ اللزُومِ؛ فلِهذا تَقُولُ: (قَامَت المَرأةُ)، ولا يَجُوزُ: (قَامَ المَرأةُ).

وقَد قرَّرنا في بَابِ المُذكَّرِ والمُؤَنَّثِ مَا يَتعَلَّـقُ بِتأنيثِ الأَسمَاءِ، فأَغنى عَن الإِعَادَةِ.

* * *

تَنبيهٌ عَلَى مَسَائِلَ تَتَعلَّقُ بَالبَابِ

المَسأَلَةُ الأُولى:

قَالَ الشَّيخُ: « **وأَمَّا إِلحاقُ عَلامَةِ التَّأنيثِ** » إلى آخِرِه.

اعلَم أَنَّ مِن العرَبِ مَن يُلحِقُ عَلامَةَ التَّثنيَةِ في الفِعلِ، مَع ذِكرِ [فَاعِلِه][1] ظَاهِرًا، في مِثلِ قَولِكَ: (قَاما الرَّجُلانِ)، وعَلامَةُ جَمعِ التَّذكيرِ في مِثلِ قَولِكَ: (قَامُوا الرِّجَالُ)، وعَلامَةُ جَمعِ المُؤَنَّثِ في نَحوِ قَولِكَ: (قُمنَ النِّسَاءُ).

وهذه لُغَةٌ لِبَعضِ العرَبِ لَيسَت فَصيحَةً، والفَصيحُ الَّذي وَرَدَ عَلَيه التَّنزيلُ: (قَامَ الرِّجَالُ)، و(خَرَجَت النِّسَاءُ)، و(قَامَ الزَّيدَانِ). وقَد جَاءَ عَلَى هذه اللُّغَةِ: (أَكَلُوني البَرَاغيثُ)[2]، وفيها وَجهانِ:

---

(١) ما بين المعقوفين من ط، وساقط من الأصل.

(٢) نُسب إلى طيء وأزد شنوءة وبني الحارث بن كعب لغة سماها النحاة بـ(لغة أكلوني البراغيث)، وفيها يُسند الفعل إلى اسم ظاهر مثنى أو جمع مع وجود علامة تدلّ على التثنية أو الجمع، وذلك كقولك: =

أَحَدُهما: أَنَّ هذه اللَّوَاحِقَ ضَمَائِرُ عَلَى حَالِها، ولا تتغيَّـرُ، كَمَا لَو كَانَت لاحِقَةً بالظَّوَاهِرِ في: (الرِّجَالُ قَامُوا)، و(النِّسَاءُ خَرَجنَ)، وعَلَى هذا تكُونُ الظَّوَاهِرُ تَوَابِعَ لِهذه الضَّمائِـرِ، عَلَى جِهَةِ البَدَلِ أَو عَطفِ البيَانِ[1].

وثَانيهما: أَن تكُونَ حُرُوفًا عَلَى طَرِيقَـةِ حَرفِ التَّـأنيثِ، وعَلَى هـذا لا كَلامَ عَلَى أنَّها لا إِعرَابَ لَها؛ لِكَونِها حُرُوفًا[2].

المَسأَلَةُ الثَّانيَةُ:

إذا حُرِّكَت التَّاءُ مِن أَجلِ [و٢٥٣] التِقاءِ السَّاكِنَينِ فهذه الحَركَةُ عَارِضَةٌ، ومِن أَجلِ ذلِكَ لَم يُـرَدَّ المَحذُوفُ الَّذي حُذِفَ [لالتِقاءِ السَّاكِنَينِ][3] في نَحوِ: (المَرأَةُ رَمَت الغَرَضَ)؛ لأَنَّ أَصلَه: رَمَيَت الغَرَضَ، فتَحرَّكَت[4] اليَاءُ وانفَتحَ مَا قَبلَها، فقُلِبَت أَلِفًا، فالتَقَى سَاكِنَانِ: الأَلِفُ والتَّاءُ، فحُذِفَت الأَلِفُ لالتِقَاءِ السَّاكِنَينِ، فإذا تَحركَت التَّاءُ مِن أَجلِ السَّاكِنَينِ لَم يُـرَدَّ المَحذُوفُ، لَمَّا كَانَت الحَركَةُ عَارِضَةً لأَمرٍ مُنفَصِلٍ.

فـإِن تَحـرَّكَت التّاءُ لأَمرٍ مُـتَّصِـلٍ كَضَميرِ الاثنَينِ، فهَل يُـرَدُّ المَحـذُوفُ أَم لا؟ فيه لُغَتانِ: إِحدَاهما أنَّه يُـرَدُّ عَمَلًا عَلَى كَـونِ الحَـركَـةِ لازِمَـةً؛ فلِهذا يُـقَـالُ:

= (قاما الرجلان) و (قاموا الرجال)، والمشكلة في هذه اللغة أنها توهم أنّ للفعل فاعلين الاسم الظاهر والضمير، و قد أنكر بعض النحاة هذه اللغة. انظرها في الجنى الداني ١٤٩، ١٥٠، والمساعد ١/ ٣٩٤.

(١) هذا رَأيُ سيبَويه، والفراء، والأَخفش. انظر سيبويه ٢/ ٤١، ومعاني القُرآن للفراء ١/ ٣١٦، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٢٨٦.

(٢) هو رأي المازني، ونسِبَ إلى الفارسي أَنَّ هذا حَرفٌ والفاعل هو ما بعده. انظر التعليقة للفارسي ١/ ٣٨، والفوائد والقواعد ١٨٣، وابن يعيش ٣/ ٨٧، ٧/ ٧، والبسيط ١/ ٢٧٠.

(٣) ما بين المعقوفين من ط، وساقط من الأصل.

(٤) في ط: (فحركت).

(رَماتا)[١]. والثّانيَـةُ أنّـه لا يُـرَدُّ؛ لَأنَّ الحَركَةَ عَارِضَةٌ كَعُـرُوضِها [في نَحـوِ][٢]: (رَمَت المَرأَةُ)، فعَلَى هذا تَقُولُ: (المَرأَتانِ رَمَتا)[٣].

المَسأَلَۃُ الثّالِثَۃُ:

(رُبَّ)، و(رُبَّت)، و(ثُمَّ)، و(ثُمَّت) يُوقَفُ عَلَيهما بِالهَاءِ، كَما وُقِفَ عَلَى (لاتَ) بالهَاءِ في قِرَاءَةِ الكِسَائيِّ، وهذه الحُرُوفُ مِثلُها؛ فلِهذا جَازَ فيها الوَجهانِ.

---

(١) هي لغة رديئة. انظرها في: المفصَّل ٣٢٨، والتَّخمير ٤/ ١٧٥، وشرح الرَّضي ٤/ ٤٨١، والجنى الداني ٥٨.

(٢) ما بين المعقوفين من ط، وساقط من الأصل.

(٣) قوله: (فعلى هذا تقول المرأتان رمتا) ليس في ط.

[التَّنوينُ]

قَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ هَدَى اللَّه سَعيَه: « **التَّنوينُ نُونٌ سَاكِنةٌ تَتبَعُ حَركَـةَ الآخَرِ، لا لِتَأكيدِ الفِعلِ، وهو للتَّمكينِ، والتَّنكيرِ، والعِوَضِ، والمُقَابلَةِ، والتَّرنُّمِ، ويُحذَفُ مِن العَلَمِ مَوصُوفًا بـ(ابنٍ) مُضَافًا إلى عَلَم** ».

قَالَ الإمَامُ عليه السلام[١]: قَد حَدَّه الشَّيخُ بِما ذكـرَه. فقَولُه: (**نُونٌ**) قيدٌ لَه عَن سَائِرِ حُرُوفِ المَعاني كالتَّاءِ للتَّأنيثِ، والأَلِفِ للتَّثنيَـةِ، وغَيرِهما. قَولُه: (**سَاكِنةٌ**) يَحترَزُ بِه عَن النُّونِ المُتَحرِّكَةِ في التَّثنيَـةِ والجَمعِ، فإنَّهما لا يكُونانِ[٢] تنوينًا. قَولُه: (**تَتبَعُ حَرَكَةَ الآخِرِ**) يُحترَزُ بِه عَن مِثلِ: (ضَيفَنٍ)، و(رَعشَنٍ)، فإنَّ هذه نُونٌ سَاكِنةٌ لا تَتبَعُ الآخِرَ، وإنَّما هي تَابِعَةٌ لِنَفسِ الكَلِمَةِ؛ ولِهذا فإنَّ الإعرَابَ وَاقعٌ عَلَيها[٣]، كَمَا تَقَعُ عَلَى تَاءِ التَّأنيثِ، في نَحوِ: (طَلحَةَ)، و(حَمزَةَ). وقَولُه: (**الآخرِ**) ولَم يَقُل: (الاسمُ)؛ لِيَدخُلَ فيه تَنوينُ التَّـرَنُّمِ؛ لأنَّه تَنوينٌ، ولَيسَ مَقصُورًا عَلَى الاسمِ، وإنَّما هو دَاخِلٌ في الاسمِ وغَيرِه مِن الفِعلِ، كَمَا سَنُـوَضِّحُه. قَولُه: (**لا لِتَأكيدِ الفِعلِ**) يُحتـرَزُ بِه عَن نُونِ التَّـأكيدِ الخَفيفَةِ، فإنَّها نُونٌ سَاكِنَـةٌ تَابِعَةٌ للآخَرِ، لكنَّها لا تكُونُ تَنوينًا، لَمَّا كَانَت وَارِدَةً عَلَى جِهَةِ التَّـأكيدِ للفِعلِ، فلا يَـرِدُ اعتِرَاضًا.

فإذا تَمَهَّدَت هـذه القَاعِـدَةُ فلنَـذكُـر أَقسَامَ التَّنوينِ، ثُمّ نُردِفه بِـذِكـرِ أَحكَامِه، فهذان بَحثَان:

البَحثُ الأَوَّلُ: في ذِكرِ أَقسَامِه

[ظ٢٥٣] ولَه أَقسَامٌ سِتَّـةٌ نُـفَصِّلُها بِمَعُونَـةِ اللَّه[٤]:

---

(١) في ط: (الإمام رضي اللَّه عنه وأرضاه). (٢) كذا في ط، وفي الأصل: (يكون).

(٣) في ط: (عليهما). (٤) قوله: (بمعونة اللَّه) ليس في ط.

القِسمُ الأوّلُ مِنها: تَنوينُ المكَانَـةِ: وهو كُلُّ تَنوينٍ مُلحَقٍ بالأَسمَاءِ المُعربَـةِ الَّتي لَم تُشبه الفِعلَ. فقَولُنا: (كُلُّ تَنوينٍ) عَامٌّ في كُلِّ تَنوينٍ. وقَولُنا: (مُلحَقٍ بالأَسمَاءِ المُعرَبَةِ) يُحترَزُ بِه عَن تَنوينِ التَّنكيرِ، في نَحو: (صَه) و(صَهٍ)، فإنَّها مَبنيَّـةٌ، فالتَّنوينُ فيها للتَّنكيـرِ[١]، كَمَا سَنُقرِّرُه بَعدُ بِمَعُونَـةِ اللَّه[٢]. وقَولُنا: (الَّذي لَم يُشبِه الفِعلَ) يُحترَزُ بِه عَن الأَسمَاءِ الَّتي هي غَيرُ مُنصَرِفَةٍ، فإنَّ التَّنوينَ فيها تَنوينُ تَمكينٍ إذا نُـكِّرَت، كقَولِكَ: (هذا إبرَاهيمُ وإبرَاهيمٌ آخرُ)، وهو مَع كَونِه للتَّمكينِ، فهو دَالٌّ عَلَى التَّنكيرِ. ومَا ذكَرنا مِن القَيدِ الأَخيرِ، وهو قَولُنا: (الَّذي لَم يُشبِه الفِعلَ) إنَّما ذُكِرَ عَلَى جِهَةِ البَيانِ والتَّفصيلِ.

والتَّحقيقُ أَنَّ هذا التَّنوينَ في صَرفِ الأَسمَاءِ غَيرِ المُنصَرِفَةِ عِندَ قَصدِ تَنكيرِها هو تَنوينُ تَمكينٍ، وإِن كَانَ مُشعِرًا بِتَنكيرِها فلا يَستَحِقُّ أَن يكُونَ قِسمًا مُخَالِفًا لِسَائِرِ أَقسَامِ التَّنوينِ السِّتَّةِ المَذكُورَةِ.

وهذا التَّنوينُ هو في نَحوِ: (زَيـدٍ)، و(رَجُلٍ) فَبِدُخُولِ الإعرَابِ فيه صَارَ مُتمكِّنًا، وبِدُخُولِ التَّنوينِ فيه حَصَلَت لَه الأَمكَنيَّـةُ، فصَارَ مُتمكِّنًا أَمكَنَ؛ لِمَا ذكَرناه.

فإن زَعَمَ زَاعِمٌ أَنَّ التَّنوينَ في قَولِنا: (رَجُلٌ) هو تَنوينُ تَنكيرٍ؛ لِدُخُولِه عَلَى النَّـكِرَاتِ. فهو خَطَأٌ؛ لأنَّه لو كَانَ للتَّنكيرِ لَذَهَبَ إِذا سُمِّيَ شَخصٌ بِـ(رَجُلٍ)، فلَمَّا كَانَ بَاقيًا مَع الاسميَّـةِ دَلَّ عَلَى كَونِه للمكَانَةِ.

القِسمُ الثَّاني: تَنوينُ التَّنكيرِ: فهو في نَحوِ: (صَـه) و(صَـهٍ)، و(مَـه) و(مَـهٍ)، وهذا التَّنوينُ اللَّاحِقُ بالأَسمَاءِ المَبنيَّـةِ عَلامةً لِتَنكيرِها، فإذا قُلتَ: (صَه) مِن غَيرِ تَنوينٍ، فهو مَعرِفةٌ، وعَلامَةُ تَعريـفِه ذَهَابُ التَّنوينِ عَنه، وتَعريفُه تَعريفٌ ذِهنيٌّ، بِمَنزِلَةِ: (أُسَامَةَ). ولا يُقَالُ بِكَونِه غَيرَ مُنصَرِفٍ؛ لأَنَّ الصَّرفَ وتَركَه إِنَّما يكُونُ في الأَسمَاءِ المُعرَبـةِ دُونَ الأَسمَاءِ المَبنيَّـةِ.

---

(١) في ط: (للتمكين).

(٢) في ط: (بعون اللَّه تعالى).

وإذا قُلتَ: (صَهٍ) فهو نكِـرَةٌ، وعَلامَـةُ تَنكيرِه وُجُودُ التَّنوينِ فيه.

فإذا قُلتَ: (صَه) مِن غَيرِ تَنوينٍ فالغَرَضُ: اسكُت السُّكُوتَ المَعهودَ الذِّهنيِّ.

وإِذا قُلتَ: (صَهٍ) بِالتَّنوينِ فالغَـرَضُ بِه: سُكُوتًا تَامًّا، عَلَى جِهَـةِ التَّنكيرِ.

ويُلحَقُ بِتَنوينِ التَّنكيرِ التَّنوينُ اللّاحِقُ بِالأَصوَاتِ التّي في أَعجَـازِ الكَلِمِ، نَحوُ: (سيبَوَيـهٍ)، و(عَمرَوَيـهٍ)، و(نِفطَـوَيـهٍ)، و(رَاهَوَيـهٍ) وغَيـرِ ذلِكَ، فإِنَّها لاحِقَـةٌ للتَّنكيرِ، فتَقُولُ: (هذا سيبَـوَيه) مِن غَيرِ تنوينٍ و(سيبَوَيـهٍ آخَرَ).

القِسمُ الثَّالِثُ: تَنوينُ العِوَضِ: وهو التَّنوينُ اللّاحِقُ بالاسمِ عَلَى جِهَةِ كَونِه خَلَفًا [و٢٥٤] عَن غَيرِه، ثُمَّ إِنَّه عَلَى وَجهَينِ:

أَحَدُهما: أَن يكُونَ عِوَضًا عَن المُضَافِ إِلَيه في نَحوِ: (يَومَئِذٍ)، و(سَاعَتَئِذٍ)، فإِنَّ[١] هذا التَّنوينَ عِوضٌ عَمَّا كَانَ يُضَافُ إِلَيه (إِذ) مِن[٢] الجُمَلِ السَّابِقَةِ، وفي مِثلِ قَولِه تَعالى: ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْـرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْـدُ ﴾ [الروم: ٤] عَلَى مَن قَرَأَه بالتَّنوينِ[٣]؛ لأَنَّه يكُونُ عِوَضًا عَن مُضَافِه، وفي مِثلِ: ﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ ﴾ [الزخرف: ٣٢]، فهو عِوَضٌ عَن المُضَافِ إِلَيه.

وثَانيهما: أَن يكُونَ عِوَضًا عَن اليَاءِ، أَو عَن إِعلالِ اليَاءِ في نَحوِ: (جَوَارٍ)، و(غَوَاشٍ)، فاختُلِفَ في الرِّوَايَةِ عَن سيبَوَيه والمُبرِّدِ في ذلِكَ[٤]، فأَحَدُهما يَقُولُ:

---

(١) في ط: (فإذا).

(٢) كذا في ط، وفي الأصل: (يضاف إليه الاسم ذ من).

(٣) هذه قراءة أبي السمال والجحدري وعون العقيلي. انظر: تفسير البحر المحيط ٧/ ١٥٨، وانظر: القراءة غير منسوبة في إعراب القراءات الشَّواذ ٢/ ٢٧٩.

(٤) للنحاة في هذا التنوين عدَّة أقوال، فقيل: هو تنوين الصرف، ونُقل هذا الرأي عن أبي علي، ونُقل أيضًا عن الخليل وسيبويه والمبرد. وقيل: هو تنوين عوض عن حذف الياء، ونُقل هذا الرأي عن سيبويه. وقيل: هو تنوين عوض عن حركة الياء، وهذا رأي الزَّجاج، ونُسب إلى المبرد . وقيل: هو تنوين عوض عن الإعلال، ونُسب هذا الرأي للسيرافي. وقيل: هو تنوين الإعراب الأصلي، وذلك كسائر الأسماء =

إنَّه عِوَضٌ عَن إعلالِ اليَاءِ. والآخرُ يَقُولُ: إنّه عِوضٌ عَن اليَاءِ نَفسِها.

والمُختَارُ أنَّه يكُونُ عِوَضًا عَن إعلالِ اليَاءِ؛ لأنَّ الأَصلَ فيهما: (جَوَارِيٌ)، و(غَواشيٌ)، مُنصَرِفٌ[١] بتَحريكِ اليَاءِ، فثقُلَت الكَسرَةُ والضَّمَّةُ عَلَيها، فحُذِفَت الكَسرَةُ والضَّمَّةُ والتَّنوينُ؛ لأنَّه لا بَقَاءَ لَه مَع زَوَالِ الحَركَةِ، وهو تَنوينُ الصَّرفِ[٢]، ثُمَّ عُوِّضَ عَن الحَذفِ[٣] تَنوينٌ، فالتَقَى سَاكِنَانِ: اليَاءُ والتَّنوينُ، فحُذِفَت اليَاءُ لالتِقَاءِ السَّاكِنَينِ، فهو غَيرُ مُنصَرِفٍ، وهذا تَنوينُ عِوَضٍ، لا تَنوينُ صَرفٍ. ومَن قَالَ إنَّه تَنوينُ عِوَضٍ عَن اليَاءِ[٤] فهو خَطأ؛ لأنَّ اليَاءَ لا تَنحَذِفُ إلّا لأَجلِه، كَيفَ يُقَالُ بكَونِه عِوَضًا عَنها.

القِسمُ الرَّابعُ: تَنوينُ مُقَابلَة: وهو في نَحوِ: (عرَفاتٍ)، و(مُسلِمَاتٍ)، إذا كَانَ مُسَمًّى بِه عَلَمًا، فإنَّ مَا هذا حَالُه لَيسَ بتَنوينِ تَمكينٍ، فإنَّه غَيرُ مُنصَرِفٍ للتَّعريفِ والتَّأنيثِ، فلَم يَبقَ إلَّا أنَّه تَنوينُ مُقَابلَةٍ بِـإزَاءِ نُونِ المُذكَّرِ في نَحوِ: (زَيدينَ)، و(مُسلِمينَ) ليَتقَابلَ الجَمعانِ، فإذا كَانَت في جَمعِ المُذكَّرِ نُونٌ فيَجِبُ أَن تَحصُلَ في جَمعِ المُؤنَّثِ السَّالِمِ نُونٌ أُخرَى؛ ليَستَويا.

فأمَّا الزَّمَخشَريُّ فقَد زَعَمَ أنَّه تَنوينُ الصَّرفِ[٥]، وقَالَ: إنَّه منصَرِفٌ؛ لأنَّ تَاءَ التَّأنيثِ

= المعربات. انظر المسألة في: ما ينصرف وما لا ينصرف ١١٢، وسر الصناعة ٥١٤، والمنصف ٢/ ٧٢، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٤٠، وابن يعيش ١/ ٦٣-٦٤، وشرح الرضي ١٥٣، ومغني اللبيب ٣٤١.

(١) في ط: (عن متصرف).

(٢) الكلام من قوله: (والتنوين) ساقط من ط.

(٣) في ط: (حذفها).

(٤) في ط: (اليائين).

(٥) قال في الكشاف١/ ٢٧٣: « فإن قلت: هلا منعت الصرف وفيها السببان التعريف والتأنيث؟ قلت: لا يخلو من التأنيث إما أن يكون بالتاء التي في لفظها وإما بتاء مقدرة كما في سعاد فالتي في لفظها ليست للتأنيث وإنما هي مع الألف التي قبلها علامة جمع المؤنث ولا يصح تقدير التاء فيها لأن هذه التاء =

قَد ذَهَبَت، وهذه التَّاءُ الحَاصِلَةُ إِنَّما هي للجَمعِ، لا للتَّأنيثِ، وقَد ذكَرنا مَا يَرِدُ عَلَى الزَّمَخشَريِّ في ذلك، وأَظهَرنا المُختَارَ فيه في الجَمعِ السَّالِمِ، فأَغنى عَنِ الإِعَادَةِ.

القِسمُ الخَامِسُ: تَنوينُ التَّرنُّم: وهو التَّنوينُ الَّذي يلحَقُ آخِرَ الأَبيَاتِ والأَنصَافِ المُصَرَّعَةِ لِتَحسينِ الإِنشَادِ والتَّغنِّي، وتَختَصُّ بِالقَوَافي المُطلَقَةِ، وهو نَائِبٌ مَنابَ حَرفِ الإِطلاقِ، جُعِلَ عِوَضًا عَن حُرُوفِ المَدِّ واللِّينِ: الأَلِفِ والوَاوِ واليَاءِ، وأَكثَرُ مَا تَقَعُ في لُغَةِ بَني تَميمٍ، وإِنَّما أَجرَوه عَلَى حُرُوفِ اللِّينِ لِمَا كَانَ يَحصُلُ به مِن تَحسينِ الصَّوتِ [ظ٢٥٤] وامتِدَادِه ولينِه مَا لا يَحصُلُ بِحُرُوفِ اللِّينِ، وأَنشَدَ النُّحَاةُ لِجَريرٍ:

٥٧٨ - أَقِلِّي اللَّومَ عَاذِلَ والعِتَابَن وقُولي إن أَصَبتُ لَقَد أَصَابَن[1]

وكَانَ أَصلُه: (العِتَابَا) و(أَصَابا)، لكنّه جَعَلَ مكَانَ الأَلِفِ التَّنوينَ؛ لِمَا يَحصُلُ في النُّونِ مِن الغُنَّةِ الَّتي يكتَسِبُ بِها رَقَّةً في الصَّوتِ وطَنينًا عَلَى المَسمُوعِ ولَذَّةً في التَّصويتِ، وقَالَ العَجَّاجِ:

٥٧٩ - يَا صَاحِ مَا هَاجَ العُيُونَ الذّرّفَن[2]

= لاختصاصها بجمع المؤنث مانعة من تقديرها » ويرى جمهور النُّحاة أنَّ التَّنوين في (عرفات) تنوين مقابلة. انظر: مشكل إعراب القرآن ١٢٤، والتبيان ١/ ٦٢، وابن يعيش ٩/ ٣٤، والإيضاح في شرح المفصَّل ٢/ ٢٧٣.

(١) البيت من الوافر لجرير بن عطيّة في ديوانه ٦٤، وانظر: الخصائص ١/ ١٧١، والمفصل ٤٥٥، وابن يعيش ٩/ ٢٩. وبلا نسبة في المقتضب ١/ ٢٤٠، والحجَّة للفارسي ١/ ٧٣، ٢/ ٣٦١، والبغداديات ١٦٠، والمقتصد ١/ ٧٥ والإنصاف ٢/ ٦٥٥، وأمالي ابن الشَّجري ٢/ ٢٤١، وشرح الكافية الشَّافية ٣/ ١٤٢٤، وشرح التَّسهيل لابن مالك ١/ ١١، والمستوفي لابن فرخان ١/ ٦٦، والمساعد ١/ ٧، ورصف المباني ٢٩، والارتشاف ٢/ ٨٢٧، ومغني اللبيب ٤٤٧، وشرح اللمع لابن برهان ٢/ ٥٠٦، والبديع في علم العربيّة ٢/ ٤٤٧ .

(٢) هذا من الرجز، وهو للعجاج في ديوانه ٤٢٢، وانظر: ابن السيرافي ٢/ ٣٠٣، وتوضيح المقاصد ١/ ٢٧٨، والمقاصد النحوية ١/ ١٢٧، وهو بلا نسبة في ابن الناظم ١/ ٨، والأشموني ٤/ ٢٣.

[وقَالَ أيضًا](١):

٥٨٠ - مِـن طَـلَـلٍ كـالأتـحَـمـيِّ أنهَـجَـن(٢)

وقَالَ آخَرُ:

٥٨١ - يَـا أَبَـتـا عَـلَّـكَ أو عَـسَـاكَـن(٣)

القِسمُ السَّادِسُ: التَّنوينُ الغَالي: وإِنَّما سُمِّيَ غَاليًا لِقِلَّتِه ونُدُورِه، وهو تَنوينٌ بَعدَ حَرفِ الرَّويِّ المُقَيَّدِ.

وأَنشَدَ النُّحَاةُ لِرُؤبَـةَ بنِ العَجَّاجِ:

٥٨٢ - وقَاتِـمِ الأعمَـاقِ خَـاوِي المُختَرِقن

مُشتَبِه الأَعـلامِ لَـمّـاعِ الـخَـفَـقـن(٤)

---

(١) هذه الزيادة اقتضاها السياق، لأن البيتين من قصيدتين مختلفتين للعجاج.

(٢) هذا من الرجز، وهو للعجاج في ديوانه ٣٢١، وانظر: سيبويه ٤/ ٢٠٧، والأصول ٢/ ٣٨٧، والخصائص ١/ ١٧١، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥١٤. وهو بلا نسبة في المحكم ٢/ ٢٦٣، وتوضيح المقاصد ١/ ٢٧٩، والجنى الداني ١٤٦، والمساعد ٤/ ٣٣٢.

(٣) البيت من الرَّجز، وهو لرؤبة في ملحقات ديوانه ١٨١، وانظر: سيبويه ٢/ ٣٧٥. وهو للعجَّاج في تهذيب اللغة ١/ ٧٩، وليس في ديوانه. ويُنسب لرؤبة بن العجاج وللعجاج في خزانة الأدب ٥/ ٣٥٢. وهو بلا نسبة في الأصول ٢/ ٣٨٧، واللامات ١٣٥، والخصائص ٢/ ٩٦، وسر صناعة الإعراب ١/ ٤٠٦، والإنصاف ١/ ٢٢٢، وشرح المقدّمة المحسبة ١٨٦، واللباب ٢/ ٣٧١، والبديع في علم العربيَّة ١/ ٦٩٨، وابن يعيش ٩/ ٣٣، والملخَّص ٦٤١، وشرح الكافية الشَّافية ٣/ ١٤٢٨، والمساعد ٢/ ٦٧٩، ومغني اللبيب ٢٠١.

(٤) هذا من الرَّجز، وهو لرؤبة بن العجاج في ديوانه ١٠٤، وانظر: جمهرة اللغة ١/ ٤٠٨، والخصائص ٢/ ٢٢٨، وابن يعيش ٩/ ٣٤، والتَّخمير ٤/ ١٧٨، وشرح الكافية الشَّافية ٣/ ١٤٢٩، والمحصول لابن إياز ٤٠، ٧١٠، وشرح ألفيَّة ابن معطٍ للقوَّاس ٢/ ١٣٨٧، وتوضيح المقاصد ١/ ٢٨٠، ومغني اللبيب ٤٤٨، وهو للعجاج في الجنى الداني ١٤٧. وهو بلا نسبة في سيبويه ٤/ ٢١٠، والأصول ٢/ ٣٨٩، وإيضاح الفارسي ٢٦٧، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٩٣، ٥٠٢، وشرح الرضي ١/ ٤٨، وابن النَّاظم ٩، ورصف المباني ٤١٨، والمساعد ٢/ ٦٨٠.

وهَل يُكسَرُ مَا قَبلَه أَو يُفتَحُ؟ فيه وَجهان[١]:

أَحَدُهما: أنَّه يكُونُ مكسُورًا إمَّا [لأنَّ][٢] الأصلَ[٣] [في][٤] تِلكَ الكَلِمَةِ الكَسرُ، فحُرِّكَت عِندَ الاحتياجِ إلى حَركَتِها بِالحَركَةِ الأَصليَّةِ، وإمّا لأَجلِ التِقَاءِ السَّاكِنَينِ؛ لأنَّ الأَصلَ فيها الكَسرُ.

وثَانيهما: أنَّه يكُونُ مَفتُوحًا، لَمّا ثَبتَ مِن أنَّ مِثلَ هذه النُّونِ إذا لَحِقَ مَا آخِرُه سَاكِنٌ حُرِّكَ ذلِكَ السَّاكِنُ بِالفَتحِ، ولا نَظَرَ إلى التِقَاءِ السَّاكِنَينِ[٥]، نَحوُ: (اضرِبَن) و(اقتُلَن)، وهذه مِثلُها، فيَجِبُ أن تُحَرَّكَ بِالفَتحِ.

فإن زَعَمَ مَن كَسَرَها أنَّه شَبَّهَها بِمِثلِها في مِثلِ: (يَومَئِذٍ)[٦]، وقَد كُسِرَ مَا قَبلَها. فَجَوَابُه أَنَّ حَملَها عَلَى مَا يكونُ مُفيدًا للتَّأكيدِ، ولَيسَ لَه أَصلٌ في المَعنى، وهو بِنُونِ[٧] التَّأكيدِ أَشبَه مِن حَملِها عَلَى مَا لَه أَصلٌ في المَعنى غَيرِ التَّأكيدِ، وهو العِوَضُ مِن المُضَافِ، فلا جَرَمَ كَانَ الفَتحُ هو الأَولى.

وقَد اعتَرَفَ بِهذا التَّنوينِ الغَالي كَثيرٌ مِن مُحَقِّقي النُّحَاةِ، كَمَا قَالَه المُصَنِّفُ[٨]، وهو رَأيُ الزَّمَخشَرِيِّ[٩] وغَيرِهَ مِن النُّحَاةِ، وأَنكَرَه السِّيرَافيُّ[١٠]، ونسَبَ

---

(١) انظر الوجهين في شرح المقدمة الكافية ١٠١٢.

(٢) ما بين المعقوفين من ط، وليس في الأصل.

(٣) كذا في ط، وفي الأصل: (لأصل).

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وليس في الأصل وط.

(٥) الكلام من قوله: (لأن الأصل) ساقط من ط.

(٦) في ط: (حينئذ).

(٧) في ط: (نون).

(٨) شرح المقدمة الكافية ١٠١٢.

(٩) المفصل ٤٥٥.

(١٠) أثبت هذا التَّنوين الأخفش، وأنكره الزَّجاج والسِّيرافي. وجعله ابن يعيش من نوع تنوين الترنم. انظر: الارتشاف ٢/ ٦٧١، والجنى الدَّاني ١٤٧، وشرح الكافية الشَّافية ٣/ ١٤٣٠، وابن يعيش ٩/ ٣٤.

رُواتَه(١) إلى الوَهمِ بِأن قَالَ(٢): سَمِعَ الرَّاوي رُؤبَةَ يُسَوِّدُ هذا الرَّجَزَ ويَزِيدُ بَعدَه (إن) في آخِرِ كُلِّ بيتٍ(٣)، فأُلقِيَت حَركَةُ هَمزَةِ (إن) عَلَى مَا قَبلَها، فَظَنَّ السّامِعُ أنّه تَنوينٌ، والأمرُ فيه كَمَا قُلناه، وهذا نَظرٌ قَويٌّ، مِن غَيرِ حَاجَةٍ إلى إثبَاتِ قِسمٍ مِن أَقسَامِ التَّنوينِ بالاحتِمَالِ؛ فلِهذا ضَعُفَ مَا قَالُوه. واللَّه أعلَمُ.

* * *

البَحثُ الثَّاني: في بَيَانِ أَحكَامِ التَّنوينِ

وأَقسَامُ [و٢٥٥] التَّنوينِ(٤) مُرَتَّبَةٌ في القُوَّةِ وكَثـرَةِ الاستِعمَالِ، فأَقواها تَنوينُ التَّمكينِ؛ مِن أَجلِ أَنَّ دُخُولَه دَلالَةٌ عَلَى الأَمكَنيَّةِ في الاسمِ، وبَعدَه في القُوَّةِ تَنوينُ التَّنكيرِ، وهو الأَصلُ في التَّنوينِ لِكَونِها دَالَّـةً عَلَى التَّنكيرِ، والنَّـكِرَةُ أَصلٌ للمَعرِفَـةِ؛ لِكَونِها سَابِقَةً عَلَيها، ولا يَمتَنِعُ أَن يكُونَ الشَّيءُ لِغَيرِه أَصلًا، وإن كَانَ أكثرَ استِعمَالًا مِنه؛ ولِهذا فإنَّ تَنوينَ التّمكينِ أكثرُ استِعمالًا مِن تَنوينِ التَّنكيرِ، مَع كَونِ تَنوينِ التَّنكيرِ أَصلًا لَه.

وتَنوينُ العِوَضِ أكثرُ وأَوسَعُ استِعمَالًا مِن تَنوينِ المُقَابلَةِ، وتَنوينُ المُقَابلَةِ أكثرُ مِن استِعمَالِ تَنوينِ التَّرنُّمِ؛ ولِهذا فإنَّ التَّرنّمَ لا يَأتي إلّا في الشِّعرِ عَلَى القِلَّةِ والنُّدُورِ، وتَنوينُ التَّرنُّمِ أكثرُ مِن الغَالي، كَما مَضَى تَقريرُه.

ويُحَرَّكُ التَّنوينُ عِندَ مُلاقَاةِ السّاكِنِ، كَقَولِه تَعالى: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ

---

(١) في الأصل: (راوية) وكذا الصواب كما في شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١١، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٣٠. وانظر: شرح المقدمة الكافية ١٠١٢.

(٢) انظر هذا القول في: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٣٠.

(٣) في ط: (ذلك).

(٤) قوله: (وأقسام التنوين) مكرر في ط.

﴿ ٱلصَّكَمَدُ ﴾ [الإخلاص: ١، ٢]؛ لأَنَّ حَذفَه يُخِلُّ بالكَلِمَةِ، فلَم يَبقَ إلّا تَحريكُه بالكَسرَةِ؛ لِمَا ذكَرناه. ويَجُوزُ حَذفُه عِندَ مُلاقَاةِ السَّاكِنِ، كَقَولِه: ﴿ قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَـدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّـمَدُ ﴾ فيمَن قَرَأَها بالضَّمِّ[١]. وأَنشَدَ النُّحَاةُ شَاهِدًا عَلَى حَذفِ التَّنوينِ:

٥٨٢ - فـأَلـفَـيتُـه غَـيرَ مُـستَـعتِـبٍ ولا ذَاكِــرَ اللَّــهَ إلّا قَــلــيــلا[٢]

ويَختَصُّ بِآخِرِ الكَلِمَةِ مِن جِهَةِ أَنَّه تَابعٌ للحَركَةِ الإعرَابيَّـةِ، والإِعرَابُ مُختَصٌّ بِآخِرِ الكَلِمَةِ.

ومِن حُكمِه مُعَاقَبَةُ اللّامِ[٣] والإِضَافَةِ، فلا يَجُوزُ الجَمعُ بَينَ اللّامِ والتَّنوينِ مِن جِهَةِ أَنَّ اللّامَ للتَّعريفِ والتَّنوينَ للتَّنكيرِ، فهما مُتَناقِضَانِ، كَما تَرَى، ولا يَجُوزُ الجَمعُ بَينَه وبَينَ الإِضَافَةِ مِن جِهَةِ أَنَّ التَّنوينَ إذا كَانَ مُتَّصِلًا بالاسمِ، فهو مُستَقِلٌّ بِنَفسِه، غَيرُ مُفتَقِرٍ إِلى غَيرِه، بِخِلافِ الإِضَافَةِ فإِنَّها تَفتَقِرُ إِلى مَا بَعدَها في إِفَادَةِ تَعريفٍ وتَخصِيصٍ، فلا يُمكِنُ الجَمعُ بَينَهما لِتَناقُضِ حُكمَيهما.

قَولُه: « **ويُحذَفُ التَّنوينُ مِن العَلَمِ** » إلى آخِرِه.

اعلَم أَنَّ تَنوينَ العَلَمِ إِنَّما حُذِفَ للخِفَّةِ؛ لِكَثرَةِ استِعمَالِه ودَورِه، وحَذفُه لا بُدَّ فيه مِن اعتِبَارِ شُرُوطٍ ثَلاثَةٍ:

---

(١) قراءة (أحد) برفع الدَّال بغير تنوين قراءة أبان بن عثمان وزيد بن علي ونصر بن عاصم وعبد اللّه بن أبي إسحاق وأبي السمال وأبي عمرو وهي قراءة شاذَّة. انظر: تفسير البحر المحيط ٨/ ٥٢٩-٥٣٠، ومختصر في شواذ القراءات لابن خالويه ١٨٢، والحجَّة للفارسي ٦/ ٤٥٤-٤٥٥.

(٢) البيت من المتقارب، وهو لأبي الأسود الدُّؤليّ في ديوانه ٥٤، وانظر: سيبويه ١/ ١٦٩، ومعاني الفراء ٢/ ٢٠٢، والمقتضب ٢/ ٣١٣، والمنصف ٢/ ٢٣١، والتَّخمير ٤/ ١٨٠، وابن يعيش ٩/ ٣٤، واللباب ٢/ ١٠٠، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٠٥، وهو بلا نسبة في معاني الأخفش ٩١، والأصول ٣/ ٤٥٥، والخصائص ١/ ٣١١، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٤، وتحصيل عين الذهب ١٤٠، والمفصل ٤٥٦، والبديع في علم العربيّة ٢/ ٦٨٣، والإنصاف ٦٥٩، وشرح الرَّضي ٤/ ٤٨٣، ومغني اللبيب ٨٤٤، وهمع الهوامع ٣/ ٤١١.

(٣) في ط: (اللامام).

أَمَّا أَوَّلًا فأَن يكُونَ المَوصُوفُ عَلَمًا، فإِن كَانَ غيرَ عَلَمٍ لَم يُحذَف.

وأَمَّا ثَانيًا فأَن يكُونَ مَوصُوفًا بِـ(ابنٍ)، فإِن وُصِفَ بِغَيرِهِ لَم يُحذَف تنوينُه.

وأَمَّا ثَالِثًا فبأَن يكُونَ الابنُ مضَافًا إِلى عَلَمٍ، فإِن أُضيفَ إِلى غَيرِ عَلَمٍ لم يُحذف.

فمَتَى استكمَلَ[1] هذه الشَّرائِطَ حُذِفَ في مِثلِ قَولِكَ: (هذا زَيدُ بنُ عَمرٍو). وقَد مَرَّ تَقريرُه في المُنَادَى، ومِن أَجلِ ذلِكَ لَم يُورِده الشَّيخُ في شَرحِ الأُمِّ.

* * *

تَنبيهٌ عَلَى مَسَائِلَ تَتَعلَّقُ بِالبَابِ

[ظ٢٥٥] المَسأَلَةُ الأُولى:

أَهلُ الحِجَازِ يَترُكُونَ القَوَافي عَلَى حَالِها في التَّرنُّمِ، فيُلحِقُونَ الأَلِفَ والوَاوَ واليَاءَ بِحَرفِ الرَّويِّ، فيَقُولُونَ في بَيتِ امرِئِ القَيسِ:

٥٨٤ - قِفَا نَبكِ مِن ذِكرَى حَبيبٍ ومَنـزِلِ ... بِسَقطِ اللِّوَى بَينَ الدَّخُولِ فَحَومَلي[2]

ويَقُولُونَ في قَصيدَةِ طَرَفَةَ:

٥٨٥ - لِخَولَةَ أَطلالٌ بِبَرقَةِ ثَهمَدِ ... تَلُوحُ كَبَاقي الوَشمِ في ظَاهِرِ اليَدي[3]

فيَمُدُّونَ أَصوَاتَهم بِهذه الأَحرُفِ اللَّيِّنةِ لِيَطيبَ سَماعُه.

وأَمَّا بَنُو تَميمٍ فإِذا أَرَادُوا التَّرنُّمَ أَبدَلُوا مِن هذه الأَحرُفِ النُّونَ، وأَبقَوا حَرفَ الرَّويِّ عَلَى حَالِه، فيَقُولُونَ في قَولِ الشَّاعِرِ:

أَقِلِّي اللَّومَ عَاذِلَ والعِتَابَن ... وقُولي إِن أَصبتُ لَقَد أَصَابَن[4]

فَيَجعَلُونَ مكَانَ أَلفِ الحِجَازِيِّينَ نُونًا، كَمَا تَرى قَالَ

(١) في ط: (استعمل).

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٨.

(٣) البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ٢٥.

(٤) مر الشاهد سابقًا. انظر الشاهد رقم ٥٧٨.

سيبَوَيه[١]، فالتَّرَنُّمُ حَاصِلٌ في كِلا اللُّغتَينِ عَلَى الوَجه الَّذي لَخَّصناه.

المَسألَةُ الثَّانيَةُ:

تَنوينُ المُقَابلَةِ هو[٢] في نَحوِ: (مُسلِمَاتٍ) مِن الجَمعِ السَّالِمِ بِالألِفِ والتَّاءِ، فإنَّه جَمعٌ قُصِدَ بِه في المُؤنَّثِ سَلامَةُ نَظمِ الوَاحِدِ، واتِّحَادُ لَفظِ الجَرِّ والنَّصبِ مَا قُصِدَ في نَحوِ (مُسلِمينَ)، فقُوبِلَت[٣] التَّاءُ بِالكَسرَةِ والنُّونُ بِالتَّنوينِ؛ ليَتسَاوَى الجَمعانِ ويَتماثَلا، لَمَّا كَانَا مُشترِكَينِ في السَّلامَةِ، فأَرَادُوا مُسَاوَاتَهما فيما ذكَرناه، وقَد قرَّرنا فيما سَبَقَ أَنَّ مَا هذا حَالُه فإنَّه يُقَالُ فيه: تَنوينُ المُمَاثَلَةِ. وقَد لَخَّصنا مَا اختَرناه في ذلكَ، واللَّه أَعلَمُ بالصَّوابِ.

المَسألَةُ الثَّالِثَةُ:

الظَّاهِرُ مِن قَولِ النُّحَاةِ أَنَّ تَنوينَ المُقَابلَةِ في الجَمعِ المُؤنَّثِ السّالِمِ، سَوَاءٌ كَانَ عَلَمًا أَو غَيرَ عَلَمٍ، فَقَولُنا: (مَرَرتُ بِنِساءٍ مُسلِمَاتٍ) هو تَنوينُ مُقَابلَةٍ، وهكذا: (عَرَفاتٌ) التَّنوينُ فيه تَنوينُ مُقَابَلَةٍ، وإِن كَانَ عَلَمًا، فلا يُفرِّقُونَ بَينَ الأَمرَينِ في كَونِ التَّنوينِ تَنوينَ مُقَابلَةٍ، والحقُّ أَنَّ هذا الجَمعَ إِذا كانَ نكِرَةً فإِنَّ تنوينَه تَنوينُ تَمكينٍ وصَرفٍ، ولا حَاجَةَ إِلى كَونه تَنوينَ مُقَابلَةٍ، بَل يَجري عَلَى الاطِّرَادِ، كَمَا في غَيرِه مِن الجُمُوعِ.

فأَمَّا إِذا كَانَ عَلَمًا كـ(عَرَفاتٍ)، و(أَذرُعَاتٍ) فإِنَّ تَنوينَه يكُونُ تَنوينَ مُقَابلَةٍ، لا تَنوينَ تَمكينٍ وصَرفٍ؛ لأَنَّه[٤] غَيرُ مُنصَرِفٍ للتَّأنيثِ والعَلَميَّةِ، فلَمَّا وُجِدَ فيه هذا التَّنوينُ لَم يُقَل بِأَنَّه تَنوينُ صَرفٍ، لِكَونِه غَيرَ مُنصَرِفٍ لِقيامِ السَّبَبَينِ المَانِعَينِ مِن صَرفِه، فَتَمَحَّلنا لَه أَنَّه تَنوينُ مُقَابلَةٍ، كَما يَقُولُه النُّحَاةُ، أَو أَنَّه تَنوينُ مُمَاثَلةٍ، كَما نَختارُه.

---

(١) انظر المذهبين في: سيبويه ٤/ ٢٠٦.

(٢) قوله: (هو) ليس في ط.

(٣) في ط: (فتقوبلت).

(٤) في ط: (لأنها).

فأَمَّا إذا لَم يكُن فيه سَبَبانِ فَجَريُه عَلَى القيَاسِ المُطَّرِدِ في كَونِه تَنوينَ صَرفٍ أَقرَبُ مِن غَيرِ حَاجَةٍ إِلى هذا التَّمَحُّلِ الَّذي ذكَرناه عَن النُّحاةِ [و٢٥٦].

فأَمَّا الزَّمَخشَريُّ فَقَد زَادَ عَلَى مَا قُلناه، وقَالَ: إِنَّه تَنوينُ صَرفٍ، سَواءٌ كَانَ مَعرِفةً أَو نكِرَةً، كَما حكَيناه عَنه.

المَسأَلَةُ الرَّابِعَةُ:

تَنوينُ التَّرنُّمِ مُخَالِفٌ لِغَيرِه مِن سَائِرِ أَقسَامِ التَّنوينِ مِن وَجهَينِ:

أَمَّا أَوَّلًا فلأَنَّه يَلحَقُ مَا يَصِحُّ تَنوينُه في الأَصلِ ومَا لا يَصِحُّ تَنوينُه؛ لِكَونِه مَقصُودًا بِه تَحسينُ الصَّوتِ وطيبُه.

وأَمَّا ثَانيًا فلأَنَّه يَلحَقُ في الوَقفِ بِخِلافِ غَيرِه مِن التَّنويناتِ، فإِنَّه لا يكُونُ إِلَّا في حَالِ الوَصلِ، ويُحذَفُ في الوَقفِ.

[نُونُ التَّأكيدِ]

قَالَ صَاحِبُ الكِتابِ هَدَى اللَّه سَعيَه: « نُونُ التَّـأكـيـدِ خَفيفةٌ سَاكِـنـةٌ، ومُشَدَّدةٌ مَفتُوحَةٌ مَع غَيرِ الألِفِ. تَختَصُّ بِالفِعلِ المُستَقبَلِ في الأمرِ، والنَّهي، والاستِفهَامِ، والتَّمَنِّي، والعَرَضِ، والقَسَمِ، وقَلَّت في النَّفي، ولَزِمَت في مُثبَتِ القَسَمِ، وكثُـرَت في مِثلِ: (إمَّا تَفعَلَنَّ). وما قَبلَها مَع ضَميرِ المُذكَّرينَ مَضمُومٌ، ومَع المُخَاطبَـةِ مكسُورٌ، وفيمَا عَدا ذلك مَفتُوحٌ. وتَقُولُ في التَّثنيَةِ وجَمعِ المُؤَنَّثِ: (اضرِبَانِّ) و(اضربنَانِّ)، ولا تَدخُلُهما الخَفيفَةُ، خِلافًا ليُونُسَ. وهمَا في غَيرِهما مَع الضَّميرِ البَارِزِ كالمُنفَصِلِ، [فإن لَم يكُن فكالمُتَّصِلِ][1]، ومِن ثَمَّ قيلَ: (هَل تَـرَيَنَّ)، و(هَل تَـرَوُنَّ) و(تَـرَينَّ)، و(اغزُوُنَّ) و(اغْزُنَّ)، والمُخَفَّفةُ تُحذَفُ للسَّاكِنِ، وفي الوَقفِ، فيُـرَدُّ مَا حُذِفَ، والمَفتُوحُ مَا قَبلَها تُقلَبُ أَلِفًا. واللَّه أعلَمُ ».

قَالَ الإمَامُ عليه السلام[2]: إنَّما سَمَّاها النُّحاةُ نُونَ التَّأكيدِ مِن أَجلِ إفَادَتِها لِتَوكيدِ[3] الفِعلِ، ومِن أَجلِ ذلِكَ قَالُوا[4]: إنَّ التَّأكيدَ بِالشَّديدَةِ بِمَنزِلَةِ التَّأكيدِ بِاسمَينِ. والتَّأكيدُ بالخَفيفَةِ بِمَنزِلَةِ التَّأكيدِ باسمٍ وَاحِدٍ، وهي حَرفٌ زَائِدٌ يَلحَقُ بِأَوَاخِرِ الأَفعالِ الطَّلبيَّةِ أَو مَا يُشبِهها[5] لِتَأكيدِها.

فقَولُنا: (حَرفٌ) عَامٌّ لَهَا ولِغَيرِها. وقَولُنا: (يَلحَقُ أَوَاخِرَ الأَفعالِ) يَخرُجُ مَا يَختَصُّ بِأَوَائِلِ الأفعَالِ، كالسِّينِ و(سَوفَ). وقَولُنا: (زَائِدٌ) يَخرُجُ عَنه مَا يكُونُ أَصليًّا، كَقَولِنا: (حَسَنٌ)، و(حَزَنٌ). وقَولُنا: (الطَّلبيَّةِ) يَخرُجُ عَنه مَا لَيسَ بِطَلَبٍ،

---

(١) ما بين المعقوفين من ط، وليس في الأصل.

(٢) في ط: (الإمام رضي اللَّه عنه وأرضاه).

(٣) في ط: (للتوكيد).

(٤) انظر هذا القول في: شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ١/ ٢٠٩.

(٥) في ط: (أشبهها).

فإنَّها لا تَدخُلُه كالأَخبارِ. وقَولُنا: (أو مَا يُشبهها) ليَندَرجَ تَحتَه النَّفيُ، فإنّها لا تَدخُلُه إلّا عَلَى جِهَةِ التَّشبيه لَه بالنَّهي في قَولِه تَعَالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ [الأنفال: ٢٥][١]، وفي التَّقليلِ تَشبيهًا بالنَّفي، كَقَولِكَ: (رُبَّما تَقُومَنَّ). وقَولُنا: (لِتَأكيدِ الأَفعالِ) يَحتَرِزُ عَمّا يَلحَقُ آخِرَ الأفعالِ مِن النُّونَاتِ لِغَيرِ ذلِكَ [ظ٢٥٦].

فإذا عرَفتَ هذا فلنَذكُر مَا تَختَصَّانِ به مِن الأفعالِ، ثُمَّ نَذكُر أحكَامَهما عَلَى العُمُومِ، ثُمَّ نُردِفه بِذِكرِ أحكَامِهما عَلَى الخُصُوصِ. فهذه مَطَالِبُ ثَلاثةٌ، نُفَصِّلُها بِمَعُونَةِ اللَّه[٢]:

المَطلَبُ الأَوَّلُ: في بَيَانِ مَا يَقَعَانِ فيه مِن الأَفعالِ

قَالَ الشَّيخُ: « **نُونُ التَّأكِيدِ خَفيفةٌ سَاكِنَةٌ، ومُشَدَّدةٌ مَفتُوحةٌ** » إلى آخِرِه.

واعلَم أنَّهما إنَّما يَقَعَانِ في الأفعالِ المُضَارِعَةِ الطَّلَبِيَّةِ، وإنَّما اشتُرِطَ أن يكُونَ في الأَفعَالِ المُضَارِعَةِ، لأنَّ المَاضيَ قَد تَقَضَّى واستَحَالَ[٣] تَأكيدُه؛ لأنَّ[٤] نُونَي التَّأكيدِ مُشبِهتانِ[٥] لِنُونِ الإعرَابِ؛ مِن جِهَةِ لزُومِها الإعرَابَ[٦]، وكَونِهما وَاقِعَتَينِ في أَوَاخِرِهما؛ فلِهذا كَانَ اختِصَاصُهما بالأَفعَالِ المُضَارِعَةِ مِن بَينِ سَائرِ الأَفعالِ.

وإنَّما اشتُرِطَ كَونُهما وَاقِعَتَينِ في الأَفعالِ الطَّلَبيَّةِ فلأنَّ الطَّالِبَ في العَادَةِ إنَّما يَطلُبُ مَا يُمكِنُ وُقُوعُه وأَلّا يَقَعَ؛ فلِهذا كَانَ مُفتَقِرًا إلى التَّأكيدِ؛ ليكُونَ وَاقِعًا لا مَحالَةَ، بخِلافِ الأَفعالِ الخَبَرِيَّةِ؛ فإنَّ[٧] مُخبرَاتِها قَد وَقَعَت، فلا حَاجَةَ إلى تَأكيدِها.

---

(١) بعده في ط: (منكم خاصة).

(٢) قوله: (بمعونة اللَّه) ساقط من ط.

(٣) في ط: (فيستحيل).

(٤) في ط: (ولأن).

(٥) في ط: (تشبهان).

(٦) في ط: (الأفعال).

(٧) كذا في ط، وفي الأصل: (فلأن).

وجُملةُ مَا تَقَعانِ فيه مِن الأَفعالِ أمُورٌ عَشرَةٌ: الأَمرُ، والنَّهيُ، والاستِفهامُ، والتَّمَنِّي، والعَرضُ، والقَسَمُ، والتَّرَجِّي، والشَّرطُ المُؤكّدُ، والنَّفيُ، والتَّقليلُ.

فكلُّ هذه الأَفعالِ لا تَنفكُّ عَن الطَّلبِ أَو مَا يَقُومُ مَقَامَه، ويكُونُ مُشبِهًا لَه.

- **أَمَّا الأَمرُ** فكَقَولِكَ: (اضرِبَنَّ)، وشَاهدُه قَولُ الأَعشَى مَيمُون:

٥٨٦ - وذَا النُّصُبِ المَنصُوبَ لا تَقرَبنَّه ... ولا تَعبُدِ الشَّيطَانَ واللَّهَ فاعبُدا[1]

- **وأَمَّا النَّهيُ** فكَقَولِكَ: (لا تَخرُجَنَّ)، قالَ اللَّه تَعالى: ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيۡءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴾ [الكهف: ٢٣]، وشَاهدُه قَولُ زُهَيرٍ:

٥٨٧ - فلا تكتُمَنَّ اللَّهَ مَا في قُلُوبِكُم ... ليَخفى ومَهما يُكتَم اللَّه يَعلَمِ[2]

- **وأَمَّا الاستِفهَامُ** فكَقَولِكَ: (هَل تَقُومَنَّ)؟ و(أَتَضرِبَنَّ زَيدًا)؟ وشَاهدُه قَولُ العكَوّكِ:

٥٨٨ - هَل تَنفَعَنَّ السَّيفَ حِليَتُه ... يَومَ الجِلادِ إذا نَبا الحَدُّ[3]

- **وأَمَّا التَّمَنِّي** فكَقَولِكَ: (لَيتكَ تَقُومَنَّ)، وشَاهدُه قَولُ الشَّاعرِ:

٥٨٩ - فلَيتكِ يَومَ المُلتَقى تَرَينَّني ... لِكَي تَعلَمي أَنِّي امرُؤٌ بِكِ هَائِمُ[4]

---

(١) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ١٣٦، وانظر: سيبويه ٣/ ٥١٠، والمقاصد النَّحويَّة ٣/ ٣١٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٥٧٧، ٧٩٣، والمفصل ٤٨١، وأمالي ابن الشَّجري ٢/ ١٦٤، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٧٨، وتوجيه اللمع ٥٢٦، وابن يعيش ٩/ ٣٩، وشرح الكافية الشَّافية ٣/ ١٤٠٠، وتذكرة النُّحاة ٧٢، والتّخمير ٤/ ٢٤٦، والبديع في علم العربيَّة ١/ ٦٦٢. وهو بلا نسبة في الأزهيَّة ٢٧٥، وشرح الملوكي ٢٣٥، ومغني اللبيب ٤٨٦.

(٢) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ١٠٦.

(٣) البيت من الكامل، وهو لديك الجن الحمصي في ديوانه ١٦٥.

(٤) البيت من الطويل، قائله مجهول، وهو من شواهد شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٠٢، وإرشاد السالك ٢/ ٧٢٤، والارتشاف ٢/ ٦٥٤، وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٧٢، وأوضح المسالك ٤/ ١٠٠، وتمهيد القواعد ٨/ ٣٩٢٢، والمقاصد النحوية ٤/ ١٧٩٨، والأشموني ٣/ ١١٠، والهمع ٢/ ٦١٢، والتصريح (علمية) ٢/ ٣٠٢.

- وأَمَّا العَرضُ ففي نَحوِ قَولِكَ: (أَلا تَقُومَنَّ)، (أَلا تَشرَبَنَّ مَاءً)، وهو المُرادُ بالتَّحضيضِ؛ لأَنَّ المَعنى فيهما وَاحِدٌ، وشَاهدُه قَولُ الشَّاعِرِ:

٥٩٠ - هَلَّا تَمُنِّن بِوَعدٍ غَيرَ مُخلِفَةٍ كَمَا عَهِدتُّكِ في أَيامِ ذي سَلَمِ[1]

- [و٢٥٧] وأَمَّا القَسَمُ فمِثلُ قَولِكَ: (واللَّه لأَخرُجَنَّ)، قَالَ اللَّه تَعالى: ﴿ تَاللَّهِ لَتُسْـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَفْتَرُونَ ﴾ [النحل: ٥٦][2]، وقَولُه تَعالى: ﴿ وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ ﴾ [السجدة: ١٣]، وقَولُه: ﴿ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [ص: ٨٢].

- وأَمَّا التَّرَجِّي فكَقَولِكَ: (لَعَلَّكَ تَخرُجَنَّ).

- وأَمَّا الشَّرطُ المُؤَكَّدُ بـ(مَا) فكَقَولِه تَعالى: ﴿ فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِى ٱلْحَرْبِ ﴾ [الأنفال: ٥٧]، [وقولِه تَعالى][3]: ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً ﴾ [الأنفال: ٥٨]، ﴿ وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ ﴾ [يونس: ٤٦]، وهي كَثيرَةُ الدَّورِ والوُقُوعِ في القُرآنِ.

- وأَمَّا النَّفيُ فكَقَولِه تَعالى: ﴿ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾ [الأعراف: ٢٧]، ﴿ وَٱتَّقُوا۟ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ﴾ [الأنفال: ٢٥]، وإِنَّما دَخلَت النُّونُ عَلَى النَّفيِ تَشبيهًا لَه بِالنَّهيِ؛ لاشتِرَاكِهما جَميعًا في حَقيقَةِ السَّلبِ؛ لأَنَّ المَقصُودَ مِن كُلِّ وَاحِدٍ مِنهما عَدَمُ الفِعلِ وتَركُه. وقَد زَعَمَ بَعضُهم أَنَّهما للنَّهيِ[4]، ولَيسَ الأَمرُ كَذلِكَ؛ لأَنَّ قَولَه: (لا تُصيبَنَّ) في مَوضِعِ الصِّفَةِ لـ(فِتنَةٍ)، والنَّهيُ إِنشَاءٌ لا يُوصَفُ بِه، فأَمَّا قَولُه: ﴿ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾ فهو مُحتَمِلٌ للنَّفيِ والنَّهيِ؛ لأَنَّ المَعنى:

---

(١) البيت من البسيط، قائله مجهول، وهو من شواهد شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٠٢، وابن الناظم ٤٣٩، وإرشاد السالك ٢/ ٧٢٤، والارتشاف ٢/ ٦٥٤، وتمهيد القواعد ٨/ ٣٩٢٢، والمقاصد النحوية ٤/ ١٧٩٧، والأشموني ٣/ ١١٠، والهمع ٢/ ٦١٢.

(٢) في الأصل وط: (يعملون).

(٣) ما بين المعقوفين زياة من ط، وليس في الأصل.

(٤) انظر هذا الرأي في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٤١٠، وشرح الرضي ٤/ ٤٨٧، ومغني اللبيب ٣٢٤.

لا تَفتَتِنُوا بالشَّيطانِ.

- وأمَّا **التَّقليلُ** بـ(رُبَّما) فنَحوُ قَولِكَ: (رُبَّما تَفعَلَنَّ ذاكَ) تَشبيهًا لَه بِالنَّهيِ أَو بِالنَّفيِ، وشَاهدُه قَولُ الشَّاعِرِ، أَنشَدَه سيبوَيه[١]:

٥٩١ - رُبَّمـا أَوفَيـتُ فـي عَلَـمٍ تَرفَعَـن ثَـوبي شَمـالاتُ[٢]

ومَا هذا حَالُه فهو قَليلٌ، وَوَجه قِلَّتِه هو أَنَّ (رُبَّ) يَليها الفِعلُ المَاضي، ولا وَجهَ لِتَأكيدِه، وحكَى سيبوَيه عَن بَعضِ العرَبِ[٣]: (رُبَّما تَقُولَنَّ ذَاكَ)، وقَد جَاءَ[٤]: (كَثُرَ مَا تَقُولَنَّ ذَاكَ) حَملًا لَه عَلَى نَقيضِه في قَولِهم: (رُبَّما تقُولَنَّ ذاكَ)، وأكثرُ[٥] مَا يَقعُ التَّأكيدُ بالنُّونَينِ بَعدَ (مَا) الزَّائِدَةِ، كَما قيلَ[٦]: « بِعَينٍ مَا أَرَينَّكَ »، و(بِجَهدٍ مَا تَبلُغَنَّ)، و(حَيثُما تكُونَنَّ آتِكَ)، و(قَليلًا مَا تَفعَلَنَّ)، قالَ الشَّاعِرُ:

٥٩٢ - قَليـلًا بِـه مَـا يَحمَـدَنَّـكَ وَارِثٌ ....[٧]

---

(١) سيبويه ٣/ ٥١٨.

(٢) البيت من المديد، وهو لجذيمة الأبرش في سيبويه ٣/ ٥١٨، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ١٦٨، وابن يعيش ٩/ ٤١، والتخمير ٤/ ١٨٨، وتوجيه اللمع ٥٣٤، والمرتجل ٢٣٢، وهو لعمرو بن هند في المفصل ٤٥٨، وانظر: ابن يعيش ٩/ ٤١، والتخمير ٤/ ١٨٨، وهو بلا نسبة في المقتضب ٣/ ١٥، والأصول ٣/ ٤٥٣، واللامات ١١١، والإيضاح العضدي ٢٦٦، وإيضاح الشعر ٤٢٧، والشيرازيات ٤٩٨، والبغداديات ٣٠١، والإغفال ٢/ ٢٩٧، ٢٩٩، والحجة للفارسي ٥/ ٣٨، والمقتصد ٢/ ٨٣٤، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٥٦٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٦١، والمقرب ٤٦٥، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٠٦، وقواعد المطارحة لابن إياز ١٨٧، وشرح الرضي ٤/ ٤٨٦.

(٣) سيبويه ٣/ ٥١٨.

(٤) سيبويه ٣/ ٥١٨، وشرح السيرافي ٤/ ٢٥٢، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٠٧.

(٥) في ط: (وكثر).

(٦) انظر: سيبويه ٣/ ٥١٧، والمقتضب ٣/ ١٥، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٠٧.

(٧) صدر بيت من الطويل، عجزه:

.... إذا نـال ممـا كنـت تـجـمـع مـغـنـمـا =

وكُلُّها مُشبَّهةٌ بِالتَّقليلِ[1] بـ(رُبَّ).

وقَد جاءَت نُونُ التَّأكيدِ بَعدَ (**لَم**) تَشبيهًا لَها بِمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

٥٩٣ - يَحسَبُه الجَاهِلُ مَا لَم يَعلَما
شَيخًا عَلَى كُرسِيِّه مُعَمَّما[2]

ودُخُولُ هذين النُّونَينِ في هذه المَوَاضِعِ إنَّما يكُونُ عَلَى جِهَةِ الجَوَازِ، ولَيسَ لازِمًا إلّا في مَوضِعَينِ:

أَحَدُهما: مُتَّفقٌ عَلَى لُزُومِه، وهو في فِعلِ القَسَمِ، إذا كَانَ جَوَابًا فِعلًا مَضارِعًا مُثبتًا، كَقَولِكَ: (واللَّه لتَخرُجَنَّ)، قَالَ اللَّه تَعالى: ﴿ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَٰفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا ﴾ [طه: ٧١][3].

وثَانيهما: مُختَلفٌ فيه، وهو في (إن) إذا كَانت مُؤكَّدةً بـ(مَا) في مِثلِ قَولِه تَعالى: ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا ﴾ [مريم: ٢٦]، فأكثرُ النُّحَاةِ عَلَى أنَّها غَيرُ لازِمَةٍ. وبَعضُهم قَالَ[4]: إنَّها لازِمةٌ. والمُختَارُ هو الأوَّلُ، وعَلَيه قَولُ الشَّاعِرِ:

=وهو لحاتم الطائي في ديوانه ٢٣٧، وانظر: المقاصد النحوية ٤/ ١٨٠٢، وهو بلا نسبة في البديع في علم العربية ١/ ٦٦٤، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٠٨، وابن الناظم ٤٤٢، والارتشاف ٢/ ٦٥٧، وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٧٤، وتمهيد القواعد ٨/ ٣٩٢٥، والهمع ٢/ ٦١٥.

(١) في ط: (في التقليل).

(٢) هذا من الرجز، وهو مختلف في قائله، فنسب إلى أبي حيان الفقعسي، ومساور العبسي، والعجاج، والدبيري، وعبد بني عبس. انظره منسوبًا في جمل الخليل ٢٥٦، وابن السيرافي ٢/ ٢٣٩، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٩، والمقاصد النحوية ٤/ ١٥٧١، وهو بلا نسبة في سيبويه ٣/ ٥١٦، والأصول ٢/ ١٧٢، ٢٠٠، وشرح السيرافي ٤/ ٢٥١، وسر صناعة الإعراب ٦٧٩، وتحصيل عين الذهب ٥٢٣، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٠٦، وشرح الرضي ٤/ ٤٨٧.

(٣) في الأصل: (لأقطعن) وكذا في المصحف.

(٤) أجاز الكوفيون حذف النون جوازًا بعد (إما)، وذهب المبرد والزجاج إلى أن توكيده بعد إما واجب في غير الضرورة. انظر المسألة في: المقتضب ٣/ ١٣، وشرح السيرافي ٤/ ٢٥٠، والبديع في علم العربية ١/ ٦٦٠، والجنى الداني ١٤٢.

٥٩٤ - إمَّـا تـرَي رأسـي تـغـيَّـرَ لـونُـه شَمَطًا فأصبحَ كالـثُّـغـامِ المُخلِسِ[١]

[ظ٢٥٧] وقَالَ آخَرُ:

٥٩٥ - إمَّـا تـرَي رَأسـيَ حَـاكـى لَـونُـه
طُرَّةَ صُبحٍ تَحتَ أذيَـالِ الـدُّجَـى[٢]

فأتَى بِه مِن غَيرِ نُونٍ، وفي هذا دَلالةٌ عَلَى كَونِه جَائِزًا.

وقَد أشَارَ الشَّيخُ إلَى ذلِكَ بِقَولِه: « **وكثُرَت في مِثلِ: (إمَّا تفعلَنَّ)** »، وأشَارَ إلَى لُزومِها في القَسَمِ بِقَولِه: « **ولَزِمَت في مُثبَتِ القَسَمِ، ويَقِلُّ دُخُولُها في الجَحدِ والتَّقليلِ** »، وقَد أشَارَ بِقَولِه: « **وقَلَّت في النَّفيِ** »، وإنَّما جَازَ لِشَبَهِه بِالنَّهيِ، كَما أشَرنا إلَيه. وبِاللَّه التَّوفيقُ.

* * *

المَطلَبُ الثَّاني: في ذِكرِ أحكَامِهما العَامَّةِ

- اعلَم أنَّهما يَشتركَانِ في أحكَامٍ عَامَّـةٍ، تَلزَمُهما جَميعًا، **فتَختَصَّانِ** بالأفعَـالِ جَميعًا، فلا تَدخُلانِ في غَيرِها[٣]؛ لِمَا ذكَرناه مِن أنَّهما للأفعالِ بِمَنزِلَةِ التَّأكيدِ بِالنَّفسِ والعَينِ في الأسماءِ، وقَد شَذَّ دُخُولُها عَلَى اسمِ الفَاعِلِ في مِثلِ قَولِ الرَّاجِزِ:

٥٩٦ - أرَيـتِ إن جَـاءَت بِـه أُمـلُـودا[٤]
مُـرَجَّـلًا وَيَـلـبَـسُ الـبُـرُودا
أقَـائِـلُـنَّ أحضِروا الـشُّـهـودا[٥]

---

(١) البيت من الكامل، وقد مرَّ سابقًا، انظر الشاهد رقم (٣٠٦).

(٢) هذا من الرجز، وهو لابن دريد في مقصورته، وهو البيت الأول فيها، انظر: شرح ابن خالويه على المقصورة ١٥٨، وشرح المقصورة للجواليقي ١٠٧، وشرح المقصورة للتبريزي ١٣، وشرح مقامات الحريري للشريشي ١/ ١٥١.

(٣) في الأصل: (غيره) وكذا في ط.

(٤) في الأصل: (أرأيت) وكذا في مظان البيت واستقامة الوزن.

(٥) هذا من الرجز، وهو لرؤبة في زيادات ديوانه ١٧٣، وانظر المقاصد النحوية ١/ ٧٠، وهو لرجل من=

فأَدخلَها في اسمِ[١] الفَاعِلِ تَشبيهًا له بِالفِعلِ المُضَارعِ، كأَنَّه قَالَ: أَتَقُولَنَّ.

ويَشتَرِكَانِ في الحَرفيَّـةِ، وأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنهما مِبنيٌّ؛ لِكَونِه حَرفًا.

ويَشتَرِكَانِ في كَونِ الفِعلِ المُضَارعِ مَبنيًّا مَعَهما؛ لأَنَّه لَو أُعرِبَ لكَانَ إِعرَابُه لا يَخلُو حَالُه؛ إِمَّا أَن يكُونَ بِالحَرَكَةِ، أَو بِالحَرفِ: أَمَّا الحَرفُ فهو مُحَالٌ؛ لأَنَّ ذلِكَ يُؤَدِّي إِلى اجتِمَاعِ النُّونَاتِ، فيَثقُلُ النُّطقُ بِها، وأَمَّا بالحركَةِ فهو بَاطِلٌ أَيضًا؛ لأَنَّ آخِرَ الحَرفِ مَبنيٌّ عَلَى الفَتحِ مَع المُذكَّرِ، والكَسرِ مَع المُؤَنَّثِ، والضَّمِّ مَع جَماعَةِ الرِّجَالِ، فلَو أُعرِبَ لأَزَالَ هذه الحَركاتِ، وهي مُعتَمدَةٌ؛ لأَجلِ زَوَالِ اللَّبسِ، لا يَجُوزُ الإِخلالُ بِها.

ويَشتَـرِكـانِ في لُـزُومِ الدُّخُـولِ عَلَى الأَفعالِ الطَّلبيَّـةِ، كَمَا مرَّ تَقرِيرُه.

ويَشتَرِكَانِ في أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِن النُّونَينِ الخَفيفَةِ والثَّقيلَةِ يَشتَرِكانِ في فَتحِ الفِعلِ مَع المُذكَّرِ، وكَسرِه مَع المُؤَنَّثِ، فتَقُولُ فيه: (اضرِبَن)، و(اضرِبَنَّ يَا زَيدُ)، و(اخرُجِن)، و(اخرُجِنَّ يا هندُ)، والضَّمِّ مَع جَماعَةِ الرِّجَالِ، فَتقُولُ: [(اخرُجُن)، و][٢] (اخرُجُنَّ يا رِجَالُ).

ويَشتَرِكَانِ في أَنَّ الفِعلَ المُعتلَّ اللّامِ بالوَاوِ أَو باليَاءِ، تَثبُتُ لامُه مَع المُذكَّرِ؛ فلِهذا تَقُولُ فيهما: (اغزُوَن يَا رَجُلُ)، و(اغزُوَنَّ يَا رَجُلُ)، و(اخشَيَن يَا رَجُلُ)، و(اخشَيَنَّ يَا رَجُلُ) مِن غَيرِ فَرقٍ بَينَهما.

= هذيل في شرح أشعار الهذليين ٦٥١ برواية: (أقائلون أعجلوا الشهودا)، وانظر الخزانة ١١/ ٤٤٦، وهو بلا نسبة في المحتسب ١/ ١٩٣، ٢/ ٢٢٠، والخصائص ١/ ١٣٦، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٤، وشرح الرضي ٤/ ٤٨٨، وابن الناظم ٤٤٤، والارتشاف ٢/ ٦٦٠، والجنى الداني ١٤١، وتوضيح المقاصد ١/ ٢٩٠، ٣/ ١١٧٠، ومغني اللبيب ٤٤٣، والمساعد ١/ ٩، ٢/ ٦٧٠، والمقاصد الشافية ١/ ٥٦، ٥/ ٥٢٩، وشفاء العليل ٢/ ٦٦١، والهمع ٢/ ٦١٦.

(١) في ط: (على اسم).

(٢) ما بين المعقوفين من ط، وليس في الأصل.

ويَشتَرِكَانِ في أنَّهما تَنحَذِفانِ جَميعًا مَع المُؤنَّثِ[1]، فلِهذا تَقُولُ: (اغزِن يا امرَأَةُ)، و(اغزِنَّ يَا امرَأةُ)، و(ارمِن يَا امرَأَةُ)، و(ارمِنَّ يَا امرَأةُ).

وإِنَّما ثَبَتَ اللَّامُ مَع المُذكَّرِ ياءً كَانَت أَو وَاوًا لَمَّا كَانَت مَفتُوحةً، فخَفَّت الفَتحَةُ عَلَيها، فلا جَرَمَ كَانَت ثَابتةً، وإِنَّما حُذِفَت مَع المُؤَنَّثةِ لَمَّا كَانَت مكسُورَةً معهما، فلا جَرَمَ حُذِفَت؛ لأَنَّ الأَصلَ: (اغزُوِنَّ [و٢٥٨] يا امرَأَةُ)، فثقُلَت الكَسرَةُ عَلَى الوَاوِ، فنُقِلَت إِلى الحَرفِ الَّذي قَبلها، فالتَقَى سَاكِنانِ: الوَاوُ والنُّونُ، فَحُذِفَت الوَاوُ لالتِقَاءِ السَّاكِنَينِ، وبَقِيَت الكَسرَةُ دَلالَـةً عَلَى مَا حُذِفَ.

وهكذا في اليَاءِ، فإِنَّ الأَصلَ: (ارمِيِنَّ)، ثقُلَت الكَسرَةُ عَلَى اليَاءِ، فحُذِفَت، ولَم تُنقَل إِلى الحَرَفِ الَّذي قَبلَها، والتَقَى سَاكِنَانِ، فحُذِفَت اليَاءُ لالتِقَاءِ السَّاكِنَينِ، ثُمَّ بَقِيَت الكَسرَةُ دَلالةً عَلَى اليَاءِ.

ويَشتَرِكَانِ في الحَذفِ في اللّامِ، يَاءً كَانَت أَو وَاوًا في جَماعَةِ الرِّجَالِ؛ فلِهذا تَقُولُ: (اغزُن يَا رِجَالُ)، و(اغزُنَّ يَا رِجَالُ)، والأَصلُ فيه: (اغزُوُنَّ) فثَقُلَت الضَّمَّةُ عَلَى الوَاوِ، فحُذِفَت مِن غَيرِ نَقلٍ إِلى مَا قَبلَها، فالتَقَى سَاكِنَانِ: الوَاوُ والنُّونُ، فحُذِفَت الوَاوُ لالتِقَاءِ السَّاكِنَينِ، ثُمَّ بَقِيَت الضَّمَّةُ دَلالةً عَلَى الوَاوِ.

ويَشتَرِكانِ - أَعني النُّونَينِ - في حَذفِ اللّامِ مَعهما إِذا كَانَ اللّامُ يَاءً، فَلِهذا تقُولُ: (اخشَوُن يَا رِجَالُ)، و(اخشَوُنَّ يَا رِجَالُ)؛ لأَنَّ اليَاءَ لَمَّا انفتحَ مَا قَبلَها انقلَبَت أَلِفًا؛ لِتَحَرُّكِها؛ فلأَجلِ ذلكَ حُذِفَت كَمَا ترَى.

ويَشتَرِكَانِ في أَنَّ الفِعلَ المُعتلَّ العَينِ يَجرِيانِ فيه مَجرَى الصَّحيحِ، فيُفتَحُ للمُذكَّرِ فيهما، ويُكسَرُ مَع المُؤنَّثِ فيهما، ويُضَمُّ مَع جَماعَةِ الرِّجَالِ فيهما، ولِهذا تَقُولُ: (قُولَن يَا زَيدُ)، و(قُولَنَّ يَا زَيدُ)، و(قُولِن يَا هندُ)، و(قُولِنَّ يَا هندُ)، و(قُولُن

---

(١) كذا في ط، وفي الأصل: (المؤنثة).

يَا رِجَالُ)، و(قُولُنَّ يَا رِجَالُ)؛ وإِنَّما صَحَّت الوَاوُ لَمَّا بَعُدَت عَن مَحَلِّ التَّغييرِ، وهو اللّامُ؛ فلأَجلِ ذلِكَ صَحَّت الوَاوُ.

ويَشتَرِكَانِ في أَنَّ المُعتلَّ الفَاءِ يَجريَانِ فيه مَجرَى الصَّحيحِ أَيضًا؛ فلِهذا تَقُولُ: (عِدَن يَا زَيدُ)، (عِدَنَّ يَا زَيدُ)، (عِدِن يَا هندُ)، و(عِدِنَّ يَا هندُ)، فتُكسَرُ في المُؤَنَّثِ وتُفتَحُ في المُذكَّرِ، وتُضَمُّ مَع جَمَاعَةِ الرِّجَالِ، فَتقُولُ: (عِدُن يَا رِجَالُ)، (عِدُنَّ يَا رِجَالُ)، وإِنَّما صَحَّت الوَاوُ لِبُعدِها عَن مَوضِعِ اللَّامِ.

- **والتَّفرِقَةُ** بَينَ مكسُورِ العَينِ مِن نَحوِ: (رَمَى)، (يَرمي) وبَينَ مَفتُوحِها في نَحوِ: (خَشيَ)، (يَخشَى) في حَقِّ المُؤَنَّثةِ حَيثُ ثَبَتت اليَاءُ في المَفتُوحِ، وحُذِفَت في المكسُورِ، فقُلتَ: (ارمِن يا امرَأةُ)، و(ارمِنَّ يا امرَأةُ) في النُّونَينِ جَميعًا، وقلتَ: (اخشَين يا امرَأةُ) و(اخشَينَّ يا امرَأةُ) هو أَنَّها في المَفتُوحِ يَاءٌ مكسُورَةٌ انفَتحَ ما قبلها، [فَصَحَّت لَمَّا كَانَت خَفيفةً، وفي المكسُورَةِ العَين يَاءٌ مكسُورَةٌ انكَسَرَ مَا قَبلَها][1]، فلَمَّا ثَقُلَت حُذِفَت، كَمَا أَوضَحناه، فافترَقا.

والتَّفرقةُ بَينَ المُعتلِّ بِاليَاءِ والمُعتلِّ اللّامِ بالوَاوِ في جَمَاعَةِ المُذكَّرِ حَيثُ يَثبُتُ الفَاعِلُ في المُعتلِّ بالياء، فقيلَ فيه: (اخشَوُن يَا رِجَالُ)، و(اخشَوُنَّ يَا رِجَالُ) في النُّونَينِ جَميعًا، بِخِلافِ المُعتلِّ بالوَاوِ فإِنَّ الفَاعِلَ يَنحَذِفُ فيه؛ ولِهذا فإِنَّكَ تَقُولُ فيه: (اغزُن يَا رِجَالُ)، و(اغزُنَّ يَا رِجَالُ)، هو أَنَّ الوَاوَينَ لَمَّا اجتَمَعا، وإِحدَاهما مَضمُومةٌ ثَقُلَ النُّطقُ بِهمَا [ظ٢٥٨]، فحَذَفُوا إِحداهما، وهو الفَاعِلُ، كَما حَذَفُوه مِن الصَّحيحِ في نَحوِ: (اضرِبُن)، وبَقيَت لامُ الكَلِمَةِ وَاوًا مَضمُومَةً، مَضمُومًا[2] مَا قَبلَها، فثقُلَت أَيضًا، فحُذِفَت، وبَقيَ مَا قَبلَها مَضمُومًا؛ ليَدُلَّ عَلَى المَحذُوفِ؛ فلِهذا قُلتَ فيه: (اغزُنَّ يَا رِجَالُ) بِحَذفِ الوَاوَينِ جَميعًا، بِخِلافِ المُعتلِّ باليَاءِ المَفتُوحِ

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل وهو من ط.

(٢) في الأصل وط: (واو مضمومة مضموم).

عَينُه، فإِنَّ اللّامَ لَمَّا تَحرَّكَت وانفتَحَ مَا قَبلَها قُلِبَت أَلِفًا، والتَقَى سَاكِنانِ: الأَلِفُ والوَاوُ الفَاعِلةُ، فحُذِفَت[١] الأَلِفُ، وبَقيَت الفَتحةُ تَدُلُّ عَلَيها، وتَبقَى الوَاوُ الفَاعِلَةَ[٢]؛ فلهذا قُلتَ: (اخشَوُن يَا رِجَالُ)، و(اخشَوُنَّ يَا رِجَالُ).

والتَّفرِقةُ بَينَ مَفتُوحِ العَينِ مِن المُعتلِّ اليَاءِ وبَينَ مكسُورِ العَينِ ومَضمُومِها، حَيثُ ثَبَتَ الفَاعِلُ في المَفتُوحِ العَينِ، وحُذِفَ [في][٣] مكسُورِها ومَضمُومِها في جَمعِ المُذكَّرِ، فقيلَ: (اخشَوُنَّ يَا رِجَالُ) بإِثبَاتِه، وقيلَ: (اغزُنَّ يَا رِجَالُ)، و(ارمُنَّ يَا قَومُ) بِحَذفِه، هو أَنَّ عَلَى حَذفِه دَليلًا[٤] في مَضمُومِ العَينِ ومكسُورِها، وهي الضَّمَّةُ، بِخِلافِ مَفتُوحِ[٥] العَينِ فإِنَّه لَو حُذِفَ لَم يَبقَ عَلَى حَذفِه دَليلٌ؛ فلِهذا وَجَبَ إِثبَاتُه كَمَا تَرَى.

* * *

المَطلَبُ الثَّالِثُ: في بَيانِ أَحكَامِهما الخَاصَّةِ

ونَعني بِذلِكَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنهما تَختَصُّ بِحُكمٍ تُخَالِفُ الأُخرَى فيه، وجُملتُها خَمسَةٌ:

الحُكمُ الأَوَّلُ: إِنَّ الثَّقيلةَ مُركَّبةٌ مِن حَرفَينِ، وتُنَزَّلُ في تَأكيدِ الفِعلِ بِمَنزِلَةِ التَّأكيدِ في الأَسمَاءِ باسمَينِ، كَمَا مرَّ بَيانُه، والخَفيفةُ مُفرَدَةٌ مِن حَرفٍ وَاحِدٍ بِمَنزِلَةِ التَّأكيدِ في الأَسماءِ باسمٍ وَاحِدٍ، فإِذا قُلتَ: (اضرِبَنَّ) بِالثَّقيلَةِ فهي بِمَنزِلَةِ: (جَاءَ زَيدٌ نَفسُه عَينُه)[٦]، وإِذا قُلتَ: (اضرِبَن) بِالخَفيفَةِ كَانَت بِمَنزِلَةِ: (جَاءَ زَيدٌ نَفسُه).

---

(١) كذا ف ط، وفي الأصل: (فحذف).

(٢) العبارة في ط: (فحذفت الياء وبقيت الواو الفاعلة).

(٣) ما بين المعقوفين من ط، وليس في الأصل.

(٤) في الأصل وط: (دليل) وكذا يقتضي السياق.

(٥) في ط: (المفتوح).

(٦) كذا في ط، وفي الأصل: (نفسه وعينه).

الحُكمُ الثَّاني: إنَّ [النُّونَ][1] المُؤكَّدَةَ الثَّقيلةَ تَدخُلُ في كُلِّ مَوضِعٍ مِن الأفعالِ الطَّلَبيَّةِ، بِخِلافِ الخَفيفَةِ، فإنَّه لا يَجُوزُ دُخُولُها في فِعلِ الاثنَينِ مِن المُذكَّرِ والمُؤنَّثِ، ولا في فِعلِ جَماعَةِ النِّساءِ، عَلَى رَأيِ الأكثَرِ مِن عُلَماءِ البَصريِّينَ؛ لأنَّها لَو دَخَلَت فيهما لأَدَّى ذلِكَ إمَّا إلى الجَمعِ بَينَ السَّاكِنَينِ[2] عَلَى غَيرِ شَرطِهِما، وإمَّا إلى حَذفِ الألفِ، وإمَّا إلى تَحريكِ النُّونِ، وكُلُّ وَاحِدٍ مِن هذه الأُمُورِ الثَّلاثَةِ عَلَى مُخالَفَةِ القِياسِ؛ فلِهذا وَجَبَ الحُكمُ بامتِناعِ دُخُولِها فيهما؛ خِلافًا للكِسائي والفرَّاءِ مِن أَهلِ الكُوفَةِ، فإنَّهما جَوَّزا دُخُولَهما عَلَيهما، وهو رَأيُ يُونُسَ بنِ حَبيبٍ مِن البَصريِّينَ[3]، وجَوَّزُوا الجَمعَ بَينَ السَّاكِنَينِ اكتِفاءً بِأَحَدِ الشَّرطَينِ في [و٢٥٩] الجَمعِ بَينَهما، وهو حَرفُ المَدِّ واللِّينِ، وهو ضَعيفٌ، لا وَجهَ لَه، والمُطَّرِدُ الكَثيرُ خِلافُه، ويَلزَمُ مِن مَقالَةِ البَصريِّينَ الجَمعُ بَينَ السَّاكِنَينِ، لكنَّ ذلِكَ على شَرطِهِما، وهو حَرفُ المَدِّ واللِّينِ والمُضاعَفَةُ؛ فلِهذا قَالُوا: (هَل تَضرِبَانِّ؟)، و(هَل تَضرِبنَانِّ[4] يا نِسَاءُ)، فجَاءَا على شَرطِهِما المُعتادِ.

الحُكمُ الثَّالِثُ: إنَّ النُّونَ الشَّديدةَ تكُونُ عِندَ الوَقفِ على حَالَةٍ وَاحِدَةٍ؛ فلِهذا تَقُولُ: (اضرِبُنَّ يَا رِجَالُ)، و(اضرِبُنَّ)؛ لا تَذهَبُ إلّا حَرَكتُها، لا غَيرُ، كَسَائِرِ الأُمُورِ المُضاعَفَةِ، إذا وَقَفتَ عَلَيها، بِخِلافِ النُّونِ الخَفيفَةِ فإنَّكَ إذا وَقَفتَ عَلَيها نَظَرتَ: فإن كَانَ[5] مَا قَبلَها مَفتُوحًا قُلِبَت أَلِفًا كالتَّنوينِ، فقُلتَ في نَحوِ (اضرِبَن):

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من ط، وليس في الأصل.

(٢) كذا في ط، وفي الأصل: (بينهما).

(٣) قالَ سيبَويه في الكتاب ٣/ ٥٢٦: « وأمّا يونسُ وناسٌ من النَّحويين فيَقُولونَ: اضربان زيدًا واضربنان زيدًا، فهذا لَم تَقُله العَربُ، وليسَ له نَظيرٌ في كَلامِها، لا يقعُ بَعدَ الألف ساكنٌ إلّا أن يُدغمَ »، وهو رأي الكوفيين، انظر المسألة في: الحجَّة للقراء السَّبعة ٣/ ٤٤١، وشرح اللُّمع لابن برهان ٢/ ٣٧٩، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٠٨، وتمهيد القواعد ٨/ ٣٩٤٥، والمفراح ١٧٤.

(٤) الكلام من قوله: (لكن ذلك) ساقط من ط.

(٥) قوله: (كان) ليس في ط.

(اضرِبًا) تَشبيهًا لَها بالتَّنوينِ.

وإن لَم يكُن مَا قَبلَها مَفتُوحًا وكَانَ مكسُورًا أَو مَضمُومًا فإنَّك تَحذِفُها، كَمَا تَحذِفُ التَّنوينَ عِندَ الوَقفِ، وتَردُّ مَا كَانَ حُذِفَ مِنه لأَجلِها؛ لأَنَّها لَو ثَبتَت عَندَ الوَقفِ كَانَت أَسعَدَ حَالًا مِن التَّنوينِ، فتقُولُ في نَحوِ (هَل تَضرِبُنَّ): (هَل تَضرِبُونَ) بِوَاوِ الجَمعِ ونُونِ الإعرَابِ اللَّذَينِ حُذِفا مِن قَبلُ، وتَقُولُ في نَحوِ (اضرِبُنَّ): (اضرِبُوا) بإِعَادَةِ وَاوِ الضَّميرِ، وتَقُولُ في نَحوِ: (هَل تَرَينَّ يَا امرَأةُ)؟، و(هَل تَخشَوُنَّ يَا قَومُ)؟: (هَل تَرَينَ؟) و(هَل تَخشَونَ) بإِعَادَةِ نُونِ الإِعرَابِ.

وإنَّما كَانَ الأَمرُ كَمَا قُلناه مِن جِهَةِ أَنَّهم قَدَّرُوها مِن أَصلِها، بِخِلافِ التَّنوينِ في مِثلِ: (قَاضٍ)، و(غَازٍ)، فإنَّ الفَصيحَ بَقَاءُ حُكمِه عِندَ الوَقفِ، وإن حُذِفَ لَفظًا.

والتَّفرِقةُ بَينَه وبَينَ نُونِ التَّأكيدِ ظَاهِرَةٌ، وهو أَنَّ التَّنوينَ لازِمٌ في الأَسمَاءِ بِخِلافِ نُونِ التَّأكيدِ، فإنَّها جَائِزَةٌ، فلا يَلزَمُ مِن اعتِبَارِ اللّازِمِ للكلِمَةِ عِندَ عُرُوضِ حَذفِه اعتِبَارُ الجَائِزِ عِندَ عُرُوضِ الحَذفِ؛ فلِهذا بَقِيَ المَحذُوفُ عَلَى حَالِه[1]، وإن زَالَ التَّنوين، ويَثبُتُ المَحذُوفُ عِندَ زَوَالِ نُونِ التَّأكيدِ، كَمَا مَثَّلنا.

الحُكمُ الرَّابعُ: إنَّ نُونَ التَّأكيدِ الشَّديدَةَ تكُونُ ثَابتَةً عِندَ مُلاقَاةِ السَّاكِنِ؛ ولِهذا فإنَّكَ تَقُولُ: (اضرِبَنَّ الرَّجُلَ)، و(اضرِبُنَّ الرِّجَالَ)، وهكذا سَائِرُ الأَمثِلَةِ. بِخِلافِ النُّونِ الخَفيفَةِ فإنَّها تَنحَذِفُ عِندَ مُلاقَاةِ السَّاكِنِ؛ فلِهذا تَقُولُ في الخَفيفَةِ: (اضرِبَ الرَّجُلَ) بالفَتحِ، ولا تُكسَرُ لالتِقَاءِ السَّاكِنَينِ؛ لأَنَّها تُنزَّلُ غَيرَ مَنزِلَةِ[2] التَّنوينِ حَيثُ كَانَ يُكسَرُ عِندَ التِقَاءِ السَّاكِنَينِ؛ لأَجلِ تَمكُّنِه في الأَسماءِ، والنُّونُ مُختَصَّةٌ بِالأَفعالِ، ومَرتبَةُ الأَفعالِ نَاقِصَةٌ عَن[3]

---

(١) قوله: (على حاله) ليس في ط.

(٢) في ط: (مرتبة).

(٣) في ط: (غير).

مَـرتَبةِ الأسمَاءِ، وأَنشَدَ سيبوَيه قَولَ الشَّاعرِ[١] [ظ٢٥٩]:

٥٩٧ - لا تُـهـيـنَ الـفَـقـيـرَ عَـلَّـكَ أَن تَـركَـعَ يَـومًـا والدَّهـرُ قَـد رَفَـعَـه[٢]

شَاهدًا عَلَى حَذفِ النُّونِ عِندَ مُلاقَاةِ السَّاكِنِ.

الحُكمُ الخَامِسُ: إنّ النُّونَ الخَفيفةَ أكثرُ استِعمالًا مِن النُّونِ الشَّديدَةِ لأَمرَينِ:

أمَّا أوَّلًا فلأنَّها مُشبِهَةٌ للتَّنوينِ في الصُّورَةِ؛ فلِهذا كثُرَ استِعمَالُها كَالتَّنوينِ.

وأمَّا ثانيًا فلأنَّه شَذَّ استِعمالُها في اسمِ الفَاعِلِ في نَحوِ في قَولِه:

أَقَـائِـلُـنَّ أَحـضِـروا الـشُّـهـودا[٣]

وفي فِعلِ التَّعَجُّبِ كَقَولِ الشَّاعرِ:

٥٩٨ - ومُستَبدِلٍ مِن بَعدِ غَضبَى صَريمَةً فـأَحـرِ بـه بِـطُـولِ فَـقـرٍ وأَحـرِيَـا[٤]

أَرَادَ: فأَحرِيَن، لكنَّه أَبدَلَها أَلِفًا عِندَ الوَقفِ بِخِلافِ الشَّديدَةِ، فإنَّه لَم يَشِذَّ استِعمَالُها فيما ذكَرناه.

فهذا مَا أَردنا ذِكرَه مِن المُخَالفَةِ بَينَهما.

---

(١) ليس في سيبويه.

(٢) البيت من المنسرح، وهو للأضبط بن قريع في التبصرة والتذكرة ٤٣٤، والزاهر ١/ ٤٦، ٢/ ٢٩٣. وهو بلا نسبة في البغداديات ٤٣٧، واللمع ٢٠٢، والإنصاف ١/ ٢٢١، والمفصل ٤٥٩، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٦٦، وابن يعيش ٩/ ٤٣، ٤٤، والتخمير ٤/ ١٨٩، ٢٤٧، وتوجيه اللمع ٥٣٤، والمقرب ٤١٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٤٦، وشرح الرضي ٤/ ٤٩٤، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤١٩، وابن الناظم ٤٤٧، ومغني اللبيب ٢٠٦، ٨٤٢، ورصف المباني ٢٤٩، ٣٧٣، والمقاصد الشافية ٥/ ٥٦٩، والهمع ١/ ٤٨٨، ٢/ ٦١٨.

(٣) مر البيت سابقًا.

(٤) البيت من الطويل، قائله مجهول، وهو بلا نسبة في الألفاظ لابن السكيت ٤٤، وتهذيب اللغة ٨/ ١٤٧، والصحاح (غضب)، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٧٧، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٤، ٣/ ٣٠، ٣٨، وابن الناظم ٣٢٧، ومغني اللبيب ٤٤٣، والمساعد ٢/ ١٥٣، وتمهيد القواعد ٢٦١٢، والهمع ٢/ ٦١٤.

قَوله: « **وهما في غيرِهما مَع الضَّميرِ البَارِزِ كَالمُنفَصِلِ** » إلى آخِرِ مَا ذكَرَه.

واعلَم أَنَّ غَرَضَه هَاهنا هو بَيانُ حُكمِ الأَفعَالِ المُعتلَّةِ عِندَ إلحَاقِ النُّونَينِ بِها، فأَمَّا الأَفعالُ الصَّحيحَةُ فهي ظَاهرَةٌ، لا حَاجَةَ إلى بَيانِها، وأَرَادَ أَنَّ نُونَ التَّأكيدِ الشَّديدَةَ والمُخَفَّفَةَ إذا كَانَت في غَيرِ المُثنَّى وجَمعِ المُؤَنَّثِ، فلَيسَ يَخلُو حَالُهما إمَّا أَن يكُونَا مَع ضَميرٍ[1] بَارِزٍ، أَو لا، فإن كَانَا مَع ضَميرٍ[2] بَارِزٍ كَانتَا كالكَلِمَةِ المُنفَصِلَةِ في رَدِّ اليَاءِ والوَاوِ بِحركَتِهما[3] عِندَ اتصَالِ النُّونِ، كَمَا يُفعَلُ ذلِكَ مَع الاسمِ المُنفَصِلِ، ولنَضرِب لَه مِثَالَين:

المِثَالُ الأوَّلُ: في اليَاءِ.

فإذا قُلتَ: (تَـرَينَ)، أَو (تَـرَي) فالأَصلُ: (تَرأَيِينَ)، و(تَرأَيـي)، فأُلقيَت حَركَةُ الهَمزَةِ عَلَى الرَّاءِ قَبلَها؛ لِكَونِها سَاكِنَةً، فبَقيَ: (تَـرَيي)، و(تَـرَيينَ)، فالنُّونُ للإِعرَابِ، واليَاءُ ضَميرٌ بَارِزٌ، فإذا أَرَدتَ إلحَاقَ نُونِ التَّأكيدِ حَذَفتَ نُونَ الأَصلِ لأَجلِ البِنَاءِ، ثُمَّ التَقَى سَاكِنَانِ: اليَاءُ الَّتي هي ضَميرٌ، ونُونُ التَّأكيدِ، فَيَجِبُ الكَسرُ لالتِقَاءِ السَّاكِنَينِ؛ لأَنَّ الأَوَّلَ مِنهما يَاءٌ سَاكِنَةٌ، قَبلَها فَتحَةٌ.

وحُكمُ مِثلِها في المُنفَصِلِ أَن يُكسَرَ، نَحوُ: (اخشَيِ القَومَ)، و(لَم تَـرَيِ النَّاسَ)، فمِن أَجلِ ذلِكَ وَجَبَ أَن تَقُولَ عِندَ دُخُولِ النُّونَينِ: (اخشَيِنَّ)، و(لا تَـرَيِنَّ)، قَالَ اللَّه تَعالى: ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾ [مريم: ٢٦].

المِثَالُ الثَّاني: في الوَاوِ.

فإذا قُلتَ: (تَـرَوُنَّ)، أَو (تَـرَوا)، فالأَصلُ فيه: (تَرأَيُونَ)، و(تَرأَيُوا)، فأُلقيَت حَرَكَةُ الهَمزَةِ عَلَى الرَّاءِ قَبلَها؛ مِن أَجلِ كَونِها سَاكِنَةً، فبَقيَ: (تَـرَيُونَ)، و(تَـرَيُوا)،

(١) في ط: (مضمر).

(٢) في ط: (مضمر).

(٣) في ط: (وتحريكهما).

فلمَّا دَخلَت نُونُ التَّأكيدِ وَجَبَ حَذفُ نُونِ الإعرَابِ؛ لأَجلِ البِنَاءِ، ثُمَّ التَقى سَاكِنَانِ: الوَاوُ والنُّونُ؛ لأَجلِ أَنَّ الوَاوَ سَاكِنةٌ، قَبلَها مَفتُوحٌ، فَوَجَبَ تَحريكُ الوَاوِ لأَجلِ التِقَاءِ السَّاكِنَينِ [و٢٦٠]، كَما وَجَبَ ضَمُّها، كَمَا يُضَمّ في المُنفَصِلِ إذا كَانَ سَاكِنًا في مِثلِ: (لَم تَرَوُا القومَ)، قَالَ اللَّه تَعالى: ﴿ وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، فإذا قُلتَ للمُذكَّرِينَ: (اغزُوا)، و(هَل تَغزُونَ؟) فالضَّميرُ هَاهنا بَارِزٌ، فإذا أَردتَ إلحَاقَ نُونِ التَّأكيدِ فَقَد اجتَمَعَ هَاهنا سَاكِنَانِ: وَاوٌ قَبلَها ضَمَّةٌ ونُونُ التَّأكيدِ، وهي في حُكمِ المُنفَصِلِ، فوَجَبَ حَذفُها لالتِقَاءِ السَّاكِنَينِ، فمِن أَجلِ ذلِكَ تَقُولُ: (اغزُنَّ يَا رِجَالُ)، و(هَل تَغزُنَّ يَا هؤلاءِ)؟ كَما تَقُولُ: (اغزُوا القَومَ)، و(لَم يَغزُوا القَومَ). هذا كُلُّه إذا كَانَ الضَّميرُ بَارِزًا.

قَولُه: « **فإن لَم يكُن كَالمُنفَصِلِ** ».

أَرَادَ: فإن لَم يكُن هناكَ ضَميرٌ بَارِزٌ كَانَت النُّونُ مَع الفِعلِ كالمُتَّصِلِ، يَعني: كَجُزءِ مِن الفِعلِ، فَتقُولُ في (تَـرَى)، و(اغزُ) مِمَّا لا يكُونُ الضَّميرُ فيه بَارِزًا: (هَل تَـرَيَنَّ؟) و(اخشَيَنَّ)، و(هَل تَغزُوَنَّ)، و(اغزُوَنَّ)، فتَرُدُّ المَحذُوفَ في الأَمرِ والاستِفهَامِ؛ لأَنَّه لَمَّا بُنيَ الفِعلُ[1] بِمَجيءِ النُّونِ وَجَبَ رَدُّ المَحذُوفِ[2]؛ لأَنَّ حَذفَه إنَّما كَانَ لِلإعرَابِ، ولا إعرَابَ هَاهنا مَع النُّونِ، فَوَجَبَ جَعلُ هذه النُّونِ مَعَه في حُكمِ المُتَّصِلِ، كأَلِفِ التَّثنيَةِ؛ ولِهذا فإنَّكَ تَقُولُ للاثنَينِ: (ريا)، و(اخشَيَا)، فترُدُّ في فِعلِ الاثنَينِ الَّذي حُذِفَ في الوَاحِدِ[3]، ويُفتَحُ لَمَّا كَانَت الأَلِفُ مَع الفِعلِ، كَجُزئِه. فهكذا حَالُ النُّونِ.

فهذا هو مُـرَادُ الشَّيخِ بِقَولِه: « والنُّونان في التَّثنيَةِ[4] وجَمعِ المُؤنَّثِ مَع الضَّميرِ

(١) قوله: (الفعل) ليس في ط.

(٢) في ط: (وجب رده).

(٣) العبارة في ط: (فترد المحذوف في الواحد).

(٤) في ط: (في غير التثنية).

البَارِزِ كَالكَلِمَةِ المُنفَصِلَةِ ». فيَجِبُ أَن يُعطَى آخِرُ الفِعلِ مَعهما حُكمَ مَا هو في الكَلِمَتَينِ المُنفَصِلَتينِ إِذا اجتَمَعا مِن ضَمٍّ أَو كَسرٍ أَو سُكُونٍ فيُحذَفُ، فالضَّمُّ في: (لَتَرَوُنَّ)، و(هَل تَرَوُنَّ يَا رِجَالُ؟)[١] كَمَا تَقُولُ: (لَم تَرَوُا القَومَ)، ﴿ وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، والكَسرُ في مِثلِ قَولِكَ: (اخشَيِنَّ)، و(هَل تَخشَيِنَّ يا امرَأَةُ)؟ كَمَا تَقُولُ في المُنفَصِلِ: (اخشَيِ القَومَ)، و(هَل لكِ أَن تَـرَيِ النَّاسَ)؟، والسُّكُونُ والحَذفُ في نَحوِ: (اغزُن)، و(هَل تَغزُن)، كَمَا تَقُولُ: [(اغزُو القَومَ)، و(لَم تَغزُو النَّاسَ). وإذا لم يكُن الضَّميرُ بَارِزًا فكالمُتَّصِلِ، فَتقولُ: (اِخشَيِنَّ) و(اغزُوُنَّ) كَما تَقُولُ:][٢] (اخشَيا)، و(اغزُوا) في رَدِّ المَحذُوفِ. واللَّه أَعلَمُ.

وفيه صُعُوبَةٌ ودِقَّـةٌ، وأَسهَلُ مِنه أَن يُقَالَ: لَيسَ يَخلُو الحَالُ في النُّونِ إِمَّا أَن تكُونَ دَاخِلةً عَلَى فِعلٍ صَحيحٍ أَو مُعتلٍّ، فإِن كَانَ صَحيحًا وَجَبَ فَتحُه في المُذكَّرِ، كَقَولِكَ: (اخرُجَنَّ يَازَيدُ)، وكَسرُه في المُؤَنَّثِ[٣]، كَقَولِكَ: (اضرِبِنَّ يَا هندُ)، ووَجَبَ ضَمُّه مَع جَماعَةِ الرِّجَالِ، كَقَولِكَ: (اخرُجُنَّ يَا رِجَالُ)، وتُفتَحُ مَع المُؤَنَّـثَينِ[٤]، فتقُولُ فيه: (اخرُجَانِّ يَا هندَانِ) و(يَا زَيدَانِ) سَوَاءٌ، وإِنَّما كُسِرَت فيه النُّونُ تَشبيهًا لَهَا بِنُونِ الإِعرَابِ؛ لِوُقُوعِها بَعدَ أَلِفِ التَّثنِيَةِ، ومُسكَّنًا مَع جَماعَةِ النِّسَاءِ في نَحوِ قَولِكِ: (اخرُجنَانِ يَا نِسَاءُ) [ظ٢٦٠]، وتَدخُلُ بَينَ النُّونَاتِ أَلِفُ الفَصلِ.

وإِن كَانَ مُعتَلًّا نَظَرتَ: فإِن كَانَ اعتِلالُه بالأَلِفِ في نَحوِ: (يَخشَى)، و(يَسعَى) فإِنَّكَ تَفتَحُه مَع المُذكَّرِ، فتَقُولُ: (اخشَيَنَّ يَا زَيدُ)، وتكُونُ اليَاءُ ثَابِتةً لِخِفَّةِ الفَتحَةِ عَلَيها. وتَقُولُ في المُؤَنَّثِ: (اخشِ يَا هندُ)، تَذهَبُ اليَاءُ لأَجلِ وُقُوعِ الكَسرَةِ عَلَيها، وتَقُولُ:

---

(١) في ط: (فالضم في اغزون وهل تغزون يا رجال).

(٢) ما بين المعقوفين من ط، وساقط من الأصل.

(٣) في ط: (المؤنثة).

(٤) في ط: (المؤنثة).

(اخشَوُنَّ يَا رِجَالُ) تَذهَبُ اليَاءُ فيه، ويَبقَى الفَاعِلُ؛ لِعَدَمِ الدَّلالَةِ عَلَيه، وهي الضَّمَّةُ.

وإن كَانَ مُعتَلًّا بالياءِ قُلتَ: (ارمِيَنَّ يَا زَيدُ)، تَثبُتُ اليَاءُ لأَجلِ خِفَّةِ الفَتحَةِ عَليها، و(ارمِنَّ يا امرَأَةُ) تَذهَبُ لياءُ لأجلِ ثِقَلِ الكَسرَةِ عَلَيها، و(ارمُنَّ يَا رِجَالُ)، تَذهَبُ اليَاءُ لأَجلِ ثِقَلِ الضَّمَّةِ.

وإن كَانَ مُعتَلًّا بِالوَاوِ فإنّكَ تَقُولُ: (اغزُوَنَّ يَا رَجُلُ)، تَثبُتُ الوَاوُ لأَجلِ خِفَّتِها بِالفَتحَةِ، و(اغزِنَّ يَا امرَأَةُ) تَذهَبُ الوَاوُ مِنه لأَجلِ ثِقَلِها، و(اغزُنَّ يَا رِجَالُ) تَذهَبُ الوَاوُ لأَجلِ ثِقَلِها بِالضَّمَّةِ.

فأَمَّـا في التَّثنيَـةِ والجَمعِ المُؤَنَّثِ فإِنَّ اليَاءَ والـوَاوَ تَثبُـتَـانِ لأَجلِ انفِتَاحِهما في المُثَـنَّى مِنهما[١]، وسُكُونِها مَع المُؤَنَّثِ.

* * *

تَنبيهٌ عَلَى مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِالبَابِ

المَسأَلَةُ الأُولى:

قَولُه تَعالى[٢]: ﴿ وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾ [يونس: ٨٩]، فأَمَّا عَلَى قِرَاءَةِ الجَمَاعَةِ بِتَشديدِ النُّونِ فلا كَلامَ في كَونِ (لا) نَاهِيةً، فأَمرَ بِالاستِقَامَةِ عَلَى الدِّينِ، وعَدَمِ الاتِّبَاعِ، مُؤَكَّدًا بِالنُّونِ عَلَى النَّهيِ. وأَمَّا عَلَى قِـرَاءَةِ ابنِ ذكوَانَ[٣] فيَحتَمِلُ أَن

---

(١) في ط: (فيهما).

(٢) فيها خلاف، قال أبو حيان: « قرأ الجمهور: تتبعان بتشديد التاء والنون، وابن عباس وابن ذكوان بتخفيف التاء وشد النون، وابن ذكوان أيضًا بتشديد التاء وتخفيف النون، وفرقة بتخفيف التاء وسكون النون ». انظر هذه القراءات في تفسير البحر المحيط ٥/ ١٨٦، وانظر قراءة ابن ذكوان بتخفيف النون في: التيسير ٨٧، وتحبير التيسير ١/ ٤٠٢، وفي روايته عن ابن عامر خلاف. انظر: الحجة للفارسي ٤/ ٢٩٢، والسبعة ٣٢٩، والنشر ٢/ ٣٢٣.

(٣) عبد اللّه بن أحمد بن بشر بن ذكوان القرشي الفهري الدمشقي الإمام الأستاذ الشهير الراوي الثقة، شيخ الإقراء بالشام وإمام جامع دمشق، أخذ القراءة عـرضًا عن أيوب بن تميم، وقرأ على الكسائي حين=

تكُونَ (لا) هذه نَاهيةً، والنُّونُ هي نُونُ التَّأكيدِ الخَفيفَةِ، عَلَى رَأيِ يُونُسَ والكِسَائيِّ والفرَّاءِ، وكُسِرَت عَلَى أصلِ التِقَاءِ السَّاكِنَينِ، وهو غَريبٌ كَمَا تَـرَى. ويُمكِنُ أَن تكُونَ (لا) نَافيةً، ويكُونُ الفِعلُ خَبرًا لِمُبتَدأ مَحذُوفٍ، والجُملةُ في مَوضِعِ نَصبٍ عَلَى الحَالِ، كأنَّه قَالَ: فاستَقيما وأَنتُما غَيرُ مُتَّبِعَينِ سَبيلَ الَّذينَ لا يَعلَمُونَ.

المَسألَةُ الثَّانيَةُ:

قَولُ النَّابِغَةِ الجَعديِّ:

٥٩٩ - فَمَن يـكُ لَم يَثأر بِأَعـرَاضِ قَومِـه   فَـإنِّـي وَرَبِّ الـرَّاقِـصَـاتِ لأَثـأرَا[١]

أَرَادَ: لأَثأَرَن، لكنَّه أَبدَلَ مِن نُونِ التَّأكيدِ الخَفيفَةِ أَلِفًا عِندَ الوَقفِ[٢]؛ تَشبيهًا لَهَا بِالتَّنوينِ، كَمَا سَبَقَ تَقريرُه.

المَسألَةُ الثَّالِثَةُ:

قَولُ عَنترَةَ:

٦٠٠ - مَتَى مَـا تَلقَني فَـردَيـنِ تَـرجُـف   رَوَانِـفُ أَلـيَـتَـيـكَ وَتُـسـتَـطَـارا[٣]

فانتِصَابُ[٤] (تُستَطَارَا) فيه وَجهَانِ:

أَحَدُهما: أَن يكُونَ بِإضمَارِ (أن)، أَي: وأَن تُستَطَارا. وقَد ذكَرنا جَوَازَ إِضمَارِ (أَن).

= قدم الشام وروى الحروف سماعًا. مات سنة اثنتين وأربعين ومائتين. انظر ترجمته في: غاية النهاية ١/ ٣٦٣.

(١) البيت من الطويل، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ٨٩، وانظر: سيبويه ٣/ ٥١٢، وشرح السيرافي ٤/ ٢٤٩، وتوجيه اللمع ٥٣٣، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤١٩، وابن الناظم ٤٤٨، وتحرير الخصاصة ٢/ ٥٨٦، وتمهيد القواعد ٨/ ٣٩٤٩، والمقاصد النحوية ٤/ ١٨١١.

(٢) في الأصل: (ألفًا عندَ ألفًا عند الوقف).

(٣) البيت من الوافر، وقد مرَّ سابقًا. انظر الشاهد رقم ٨٥.

(٤) قوله: (فانتصاب) مطموس في ط.

وثانيهما: أَن يكُونَ غَيرَ مُعرَبٍ، وأَنَّ الفَتحَةَ فيه للألِفِ [و٢٦١] المُبدَلَةِ مِن نُونِ التَّأكيدِ الخَفيفَةِ، لكن وُرُودُها في الشَّرطِ مِن غَيرِ (مَا) قَليلٌ نادِرٌ.

المَسأَلَةُ الرَّابِعَةُ:

قَولُ عَبدِاللَّه بنِ الحُرِّ[١]:

٦٠١ - مَتَى تَأتِنا تُلمِم بِنا في دِيارِنا   تَجِد حَطَبًا جَزلًا ونَارًا تَأجَّجا[٢]

فانتِصَابُ (تَأَجَّجا) عَلَى وَجهَينِ:

- إمَّا عَلَى أنَّها نُونُ التَّأكيدِ الخَفيفَةُ أُبدِلَت أَلِفًا، وقَلَّ مَا تَأتي في الخَبَرِ، كَقَولِه تَعالى: ﴿ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةً ﴾ [الأنفال: ٢٥].

- وإمّا عَلَى أنَّها أَلِفُ التَّثنِيَةِ، رَاجِعَةٌ إلى النَّارِ والحَطَبِ، عَلَى جِهَةِ المَجَازِ في إِسنَادِ التَّأجُّجِ إِلَيهما. واللَّه أَعلَمُ.

---

(١) هنا انتهى الكلام في نسخة (ط).

(٢) مرّ البيت سابقًا، انظر البيت رقم ١٦٨.

قَالَ مَولانا الإِمَامُ

عَلَـيـه أَفضَـلُ الصَّـلاةِ والسَّـلام:

هذا آخِرُ الكَلامِ في الإِمـلاءِ، وأَنا أَسأَلُ اللَّهَ بِجَلالِه الَّذي حُسِرَت العُقُولُ عَن بُلُوغِ غَايَـتِـه مُقَصِّرَةً، ونكَصَت الأَفهَامُ عَن الوُصُولِ إِلى نِهَايتِه مُقَهقِرَةً، أَن يَجعَلَه مِن أَثقَلِ مَا يُوضَعُ في ميزَانِ الخَيرَاتِ، وأَن يُوفِّـقَ فيه القَصدَ ليكُونَ مِن البَاقيَاتِ الصَّالِحَاتِ، وأَن يَجعَلَني مِن الفَائِزينَ بِرضوَانِه الأَكبَرِ، ويَهَبَ لي خَاتِمَةَ الخَيرِ، ويُوفِّقَني فيما أَستَقبِلُه مِن بَقيَّـةِ عُمري لِمَا يُحِبُّ ويَرضَى ويَنفَعُ بِه مَن قَصَدَ إِلَيه مَن الإِخوَانِ بِمَنِّه ولُطفِه. وانتَجَزَ فَـرَاغُه في العَشرِ الوُسطَى مِن شَهرِ رَبيعِ الأَوَّلِ مِن سَنَـةِ سَبعِ وعِشرينَ وسَبعِمائة ....[1]

والحَمدُ للَّه وَحدَه

---

(١) الكلام هنا مطموس وفيه جزء من سنة النسخ، ويظهر أنها سنة ثمانٍ وعشرين وثمانمائة، وفيها اسم الناسخ لكنه مطموس.

الفهارس العامة

وتشمل ما يلي:

- فهرس الشّواهد القرآنية والقراءات.
- فهرس الحديث والأثر.
- فهرس الأمثال والأقوال.
- فهرس الشّواهد الشّعريّة.
- فهرس الرجز.
- فهرس الأعلام.
- فهرس الكتب.
- قائمة المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات (للنص المحقق كاملًا).

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

فهرس الشواهد القرآنية والقراءات

سورة الفاتحة

- ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١﴾ ٢/ ١٨٦
- ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ۝٥﴾ .... ١/ ٣١٤، ٤/ ١٢٨
- ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ... ۝٧﴾ ٢/ ٢٤١
- ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ ... ۝٧﴾ ٣/ ١٨٧

سورة البقرة

- ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ ... ۝٢﴾ ٢/ ٣٤٦
- ﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ ... ۝٢﴾ ٤/ ٩٤
- ﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢﴾ ٣/ ١٨
- (سَواءٌ عَلَيْهِم أَنْذَرْتَهُم أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُم ... ۝٦) ٤/ ٦٥
- ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ... ۝٦﴾ .... ١/ ٣٥٦، ٤/ ١١٢
- ﴿فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضٗا ... ۝١٠﴾ ٣/ ٣٦٢
- ﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلۡمُفۡسِدُونَ ... ۝١٢﴾ ٤/ ٦٩
- ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِي ٱسۡتَوۡقَدَ نَارٗا ... ۝١٧﴾ ٢/ ٣٦١
- ﴿وَتَرَكَهُمۡ فِي ظُلُمَٰتٖ لَّا يُبۡصِرُونَ ۝١٧﴾ .... ٢/ ٤٥٧، ٣/ ٣٨٥، ٤٠١
- ﴿أَوۡ كَصَيِّبٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٞ وَرَعۡدٞ وَبَرۡقٞ ... ۝١٩﴾ ١/ ٢٦٠
- ﴿حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِ ... ۝١٩﴾ ١/ ٤١٤
- ﴿كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ ... ۝٢٨﴾ ٣/ ٣٢٨
- ﴿وَإِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ... ۝٣٠﴾ ١/ ٤٢
- ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ ... ۝٣٥﴾ ٢/ ٢٠٥
- ﴿وَقُلۡنَا ٱهۡبِطُواْ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞ ... ۝٣٦﴾ ١/ ٤٤٥
- ﴿تَلۡبِسُواْ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وتكتمون ٱلۡحَقَّ ... ۝٤٢﴾ ٣/ ٣٠٤
- ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ... ۝٤٣﴾ ٤/ ٩٥

- ﴿وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ ... ﴿٥٨﴾﴾ ٤/ ٤٦
- ﴿وَإِذِ ٱسۡتَسۡقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦ فَقُلۡنَا ... ﴿٦٠﴾﴾ ٣/ ٢٤٠
- ﴿فَقُلۡنَا ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡحَجَرَۖ فَٱنفَجَرَتۡ ... ﴿٦٠﴾﴾ ٣/ ٢٤٠
- ﴿فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗا ... ﴿٦٠﴾﴾ .... ٣/ ٣٢، ٣٣
- ﴿وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ ... ﴿٦٠﴾﴾ ١/ ٤٤٧
- ﴿وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ ﴿٧١﴾﴾ .... ٣/ ٤٢٣، ٤٢٩، ٤٣٠
- ﴿فَهِيَ كَٱلۡحِجَارَةِ أَوۡ أَشَدُّ قَسۡوَةٗ ... ﴿٧٤﴾﴾ ٤/ ٦٧
- ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ ﴿٧٤﴾﴾ ٢/ ٨٧
- ﴿وَإِنۡ هُمۡ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿٧٨﴾﴾ ٣/ ٣٨٧
- (وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقًا ... ﴿٨٩﴾) ١/ ٤٣٧
- ﴿بِئۡسَمَا ٱشۡتَرَوۡاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمۡ أَن يَكۡفُرُواْ ... ﴿٩٠﴾﴾ ٣/ ٤٦٩
- ﴿وَهُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا ... ﴿٩١﴾﴾ .... ١/ ٤٤٧، ٤٤٨
- ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمۡ أَحۡرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٖ ... ﴿٩٦﴾﴾ ٣/ ٢٢٤
- ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ ... ﴿١٠٢﴾﴾ ٤/ ٣٥
- ﴿وَمَا تُقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُم مِّنۡ خَيۡرٖ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ ... ﴿١١٠﴾﴾ ٢/ ٣٦٤
- ﴿كُن فَيَكُونُ ﴿١١٧﴾﴾ ٣/ ٤٠٩
- ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا ... ﴿١٢٨﴾﴾ ٣/ ٣٧٠
- (وإلهِ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَقَ ... ﴿١٣٣﴾) ٢/ ١٦٢
- ﴿وَأَن تَصُومُواْ ... ﴿١٨٤﴾﴾ ٣/ ٢٨٢
- ﴿إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ ... ﴿١٦٣﴾﴾ ٣/ ٢٧
- ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ ... ﴿١٧٥﴾﴾ ٣/ ٤٤٠
- ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ ... ﴿١٧٩﴾﴾ ٣/ ١٨
- ﴿وَأَن تَصُومُواْ ... ﴿١٨٤﴾﴾ ٣/ ٢٨٢
- ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي ... ﴿١٨٦﴾﴾ ٢/ ٣٣٠
- ﴿وَلۡيُؤۡمِنُواْ بِي ... ﴿١٨٦﴾﴾ ٣/ ٣١٨
- ﴿وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ ... ﴿١٩٣﴾﴾ ٣/ ٤٢٠

- ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ... (١٩٥)﴾ ٣/ ٤٤٨
- ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ... (١٩٦)﴾ ٢/ ١١٨
- ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ... (١٩٧)﴾ ٣/ ١٣١
- ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ... (١٩٨)﴾ ٣/ ٥٠٧
- ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ... (١٩٨)﴾ ٣/ ١٢٨
- ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً... (٢٠١)﴾ ٢/ ٢١٧
- ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ... (٢٠٣)﴾ ٣/ ١٣١
- ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي... (٢٠٧)﴾ ٣/ ٤٨٦
- ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ... (٢١٤)﴾ ٣/ ٣٠٤
- ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ... (٢١٦)﴾ ٣/ ٤٢٦
- ﴿وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ... (٢١٧)﴾ ٢/ ٢١٠
- ﴿وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ... (٢١٧)﴾ .... ٢/ ٢٠٩، ٢١٠
- ﴿فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ... (٢١٧)﴾ ٢/ ٣٤٣
- ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ... (٢١٩)﴾ .... ٢/ ٣٩١، ٣٩٣
- ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ... (٢٢١)﴾ .... ١/ ٢٢٤، ٢٣٣
- ﴿وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ... (٢٢١)﴾ ١/ ٢٣٣
- ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ... (٢٢٢)﴾ ٤/ ٩٥
- ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ... (٢٢٣)﴾ ٢/ ٤٩٧
- ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ... (٢٢٦)﴾ ٢/ ١١٨
- ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ... (٢٢٨)﴾ ٣/ ٤٤٥
- ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ... (٢٢٨)﴾ .... ٣/ ٢٨، ٤٧، ١٣٤
- ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ... (٢٣٣)﴾ .... ٣/ ٢٨٦، ٣٠٢، ٣٠٩، ٤/ ١٠٠
- ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ... (٢٣٤)﴾ ٢/ ٣٥٨
- ﴿وَلَا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ... (٢٣٧)﴾ .... ٤/ ١٧١، ١٧٢
- ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا... (٢٥٣)﴾ .... ٤/ ١٢٧، ١٣٣
- ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ... (٢٦٥)﴾ ١/ ٤١٦

- ﴿فَنِعِمَّا هِيَ ... ﴿٢٧١﴾﴾ .... ٢/ ٣٦٥، ٣٩٤، ٣/ ٤٤٤، ٤٥٤، ٤٦٢
- ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ... ﴿٢٧٥﴾﴾ ٣/ ٨٠
- ﴿كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ... ﴿٢٧٥﴾﴾ ٢/ ٣٦١
- ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ... ﴿٢٨٠﴾﴾ ٣/ ٤٠٩
- ﴿فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ ... وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ ... ﴿٢٨٢﴾﴾ ٣/ ٣١٨
- ﴿إِن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ... ﴿٢٨٢﴾﴾ ٣/ ٣٢٤
- ﴿وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ ... ﴿٢٨٤﴾﴾ .... ٣/ ٣٢٠، ٣٣٢
- ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ .... وَلَا تُحَمِّلْنَا ... ﴿٢٨٦﴾﴾ ٣/ ٣١٩

سورة آل عمران

- ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ ... ﴿٧﴾﴾ ٤/ ١٢٩
- ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ ... ﴿٧﴾﴾ ٤/ ١٢٩
- ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا ... ﴿٨﴾﴾ ٣/ ٣١٩
- ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ... ﴿١٨﴾﴾ ١/ ٤٤٩
- ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٨﴾﴾ ١/ ٤٤٩
- ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ .... فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢١﴾﴾ ١/ ٢٤١
- ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ... ﴿٣١﴾﴾ ٣/ ٣٢٥
- ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ... ﴿٣٧﴾﴾ ٢/ ٤٩٧
- ﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ... ﴿٥٢﴾﴾ ٣/ ٤٨٩
- ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ ... ﴿٦٦﴾﴾ .... ٤/ ٧٠، ٧١
- ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا ... ﴿٩١﴾﴾ ١/ ٢٤١
- ﴿وَمَا تُنفِقُوا۟ مِن شَىْءٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ ﴿٩٢﴾﴾ ٤/ ١٥
- ﴿وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا ... ﴿٩٧﴾﴾ ٣/ ٤٤٥
- ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ ... ﴿٩٧﴾﴾ ٢/ ١٢
- ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا ... ﴿١٠٣﴾﴾ ٣/ ٤١١
- ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ ... ﴿١٠٦﴾﴾ ٤/ ١٢٩

- ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ ... ﴿١٠٧﴾ ﴾ ٤/ ١٢٩
- ﴿ فَفِي رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ... ﴿١٠٧﴾ ﴾ ٢/ ٢٢٢
- ﴿ هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ ... ﴿١١٩﴾ ﴾ .... ٢/ ٣٣٧، ٣٤٣
- ﴿ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ ... ﴿١٣٩﴾ ﴾ ٣/ ١١٧
- ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ... ﴿١٤٤﴾ ﴾ ١/ ٢٧٥
- ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ ... ﴿١٤٦﴾ ﴾ ٢/ ٤٧٤
- ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ ... ﴿١٥٤﴾ ﴾ ٢/ ٢٣٣
- ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ... ﴿١٥٩﴾ ﴾ ٢/ ٨٧
- ﴿ أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ ... ﴿١٦٥﴾ ﴾ ٣/ ٣١٥
- ﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ ... ﴿١٦٦﴾ ﴾ ١/ ٢٣٩
- ﴿ بِأَفْوَٰهِهِم ... ﴿١٦٧﴾ ﴾ ٢/ ١٧١
- ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ ... ﴿١٧٩﴾ ﴾ ٣/ ٢٩٧
- ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ ... هُوَ خَيْرًا لَّهُم ... ﴿١٨٠﴾ ﴾ ٣/ ٣٨٨

سُورَةُ النِّسَاءِ

- ﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ... ﴿١﴾ ﴾ ٣/ ٥١
- ﴿ وَٱلْأَرْحَامَ ... ﴿١﴾ ﴾ ٢/ ٢١٩
- ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ... ﴿٢﴾ ﴾ ٣/ ٤٨٩
- ﴿ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ... ﴿٣﴾ ﴾ .... ١/ ١١٧، ١١٨، ٢/ ٣٦٤
- ﴿ وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُوا۟ عَلَيْهِمْ ... ﴿٩﴾ ﴾ .... ٣/ ٣٥٥، ٤/ ١٢٥، ١٣٣
- ﴿ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ... ﴿١١﴾ ﴾ ٢/ ٢٨٥
- ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا ... ﴿١٦﴾ ﴾ .... ١/ ٢٤١، ٢/ ٣٥٨
- ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١٧﴾ ﴾ ٣/ ٤٠٨
- ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ... ﴿٢٤﴾ ﴾ ٢/ ٤٢٨
- ﴿ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا ﴿٥٣﴾ ﴾ ٣/ ٢٩٣
- ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ... ﴿٥٨﴾ ﴾ ٢/ ٢١٧

- ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ... ﴿٦٦﴾ ﴾ .... ٢/ ٣، ١٨

- ﴿ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ ... ﴿٧٣﴾ ﴾ ٢/ ٣٢٨

- ﴿ مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا ... ﴿٧٥﴾ ﴾ .... ٢/ ١٩٠، ١٩٣

- ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ... ﴿٧٨﴾ ﴾ .... ٣/ ٣٢٢، ٤/ ٨٩

- ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴿٧٩﴾ ﴾ ٣/ ٤٤٧

- ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ... ﴿٨٣﴾ ﴾ ٢/ ٤٩٢

- ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ... ﴿٩٠﴾ ﴾ .... ١/ ٤٤٧، ٣/ ٢٦٢

- ﴿ وَكُلًّا ... ﴿٩٥﴾ ﴾ ١/ ٢٥٥

- ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ... ﴿٩٥﴾ ﴾ ١/ ٢٥٥

- ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٩٦﴾ ﴾ .... ٣/ ٤٠٨، ٤٢٠

- ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ ... فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ... ﴿٩٧﴾ ﴾ ١/ ٢٤١

- ﴿ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴿١٢٥﴾ ﴾ ٣/ ٣٨٦

- ﴿ لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ... ﴿١٣٧﴾ ﴾ ٣/ ٤١٩

- ﴿ لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ ... ﴿١٤٣﴾ ﴾ ٢/ ٣٤٤

- ﴿ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ ... ﴿١٤٨﴾ ﴾ ٣/ ١٥٧

- ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ... ﴿١٥٥﴾ ﴾ .... ٤/ ٨٥، ٨٩

- ﴿ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ... ﴿١٦٢﴾ ﴾ .... ٢/ ١٩٩، ٣/ ١٨٣

- ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ ... ﴿١٦٢﴾ ﴾ ٤/ ٣٥

- ﴿ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ ... ﴿١٦٣﴾ ﴾ ٤/ ٤٦

- ﴿ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ ... ﴿١٧١﴾ ﴾ ١/ ٢٤

- ﴿ ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ ... ﴿١٧١﴾ ﴾ .... ١/ ٣١١، ٣١٥

- ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ ... ﴿١٧٦﴾ ﴾ ١/ ٢٠١

- ﴿ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟ ... ﴿١٧٦﴾ ﴾ ١/ ٤١٧

سُورَةُ المَائِدَةِ

- ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ ... ﴿٦﴾ ﴾ ١/ ٤١٦

- ﴿ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ... ﴿٨﴾ ﴾ ٢/ ٢٨٥

- ﴿ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ... ﴿١٠﴾ ﴾ ٢/ ٤١٦
- ﴿ فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ ... ﴿٢٤﴾ ﴾ ٢/ ٢٠٥
- ﴿ إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ ﴿٢٤﴾ ﴾ ٢/ ٣٤٤
- ﴿ فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ ... ﴿٣٠﴾ ﴾ ٣/ ٣٥٥
- ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ ... ﴿٣٢﴾ ﴾ ١/ ٤١٦
- ﴿ جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ ... ﴿٣٨﴾ ﴾ ١/ ٤١٦
- ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ... ﴿٣٨﴾ ﴾ ١/ ٤١٦
- ﴿ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ... ﴿٣٨﴾ ﴾ ٣/ ٩٣
- ﴿ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ... ﴿٥٠﴾ ﴾ ١/ ٢٥٦
- ﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِ ... ﴿٥٢﴾ ﴾ .... ٣/ ٢٨٥، ٤٢٥
- ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ... ﴿٧١﴾ ﴾ .... ٣/ ٢٨٥، ٤/ ٣١
- ﴿ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ... ﴿٧٣﴾ ﴾ ٣/ ٥٦
- ﴿ لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ... ﴿٧٨﴾ ﴾ ٣/ ٩٤
- ﴿ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ ... ﴿٩٥﴾ ﴾ ٢/ ٢٥٨
- ﴿ جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِّلنَّاسِ ... ﴿٩٧﴾ ﴾ ٣/ ٣٨٥
- ﴿ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ... ﴿١٠٥﴾ ﴾ ٢/ ٤١٦
- ﴿ وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا ... ﴿١١٣﴾ ﴾ ٤/ ٣١
- ﴿ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ... ﴿١١٦﴾ ﴾ ٣/ ٣٧٥
- ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ... ﴿١١٧﴾ ﴾ ٤/ ٩٦
- ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ... ﴿١١٩﴾ ﴾ .... ١/ ٤٢، ٥٧، ٢/ ٥٠٣، ٥٠٤

سُورَةُ الأَنْعَامِ

- ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ... ﴿١﴾ ﴾ ١/ ٤١
- ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ... الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ ... ﴿١٢﴾ ﴾ ٢/ ٢٤٨
- ﴿ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ... ﴿١٤﴾ ﴾ ٢/ ٢٠٠
- ﴿ وَقَالُوا إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا ... ﴿٢٩﴾ ﴾ ٢/ ٩٦

- ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ... ﴿٣٣﴾﴾ ٤/ ١٤

- ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ... ﴿٣٥﴾﴾ ٤/ ١٢٦

- ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ ... ﴿٤٢﴾﴾ ٤/ ١٠٨

- ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ... ﴿٥٤﴾﴾ ٢/ ٢٥٠

- ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ ... ﴿٥٩﴾﴾ ٢/ ٢١٩

- ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿٧٢﴾﴾ ٢/ ٣٥٧

- ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ ... ﴿٧٤﴾﴾ ٢/ ٢٦٢

- ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ ... ﴿٨٢﴾﴾ ١/ ٢٣٨

- ﴿ثُمَّ ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴿٩١﴾﴾ ٣/ ٣٣٠

- (وجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا ... ﴿٩٦﴾) ٣/ ١٧٢

- ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٩﴾﴾ .... ١/ ٢٦٦، ٤/ ٤٠

- ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ... ﴿١١٢﴾﴾ ٤/ ١٢٧

- ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴿١٢١﴾﴾ .... ٢/ ٤٩٣، ٣/ ٣٢٦، ٤/ ١١٦، ١٢٣

- ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ ... ﴿١٢٢﴾﴾ .... ٤/ ١١٢، ١١٣

- ﴿فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا ... ﴿١٢٣﴾﴾ ٣/ ٢٢٤

- ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ... ﴿١٢٨﴾﴾ ٢/ ٢٢٦

- ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ ... ﴿١٣٧﴾﴾ ٤/ ١٣٣

- ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا ... ﴿١٤٦﴾﴾ ٢/ ٣٧٤

- ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ... ﴿١٤٨﴾﴾ ٢/ ٢٠٦

- ﴿هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ... ﴿١٥٠﴾﴾ ٢/ ٤٠٨

- ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ ... ﴿١٥٤﴾﴾ .... ٢/ ٣٦٢، ٣٧٩

- ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ... ﴿١٦٠﴾﴾ ٣/ ٣٠

- ﴿وَمَحْيَاىَ ... ﴿١٦٢﴾﴾ ٢/ ١٤٦

- ﴿لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ... ﴿١٦٥﴾﴾ ٣/ ٢٩٦

سُورَةُ الأَعْرَافِ

- ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ ... (٤) ﴾ ٢/ ٤٧٤
- ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ... (١٢) ﴾ ٤/ ٩٠
- ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ الْجَنَّةِ ... (٢٢) ﴾ ٣/ ٤٣١
- ﴿لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ (٢٦) ﴾ ٣/ ٤٤١
- ﴿ يَا بَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ ... (٢٧) ﴾ ٤/ ١٥٩
- ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ ... (٣٣) ﴾ ٤/ ٧
- ﴿لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ... (٤١) ﴾ ١/ ١٤٤
- ﴿ قَالُوا نَعَمْ ... (٤٤) ﴾ ٤/ ٨٠
- ﴿ هَٰذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً ... (٧٣) ﴾ ٢/ ٣٥١
- ﴿ وَنَصَحْتُ لَكُمْ ... (٧٩) ﴾ ٣/ ٣٦١
- ﴿ وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ (١٠٢) ﴾ ٤/ ٢٧
- ﴿ لَن تَرَانِي ... (١٤٣) ﴾ ٣/ ٢٨٧
- ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ ... (١٥٥) ﴾ ٤/ ٩٤
- ﴿لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم ... (١٥٥) ﴾ ٤/ ١٣٣
- ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَاءُ ... (١٥٥) ﴾ ٢/ ٩٦
- ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ... (١٦١) ﴾ ٤/ ٤٦
- ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ ... (١٧٢) ﴾ ٤/ ٧٩
- ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا ... (١٧٦) ﴾ ٣/ ١٢٧
- ﴿ سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا ... (١٧٧) ﴾ .... ٣/ ٤٥٤، ٤٥٧
- ﴿ مَن يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي ... (١٧٨) ﴾ ٢/ ٣٦٤
- ﴿وَأَنْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ... (١٨٥) ﴾ .... ٤/ ٣٠، ١٠١
- ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا ... (١٨٧) ﴾ ٢/ ٤٩٧
- ﴿ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ ... (١٨٨) ﴾ ٢/ ٩٦
- (إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالُكُمْ ... (١٩٤)) ١/ ٢٧٧
- ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا ... (١٩٥) ﴾ ٤/ ٥٨

سُورَةُ الأَنفَال

- ﴿وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ ... (١)﴾ ٢/ ٣٩٣
- ﴿وَإِن تَعُودُوا نَعُدْ ... (١٩)﴾ ٣/ ٣٢٠
- ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا ... (٢٣)﴾ ٤/ ١٣٣
- ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً ... (٢٥)﴾ .... ٤/ ١٥٧، ١٥٩، ١٧٥
- ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ... (٣٣)﴾ .... ٣/ ٢٨٢، ٢٩٧، ٣٠٧
- ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ... (٤١)﴾ ١/ ٢٤١
- ﴿وَلَٰكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ ... (٤٣)﴾ ٤/ ٣٥
- ﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ ... (٥٧)﴾ ٤/ ١٥٩
- ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً ... (٥٨)﴾ ٤/ ١٥٩
- ﴿حَسْبُكَ اللَّهُ ... (٦٤)﴾ ٢/ ٤٨٦

سُورَةُ التَّوْبَة

- ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ... أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ... (٣)﴾ ٤/ ١٨
- ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ... (٦)﴾ .... ١/ ١٨٣، ١٩٣، ٤/ ١١٨
- ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ... (٢٥)﴾ ١/ ٤٤٨
- ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ ... (٣٠)﴾ ١/ ٣٦٥
- ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ... (٣٦)﴾ ٣/ ٣٤
- ﴿عَفَا اللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ ... (٤٣)﴾ ١/ ٤١٧
- ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ... (٦٣)﴾ ٤/ ١٥
- ﴿يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ ... (٦٤)﴾ ١/ ٣٨٧
- ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا ... (٦٩)﴾ ٢/ ٣٩٢
- ﴿فَإِن يَتُوبُوا يَكُ خَيْرًا لَّهُمْ ... (٧٤)﴾ ٢/ ٥٠
- ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ... (١٠٨)﴾ .... ٣/ ٤٨٦، ٥٠٩
- ﴿مِن بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ... (١١٧)﴾ .... ٢/ ٣١٧، ٣٣٣
- ﴿ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ... (١١٨)﴾ ٣/ ٤٨٣

- ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ ...﴾ (١١٨) ٣/ ٣٧٧
- ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيۡهِمۡ لِيَتُوبُوٓاْ ...﴾ (١١٨) ٤/ ٩٣
- ﴿حَسۡبِيَ ٱللَّهُ ...﴾ (١٢٩) ٢/ ٤٨٦

سُورَةُ يُونُسَ

- ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنۡ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ رَجُلٖ مِّنۡهُمۡ أَنۡ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ ...﴾ (٢) ٣/ ١٦٢
- ﴿دَعۡوَىٰهُمۡ فِيهَا سُبۡحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمۡ فِيهَا سَلَٰمٞ ...﴾ (١٠) ١/ ٢٥٤
- ﴿وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ...﴾ (١٠) ١/ ٢٥٤، ٢/ ٣١٦، ٤/ ٩٦
- ﴿لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٞ ...﴾ (٢٦) ٢/ ٢١٦
- ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةِۭ ...﴾ (٢٧) ٢/ ٢١٦
- ﴿مَكَانَكُمۡ أَنتُمۡ وَشُرَكَآؤُكُمۡ ...﴾ (٢٨) ٢/ ٤٣١
- ﴿لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ (٣٧) أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُ ...﴾ (٣٨) ٤/ ٥٨، ٥٩، ٦٣
- ﴿وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعۡضَ ٱلَّذِي نَعِدُهُمۡ ...﴾ (٤٦) ٤/ ١٥٩
- ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ...﴾ (٥١) ٤/ ١١٢، ١١٣
- (فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا ...(٥٨)) ٣/ ٣١٦، ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٤٠
- ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ ...﴾ (٦٢) ٤/ ٦٩
- ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ...﴾ (٧١) ١/ ٤٢٦
- ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ (٨٩) ٤/ ١٧٣

سُورَةُ هُودٍ

- ﴿أَلَا يَوۡمَ يَأۡتِيهِمۡ لَيۡسَ مَصۡرُوفًا عَنۡهُمۡ ...﴾ (٨) ٣/ ٤١٧، ٤١٩
- ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ بَعۡضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ ...﴾ (١٢) ٤/ ٤
- ﴿إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٞ ...﴾ (١٢) ٤/ ٨
- ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّهِۦ ...﴾ (١٧) ٤/ ١١٢، ١١٣
- ﴿أَنُلۡزِمُكُمُوهَا ...﴾ (٢٨) ٢/ ٣٠٥
- ﴿وَلَا يَنفَعُكُمۡ نُصۡحِيٓ إِنۡ أَرَدتُّ أَنۡ أَنصَحَ لَكُمۡ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغۡوِيَكُمۡ ...﴾ (٣٤) ٣/ ٣٣٤

- ﴿وَقِيلَ يَـٰٓأَرۡضُ ... ٤٤﴾ ٣/ ٣٤٨
- ﴿أُمَمٖ مِّمَّن مَّعَكَ ... ٤٨﴾ ٢/ ٥١٢
- ﴿إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا مُفۡتَرُونَ ٥٠﴾ ٢/ ٩٩
- ﴿وَمِنۡ خِزۡيِ يَوۡمِئِذٍ ... ٦٦﴾ ٢/ ٥٠٤
- ﴿سَلَٰمٗا ... ٦٩﴾ ١/ ٢٣٤
- ﴿فَضَحِكَتۡ ... ٧١﴾ ٤/ ١٤٠
- ﴿وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًا ... ٧٢﴾ ٢/ ٣٤٩
- ﴿سِيٓءَ بِهِمۡ ... ٧٧﴾ ٣/ ٣٤٨
- ﴿فَأَسۡرِ بِأَهۡلِكَ بِقِطۡعٖ مِّنَ ٱلَّيۡلِ وَلَا يَلۡتَفِتۡ مِنكُمۡ أَحَدٌ إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَ ... ٨١﴾ .... ٢/ ١٨، ١٩
- ﴿أَلَا بُعۡدٗا لِّمَدۡيَنَ ... ٩٥﴾ ١/ ٢٩٨
- ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ ... ١٠٧﴾ ٣/ ٤١٦
- ﴿وَإِنَّ كُلّٗا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمۡ رَبُّكَ أَعۡمَٰلَهُمۡ ... ١١١﴾ .... ٢/ ٢٣٣، ٣١٦، ٤/ ٢٥

سورة يوسف

- ﴿وَإِن كُنتَ مِن قَبۡلِهِۦ لَمِنَ ٱلۡغَٰفِلِينَ ٣﴾ ٤/ ٢٧
- ﴿إِنِّي رَأَيۡتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ ٤﴾ .... ٢/ ٣٦٣، ٣/ ٣٤
- ﴿وَأَخَافُ أَن يَأۡكُلَهُ ٱلذِّئۡبُ ... ١٣﴾ ٣/ ٢٨٥
- ﴿يَـٰٓأَبَانَآ إِنَّا ذَهَبۡنَا ... ١٧﴾ ٢/ ١٥٦
- ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٖ فَصَدَقَتۡ ... ٢٦﴾ .... ٣/ ٣٢٣، ٤/ ١١٧
- ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٖ فَكَذَبَتۡ ... ٢٧﴾ ٣/ ٣٢٣
- ﴿يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَا ... ٢٩﴾ .... ١/ ٣١٨، ٣٦٠
- ﴿وَقَالَتِ ٱخۡرُجۡ ... ٣١﴾ ٤/ ١٤٠
- ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا ... ٣١﴾ .... ١/ ٢٧٤، ٢/ ٨٥
- ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجۡنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ... ٣٣﴾ ١/ ٣٣٨
- ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ ... ٣٥﴾ .... ١/ ١٩٤، ٣/ ٣٥١
- ﴿وَٱتَّبَعۡتُ مِلَّةَ ءَابَآءِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ ... ٣٨﴾ ٢/ ٢٦٢

- ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ ...﴾ (٣٩) ٢/ ١١٨
- ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبۡعَ بَقَرَٰتٖ سِمَانٖ ...﴾ (٤٣) ٣/ ٤٥
- ﴿قَالَ ٱئۡتُونِي بِأَخٖ لَّكُم مِّنۡ أَبِيكُمۡ ...﴾ (٥٩) .... ١/ ٨٦، ٢/ ١٥٩، ١٦٣
- ﴿قَالَ إِنِّيٓ أَنَا۠ أَخُوكَ ...﴾ (٦٩) ٢/ ١٥٦
- ﴿فَلَنۡ أَبۡرَحَ ٱلۡأَرۡضَ ...﴾ (٨٠) ٣/ ٢٨٧
- ﴿أَنَّ أَبَاكُمۡ قَدۡ أَخَذَ عَلَيۡكُم ...﴾ (٨٠) ٢/ ١٥٦
- ﴿حَتَّىٰ يَأۡذَنَ لِيٓ أَبِيٓ ...﴾ (٨٠) ١/ ٨٦
- ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ ...﴾ (٩٠) .... ٢/ ٣١٤، ٣٣٣، ٣/ ٢٨٠
- ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلۡبَشِيرُ ...﴾ (٩٦) .... ٣/ ٢٨٤، ٤/ ٨٧
- ﴿أَلۡقَىٰهُ عَلَىٰ وَجۡهِهِۦ فَٱرۡتَدَّ بَصِيرٗا ...﴾ (٩٦) ٣/ ٤٠١

سُورَةُ الرَّعۡدِ

- ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٞ ...﴾ (٧) ٤/ ٨
- ﴿وَمَن صَلَحَ مِنۡ ءَابَآئِهِمۡ ...﴾ (٢٣) ٢/ ٢٠٦
- ﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَدۡخُلُونَ عَلَيۡهِم ...﴾ (٢٣) ٣/ ٣٥٥
- ﴿أَن لَّوۡ يَشَآءُ ٱللَّهُ ...﴾ (٣١) ٤/ ١٢٦
- ﴿وَلَوۡ أَنَّ قُرۡءَانٗا سُيِّرَتۡ بِهِ ٱلۡجِبَالُ أَوۡ قُطِّعَتۡ بِهِ ٱلۡأَرۡضُ ...﴾ (٣١) ٤/ ١٢٧
- ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدَۢا ...﴾ (٤٣) .... ٣/ ٤٩٢، ٤/ ٩١

سُورَةُ إِبۡرَاهِيمَ

- ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ ...﴾ (٤) ١/ ٢١
- ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ ...﴾ (٩) ٣/ ٣٨٥
- ﴿لِيَغۡفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ ...﴾ (١٠) ٣/ ٤٨٧
- ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكّٞ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ...﴾ (١٠) .... ١/ ٢٦٠، ٢/ ١٩٩
- ﴿وَيُسۡقَىٰ مِن مَّآءٖ صَدِيدٖ ...﴾ (١٦) .... ٢/ ٦٤، ٢٥٨
- ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُصۡرِخِيَّ ...﴾ (٢٢) ٢/ ١٥٣

- ﴿قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ...﴾ (٣١) ٣/ ٣١٦
- ﴿فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي ...﴾ (٣٦) ٢/ ٣٣٠
- ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ...﴾ (٤٥) ١/ ١٩٤
- ﴿وَضَرَبْنَا لَكُمُ الْأَمْثَالَ ...﴾ (٤٥) ٣/ ٣٨٦

سُورَةُ الحِجْرِ

- ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ...﴾ (٢) .... ٢/ ٨٨، ٣/ ٤٩٧
- ﴿ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا ...﴾ (٣) ٣/ ٣٢٩
- ﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ (٧) ٤/ ١٠٥
- ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا ...﴾ (٤٧) ١/ ٤٥٠

سُورَةُ النَّحْلِ

- ﴿أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ...﴾ (١) ١/ ٤١
- ﴿وَزِينَةً ...﴾ (٨) ١/ ٤١٧
- ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ ...﴾ (٩) ٣/ ٥٠٦
- ﴿أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ (٢٤) ٢/ ٣٩١
- ﴿مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ...﴾ (٣٠) ٢/ ٣٩١
- ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ (٣٠) ٣/ ٤٦٠
- ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ ...﴾ (٥١) ٣/ ٢٧
- ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ...﴾ (٥٣) .... ١/ ٢٣٩، ٢/ ٣٥٩
- ﴿تَاللَّهِ لَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَفْتَرُونَ﴾ (٥٦) ٤/ ١٥٩
- ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا ...﴾ (٥٨) ٣/ ٤١٢
- ﴿فِيهِ شِفَاءٌ لِّلنَّاسِ ...﴾ (٦٩) ٣/ ١٨
- ﴿زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ ...﴾ (٨٨) ٣/ ٣٦٢
- ﴿أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ...﴾ (١٢٣) ١/ ٤٥٠
- ﴿وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّابِرِينَ﴾ (١٢٦) ٢/ ٣٣١

- ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ ...﴾ (١٢٧) ٣/ ٤١٩

سُورَةُ الإِسْرَاءِ

- ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا ...﴾ (٨) ٣/ ٣٢٠
- ﴿وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا (٩) وَأَنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ ...﴾ (١٠) ٣/ ٣٧٠
- ﴿رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ ...﴾ (٢٥) ٣/ ٢٤١
- ﴿فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾ (٢٩) ٣/ ٤٠٠
- ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ (٣٦) ٣/ ٣١٨
- ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (٥٢) ٣/ ٣٩١
- ﴿إِن يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ ...﴾ (٥٤) ٣/ ٣٢٠
- ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ ...﴾ (٧٦) ٣/ ٢٩٣
- ﴿وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ ...﴾ (٨٠) ١/ ٢٩٧
- ﴿لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ...﴾ (١٠٠) ...... ٢/ ٣٠٠، ٤/ ١٢٨
- ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ...﴾ (١١٠) ٣/ ٢٢٢

سُورَةُ الكَهْفِ

- ﴿ لينذر بَأْسًا شَدِيدًا مِن لَّدُنهي ...﴾ (٢) ٢/ ٥١٢
- ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ...﴾ (٥) ...... ١/ ٤٥٩، ٣/ ٤٥٤
- ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ...﴾ (١٨) ٣/ ١٧٢
- ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا﴾ (٢٣) ٤/ ١٥٨
- ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ ...﴾ (٢٥) ...... ٢/ ٢٥٣، ٣/ ٤٨
- ﴿وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا ...﴾ (٣٢) ٣/ ٣٨٦
- ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ...﴾ (٣٣) ١/ ٩٣
- ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ ...﴾ (٣٩) ٢/ ٣١٢
- ﴿وَلَمْ تَكُن لَّهُ فِئَةٌ يَنصُرُونَهُ مِن دُونِ اللَّهِ ...﴾ (٤٣) ٢/ ٣٤٧
- ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ ...﴾ (٤٤) ٢/ ٣٤٧

- ﴿بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا ﴿٤٨﴾﴾ ٣/ ٣٧٨
- ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴿٥٠﴾﴾ ٣/ ٤٦٠
- ﴿وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا ... ﴿٥٩﴾﴾ ٣/ ٣١٤
- ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا ﴿٦٥﴾﴾ ٢/ ٤٩٩
- ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا ﴿٧٦﴾﴾ .... ٢/ ٣٣٠، ٥٠٠
- ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴿٩٦﴾﴾ ١/ ٢٠٠
- ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ... ﴿٩٩﴾﴾ ٣/ ٣٨٥
- ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴿١٠٣﴾ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ ... ﴿١٠٤﴾﴾ .... ١/ ٤٧٥، ٣/ ٤٨، ١٤٢
- ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴿١٠٩﴾﴾ ١/ ٤٥٩

سورة مريم

- ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ ... ﴿٢﴾﴾ ٣/ ١٥٥
- ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ... ﴿٤﴾﴾ ١/ ٤٦٤
- ﴿وَلَمْ أَكُن بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴿٤﴾﴾ ٣/ ٣١٣
- ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ﴿٥﴾ يَرِثُنِي ... ﴿٦﴾﴾ .... ٢/ ٥٠٠، ٣/ ٣٣٠
- ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ... ﴿٢٦﴾﴾ .... ٢/ ٨٨، ٤/ ١٢٠، ١٦١، ١٧٠
- ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴿٣١﴾﴾ ٣/ ٤١٦
- ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴿٣٣﴾﴾ ١/ ٤٤٨
- ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا ... ﴿٣٨﴾﴾ .... ١/ ٣٥٦، ٣/ ٤٤٩، ٤٥٢
- ﴿إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ الْأَرْضَ ... ﴿٤٠﴾﴾ ٣/ ٢٦٩
- ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ ... ﴿٦٨﴾﴾ ٢/ ٣٩٠
- ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ... ﴿٦٩﴾﴾ .... ٢/ ٣٥٩، ٣٨٩
- ﴿ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلِيًّا ﴿٧٠﴾﴾ ٢/ ٣٩١

سورة طه

- ﴿يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴿٧﴾﴾ ٣/ ٢٣٠

- ﴿ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ ... ﴿١٢﴾ ﴾ ٢/ ٣٢٨
- ﴿ إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ ... ﴿١٤﴾ ﴾ .... ٢/ ٣٢٨، ٤/ ٩
- ﴿ وَمَا تِلۡكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ... ﴿١٧﴾ ﴾ ٢/ ٣٦٤
- ﴿ قَالَ هِيَ عَصَايَ ... ﴿١٨﴾ ﴾ .... ٢/ ١٤٤، ١٥٤
- ﴿ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ... ﴿٦٣﴾ ﴾ .... ٢/ ٣٣٧، ٣/ ٤١٦، ٤/ ٣٧
- ﴿ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيۡدِيَكُمۡ وَأَرۡجُلَكُم مِّنۡ خِلَٰفٖ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ
فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ وَلَتَعۡلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابٗا ... ﴿٧١﴾ ﴾ .... ٣/ ٤٩١، ٤/ ١٦١
- ﴿ فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ ... ﴿٧٢﴾ ﴾ ٢/ ٣٨١
- ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَأۡتِ رَبَّهُۥ مُجۡرِمٗا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ ... ﴿٧٤﴾ ﴾ ١/ ٤١٦
- ﴿ فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلۡيَمِّ مَا غَشِيَهُمۡ ﴿٧٨﴾ ﴾ ٢/ ٣٧٠
- ﴿ أُوْلَآءِ عَلَىٰٓ أَثَرِي ... ﴿٨٤﴾ ﴾ ٢/ ٣٤٣
- ﴿ أَفَلَا يَرَوۡنَ أَلَّا يَرۡجِعُ إِلَيۡهِمۡ قَوۡلٗا ... ﴿٨٩﴾ ﴾ ٣/ ٢٨٦
- ﴿ يَبۡنَؤُمَّ لَا تَأۡخُذۡ ... ﴿٩٤﴾ ﴾ ١/ ٣٤١
- ﴿ إِنَّمَآ إِلَٰهُكُمُ ٱللَّهُ ... ﴿٩٨﴾ ﴾ ٤/ ٧
- ﴿ زَهۡرَةَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا ... ﴿١٣١﴾ ﴾ ١/ ٤١٧
- ﴿ إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ ... ﴿١٤١﴾ ﴾ ٤/ ٩

سُورَةُ الأَنبِيَاءِ

- ﴿ ٱقۡتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمۡ وَهُمۡ فِي غَفۡلَةٖ مُّعۡرِضُونَ ﴿١﴾ ﴾ ١/ ٤٤٣
- ﴿ وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ... ﴿١٩﴾ ﴾ ٢/ ٣٥٩
- ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ... ﴿٢٢﴾ ﴾ .... ٢/ ٤، ١٤، ٣٠، ٣٢، ٤/ ١٢٦
- ﴿ هَٰذَا ذِكۡرُ مَن مَّعِيَ وَذِكۡرُ مَن قَبۡلِي ... ﴿٢٤﴾ ﴾ ٢/ ٥١٢
- ﴿ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلۡخَٰلِدُونَ ﴿٣٤﴾ ﴾ ٣/ ٣٢٥
- ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِي يَذۡكُرُ ءَالِهَتَكُمۡ ... ﴿٣٦﴾ ﴾ ٢/ ٣٤٤
- ﴿ لَقَدۡ كُنتُمۡ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُمۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ﴿٥٤﴾ ﴾ ٢/ ٢٠٥
- ﴿ سَمِعۡنَا فَتٗى يَذۡكُرُهُمۡ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبۡرَٰهِيمُ ﴿٦٠﴾ ﴾ ٣/ ٣٨٥

- ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ ... ﴿٧٣﴾﴾ ٣/ ٢٤٦
- ﴿وَالَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا ... ﴿٩١﴾﴾ ٢/ ٣٥٨
- ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا ... ﴿٩٧﴾﴾ .... ٢/ ٣١٤، ٣٣٣

سُورَةُ الحَجِّ

- ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلَى عَذَابِ السَّعِيرِ ﴿٤﴾﴾ .... ١/ ٢٦٥، ٢/ ٢١٨
- ﴿لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ ... ﴿٥﴾﴾ ٣/ ٣٠٥
- ﴿فَإِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ ... ﴿٥﴾﴾ ٤/ ٤٨
- ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ... ﴿١٩﴾﴾ ٢/ ٣٤٤
- ﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا ... ﴿٢٩﴾﴾ ٣/ ٣١٨
- ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ... ﴿٣٠﴾﴾ ٣/ ٤٨٦
- ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ ... ﴿٣٥﴾﴾ ٣/ ١٨٤
- ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ... ﴿٤٦﴾﴾ .... ١/ ٢٦٢، ٢/ ٢٨٦، ٣١٤، ٣١٥، ٣٣٤
- ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ... ﴿٦٣﴾﴾ ٤/ ٤٧
- ﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ ... ﴿٧٨﴾﴾ ٢/ ٢٦٢

سُورَةُ المُؤْمِنُونَ

- ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ... ﴿٦﴾﴾ ٢/ ٣٦٤
- ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِن سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿١٣﴾
ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً ... ﴿١٤﴾﴾ ٤/ ٤٨
- ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً
فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ... ﴿١٤﴾﴾ ٤/ ٤٧
- ﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى الْفُلْكِ ... ﴿٢٨﴾﴾ ٣/ ٥٠٦
- ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴿٣٣﴾﴾ ٢/ ٣٨٢
- ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴿٣٥﴾﴾ ١/ ٢٦٦
- ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴿٣٦﴾﴾ .... ٢/ ٤٠٦، ٤١١

- ﴿نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴿٣٧﴾﴾ ٤/ ٤٦
- ﴿أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا ... ﴿٧٢﴾﴾ ٤/ ٥٩
- ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ وَٱرْحَمْ ... ﴿١١٨﴾﴾ ٣/ ٣٣٦

سُورَةُ النُّورِ

- ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ ... ﴿٢﴾﴾ .... ١/ ٣٦٩، ٣٨١، ٣٨٢، ٤١٦
- ﴿مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ ... ﴿٢﴾﴾ ١/ ٢٩٥
- ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً ... ﴿٤﴾﴾ ١/ ٢٩٥
- ﴿وَٱلْخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ ... ﴿٧﴾﴾ ٤/ ٣٠
- ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ ... ﴿٩﴾﴾ ٤/ ٣٠
- ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ ... ﴿٣٧﴾﴾ ١/ ١٩٢
- ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ... ﴿٤٠﴾﴾ ٣/ ٤٣٠
- ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ... ﴿٤١﴾﴾ ٢/ ٣٦٣
- ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ... ﴿٦٣﴾﴾ ٣/ ٤٩٧
- ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ ... ﴿٦٤﴾﴾ .... ١/ ٣١٤، ٣/ ٤٩٧، ٤/ ١٠٩

سُورَةُ الفُرْقَانِ

- ﴿دَعَوْا۟ هُنَالِكَ ثُبُورًا ﴿١٣﴾ لَّا تَدْعُوا۟ ٱلْيَوْمَ ثُبُورًا وَٰحِدًا وَٱدْعُوا۟ ثُبُورًا كَثِيرًا ﴿١٤﴾﴾ ١/ ٣٠٩
- ﴿أَذَٰلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ ٱلْخُلْدِ ... ﴿١٥﴾﴾ ٤/ ١١٢
- ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ ... ﴿٣٣﴾﴾ ٣/ ٣١٩
- ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ ... ﴿٤٥﴾﴾ ٢/ ٤٩٨
- ﴿وَٱلَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَٰمًا ﴿٦٤﴾﴾ ٣/ ٤١٢
- ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ ... ﴿٦٩﴾﴾ ٢/ ٢٥٠

سُورَةُ الشُّعَرَاءِ

- ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ ... ﴿٤﴾﴾ ٣/ ٣٢٢

- ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَىَّ ... ﴿٢٢﴾﴾ ٤/ ٦٥
- ﴿وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَٰذِرُونَ ﴿٥٦﴾﴾ ١/ ٣٨٧
- ﴿مَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ ... ﴿١٥٤﴾﴾ ٢/ ٨٩
- ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿١٨٦﴾﴾ ٤/ ٢٧
- ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِىٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ ١/ ٣
- ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُا۟ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴿١٩٧﴾﴾ ٣/ ٤٠٦
- ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴿٢٠٨﴾﴾ ١/ ٤٣٨

سُورَةُ النَّمْلِ

- ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴿٦﴾﴾ ٢/ ٤٩٩
- ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ ... ﴿١٨﴾﴾ ٣/ ٧٦
- ﴿أَلا يَا اسْجُدُوا ... ﴿٢٥﴾﴾ ١/ ٣١٨
- ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ ... ﴿٤٠﴾﴾ ١/ ٣٩٩
- ﴿لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٤٦﴾﴾ ٤/ ٣٨
- ﴿فِى ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ ... ﴿٤٨﴾﴾ ٣/ ٤٦
- ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةًۢ ... ﴿٥٢﴾﴾ ٢/ ٣٤٩
- ﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ ... ﴿٦٠﴾﴾ ٢/ ١٦٩
- ﴿رَدِفَ لَكُم ... ﴿٧٢﴾﴾ .... ٣/ ٤٩٢، ٤/ ٩١

سُورَةُ القَصَصِ

- ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا۟ خَٰطِـِٔينَ ﴿٨﴾﴾ ٣/ ١١٨
- ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴿٢٣﴾﴾ ٢/ ١٦٣
- ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ ... ﴿٢٣﴾﴾ .... ٢/ ٥١٠، ٣/ ٣١٥
- ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَىَّ هَٰتَيْنِ ... ﴿٢٧﴾﴾ ٢/ ٣٤٤
- ﴿فَهذان بُرْهَنَانِ مِن رَّبِّكَ ... ﴿٣٢﴾﴾ ٤/ ٧٠
- ﴿لَّعَلِّىٓ أَطَّلِعُ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ ... ﴿٣٨﴾﴾ ٢/ ٣٢٨

- ﴿وَأَتْبَعْنَٰهُمْ فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً... (٤٢)﴾ ٣/ ٣٥٥
- ﴿وَإِذَا سَمِعُوا ٱللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ ... (٥٥)﴾ ٢/ ٤٩٢
- ﴿وَكُنَّا نَحْنُ ٱلْوَٰرِثِينَ (٥٨)﴾ ٢/ ٣٠٧
- ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ... (٧٦)﴾ ٤/ ١٣
- ﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ ... (٨٢)﴾ ٢/ ٤١٤
- ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ (٨٢)﴾ ٣/ ٥١٢

سُورَةُ العَنكَبُوتِ

- ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ... (١٤)﴾ ٢/ ١٠
- ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ (٤٣)﴾ ١/ ١٣
- ﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا ... (٦٦)﴾ ٣/ ٣١٨

سُورَةُ الرُّومِ

- ﴿وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ ... (٣)﴾ ٣/ ١٥٥
- ﴿فِي بِضْعِ سِنِينَ ... (٤)﴾ ٣/ ٣٦
- ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ... (٤)﴾ .... ٢/ ٤٨٤، ٤/ ١٤٦
- ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يَبْدَؤُا ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ... (٢٧)﴾ ٣/ ٢٤١
- ﴿فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ ... (٢٨)﴾ ٣/ ٢٩٩
- ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ (٣٦)﴾ ٣/ ٣٢٦

سُورَةُ لُقْمَانَ

- ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ ... (٢٧)﴾ .... ٤/ ٩٩، ١٢٨، ١٣٣

سُورَةُ السَّجْدَةِ

- ﴿وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ ... (١٣)﴾ ٤/ ١٥٩

سُورَةُ الأَحْزَابِ

- ﴿هُنَالِكَ ٱبْتُلِيَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ... (١١)﴾ ٢/ ٣٤٧
- ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ ... (١٨)﴾ .... ١/ ٣١٤، ٤/ ١٠٩
- ﴿وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا۟ خَيْرًا ... (٢٥)﴾ ٣/ ٣٨٥
- ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ ... (٣٥)﴾ ٣/ ١٣٤
- ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ ... (٣٧)﴾ ٣/ ٢٩٠
- ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ ... (٤٠)﴾ ٤/ ٦٧
- ﴿وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ ... (٥١)﴾ ٢/ ٢٣٦
- ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ... (٥٦)﴾ ٤/ ٣٩

سُورَةُ سَبَإٍ

- ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ ... (٦)﴾ .... ٢/ ٣١٢، ٣/ ٣٧٥
- ﴿فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ ... (١٤)﴾ ٤/ ٣١
- ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ (٢٤)﴾ ٤/ ٥١
- ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ (٣١)﴾ ٢/ ٣٢٠
- ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ... (٣٣)﴾ ٢/ ١١٨
- ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ (٤٨)﴾ ٤/ ١٣

سُورَةُ فَاطِرٍ

- ﴿أُو۟لِيٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ ... (١)﴾ ١/ ١١٨
- ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ... (١٠)﴾ ١/ ٢٣
- ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ ... (٢٨)﴾ ٣/ ١٧٤
- ﴿إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ ... (٣٤)﴾ ٣/ ١٧٥

سورة يس

- ﴿وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا... ﴿٩﴾﴾ ٢/ ٢١٧
- ﴿يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ... ﴿٣٠﴾﴾ ١/ ٣٠٨
- ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴿٣٢﴾﴾ .... ٣/ ٣١٥، ٤/ ٢٥
- ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ... ﴿٣٥﴾﴾ ٢/ ٣٨٠
- ﴿وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ... ﴿٣٧﴾﴾ ٣/ ١٨
- ﴿يَا وَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا... ﴿٥٢﴾﴾ ١/ ٣٠٨
- ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ... ﴿٨١﴾﴾ ٤/ ١٢٥
- ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ ٣/ ٣١١

سورة الصافات

- ﴿مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ ﴿٢٥﴾﴾ ١/ ٤٥١
- ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ... ﴿٤٧﴾﴾ .... ٢/ ٥٦، ٥٨
- ﴿فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ ﴿٧٥﴾﴾ ٣/ ٤٦٥
- ﴿إِذْ جَاءَ رَبَّهُ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٤﴾ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ... ﴿٨٥﴾﴾ ٢/ ٢٥١
- ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ﴿١٠٤﴾﴾ .... ٤/ ٩٤، ٩٧
- ﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿١٥٤﴾﴾ ٣/ ٣٢٨

سورة ص

- ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴿٣﴾﴾ .... ١/ ٢٨١، ٢/ ٩٤، ٤/ ١٤٠
- ﴿وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا... ﴿٦﴾﴾ ٤/ ٩٧
- ﴿بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْ ذِكْرِي بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ ﴿٨﴾﴾ ٤/ ٦٣
- ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ... ﴿٣٠﴾﴾ .... ٣/ ٤٥٤، ٤٦٥
- ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴿٣٢﴾﴾ ٢/ ٢٨٥
- ﴿إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ... ﴿٤٦﴾﴾ ٣/ ٣٥٥

- ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ... ﴿٤٧﴾﴾ ٣/ ١١٧
- ﴿مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ ﴿٥٠﴾﴾ ٣/ ٢١١
- ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾﴾ ٤/ ١٥٩

سُورَةُ الزُّمَرِ

- ﴿مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ... ﴿٦﴾﴾ ٣/ ٢٧
- ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿٣٣﴾﴾ ٢/ ٣٦١
- ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ... ﴿٦٠﴾﴾ ١/ ٤٤٥
- ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ ... ﴿٦٤﴾﴾ ١/ ٣١٤
- ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ... ﴿٦٧﴾﴾ ٢/ ٢٢٦

سُورَةُ غَافِرٍ

- ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ... ﴿١٥﴾﴾ ١/ ٨٧
- ﴿أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ ... ﴿١١﴾﴾ ٣/ ٢٧
- ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ ... ﴿٣٥﴾﴾ ٣/ ٤٥٤
- ﴿لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ... ﴿٣٦﴾﴾ ٤/ ١٠
- ﴿لَا جَرَمَ ... ﴿٤٣﴾﴾ ٤/ ٩٥

سُورَةُ فُصِّلَتْ

- ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ ... ﴿٤٩﴾﴾ ٣/ ١٥٥

سُورَةُ الشُّورَىٰ

- ﴿ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ... ﴿٦﴾﴾ ٣/ ٣٨٦
- ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ... ﴿١١﴾﴾ ٣/ ٥٠٧
- ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴿١٧﴾﴾ ٤/ ٣٨
- ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فِى رَوْضَاتِ ٱلْجَنَّاتِ ... ﴿٢٢﴾﴾ ١/ ٢٣٨

- ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِي يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ ... ﴿٢٣﴾﴾ ٢/ ٣٩٢
- ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا۟ هُمْ يَغْفِرُونَ ﴿٣٧﴾﴾ ٣/ ٣٢٦
- ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْىُ هُمْ يَنتَصِرُونَ ﴿٣٩﴾﴾ .... ٢/ ٤٩٣، ٣/ ٣٢٦
- ﴿وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ... ﴿٤٠﴾﴾ ٢/ ٢١٦
- ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴿٤٣﴾﴾ ١/ ٢٥٥
- ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ... ﴿٥١﴾﴾ ٣/ ٣٠٢

سُورَةُ الزُّخْرُفِ

- ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ... ﴿١٩﴾﴾ ٣/ ٣٨٥
- ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ ... ﴿٣٢﴾﴾ ٤/ ١٤٦
- ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ... ﴿٣٥﴾﴾ ٤/ ٢٦
- ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ ... ﴿٤١﴾﴾ .... ٤/ ٨٩، ٤/ ١٢٠
- ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ ... ﴿٥٩﴾﴾ ٢/ ٩٦
- ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ ... ﴿٧١﴾﴾ ٢/ ٣٨١
- ﴿وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٧٦﴾﴾ .... ٢/ ٣٠٧، ٣١٢
- (وَنَادَوْا يا مَالِ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّك ... ﴿٧٧﴾) ١/ ٣٤٣
- ﴿يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ... ﴿٧٧﴾﴾ ٣/ ٣١٨
- ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ... ﴿٨٤﴾﴾ ٢/ ٣٧٨

سُورَةُ الدُّخَانِ

- ﴿وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ﴿٢﴾﴾ ٤/ ١٤
- ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ ... ﴿٣﴾﴾ ٤/ ١٤

سُورَةُ الجَاثِيَةِ

- ﴿إِنَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣﴾﴾ ٢/ ٢١٦
- (وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ...... آيَاتٍ ... ﴿٥﴾) ٢/ ٢١٦

- ﴿ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿١٤﴾ ﴾ .... ١/ ٢١٧، ٢٢١
- ﴿سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ... ﴿٢١﴾ ﴾ ٤/ ٤٦
- ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا ... ﴿٢٥﴾ ﴾ .... ٢/ ٤٩٣، ٣/ ٣٢٦

سورة الأحقاف

- ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ ... ﴿١١﴾ ﴾ ٣/ ٤٩٣
- ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ... ﴿١٣﴾ ﴾ ١/ ٢٤١
- ﴿ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي ... ﴿١٥﴾ ﴾ ١/ ٣١٦
- ﴿فِيمَا إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ ... ﴿٢٦﴾ ﴾ ٤/ ٨٥
- ﴿يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ... ﴿٣١﴾ ﴾ ٣/ ٣٤٤
- ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ ... ﴿٣٣﴾ ﴾ ٤/ ١٢٤

سورة محمد

- ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ ... ﴿٤﴾ ﴾ ٢/ ٢٧٨
- ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ... ﴿٤﴾ ﴾ .... ١/ ٢٨٨، ٣٠١
- ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ ... ﴿٢٢﴾ ﴾ ٢/ ٣٢٤
- ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكَهُمْ ... ﴿٣٠﴾ ﴾ ٤/ ١٣٢
- ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ ... ﴿٣٦﴾ ﴾ ٣/ ٣٣٥
- ﴿ وَلَا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ ﴿٣٦﴾ إِن يَسْأَلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُوا وَيُخْرِجْ أَضْغَانَكُمْ ﴿٣٧﴾ ﴾ ٣/ ٣٣٥

سورة الفتح

- ﴿ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ... ﴿١٦﴾ ﴾ ٣/ ٣٠٥

سورة الحجرات

- ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ ... ﴿٥﴾ ﴾ .... ١/ ١٩٣، ٢/ ٥٠
- ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا ... ﴿١٤﴾ ﴾ ٤/ ١٤٠

سُورَةُ قٓ

- ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنقُصُ ٱلْأَرْضُ مِنْهُمْ ... ⁽٤⁾﴾ ٣/ ٣٧٥
- ﴿رِّزْقًا لِّلْعِبَادِ ... ⁽١١⁾﴾ ١/ ٤١١
- ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ ... ⁽٣٧⁾﴾ ٣/ ٤٢٠

سُورَةُ الذَّارِيَاتِ

- ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ⁽٢٣⁾﴾ .... ٢/ ٢٧٧، ٥٠٥
- ﴿فَنِعْمَ ٱلْمَـٰهِدُونَ ⁽٤٨⁾﴾ ٣/ ٤٥٤
- ﴿إِنِّى لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ⁽٥١⁾﴾ ٢/ ٢٥١

سُورَةُ الطُّورِ

- ﴿أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ... ⁽٢١⁾﴾ ٣/ ٢١١
- ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِۦ رَيْبَ ٱلْمَنُونِ ⁽٣٠⁾﴾ .... ٤/ ٥٩، ٦٣
- ﴿أَمْ عِندَهُمْ خَزَآئِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ ٱلْمُصَيْطِرُونَ ⁽٣٧⁾﴾ ٤/ ٥٩
- ﴿أَمْ يُرِيدُونَ كَيْدًا ... ⁽٤٢⁾﴾ ٤/ ٥٩

سُورَةُ النَّجْمِ

- ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ⁽٩⁾ فَأَوْحَىٰ ... ⁽١٠⁾﴾ ٤/ ٦٧
- ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَـٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا ... ⁽٢٦⁾﴾ .... ٢/ ٤٦٥، ٤٧٤
- ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَـٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ⁽٣٩⁾﴾ ٤/ ٣٠

سُورَةُ القَمَرِ

- ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ... ⁽١٢⁾﴾ ١/ ٤٧٥
- ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ⁽٢٠⁾﴾ ٣/ ٨٤
- (سَتَعْلَمُونَ غَدًا مَن الكَذّابِ الأَشَرُ ⁽٢٦⁾) ٣/ ٢٤٤

- ﴿وَلَقَدْ رَاوَدُوهُ عَن ضَيْفِهِۦ ... ﴿٣٧﴾﴾ ٤/ ١٠٨
- ﴿وَلَقَدْ صَبَّحَهُم ... ﴿٣٨﴾﴾ ٤/ ١٠٨
- ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ ﴿٤١﴾﴾ ٤/ ١٠٨
- ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ ١/ ٣٦٩
- ﴿وَكُلُّ شَىْءٍ فَعَلُوهُ فِى ٱلزُّبُرِ ﴿٥٢﴾﴾ .... ١/ ٣٦٩، ٣٨٣
- ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ ﴿٥٣﴾﴾ ١/ ٣٨٤

سُورَةُ الرَّحْمَٰنِ

- ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَٰمِ ﴿٢٤﴾﴾ ٣/ ٣٦
- ﴿ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ ﴿٤٨﴾﴾ ٢/ ١٦٩

سُورَةُ الْوَاقِعَةِ

- ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾﴾ ٤/ ٩٠
- ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾﴾ .... ١/ ٤١، ٤٢
- ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾﴾ ٤/ ١٣٠
- ﴿وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ ﴿٩٠﴾﴾ ٤/ ١٣٠

سُورَةُ الْحَدِيدِ

- ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ ... ﴿٢٩﴾﴾ ٢/ ٩٢

سُورَةُ الْمُجَادَلَةِ

- ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ... ﴿٢﴾﴾ .... ١/ ٢٧٤، ٢/ ٨٥
- ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ... ﴿٧﴾﴾ ٣/ ٥٦
- ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ ... ﴿١٨﴾﴾ ٣/ ٣٧٧

سورة الحشر

- ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا لَا يَنصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ الْأَدْبَارَ ... ﴿١٢﴾﴾ .... ٤/ ١١٦، ١٢١، ١٢٣
- ﴿الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ ... ﴿٢٣﴾﴾ .... ٢/ ١٨٦، ٢٠٠
- ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ ... ﴿٢٤﴾﴾ ٢/ ٢٠٠

سورة الممتحنة

- ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ ... ﴿١٠﴾﴾ .... ٣/ ٣٢٥، ٣٧٥

سورة الصف

- ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ... ﴿١﴾﴾ ٢/ ٣٦٤

سورة الجمعة

- ﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا ... ﴿٥﴾﴾ ٣/ ٤٦٤
- ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ... ﴿٨﴾﴾ ١/ ٢٤١

سورة المنافقون

- ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ ... ﴿١٠﴾﴾ ٤/ ١٠٥

سورة التغابن

- ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا ... ﴿٧﴾﴾ ٣/ ٣٧٨

سورة الطلاق

- ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ... ﴿٧﴾﴾ ٣/ ٣١٥

سورة التحريم

- ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ... ④ ﴾ .... ٢/ ٢٢٧، ٣/ ٩٣
- ﴿ ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ... ⑩ ﴾ ٤/ ١٤٠

سورة الملك

- ﴿ فَسُحْقًا لِّأَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ⑪ ﴾ ١/ ٢٩٨
- ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ ... ⑲ ﴾ ٢/ ٣٧٥

سورة القلم

- ﴿ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ⑥ ﴾ ٣/ ١٥١
- ﴿ وَدُّوا۟ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ⑨ ﴾ ٣/ ٣٠٥
- ﴿ وَدُّوا۟ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا ⑨ ﴾ ٤/ ١٢٤
- ﴿ وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ⑩ هَمَّازٍ مَّشَّآءٍۭ بِنَمِيمٍ ⑪
مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ⑫ عُتُلٍّۭ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ ⑬ ﴾ ٢/ ١٨٦

سورة الحاقة

- ﴿ ٱلْحَآقَّةُ ① مَا ٱلْحَآقَّةُ ② وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحَآقَّةُ ③ ﴾ ٢/ ٢٢٢
- ﴿ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ⑦ ﴾ ٣/ ٨٤
- ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ⑬ ﴾ .... ١/ ٢٩٥، ٢/ ١٨٣، ١٨٧، ٢٢٣، ٢٢٤
- ﴿ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً ⑭ ﴾ .... ١/ ٢٩٥، ٢/ ١٨٧
- ﴿ هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ ⑲ ﴾ ١/ ٢٠٠

سورة المعارج

- ﴿ ذِى ٱلْمَعَارِجِ ③ ﴾ ١/ ٨٧
- ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ⑥ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ⑦ ﴾ ٣/ ٣٧٥

- ﴿ مِّنۡ عَذَابِ يَوۡمِئِذِۭ ... ﴿١١﴾ ﴾ ٢/ ٥٠٤

سُورَةُ نُوحٍ

- ﴿ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦٓ أَنۡ أَنذِرۡ قَوۡمَكَ ... ﴿١﴾ ﴾ .... ٣/ ٢٨٤، ٣٧١
- ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتًا ﴿١٧﴾ ﴾ ١/ ٢٩٦
- ﴿ كُبَّارًا ﴿٢٢﴾ ﴾ ٣/ ٨٦
- ﴿ وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ ... ﴿٢٣﴾ ﴾ ١/ ١١٣
- ﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمۡ أُغۡرِقُواْ ... ﴿٢٥﴾ ﴾ ٤/ ٨٩

سُورَةُ الجِنِّ

- ﴿ وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبۡدُ ٱللَّهِ يَدۡعُوهُ ... ﴿١٩﴾ ﴾ ٢/ ٣١٥

سُورَةُ المُزَّمِّلِ

- ﴿ وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلًا ... ﴿٨﴾ ﴾ ١/ ٢٩٦
- ﴿ كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ ... ﴿١٦﴾ ﴾ ٣/ ١١
- ﴿ ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرُۢ بِهِۦ ... ﴿١٨﴾ ﴾ ٣/ ٨٦
- ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرۡضَىٰ ... ﴿٢٠﴾ ﴾ .... ٢/ ٣١٦، ٣/ ٢٨٤، ٢٨٥، ٤/ ٣١، ٣٢

سُورَةُ المُدَّثِّرِ

- ﴿ كَلَّا وَٱلۡقَمَرِ ﴿٣٢﴾ ﴾ ٤/ ١٣٧

سُورَةُ القِيَامَةِ

- ﴿ أَيَحۡسَبُ ٱلۡإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجۡمَعَ عِظَامَهُۥ ﴿٣﴾ ﴾ .... ٤/ ٣١، ٣٢
- ﴿ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ... ﴿٤﴾ ﴾ .... ١/ ١٩٦، ٤٥١
- ﴿ وَجُمِعَ ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ ﴿٩﴾ ﴾ ٣/ ٨٦
- ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴿٣١﴾ ﴾ ٤/ ٨٥

سورة الإنسان

- ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ۝١﴾ .... ٣/ ٣١٣، ٤/ ١١٤
- ﴿سَلَٰسِلَا۟ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا ۝٤﴾ .... ١/ ١٠٦، ١١٢، ١١٣
- ﴿وَجَزَىٰهُم بِمَا صَبَرُوا۟ جَنَّةً وَحَرِيرًا ۝١٢﴾ ١/ ٢٢١
- ﴿كَانَتْ قَوَارِيرَا۟ ۝١٥ قَوَارِيرَا۟ ... ۝١٦﴾ .... ١/ ١١٢، ١١٣
- ﴿مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا ۝١٦﴾ ١/ ١١٣
- ﴿وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًۢا ۝٣١﴾ ١/ ٣٧٠

سورة المرسلات

- ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ ۝١١﴾ ٣/ ٣٥٠
- ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ۝٣٥﴾ ١/ ٥٧
- ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ۝٣٦﴾ ٣/ ٣٠٥

سورة النبأ

- ﴿وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابًا ۝٢٨﴾ .... ١/ ٣٤، ٣/ ١٥٠

سورة التكوير

- ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ ... ۝١﴾ ٢/ ٤٩٦
- ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلْخُنَّسِ ۝١٥﴾ ٤/ ٩٠
- ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ ۝٢٤﴾ ٣/ ٣٧٦

سورة الانفطار

- ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ ۝١﴾ .... ٢/ ٤٩٢، ٤٩٦
- ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ ... ۝٦﴾ ١/ ٣٣٢
- ﴿خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ ۝٧﴾ ٤/ ٤٦

- ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ ۝١٧ ثُمَّ مَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ ۝١٨﴾ ٢/ ٢٢٢

سُورَةُ المُطَفِّفِينَ

- ﴿وَإِذَا كَالُوهُمۡ أَو وَّزَنُوهُمۡ يُخۡسِرُونَ ۝٣﴾ ٣/ ٣٦١
- ﴿كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ ... ۝١٥﴾ ٤/ ١٣٧
- ﴿لَفِي عِلِّيِّينَ ۝١٨﴾ ٣/ ١١٩
- ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ ۝١٩﴾ ٣/ ١١٩

سُورَةُ الانشِقَاقِ

- ﴿ٱنشَقَّتۡ ۝١﴾ ٢/ ٤٩٢
- ﴿فَسَوۡفَ يَدۡعُواْ ثُبُورٗا ۝١١﴾ ١/ ٣٠٩
- ﴿إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ ۝١٤ بَلَىٰٓۚ ... ۝١٥﴾ ٣/ ٣٧٦
- ﴿لَتَرۡكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٖ ۝١٩﴾ ٣/ ٥٠٥
- ﴿فَمَا لَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ۝٢٠﴾ ٣/ ٣١٩

سُورَةُ البُرُوجِ

- ﴿قُتِلَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأُخۡدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلۡوَقُودِ ۝٥﴾ ٢/ ٢٤٨
- ﴿وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ۝١٤ ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ ۝١٥ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ ۝١٦﴾ ١/ ٢٥٧

سُورَةُ الطَّارِقِ

- ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجۡعِهِۦ لَقَادِرٞ ۝٨ يَوۡمَ تُبۡلَى ٱلسَّرَآئِرُ ۝٩﴾ ٣/ ١٦١
- ﴿إِن كُلُّ نَفۡسٖ لَّمَّا عَلَيۡهَا حَافِظٞ ۝٤﴾ ٣/ ٣١٤

سُورَةُ الأَعْلَىٰ

- ﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى ۝١ ٱلَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣ وَٱلَّذِيٓ أَخۡرَجَ ٱلۡمَرۡعَىٰ ۝٤﴾ ٢/ ٢٠٠

سُورَةُ الغَاشِيَةِ

- ﴿إِنَّ إِلَيۡنَآ إِيَابَهُمۡ ۝٢٥ ثُمَّ إِنَّ عَلَيۡنَا حِسَابَهُم ۝٢٦﴾ .... ١/ ٢٦٣، ٣/ ٥٠٦

سُورَةُ الفَجۡرِ

- ﴿وَلَيَالٍ عَشۡرٖ ۝٢﴾ ٣/ ٢٨
- ﴿رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ ۝١٦ كَلَّا ... ۝١٧﴾ .... ٤/ ١٣٦، ١٣٧
- ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلۡأَرۡضُ دَكّٗا دَكّٗا ۝٢١﴾ ١/ ٣٠١
- ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفۡسُ ٱلۡمُطۡمَئِنَّةُ ۝٢٧﴾ ١/ ٣٣٢

سُورَةُ البَلَدِ

- ﴿أَيَحۡسَبُ أَن لَّمۡ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ۝٧﴾ .... ٤/ ٣١، ٣٢
- ﴿أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ۝١٤ يَتِيمٗا ... ۝١٥﴾ ٣/ ١٥٤

سُورَةُ الشَّمۡسِ

- ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝٥﴾ ٤/ ١٠٠
- ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا ۝١٣﴾ ١/ ٣٩٥

سُورَةُ اللَّيۡلِ

- ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝٢﴾ .... ٢/ ٤٩٢، ٤٩٣، ٣/ ٥٠٠
- ﴿لَا يَصۡلَىٰهَآ إِلَّا ٱلۡأَشۡقَى ۝١٥ ٱلَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ۝١٦﴾ ٢/ ٣٧٤
- ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعۡمَةٖ تُجۡزَىٰٓ ۝١٩﴾ ٣/ ٣٥١

سُورَةُ الضُّحَىٰ

- ﴿وَوَجَدَكَ ضَآلّٗا فَهَدَىٰ ۝٧ وَوَجَدَكَ عَآئِلٗا فَأَغۡنَىٰ ۝٨﴾ ٣/ ٣٧٦
- ﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنۡهَرۡ ۝١٠﴾ ٤/ ١٢٩

سُورَةُ الشَّرْح

- ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١﴾ ٤/ ١١٣

سُورَةُ العَلَق

- ﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦﴾ ٤/ ١٣٧
- ﴿ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ۝١٦﴾ .... ٢/ ٢٤٠، ٢٤٤

سُورَةُ البَيِّنَة

- ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ... ۝١﴾ ٣/ ٤١٩

سُورَةُ الزَّلْزَلَة

- ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ ... ۝٤﴾ ٢/ ٥٠٩

سُورَةُ العَادِيَات

- ﴿ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ ... ۝٤﴾ ٢/ ٣٧٥

سُورَةُ القَارِعَة

- ﴿ ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ ۝٢ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْقَارِعَةُ ۝٣﴾ ٢/ ٢٢٢
- ﴿ عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ۝٧﴾ ٣/ ١٦٧

سُورَةُ التَّكَاثُر

- ﴿ كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ ... ۝٥﴾ ٤/ ١٢٦

سُورَةُ العَصْر

- ﴿ وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢﴾ ٣/ ١١

- ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢﴾ ٣/ ٢٢٧

سُورَةُ قُرَيْشٍ

- ﴿فَلْيَعْبُدُوا۟ رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ ... ۝٣﴾ ٢/ ٣٤٤

سُورَةُ المَسَدِ

- ﴿ وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ۝٤﴾ ٣/ ٢٦٣

سُورَةُ الإِخْلَاصِ

- ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ .... ٢/ ٣١٤، ٣٣١، ٣٣٣، ٣/ ٦٢
- ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾ .... ١/ ٣٦٦، ٤/ ١٥٢
- ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ ٣/ ٣١٣

فهرس الحديث والأثر

الحديث أو الأثر	الصفحة
- أعددت لعبادي الصّالحين ما لا عينٌ رأت، ولا أذنٌ سمعت، ولا خطر على قلب بشرٍ بله ما ادّخرته لهم	٢/ ٤١٠
- ألا أنبّئكم بأمرين خفيفين مؤونتهما عظيمٌ أجرهما	٢/ ١٩٥
- الإحسان أن تعبد اللّه كأنّك تراه فإنّك إلا تراه فإنّه يراك	٤/ ١١٨
- الحكمة ضالّة المؤمن	١/ ١٤
- الزّعيم غارمٌ	٣/ ٣٧٩
- إنّ أفضل ما قلته وقاله الأنبياء قبلي في هذا اليوم لا إله إلّا اللّه وحده لا شريك له	١/ ٢٥٤
- إنّ قعر جهنّم سبعين خريفًا	٤/ ٤٠
- إن كان رسول اللّه يحبّ التّيمّن في طهوره إذا تتطهّر، وفي ترجّله إذا ترجّل، وفي انتعاله إذا انتعل	٤/ ٢٦
- إنّ للّه تسعةً وتسعين اسمًا من أحصاها دخل الجنّة	٢/ ١٨٦
- إن يكنه فلن تسلّط عليه، وإلّا يكنه فلا خير لك في قتله	٢/ ٣١٩
- إيّاكم والحسد	١/ ٣٩٠
- إيّاكم وفضول المطعم	١/ ٣٩٠
- بعثت إلى الأحمر والأسود	٣/ ١١
- بينما رسول اللّه صلّى اللّه عليه جالسٌ	٢/ ٥١١
- حتّى شرح اللّه صدري لما شرح به صدر أبي بكرٍ وعمر	٣/ ٩٤
- زمّلوهم بكلومهم ودمائهم فإنّهم يبعثون يوم القيامة وأوداجهم تشخب دمًا، اللّون لون الدّم والرّيح ريح المسك	٤/ ٤٧
- فإذا استغنى أو كرب استعفّ	٣/ ٤٣١
- فجعل الرّجل يصرخ بأعلى صوته يا آل غدرٍ [انفروا إلى] مصارعكم في ثلاثٍ	٣/ ٤٣١
- فلتزرّه ولو بشوكةٍ	٣/ ٣١٦
- كلّ شيءٍ بقضاءٍ وقدرٍ حتّى العجز والكيس	٤/ ٥٠

- كما تكونوا يولّى عليكم ٤/ ١٠٠
- لا ترجعوا بعدي ضلّالًا يضرب بعضكم رقاب بعضٍ ٣/ ٤٠١
- لاها اللّه إذن لا تعمد إلى أسدٍ من أسد اللّه فيعطيك سلبه [أبو بكر] .... ٣/ ٥٠٢، ٥٠٣
- لتأخذوا مصافّكم ٣/ ٣١٦
- لقد رأيتنا مع رسول اللّه صلّى اللّه عليه ٣/ ٣٩١
- لو توكّلتم على اللّه حقّ توكّله لرزقكم كما يرزق الطّير، تغدو خماصًا وتروح بطانًا ٣/ ٣٩٩
- لولا الهجرة لكنت امرءًا من الأنصار ٤/ ١٠٥
- لولا عليٌّ لهلك عمر .... ١/ ٢٥٠، ٤/ ١٠٥
- ليس فيما دون خمسةٍ أوسقٍ صدقةٌ ٢/ ٢٥٣
- ما من أيّامٍ أحبّ إلى اللّه فيها الصّوم منه في عشر ذي الحجّة ٣/ ٢٣٤
- من تعزّى بعزاء الجاهليّة فأعضّوه بـهن أبيه؛ ولا تكنّوا ٢/ ١٦٦
- من توضّأ يوم الجمعة فبها ونعمت ٣/ ٤٦٠
- من يأت في أمره أصاب أو كاد، ومن استعجل أخطأ أو كاد .... ٣/ ٤٣٢، ٤٣٣
- من يقم ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غفر اللّه له ما تقدّم من ذنبه ٣/ ٣٢١
- نسألك باسمك الأعظم وجدّك الأعلى ٣/ ٢٢٨
- نعم العبد صهيبٌ لو لم يخف اللّه لم يعصه ٤/ ١٢٦
- وإن زنى وإن سرق، قال: وإن زنى وإن سرق ٤/ ٦٦
- يا نعاء العرب ٢/ ٤٢٠
- صلاة اللّيل مثنى ١/ ١١٧
- إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده ٢/ ٨١
- أعور عينه اليمنى وأنّ ربّكم ليس بأعور ٣/ ١٩٨
- أقسمت عليك لمّا ضربت كاتبك سوطًا ٣/ ٣١٥
- إنّ جبريل نزل، فصلّى، فصلّى رسول اللّه ﷺ، ثمّ صلّى فصلّى رسول اللّه ﷺ، ثمّ صلّى فصلّى رسول اللّه صلّى اللّه عليه، ثمّ قال بعد ذلك: بهذا أمرت ٤/ ٤٨
- الأيدي ثلاثٌ: يد اللّه، وهي العليا، ويد المعطي، ويد السّائل ٣/ ١٠٦
- التمس ولو خاتمًا ٢/ ٤٨

- الجاهل إمّا مفرطٌ أو مفرّطٌ ٢/ ٤١٧
- سبحان اللّه إنّ المؤمن لا ينجس ٣/ ٤٣٦
- سترون ربّكم يوم القيامة كما ترون القمر ليلة البدر، لا تضامّون في رؤيته ٣/ ٣٧٥
- شثن أصابعه ٣/ ١٩٨
- عجبًا لابن النّابغة (علي) ١/ ٢٩٩
- كلّكم راعٍ، كلّكم مسؤولٌ عن رعيّته ٢/ ٢٢٩
- لا تقربوه طيبًا، ولا تخمّروا رأسه فإنّه يبعث يوم القيامة ملبّيًا .... ١/ ٤١٦، ٤/ ٤٨
- لا فتى إلّا عليٌّ، ولا سيف إلّا ذو الفقار .... ١/ ٢٧٠، ٢٧٢
- النّاس مجزيّون بأعمالهم إن خيرًا فخيرٌ، وإن شرًّا فشرٌّ .... ٢/ ٤٠، ٤٦

فهرس الأمثال والأقوال

المثل	الصفحة
- (أتحبّني) فيقول لك: (أو فرقًا خيرًا من حبٍّ)	١/ ٢٩٧
- إذا بلغ الرّجل السّتّين فإيّاه وإيّا الشّوابّ	١/ ٣٩١
- إنّ ذاك...... فقال له: - لعلّ ذاك	١/ ٢٦
- تسمع بالـمعيديّ خيرٌ من أن تراه	١/ ٤٢، ٢٤٣
- آبل من حنيف الحناتم	٣/ ٢١٤
- أبوك بالجارية التي يكفل	٢/ ٣٦٢
- اتّقى الله امرؤٌ فعل خيرًا يثب عليه	٣/ ٣٣٢
- أتيته بعيدات بينٍ	١/ ٢٢١، ٤٠١
- أخرجها متى كمّه	٣/ ٥١٣
- أخطب ما يكون الأمير قائمًا	١/ ٢٥١
- أخلاق ثيابٍ	٢/ ١٠٥، ١٣٦
- إذا كان غدًا فائتني	١/ ١٩٤، ٢/ ٢٨٥، ٣/ ٣٥١
- اذهب إلى زيدٍ أو دع	٤/ ٥١
- أرسلها العراك	١/ ٤٣٠، ٤٣٥، ٤٣٦، ٣/ ٣
- أرهف شفرته حتّى قعدت كأنّها حربةٌ	٣/ ٤٠٠، ٤٠٣
- أزهى من ديكٍ	٣/ ٢١٨
- أزيدٌ أنت محبوسٌ عليه	١/ ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٣
- استأصل اللّه عرقاتهم	١/ ٨٣
- أستغفر اللّه ذنبًا	١/ ٤٧٣
- استوى الماء والخشبة	١/ ٤٢١
- استوى والخشبة الماء	١/ ٤٢٣
- أسودُ سبطراتٌ	٢/ ٤٤٥، ٣/ ٨٢
- اشتمل الصّمّاء	١/ ٤٥٧

- أشغل من ذات النّحيين ٣/ ٢١٨
- أصبح ليل .... ١/ ٣١٨، ٣٦١
- أضفت ظهري إلى الحائط ٢/ ١٠٦
- أطرق كرا .... ١/ ٣١٨، ٣٦٢
- أعائذًا بك ١/ ٣٠٦
- أعس به ٣/ ٤٤٠
- أعط القوس باريها ٢/ ٤٥٥
- أغدّ البعير ٣/ ٤٤٨
- افتد مخنوق ١/ ٣١٨
- أفعل هذا بادي بدي ٢/ ٤٥٣
- أقاعدًا وقد سار الرّكب ١/ ٣٠٦
- أقائمًا وقد قعد النّاس ١/ ٣٠٦
- أقمت أم قعدت ١/ ٣٥٦
- أكثر شربي السّويق ملتوتًا .... ١/ ٢٥١، ٢٦٣
- أكرم بزيدٍ .... ١/ ٣٥٦، ٣/ ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩
- إلّا حظيّةٌ فلا أليّةَ ١/ ١٩٦
- ألا طعام ولو تمرًا ٢/ ٤٨
- أمّا العسل فأنا شرّابٌ ٣/ ١٧٥
- أمّا أن جزاك الله خيرًا ٤/ ٢٨
- أمّا أنا فأفعل كذا أيّها الرّجل ١/ ٣٥٦
- أمّا أنت منطلقًا انطلقت ٢/ ٤٠
- امتلأ الإناء عسلًا ١/ ٤٧٢
- امرأةٌ ذراعٌ ٣/ ٤٤٠
- امرأةٌ رجلة الرّأي ٣/ ١٢٤
- امرأةٌ كلبةٌ ٣/ ١٢٣
- أمس الدّابر ٢/ ١٨٧

- إنّ البخيل قد يستحي ٤/ ١٠٩
- إنّ الحسام قد ينبو ٤/ ١٠٩
- إنّ الكذوب قد يصدق ٤/ ١٠٩
- إن الكريم يرتاح للعطاء ٤/ ٢٦
- إن زيدًا لمنطلقٌ ٤/ ٢٥
- إن عمرًا لمنطلقٌ ٤/ ٢٥
- إن كادت نفس الخائف تذهب ٤/ ٢٦
- إنّ كلّ ثوبٍ لو ثمنه .... ١/ ٢٦٣، ٤/ ٤١
- إن وجدت اللّه لطيفًا بعباده............ ٤/ ٢٦
- إن يزينك لنفسك، وإن يشينك لهيه............ ٤/ ٢٨
- إنّك ما وخيرًا............ ١/ ٢٦٣
- إنّك وزيدٌ ذاهبان .... ٤/ ٣، ١٩، ٢١
- إنّما اللّه ذو بكّة ٢/ ١٦٩
- أنمار الشّاء............ ٢/ ١٢١
- إنّها لإبلٍ أم شاءٌ .... ٤/ ٤٣، ٥٨، ٥٩، ٦١
- إنّهم أجمعون ذاهبون ٤/ ٢١
- إنّي لمنحارٌ بوائكها ٣/ ١٧٦
- إنّي ممّا أن أصنع ٣/ ٤٦٢
- إنّي ممّا أن أفعل ٢/ ٣٩٤
- أهلك النّاس الدّينار والدّرهم............ ٣/ ١٠
- إيّاك والشّرّ ١/ ٣٩٠
- إيّاك والفرط ٢/ ٤١٧
- ائتني بدابّةٍ ولو حمارًا ٢/ ٤٨
- ايتني برأس شاتين ٣/ ٩٣
- باءت عرار بكحلٍ............ ٢/ ٤٢٣
- بجهدٍ ما تبلغنّ ٤/ ١٦٠

- البرّ الكرّ بستّين ١/ ٢٥٥
- برّك النّعم ٣/ ٣٥٤
- بعد اللّتيّا والّتي ٢/ ٣٧٤
- بعينٍ ما أرينّك ٤/ ١٦٠
- بقلة الحمقاء .... ٢/ ١٠٥، ١٣٥
- بهرًا ١/ ٣٠٧
- بين بين ٢/ ٤٤٩
- تربَ الكعبة ٣/ ٥٠٠
- تربًا وجندلًا ١/ ٣٠٦
- تركتها حوثًا بوثًا ٢/ ٤٥٧
- تساقطوا أخول أخول ٢/ ٤٥٦
- تصبّب عرقًا .... ١/ ٤٦٤، ٤٧١، ٤٧٣
- تفرّقوا خذع مذع ٢/ ٤٥٠
- تفرّقوا شذر مذر ٢/ ٤٥٠
- تفرقوا شغر بغر ٢/ ٤٥٠
- تفقّأ شحمًا ١/ ٤٥٦
- التقت حلقتا البطان ٣/ ٩٨
- تميميًا مرّةً وقيسيًّا أخرى ١/ ٤٥١
- ثلاثةٌ أثوابًا ٣/ ٤٨
- الثّلاثة الأثواب .... ٢/ ١٠٥، ١٢١، ١٢٣
- ثنيت الحبل .... ٢/ ٤، ٣/ ٩٢
- جاء البرد والطّيالسة ١/ ٤٢١
- جانب الغربيّ ٢/ ١٣٥
- جبنت قلبًا ١/ ٤٦٤
- جدعًا .... ١/ ٢٨٨، ٢٩٧، ٣٠٧، ٢/ ٤٠٥
- جدّك لا كدّك ٤/ ٦٢

- جرد قطيفة .... ٢/ ١٠٥، ١٣٦
- جمالٌ سبحلاتٌ .... ٢/ ٤٤٥، ٣/ ٨١
- جملٌ يعملٌ ١/ ١٥٧
- جئت بغير شيءٍ ٤/ ٨٩
- جئت لأمرٍ ما ٤/ ٩٠
- جئت للدّرهم والدّينار ١/ ٤١٥
- جئتك للسّمن واللّبن .... ١/ ٤١٤، ٣/ ٣٥٥، ٤٩٢
- جيشٌ جرّارٌ ١/ ٧٨
- حسبك زيدٌ رجلًا ١/ ٤٥٩
- حسبك ينم النّاس ٣/ ٣٣٢
- الخال أحد الأبوين ٣/ ١٠٦
- خذ اللّصّ قبل يأخذك ٣/ ٣٠٣
- خيبةً .... ١/ ٢٨٨، ٢٩٧، ٣٠٧، ٢/ ٤٠٥
- خير مقدمٍ .... ١/ ٢٨٨، ٢٩٧
- خيرًا وما شرًّا ١/ ٣١٥
- دهر الدّاهرين ٢/ ٥٠٣
- دواليك .... ١/ ٣٠٥، ٣/ ٩٣
- ذفرًا ١/ ٣٠٧
- ذهب من معه ٢/ ٥١٣
- ذهبوا أيدي سبا .... ٢/ ٤٥٣، ٤٥٥
- الّذي يطير فيغضب زيدٌ الذّباب .... ٢/ ٢٠٢، ٢١٢، ٤/ ٤٨
- راشدًا مهديًّا .... ١/ ٤٣٠، ٤٤٧
- رأيت نجمين سماويًّا وأرضيًّا ٣/ ١٠٦
- ربّ اغفر لي ١/ ٣٣٨
- ربّ شاةٍ وسخلتها .... ١/ ٣٢٧، ٢/ ١٣٠، ٢١٢
- ربّض الشّاء ٣/ ٣٥٤

- ربّما تقولنّ ذاك ٤/ ١٦٠
- ربّه امرأةً ٢/ ٢٨٦، ٣/ ٤٩٦
- ربّه رجلًا ٢/ ٢٨٦، ٣/ ٤٩٦
- رجع القهقرى ١/ ٢٩٤، ٤٣١، ٤٥٧
- رجلٌ تامرٌ ٣/ ٧١
- رجلٌ لابنٌ ٣/ ٧١
- ركب فلانٌ هجاج ١/ ٤١٣
- زيد الخيل ٢/ ١٢١
- زيد الصّدق ٢/ ١٢١
- زيدٌ ما أحسنه ٣/ ٤٤٣
- سببته سبّـةً تكون له لزام ٢/ ٤٢٢
- سرعان ذا إهالةً ٢/ ٤١٣، ٤٢٦
- سعديك ١/ ٢٨٨، ٣٠٥، ٣/ ٨٨، ٩٣
- سعيد كرزٍ ٢/ ١٠٥، ١٣٨، ١٣٩
- سلامٌ عليك ١/ ٢٣٣، ٣٠٧
- سمعت لغاتهم ٣/ ١٣٠
- السّمن منوان بدرهمٍ ١/ ٢٥٥
- سواءٌ عليّ أقمت أم قعدت ١/ ٣٥٦
- شرٌّ أهرّ ذا نابٍ ١/ ٢٢٤
- شربت الإبل حتّى يجيء البعير يجرّ بطنه ٣/ ٣٠٤
- شريته بدرهمٍ فصاعدًا ١/ ٤٥١
- شريته بواللّه درهمٍ ٣/ ٥١٢
- صلاة الأولى ٢/ ١٠٥، ١٣٥
- ضاف السّهم إلى الهدف ٢/ ١٠٦
- ضافت الشّمس للغروب ٢/ ١٠٦
- طاب زيدٌ نفسًا ١/ ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٧١، ٤٧٢

- طارقت النّعل ١/ ١٥٧
- عبد بطنه ٢/ ١٢٠
- عجبت من وشك الأمر ٣/ ٤٣١
- العسل أحلى المخلّلات ٣/ ٢٤١
- عقرًا ١/ ٣٠٧
- على التّمرة مثلها زبدًا .... ١/ ٢٢٤، ٢٣٧، ٢٤٨، ٤٥٥، ٤٥٨، ٤٦٠
- عليّ عبد اللّه زيدًا ٢/ ٤١٨
- عليه رجلًا ليسني .... ٢/ ٣٢٠، ٤١٦
- عليه مائةٌ بيضًا ١/ ٤٣٨
- عمرٌو ما أجمله ٣/ ٤٤٣
- عوض العائضين ٢/ ٥٠٣
- غبارٌ منتصبٌ ١/ ٧٨
- غضب الخيل على اللّجم ١/ ٢٩٧
- غضبت من غير ما جرمٍ ٤/ ٨٩
- الفضل ذو فضّلكم اللّه به والكرامة ذات إكرامكم به ٢/ ٣٩٢
- فعلته من غير ما نصبٍ ٤/ ٨٩
- فغر فاه وشحاه ٣/ ٣٦٢
- فلان لا تبله عندي بلال ٢/ ٤٢٢
- فلانٌ يعطي ويمنع، ويصل ويقطع ١/ ٣١٦
- فما وال، ولا واح، ولا واس ١/ ٣٠٦
- قد كان من مطرٍ .... ٣/ ٤٨١، ٤٨٧، ٤٨٨
- القرطاس واللّه ١/ ٣١٥
- القرنبى في عين أمّها حسنةٌ ٣/ ٧٢
- قضيّةٌ ولا أبا حسنٍ لها .... ٢/ ٥٣، ٦٧، ٨١
- قطعت رأسهما ٣/ ٩٣
- قطعت رأسيهما ٣/ ٩٤

- قعد القرفصاء ١/ ٤٥٧
- القلم أحد اللّسانين ٣/ ١٠٦
- قم قائمًا ٢/ ٩٢
- قمينٌ بكذا ٣/ ٤٤٠
- كان أنا خيرٌ منه .... ٢/ ٣١٤، ٣١٧
- كان أنت أفضل منه .... ٢/ ٣١٤، ٣١٧
- كتيبةٌ جرّارةٌ ١/ ٧٨
- كثر ما تقولنّ ذاك ٤/ ١٦٠
- كدت أفعل ذلك ٣/ ٤٢٨
- كربت الشّمس تغرب ٣/ ٤٣١
- كلّ رجلٍ وضيعته .... ١/ ٢٢٥، ٢٥١، ٢٦٣
- كلامٌ رخيمٌ ١/ ٣٤٢
- كلّمته فوه إلى فيّ ١/ ٤٤٥
- كم ترى الحروريّة رجلًا ٢/ ٤٨٠
- كويته وقاع ٢/ ٤٢٢
- لا أفعل كودًا ولا همًّا ٣/ ٤٢٨
- لا أفعله عوض ٢/ ٥٠٢
- لا بصرة لكم ٢/ ٨١
- لا تأكل السّمك وتشرب اللّبن .... ١/ ٧٣، ٣/ ٣٠٠
- لا حول ولا قوّة إلّا باللّه .... ٢/ ٥٣، ٦٨، ٦٩، ٧٢
- لا عليك .... ٢/ ٥٣، ٧٨
- لا قريش بعد اليوم ٢/ ٨١
- لألزمنّك أو تعطيني حقّي ٣/ ٣٠١
- لاها اللّه ذا ٣/ ٥٠١
- لاها اللّه ذا لقد كان ذا ٣/ ٥٠٢
- لبّيك .... ١/ ٣٠٥، ٣/ ٨٨، ٩٣

- لعن اللّه ناقةً حملتني إليك، فقال: إنّ وراكبها ٤/ ٨٠
- لقاحان سوداوان ٣/ ١٠٥
- لقيت زيدًا مصعدًا منحدرًا ١/ ٤٥٢
- لقيته صحرة بحرة ٢/ ٤٥٠
- لقيته كفّة كفّة ٢/ ٤٥٠
- للّه درّه فارسًا .... ١/ ٤٥٥، ٤٧٠
- للّه لا يؤخّر الأجل .... ٣/ ٤٩٤، ٥٠٠
- لم يوجد كان مثلهم ٣/ ٤١٠
- اللّهمّ اغفر لي ولمن سمع حاشا الشّيطان ٢/ ٢٤
- لولا عليٌّ لهلك عمر .... ١/ ٢٥٠، ٤/ ١٠٥
- لي عينان منقودةٌ ومورودةٌ ٣/ ١٠٦
- ليس خلق اللّه مثله ٢/ ٣١٧
- ما أذرعها ٣/ ٤٤٠
- ما أصبح أبردها ٣/ ٤٢٠
- ما أعساه ٣/ ٤٤٠
- ما أعطاه للدّرهم ٣/ ٤٣٩
- ما أقمنه بكذا ٣/ ٤٤٠
- ما أمسى أدفأها ٣/ ٤٢٠
- ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئًا ٢/ ٣٧٨
- ما أولاه للمعروف ٣/ ٤٣٩
- ما جاءت حاجتك ٣/ ٣٩٧
- ما جاءني سواؤك ٢/ ٣٥
- ما خيره ٣/ ٢٤٤
- ما رأيت رجلًا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد .... ٣/ ٢١٣، ٢٣٤، ٢٣٩
- ما زاد إلّا ما نقص ٣/ ٣٦٢
- ما زيدٌ شيئًا إلّا شيءٌ لا يعبأ به .... ٢/ ٣، ٢٦

- ما شرّه ٣/ ٢٤٤
- ما في السّماء موضع كفٍّ سحابًا ١/ ٤٥٨
- ما كلّ بيضاء شحمةً ولا سوداء تمرةً .... ٢/ ٢١٤، ٢١٥
- ما له معقولٌ ٣/ ١٥١
- ما هي بنعم المولودة نصرتها بكاءٌ وبرّها سرقةٌ ٣/ ٤٥٦
- مأجورًا مبرورًا ١/ ٤٤٧
- مررت بالّذي خيرٍ منك ٢/ ٣٦٢
- مررت برجلٍ قلت فيه ما شئت ٢/ ١٩٤
- مررت بماءٍ قعدة رجلٍ ١/ ٤٣٨
- مررت به وحده .... ١/ ٤٣٠، ٤٣٥، ٣/ ٣
- مررت بهم الجمّاء الغفير ٣/ ٣
- مسجد الجامع .... ٢/ ١٠٥، ١٣٥
- مصارع مصر .... ٢/ ١١٥، ١٢٤
- مضر الحمراء ٢/ ١٢١
- مكر الليل .... ٢/ ١١٦، ١٢٤
- من ربّي إنّك لأشرٌ ٣/ ٥٠٠
- من كانت أمّك ٣/ ٤٠٠
- من يسمع يخل ٣/ ٣٨٧
- موّت المال ٣/ ٣٥٤
- ناقةٌ يعملةٌ ١/ ١٥٧
- النّاقص والأشجّ أعدلا بني مروان .... ٣/ ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٤١
- نصيبٌ أشعر أهل جلدته ٣/ ٢٢٥
- نعم السّير على بئس البعير ٣/ ٤٥٦
- هذا بسرًا أطيب منه رطبًا .... ١/ ٤٣٠، ٤٤٢، ٤٣٩
- هذا حامضًا أطيب منه حلوًا ١/ ٤٣٩
- هذاذيك ١/ ٣٠٥

- الهلال واللَّه .... ١/ ٢٢٥، ٢٤٢، ٣١٥
- هم حواجّ بيت اللَّه ٣/ ١٨١
- هم قطّانُ مكّة ٣/ ١٨١
- هو أجهل منك ٣/ ٢٢٠
- هو أحمق منه ٣/ ٢٢٠
- هو أحنك الشّاتين ٣/ ٢١٤
- هو جاري بيت بيت ٢/ ٤٤٩
- وا من حفر بئر زمزماه ١/ ٣٥٩
- واحد أمّه ٢/ ١٢٠
- واهًا له ما أطيبه .... ٢/ ٤٢٥، ٣/ ٤٣٦
- وشكان الأمر ٣/ ٤٣١
- وشكان ذا خروجًا ٢/ ٤١٣
- وقعوا في حيص بيص ٢/ ٤٥١
- ويبك ١/ ٣٠٦
- ويحك ١/ ٣٠٦
- ويحه رجلًا ١/ ٤٥٩
- ويسك ١/ ٣٠٦
- ويلك ١/ ٣٠٦
- ويله إنسانًا ١/ ٤٥٩
- يا أمّ لا تفعلي ١/ ٣٣٨
- يا فشاش فشّيه ٢/ ٤٢٣
- يا هذا ذا الجمّة ٢/ ٢٥٧
- يوسف أحسن إخوته .... ٣/ ٢١٣، ٢٢٤، ٢٢٥

فهرس الشواهد الشعرية

البيت		البحر	رقمه	موضعه
(الهمزة)				
المفتوحة				
- إنَّ مَنْ يَدْخُلُ الكَنِيْسَةَ يَوْمًا	يَلْقَ فِيْها جَآذِرًا وظِباءا	خف	١٨١، ٤٩٥	٣١٥/٢ ٩/٤
المضمومة				
-أَبِيتُ أُمَنّي النَّفْسَ أنْ سَوْفَ نَلْتَقي	وهَلْ هو مَقْدُورٌ لِنَفْسِي لِقَاؤُها	ط	٥١٣	٣٢/٤
- ولَوْلا يَوْمَ يَوْمٍ مَا أَرَدْنا	جَزَاءَكَ والقُرُوضُ لَهَا جَزاءُ	وا	٢٣٨	٤٤٩/٢
- فلا واللَّهِ لا يُلْفَى لِما بي	ولا لِلِمَا بِـهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ	وا	٣٥٢	٢٩١/٣
- أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُم	ويَمْدَحُهُ ويَنْصُرُه سَوَاءُ	وا	٢٠٨	٣٧٤/٢
- كَأَنَّ سَبِيْئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ	يَكُوْنُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءُ	وا	١٠٤	٤٤/٢
- أَوْ مَنَعْتُم مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ	حُدِّثْتُموهُ لَهُ عَلَيْنا العلاءُ	خف	٣٩٢، ٤٠٤	٣٦٦/٣ ٣٨٠/٣
-وَاذْكُرُوا حِلْفَ ذِي المَجازِ وَمَا قُـ	ـدِّمَ فِيْهِ العُهُوْدُ وَالكُفَلاءُ	خف	١٤٣	١٦٣/٢
المكسورة				
- طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلاتَ أَوَانٍ	فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِيْنَ بَقَاءِ	خف	٣٥	٢٨١/١
(الباء)				
المفتوحة				
- أَيَا أَخَوَيْنا، عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلا	أُعِيْذُكُمَا بِاللَّهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبَا	ط	١٧٥	٢٦١/٢
- هَيْفَاءُ مُقْبِلَةً عَجْزَاءُ مُدْبِرَةً	مَخْطُوطَةٌ جُدِلَتْ شَنْبَاءُ أَنْيَابا	ب	٣٢٧	٢٠٩/٣
-إِنْ تَصْرِمُونَا وَصَلْنَاكُمْ وَإِنْ تَصِلُوا	مَلأْتُمُ أَنْفُسَ الأَعْدَاءِ إِرْهَابَا	ب	٣٧٣	٣٢١/٣
- أَكْنِيْهِ حِيْنَ أُنَادِيْهِ لأُكْرِمَهُ	وَلا أُلَقِّبُهُ وَالسَّوْءَةَ اللَّقَبَا	ب	٧٤	٤٢٣/١
- وَلَمَّا أَنْ تَحمَّلَ آلُ لَيْلَى	سَمِعْتُ بِبَيْنِهِمْ نَعَبَ الغُرَابَا	وا	٢٠	٢٠٨/١
- فَمَا قَوْمِي بِثَعْلَبَةَ بن سَعْدٍ	ولا لِفَزَارَةَ الشُّعْرِ الرِّقَابا	وا	٣٢٩	٢١٠/٣

- أَعَبْدًا حَلَّ فِي شُعَبَى غَرِيبًا	أَلُؤْمًا لا أَبَا لَكَ وَاغْتِرَابًا	وا	٤٨	١/ ٣٣١
- يَسُرُّ المَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي	وكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابا	وا	٥٦٢	٤/ ١٠١
- لَيْسَ إِيَّايَ وإِيَّاها	ولا نَخْشَى رَقِيبا	رم	١٨٣	٢/ ٣١٨
- فمُوشِكَةٌ أَرْضُنا أَنْ تَعُودَ	خِلافَ الخَلِيْطِ وُحُوشًا يَبَابَا	مت	٤٥٣	٣/ ٤٣٤
	المضمومة			
- ومَا هي إِلّا لَحْظَةٌ أَوْ إِشَارَةٌ	فَتَمْخُرَ فُلْكٌ أَوْ تُعادَ مَقَانِبُ	ط	٣٦٦	٣/ ٣١١
- إِيَّاكَ إِيَّاكَ المِرَاءَ فإِنَّهُ	إلى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ	ط	٦٦	١/ ٣٩٣
- وَمَا لِيَ إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيْعَةٌ	وَمَا لِيَ إِلَّا مَشْعَبَ الحَقِّ مَشْعَبُ	ط	٩٢، ١٠٠	٢/ ١٤، ٣٦
-طَرِبْتُ ومَا شَوْقًا إلى البِيضِ أَطْرَبُ	ولا لَعِبًا مِنّي وذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ	ط	٥٤٠	٤/ ٦٥
- كَذَبْتُم وبَيْتِ اللّهِ لا تَنْكِحُونَها	بَنِي شَابَ قَرْناها تُصَرُّ وتُحْلَبُ	ط	٢٦٥	٣/ ٢١
- أَتَهْجُرُ سَلْمَى لِلفِرَاقِ حَبِيْبَهَا	وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ تَطِيْبُ	ط	٩١	١/ ٤٧٧
- عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً	فَمَا هي إِلّا لَمْحَةٌ فَتَغِيْبُ	ط	٢٩٤	٣/ ١٣٢
- ولا تَسْتَطِلْ مِنِّي بَقَائِي وَمُدَّتِي	وَلَكِن يَكُنْ للخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبُ	ط	٣٧٠، ٣٨٥	٣/ ٣١٧، ٣٤٤
- ومَا زُرْتُ لَيْلى أَنْ تَكُونَ حَبِيْبَةً	إِلَيَّ ولا دَيْنٍ بِها أَنا طَالِبُه	ط	٣٨٦	٣/ ٣٥٧
- وَرَبَّيْتُهُ حَتّى إذا مَا تَرَكْتُهُ - وبِالمَحْضِ حَتّى آضَ جَعْدًا عَنَطْنَطًا	أَخا القَوْمِ واسْتَغْنَى عَنِ المَسْحِ شَارِبُهْ إذا قَامَ سَاوَى غَارِبَ الفَحْلِ غَارِبُهْ	ط	٤٢٤	٣/ ٤٠١
-وقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ	لِضَغْمِهماها يَقْرَعُ العَظْمَ نَابُها	ط	١٧٩	٢/ ٣٠٦
- فَلَمّا جَلاهَا بِالإِيَامِ تَحَيَّزَتْ	ثُبَاتًا عَلَيْها ذُلُّها واكْتِئابُها	ط	٢٩٢	٣/ ١٣١
- الشر منكشف تلقاه منتشرا	وَالصَّالِحَاتُ عَلَيْهَا مُغْلَقًا بَابُ	ب	٨٧	١/ ٤٥٤
-فَرَاشَةُ الحِلْمِ فِرْعَونُ العَذَابِ وَإِنْ	تَطْلُبْ نَدَاهُ فَكَلْبٌ دُونَهُ كَلْبُ	ب	٣٢٤	٣/ ٢٠٨
- مُقَزَّعٌ أَطْلَسُ الأَطْمَارِ لَيسَ لَهُ	إِلَّا الضِّراءُ وإِلَّا صَيْدُهَا نَشَبُ	ب	١٠٢	٢/ ٣٧
-كذاك أُدِّبْتُ حَتّى صَارَ مِنْ خُلُقِي	أَنّي رَأَيْتُ مِلاكُ الشِّيْمَةِ الأَدَبُ	ب	٤٢٠	٣/ ٣٩٤
-وكلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ المَوْتَ مُخْطِئُهُ	مُعَلَّلٌ بِسَوَاءِ الحَقِّ مَكْذُوبُ	ب	٩٩	٢/ ٣٥

- عَسَى الكَرْبُ الّذي أمْسَيْتُ فِيهِ	يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ	وا	٤٤٣	٣/ ٤٢٥
- لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنَهُ	كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ	ك	٣٨٧	٣/ ٣٥٨
- هَذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بَعَيْنِهِ	لا أُمَّ لِيْ إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلا أَبُ	ك	١١٣	٢/ ٦٢

المكسورة

- وَكُنْ لِي شَفِيْعًا يومَ لا ذُوْ شَفَاعَةٍ	بِمُغْنٍ فَتِيْلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ	ط	٣٢، ١٢٤	١/ ٢٧٩، ٢/ ٩٢
- عَلَيَّ لِعَمْرٍو نِعْمَةٌ بَعْدَ نِعْمَةٍ	لِوَالِدِهِ لَيْسَتْ بِذَاتِ عَقَارِبِ	ط	١٣٧	٢/ ١٥٣
- وَكُمْتًا مُدَمَّاةً كَأَنَّ مُتُوْنَهَا	جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ	ط	١٥، ١٨	١/ ٢٠١، ٢٠٨
- وقد ذقتمونا مرة بعد مرة	وعِلْمُ بَيَانِ المَرْءِ عِنْدَ المُجَرَّبِ	ط	٢٩٧	٣/ ١٥٢
- فَالْيَومَ قَرَّبْتَ تَهْجُوْنَا وتَشْتِمُنَا	فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ	ب	١٥٦	٢/ ٢٠٧
- يَبْكِيْكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغتَرِبٌ	يَا لَلْكُهُوْلِ وَلِلشُّبَّانِ للعَجَبِ	ب	٦١	١/ ٣٥٥
- لَوْلا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فأُرْضِيَهُ	ما كُنْتُ أوثِرُ إترابًا على تَرَبِ	ب	٣٥٧	٣/ ٣٠٣
- كأَنَّ كُبْرَى وصُغْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا	حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ	ب	٣٣٧	٣/ ٢٣١
- فَلَولا اللَّهُ وَالمُهْرُ المُفَدَّى	لأُبْتَ وأنْتَ غِرْبَالُ الإِهَابِ	وا	٣٢٥	٣/ ٢٠٨
- ثُمَّ قَالُوا تُحِبُّها قُلْتُ بَهْرًا	عَدَدَ الرَّمْلِ وَالحَصَى وَالتُّرَابِ	خف	٤٢	١/ ٣٠٧
- إِنَّ مَنْ لامَ في بَنِي بِنْتِ حَسَّانَ	أَلُمْهُ وأَعْصِهُ في الخُطُوبِ	خف	١٨٢، ٤٩٦	٢/ ٣١٥، ٤/ ٩

(التّاء)

المضمومة

- شَهِدْتُ بأنْ قَدْ خُطَّ ما هو كائنٌ	وأنَّكَ تَمْحُو ما تَشَاءُ وتُثْبِتُ	ط	٥١١	٤/ ٣١
- رُبَّما أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ	تَرْفَعَنْ ثَوبِي شَمَالاتُ	مد	٥٩١	٤/ ١٦٠
- قد كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ	حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْمًا مُلِمَّاتُ	ب	٤١١	٣/ ٣٨٤
- فإِنَّ المَاءَ مَاءُ أَبِي وجَدِّي	وبِئْري ذُو حَفَرْتُ وذُو طَوَيْتُ	وا	٢٠٥	٢/ ٣٦٧
- أَلا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا	يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيْتُ	وا	١١٥	٢/ ٧٣

المكسورة

-تَضَوَّعَ مِسْكًا بَطْنُ نُعْمَانَ إذْ مَشَتْ	بِهِ زَيْنَبٌ فِي نِسْوَةٍ عَطِرَاتِ	ط	٨٨	٤٧٣/١
- عَلامَ تَقُولُ الرُّمْحَ يُثْقِلُ عَاتِقِي	إذا أنَا لَمْ أُطْعَنْ إذَا الخَيْلُ كَرَّتِ	ط	٤٠٧	٣٨٢/٣
- خَبِيْرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلا تَكُ مُلْغِيًا	مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ	ط	٢٣	٢٣٢/١
- فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وكُنْتُ قَبْلًا	أَكَادُ أَغُصُّ بِالمَاءِ الفُرَاتِ	وا	٢٥٠	٤٨٥/٢
- حَنَّتْ نَوَارُ وَلاَتَ هَنَّا حَنَّتِ	وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارُ أَجَنَّتِ	ك	٣٦، ١٢٦	٢٨٢/١، ٩٥/٢
- رَحِمَ اللَّهُ أَعْظُمًا دَفَنُوهَا	بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةِ الطَّلَحَاتِ	خف	٢٨٧	١١٣/٣

(الجيم)

المفتوحة

- مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا	تَجِدْ حَطَبًا جَزْلًا ونَارًا تَأَجَّجا	ط	١٦٨، ٣٨٢، ٦٠١	٢٤٧/٢، ٣٣٤/٣، ١٧٥/٤

المضمومة

- شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَت	مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيْجُ	ط	٤٩٣	٥١٣/٣
-وقَالُوا: كَيْفَ حَالُكَ؟ قُلْتُ: خَيْرٌ	تُقَضَّى حاجةٌ وتفوت حاجُ	وا	٣٩١	٣٥٩/٣.

المكسورة

- أوْمَتْ بَعَيْنَيْها مِن الهَوْدَجِ	لَوْلاكِ هذا العَامَ لَمْ أَحْجُجِ	سر	١٨٦	٣٢٢/٢

(الحاء)

المضمومة

- لِيُبْكَ يَزِيْدُ ضَارِعٌ لِخُصُوْمَةٍ	وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيْحُ الطَّوَائِحُ	ط	١١	١٩٢/١
-إذا غَيَّـرَ الهَجْرُ المُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ	رَسِيْسُ الهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ	ط	٤٤٧	٤٢٩/٣
- أَخَذْنا بِأَطْرَافِ الحَدِيْثِ بَيْنَنَا	وسَالَتْ بِأَعْنَاقِ المَطِيِّ الأَبَاطِحُ	ط	٤٤٨	٤٣١/٣
-لَقَدْ كَانَ لِي عَنْ ضَرَّتَيْنِ عَدِمْتُنِي	وعَمّا ألاقِي مِنْهُما مُتَزَحْزِحُ	ط	٤١٧	٣٩٢/٣
- أَخُو بَيَضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ	رَفِيقٌ بِمَسْحِ المَنْكِبَيْنِ سَبُوحُ	ط	٢٩١	١٢٣/٣

- نَهَيْتُكَ عَنْ طِلاَبِكَ أُمَّ عَمْرٍو	بِعَافِيَةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيحُ	وا	٢٥٩	٥١٠/٢
- يَا بُؤْسَ للحَرْبِ، الَّتِي	وَضَعَتْ أَرَاهِطَ، فَاسْتَرَاحُوا	ك	٣٨	٢٩٩/١
- مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا	فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لا بَرَاحُ	ك	٣١، ١٢٢	٢٧٨/١ ٩١/٢
- إِنَّ قَوْمًا مِنْهُمْ عُمَيْرٌ وأَشْبَا - لَجَدِيرُونَ بِالوَفَاءِ إِذَا قَا	ه عُمَيْرٍ، ومنهُمُ السَّفَّاحُ لَ أَخُو النَّجْدَةِ السِّلاَحُ السِّلاَحُ	خف	٦٧	٣٩٥/١

المكسورة

- أَخَاكَ أَخَاكَ، إِنَّ مَنْ لا أَخَا لَهُ	كَسَاعٍ إِلَى الهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاَحِ	ط	٦٥	٣٩٢/١

(الدّال)

المفتوحة

- وذَا النُّصُبَ المَنْصُوبَ لا تَقْرَبَنَّهُ	ولا تَعْبُدُ الشَّيْطَانَ واللَّهَ فاعْبُدا	ط	٥٨٦	١٥٨/٤
- جَزَى اللهُ عَنَّا بُحْتُرِيًّا ورَهْطَهُ	بَنِي عَبْدَ عَمْرٍو ما أَعَفَّ وأَمْجَدا	ط	٤٥٦	٤٥١/٣
- إذا أُسُودُ جُنْحِ اللَّيْلِ فلْتَأْتِ ولْتَكُنْ	خُطَاكَ خِفافًا إِنَّ حُرّاسَنا أُسْدا	ط	٥٢٢	٤٠/٤
- ومَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي البَشَاشَةَ كَائِنًا	أَخَاكَ إِذا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدا	ط	٤٣٩	٤٢١/٣
- رِجَالِي حَتَّى الأَقْدَمُونَ تَمَالَئُوا	عَلَى كُلِّ أَمْرٍ يُورِثُ المَجْدَ والحَمْدا	ط	٥٢٦	٥٠/٤
- أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُما	مِنِّي السَّلامُ وأَلاَّ تُشْعِرَا أَحَدا	ب	٣٤٨، ٣٥٥، ٥٦٣	٢٨٦/٣، ٣٠٢ ١٠١/٤
- تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينا	فنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادا	وا	٤٦٣	٤٦١/٣
- فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضا	وردَّ وجُوهَهُنَّ البِيضَ سُودا	وا	٤١٤	٣٨٥/٣
- وإِذَا مَا سَمِعْتِ مِنْ نَحْوِ أَرْضٍ - فاعْلَمِي غَيرَ عِلْمِ شَكٍّ بِأَنِّي	بِمُحِبٍّ قَدْ مَاتَ أَوْ قِيلَ كَادا ذاكِ وابْكِي لمُقْصَدٍ لَنْ يُقَادا	خف	٤٥٠	٤٣٣/٣

المضمومة

- وَكِدْتُ وقَدْ جَالَتْ مِنَ العَيْنِ عَبْرَةٌ - أَسَى يَوْمَ الرِّجَامِ وَإِنَّنِي	سَمَا عَانِدٌ منها وأَسْبَلَ عَانِدُ يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ	ط	٤٥١	٤٣٣/٣

-إذاكانتِالهَيْجاءُوَانشقَّتِالعَصا	فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ	ط	٧٨، ١٥٩	١/ ٤٢٦ ٢/ ٢٠٨
-يلومونني في حُبِّ ليلى عواذليّ	ولكنَّني مِن حُبِّها لَعَمِيدُ	ط	٥٠٤	٤/ ٢٤
- وَلَوْ أنَّ مَا أبقيْتِ مِنِّي مُعَلَّقٌ	بِعُوْدِ ثُمَامٍ مَا تَأوَّدَ عُوْدُهَا	ط	٥٧٥	٤/ ١٣٤
- وَخُبِّرْتُ سَوْدَاءَ الغَمِيمِ مَرِيضَةً	فَأَقبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمِصْرَ أَعُودُهَا	ط	٤٠٥	٣/ ٣٨٠
- للَّهِ يَبْقى عَلَى الأَيَّامِ مُبْتَقِلٌ	جَونُ السَّرَاةِ رَبَاعٌ سِنُّهُ غَرِدُ	ب	٤٧٨	٣/ ٥٠٠
- عَزَمْتُ عَلَى إقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ	لِأَمْرٍ مَا يُسَوَّدُ مَنْ يَسُوْدُ	وا	٦٤، ٥٥٧	١/ ٣٥٧ ٤/ ٩٠
- أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي	جِحَاشُ الكِرْمَلَيْنِ لَهُمْ فَدِيدُ	وا	٣١٣	٣/ ١٧٧
- هَلْ تَنْفَعَنَّ السَّيْفَ حِلْيَتُه	يَوْمَ الجِلادِ إذا نَبَا الحَدُّ	ك	٥٨٨	٤/ ١٥٨

المكسورة

-وإنَّ الّذي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُم	هُمُ القَوْمُ كُلَّ القَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ	ط	١٩٨	٢/ ٣٦١
-أَنَحْوِيَّ هذا العَصْرِ ما هي لَفْظَةٌ -إنِ اسْتُعْمِلَت في حَالَةِ الجَحْدِ أُثْبِتَت	جَرَتْ في لِسَانَي جُرْهُمٍ وثَمودِ وإنْ أُثْبِتَت قَامَت مَقَامَ جُحُودِ	ط	٤٥٥	٣/ ٤٣٥
-وأَنْتَ الّذي يَاسَعْدُ بُؤْتَ بِمَشْهَدٍ	كَرِيمٍ وأَثْوَابِ المَكَارِمِ والحَمْدِ	ط	٢٠٦	٢/ ٣٧٣
- رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لا يُنْكِرُونَنِي	ولا أَهْلُ هذاكَ الطِّرافِ المُمَدَّدِ	ط	١٩٤	٢/ ٣٤٤
- وحَتّى تَرَكْنَ العَائِدَاتِ يَعُدْنَني	وقُلْنَ فَلا تَبْعَدْ فَقُلْتُ ألا ابْعِدِ	ط	٥٦٠	٤/ ٩٣
- فَقَدْنِي وإيَّاهُمْ فإنْ أَلْقَ بَعْدَهُم	يَكُونُوا كَتَعْجِيلِ السَّنَامِ المسَرَّدِ	ط	٨٠	١/ ٤٢٧
- مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إلى ضَوْءِ نَارِهِ	تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَها خَيْرُ مَوْقِدِ	ط	٣٨١	٣/ ٣٣٤
- فَقَامَ يَذُوْدُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ	وَقَالَ ألَا، لا مِنْ سَبيلٍ إلَى هِنْدِ	ط	١١٦	٢/ ٧٤
- لِخَوْلَةَ أَطْلالٌ بِبَرْقَةِ ثَهْمَدِ	تَلُوحُ كَبَاقِي الوَشْمِ في ظَاهِرِ اليَدِي	ط	٥٨٥	٤/ ١٥٣
- قَدْ أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ	كَأنَّ أَثْوابَهُ مُجَّت بِفِرْصَادِ	ب	٥٦٦	٤/ ١٠٩
- كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً	لَوْلا رِجَالُكَ قَدْ قَتَلْتُ أَوْلادِي	ب	٥٢٧	٤/ ٥٢
- قَدْ جَرَّبُوه فَأَلْفَوْه المُغِيثَ إذا	ما الرَّوعُ عَمَّ فلا يُلْوَى على أحدِ	ب	٣٩٧	٣/ ٣٧٦

- وَقَفتُ فِيهَا أُصَيْلالًا أُسَائِلُهَا - إلّا أَوارِيَّ لأيًا لا أُبَيِّنُـهَا	عَيَّتْ جَوابًا، وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ وَالنُّؤْيُ كَالحَوْضِ بِالمظْلُومَةِ الجَلَدِ	ب	٩٣	٢/ ١٥
-أمسَت خَلاءً وأَمسَى أهلُها احتَمَلُوا	أَخنى عَلَيها الّذي أَخنى عَلَى لُبَدِ	ب	٤٣١	٣/ ٤١١
- هَا إنّ تا عِذرَةٌ إلّا تكُنْ قُتِلَتْ	فإنَّ صَاحِبَها قَدْ تَاهَ فِي البَلَدِ	ب	٥٤٧	٤/ ٧٠
- أَوْ حُرَّةٌ عَيطَلٌ ثَبْجاءُ مُجْفِرَةٌ	دَعَائِمَ الزَّوْرِ، نِعْمَتْ زَوْرَقُ البَلَدِ	ب	٨٩	١/ ٤٧٦
- والمُؤمِنِ العَائذاتِ الطَّيرَ تَمسَحُهَا	رُكبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الغَيْلِ والسَّنَدِ	ب	١٣٣	٢/ ١٣٧
- ألا لَيْتَما هذا الحَمامَ لَنا	إلى حَمامَتِنا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ	ب	٤٩٤	٤/ ٨
- فَإنّكَ مُوشِكٌ أَنْ لا تَرَاهَا	وتَعْدُو دُونَ غَاضِرَةِ العَوادِي	وا	٤٥٢	٣/ ٤٣٣
- أَلَمْ يَأتِيْكَ والأَنْبَاءُ تَنْمِي	بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ	وا	٣٤٤	٣/ ٢٨١
- أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنا	لَمّا تَزُلْ بِرِحالِنا وكَأَنْ قَدِ	ك	٥٦٥	٤/ ١٠٨
- يا عَمْرُو لَوْ نَبَّهْتَهُ لَوَجَدْتَه - شُلّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا	لا طَائِشًا رَعِشَ الجَنانِ ولا اليَدِ حَلّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المُتَعمِّدِ	ك	٥٠٧	٤/ ٢٧
- فَلأبغِيَنَّكُمْ قَنًا وَعُوارِضًا	ولأُقْبِلَنَّ الخَيْلَ لابَةَ ضَرْغَدِ	ك	٦٩	١/ ٤٠٦
- ولَيْسَ للّهِ بِمُسْتَنْكَرٍ	أَنْ يَجْمَعَ العَالَمَ فِي وَاحِدِ	سر	٣٣٤	٣/ ٢٢٧
- يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أَرِقْتُ لَهُ	بَيْنَ ذِرَاعَي وَجَبْهَةِ الأَسَدِ	منس	٦٠	١/ ٣٥٤
- يَا ابْنَ أُمِّي وَيا شُقَيِّقَ نَفْسِي	أَنْتَ خَلَّيتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيدِ	خف	٥٣	١/ ٣٤١
- مَنْ يَكِدنِي بِسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ	كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ والوَرِيدِ	خف	٣٧٢	٣/ ٣٢١

(الرّاء)

المفتوحة

- قَهَرْناكُم حَتّى الكُماةَ فإنّكُم	لَتَخْشَوْنَنا حَتّى بَنِيْنا الأَصَاغِرا	ط	٥٢٤	٤/ ٤٩
- وحلّتْ بُيُوتِي في يَفاعٍ مُمَنَّعٍ	تَخالُ بِهِ رَاعِي الحَمُولَةِ طَائِرا	ط	٣٩٩	٣/ ٣٧٧
- لَكُمْ مَسْجِدُ اللّهِ المَزُورانِ والحَصَى	لَكُمْ قِبْصُهُ من بَيْنِ أَثْرَى وأَقْتَرَا	ط	٢٨٢	٣/ ٩٨
- فَقُلْتُ لَهُ لا تَبْكِ عَيْنُكَ إنّما	نُحاوِلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتُ فَنُعْذَرا	ط	٣٦٢	٣/ ٣٠٦
- فَمَنْ يَكُ لَمْ يَثْأَرْ بِأَعْرَاضِ قَومِهِ	فَإنّي وَرَبِّ الرَّاقِصَاتِ لأَثْأَرا	ط	٥٩٩	٤/ ١٧٤

- فَلا أبَ وَابْنًا مِثْلُ مَرْوَانَ وَابْنِهِ	إذَا هُوَ بالـمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا	ط	١١٢	٢/ ٦٢
- فَـتَـاتانِ أَمَّا مِنهُمَا فَشَبِيْهَةٌ	هِلالًا والأُخْرى مِنهُما تُشبِهُ البَدْرا	ط	٣١٢	٣/ ١٧٦
- أَلا غَـنِّـيَا بِالزَّاهِـرِيَّـةِ إِنَّني	عَلَى النَّـأْيِ مِمَّا أَنْ أُلِمَّ بِهَا ذِكْرا	ط	٢٢٠	٢/ ٣٩٤
- رَعَى اللَّهُ أَمْوَاهًا عَرَفْتُ مَكَانَهَا	جُرَابًا وَمَلْكُوْمًا وبَذَّرَ وَالْغَمْرَا	ط	٨	١/ ١٥٥
- تَفَاقَدَ قَوْمِي إذْ يَبِيْعُونَ مُهْجَتِي	بِجَارِيَـةٍ بَهْرًا لَهُمْ بَعْدَهَا بَهْرَا	ط	٤١	١/ ٣٠٧
- إذا ما انْتَهى عِلْمِي تَناهَيْتُ عِندَه	أطالَ فَأمْلَى أوْ تَناهَى فَأقْصَرا	ط	٥٣٧	٤/ ٦٠
- حَرَاجِيجُ مَا تَنْفَكُّ إلاَّ مُناخَةً	على الخَسْفِ أو نَرْمِي بها بَلَدًا قَفْرا	ط	٤٣٣	٣/ ٤١٤
- مَتَى مَا تَلْقَنِي، فَرْدَيْنِ، تَرْجُفْ	رَوانِفُ إلْـيَـتَـيْـكَ وتُـسْتطَـارَا	وا	٨٥، ٢٨٦، ٦٠٠	١/ ٤٥٢، ٣/ ١٠٦، ٤/ ١٧٤
- أَحَوْلِيَ تَنْفُضُ اسْتُكَ مِذْرَوَيْها	لِتَـقْتُـلَني فَها أَنَا ذا عُـمَـارَا	وا	٢٨٣	٣/ ١٠١
- لا أَرَى المَوْتَ يَسْبِقُ المَوْتَ شَيءٌ	نَغَّصَ المَوْتُ ذا الغِنَى والفَقِيْرا	خف	٤٦٥	٣/ ٤٦٣
- أَكُـلَّ امْـرِئٍ تَحْسَبِيْنَ امْـرَأً	وَنَـارٍ تَـوَقَّـدُ بِاللَّـيْـلِ نَـارَا	مت	١٦١	٢/ ٢١٤

المضمومة

- أَلا أَيُّهَذَا البَاخِعُ الوَجْدُ نَفْسَهُ	لِشَيْءٍ نَحتْهُ عَنْ يَدَيْهِ المقَادِرُ	ط	٥٠	١/ ٣٣٢
- فَإِيَّاكَ وَالأَمْرَ الَّذِيْ إنْ تَوسَّعَتْ	مَوَارِدُهُ ضاقَتْ عَلَيْكَ المَصَادِرُ	ط	٦٨	١/ ٣٩٥
- وَمَا لِـيَ إلّا اللَّهَ لا رَبَّ غَيْرُهُ	وَمَا لِـيَ إلّا اللَّهَ غَيْرَكَ نَاصِرُ	ط	١٠٣	٢/ ٣٨
- ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِها	إِذا عَدِمُوا زَادًا فَـإِنَّكَ عَاقِـرُ	ط	٣١٠	٣/ ١٧٥
- وَأنْتَ امْرُؤٌ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ وَأَهْلُنَا	تَـهَامٍ فَمَا النَّجْدِيُّ والمتَغَوِّرُ	ط	٨١	١/ ٤٢٨
- أَلا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى البِلى	ولا زَالَ مُنْهَلًّا بِجَرْعائِكِ القَطْرُ	ط	٥٤٩	٤/ ٧٧
- وَإِنِّي لَتَعْرُوني لِذِكْرَاكِ نِفضَةٌ	كما انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ	ط	٣٤٣	٣/ ٢٦٣
- فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ ومَا كِدْتُ آيِبًا	وكَمْ مِثْلُها فَارَقْتُها وهي تَصْفِرُ	ط	٤٤٥	٣/ ٤٢٧
- لهَا بَشَرٌ مِثْـلُ الحَرِيْرِ ومَنْطِقٌ	رَخِيْمُ الحوَاشِي لَا هُرَاءٌ وَلا نَزْرُ	ط	٥٥	١/ ٣٤٢
- وعَيْنَانِ قَالَ اللَّهُ كُونا فكَانَتَا	فَعُولانِ بِالأَلْبَابِ مَا تَفْعَلُ الخَمْرُ	ط	٤٢٨	٣/ ٤٠٩

- أماوالَّذي أبكى وَأضحكَ والَّذي	أمَاتَ وأحيَا والَّذِي أَمْرُهُ الأَمْرُ	ط	٥٤٥	٤/٦٩
- بَكَيْتُ إلى سِرْبِ القَطَا إذْ مَضَيْنَ بِي - أسِرْبَ القَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ	فَقُلْتُ ومِثْلِي بِالبُكَاءِ جَدِيرُ لَعَلِّي إلى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أطِيرُ	ط	٢٠١	٢/٣٦٣
- بِبَذْلٍ وحِلْمٍ سَادَ في قَوْمِهِ الفَتى	وكَوْنُكَ إيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ	ط	٤٣٨	٣/٤٢٠
- وقُلْنَ على الفِرْدَوْسِ أوَّلَ مَشْرَبِ	أجَل جَيْرِ إنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَاثِرُهْ	ط	٥٥٠	٤/٨٢
- تُمَنِّيكَ نَفْسٌ أنْ سَتَدْنُو ولَوْ دَنَتْ	دَنَتْ وهِي لا بِالوَصْلِ يَدْنُو سُرُورُهَا	ط	٥١٢	٤/٣٢
- يَا لَبَكْرٍ أنْشِرُوا لِي كُلَيْبًا	يَا لَبَكْرٍ أيْنَ أيْنَ الفِرَارُ	مد	٦٢	١/٣٥٥
- وَمَا عَلَيْنا إذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنا	ألَّا يُجَاوِرُنا إلَّاكَ دَيَّارُ	ب	١٧٨	٢/٣٠٤
- مَا اللَّهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فاحْمِدَنْهُ بِهِ	فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ ولا ضَرَرُ	ب	٢١٤	٢/٣٨٠
- لا تَرْكَنَنَّ إلَى الأمْرِ الّذِي رَكَنَتْ	أَبْنَاءُ يَعْصُرَ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ	ب	٢١٧	٢/٣٨٣
- إنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أعْقِلَهُ	كالثَّورِ يُضرَبُ لمَّا عَافَتِ البَقَرُ	ب	٣٥٨	٣/٣٠٣
- إمَّا أقَمْتَ وأمَّا أنْتَ مُرْتَحِلًا	فاللَّهُ يَكْلأُ مَا تَأتِي ومَا تَذَرُ	ب	١٠٨، ٥٥٦	٢/٤٩ ٤/٨٩
- إنْ تُعْنَ نَفْسُكَ بِالأمْرِ الَّذي عُنِيَتْ	نُفُوسُ قَوْمٍ سَمَوْا تَظْفَرْ بِمَا ظَفِرُوا	ب	٢١٦	٢/٣٨٢
- فَثَبَّتَ اللَّهُ مَا أتَاكَ مِن حُسْنٍ	في المُرْسَلِينَ وَنَصْرًا كَالّذي نَصَرُوا	ب	٢٠٠	٢/٣٦٣
- يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أبَا لَكُمُ	لا يُلْقِيَنَّكُم فِي سَوْأةٍ عُمَرُ	ب	٥٨ ١١٤	١/٣٥٢، ٣٥٤، ٢/٧١
- أبالأَرَاجِيزِ يا بْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي	وبالأَرَاجِيزِ خِلْتَ اللُّؤْمُ والخَوَرُ	ب	٤١٥	٣/٣٨٩
- فَأَصْبَحُوا قَدْ أعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ	إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ	ب	١٢٧، ٤٣٠	٢/٩٧ ٣/٤١١
- وَكُنْتَ هُنَاكَ أنْتَ كَرِيمَ قَيْسٍ	فَمَا القَيْسِيُّ بَعْدَكَ وَالفِخَارُ	وا	٧٧	١/٤٢٥
- فَإنَّكَ لا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ	أظَبْيٌ كَانَ أُمَّكَ أمْ حِمَارُ	وا	١٠٥	٢/٤٤
- يَا زِبْرِقَانُ أخَا بَنِي خَلَفٍ	مَا أنْتَ وَيْبَ أبِيكَ وَالفَخْرُ	ك	٧٦	١/٤٢٥
- رُبَّما الجَامِلُ المُؤَبَّلُ فيهِمْ	وعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ المِهَارُ	خف	٤٧٣	٣/٤٩٧

- تَـؤُمُّ سِنَـانًا وكَمْ دُونَـهُ	مِن الأَرْضِ مُحْدَوْدِبًا غَارُها	مت	٢٤٧	٢/٤٧٦

المكسورة

- فلمّا عَلَوْنَا واسْتَوَيْنَا عليهمُ	تَـرَكْنَاهُم صَرْعَى لِنَسْرٍ وكَاسِرِ	ط	٤٢٥	٣/٤٠٢
- يَظَلُّ بِـهِ الحِرْبَاءُ يَمْثُلُ قَائِمًا	ويَكْـثُـرُ فِيْهِ مِن حَنِيْنِ الأَبَاعِرِ	ط	٤٧٠	٣/٤٨٨
- رَأَيْتُكَ لَمّا أَنْ عَرَفْتَ جِلادَنا	صَدَدْتَ وطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو	ط	٢٦٤	٣/٢٠
- لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وإِنْ كُنْتُ دَارِيًا	شُعَيْثُ بنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بنُ مِنْقَرِ	ط	٥٣٥	٤/٥٦
- فذلِكَ إِنْ يَلْقَ المَنِيَّةَ يَلْقَهَا حَمِيْدًا	وإِنْ يَـسْتَـغْـنِ يَـوْمًا فَـأَجْدِرِ	ط	٤٥٧	٣/٤٥٢
- وَلَسْتُ إِذَا ذَرْعًا أَضِيْقُ بِضَارِعٍ	وَلَا يَائِسٍ عِنْدَ التَّعَسُّرِ مِنْ يُسْرِ	ط	٩٠	١/٤٧٧
- نُبِّئْتُ نُعْمًا عَلَى الهِجْرَانِ عَاتِبَةً	سَقْيًا وَرَعْيًا لِذَاكَ العَاتِبِ الزَّارِي	ب	٣٧	١/٢٩٩
- يَا لَيْتَمَا أُمَّنَا شَالَتْ نَعَامَتُهَا	إِمّا إِلَى جَنَّـةٍ إِمّا إِلَـى نَارِ	ب	٥٣٢	٤/٥٤
- لَوْلا فَوَارِسُ مِنْ نُعْمٍ وأُسْرَتِهِمْ	يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالجَارِ	ب	٥٧٠	٤/١١٩
- جَاءَ الخِلافَةَ أَوْ كَانَت لَهُ قَدَرًا	كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلى قَدَرِ	ب	٥٤١	٤/٦٦
- يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لَنَا	مِنْ هَاؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِّ والسَّمُرِ	ب	١٩٥	٢/٣٤٤
- دَسَّتْ رَسُولًا بِأَنَّ القَوْمَ إِنْ قَدَرُوا	عَلَيْكَ يَشْفُوا صُدُورًا ذَاتَ تَوْغِيْرِ	ب	٣٧١	٣/٣٢٠
- النَّازِلِيْـنَ بِـكُـلِّ مُـعْتَـرَكٍ	والطَّـيِّـبُـونَ مَـعَـاقِـدَ الأُزُرِ	وا	٣٢٦	٣/٢٠٩
- وقَدْ كَذَبَتْكَ نَفْسُكَ فاكْذِبَنْهَا	فِإِنْ جَزَعًا وإِنْ إِجْمَالَ صَبْرِ	وا	٥٢٨	٤/٥٣
- قَدَرٌ أَحلَّكَ ذَا المجَازِ وَقَدْ أَرَى	وأَبِـيَّ مالَكَ ذُوْ المجَازِ بِدَارِ	ك	١٤٠	٢/١٦١
- نُبِّئْتُ زُرْعَةَ والسَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا	يُهْدِي إِلـيَّ غَـرَائِبَ الأَشْعَارِ	ك	٤٠٢	٣/٣٧٩
- مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ	فَسَما فَـأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ	ك	١٣١، ٤٩٠	٢/١٢٢، ٣/٥٠٩
- حَذِرٌ أُمورًا لا تَضِيْـرُ وآمِنٌ	مَا لَيْس مُنْجِيَـهِ مِن الأَقْدَارِ	ك	٣١٥	٣/١٧٨
- كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وخَالَةٌ	فَدْعَاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي	ك	٢٤٣	٢/٤٧١
- مُتَـكَنِّفِي جَنْبَيْ عُكَاظَ كِلَيْهِما	يَدْعُو وَلِـيْدُهُم بِها عَرْعَارِ	ك	٢٢٢	٢/٣٩٩
- ولأَنْتَ أَشْجَعُ مِن أُسَامَةَ إِذْ	دُعِيَتْ: نَـزَالِ ولَـجَّ في الذُّعْرِ	ك	٢٣٢	٢/٤٣٠

- إِذَا أَوْقَدُوا نَارًا لِحَرْبِ عَدُوِّهِم	فَقَدْ خَابَ مَنْ يَصْلَى بِهَا وَسَعِيرِهَا	ك	١٦٠	٢/ ٢٠٨
- شَتَّانَ مَا قَوْمِي عَلَى كُورِها	وقَـوْمِ حَـيَّـانَ أَخِـي جَابِـرِ	سر	٢٢٥	٢/ ٤١١
- ولَسْتُ بِالأَكْثَرِ مِنْهُم حَصًى	وإنَّـمـا الـعِـزَّةُ للـكَـاثِـرِ	سر	٣٣٦	٣/ ٢٣٠
- رحتِ وفي رجليك ما فيهما	وَقَدْ بَدَا هَنْكِ مِنَ المِئْزَرِ	سر	١٤٥	٢/ ١٦٥
- وَيْ كَأَنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحبَبْ	ومَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ	خف	٢٢٨	٢/ ٤١٤

الساكنة

- فَأَصْبَحْتُ فيهِمْ آمِنًا لَا كَمَعْشَرٍ	أَتوني فَقَالُوا من رَبِيعَةَ أو مُضَرْ	ط	٥٣٩	٤/ ٦٥
- ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُم في قَـوْمِـهِم	غُـفُـرٌ ذَنْـبَـهُـم غَـيْـرُ فُـجُـرْ	رم	٣١٨	٣/ ١٨٠

(السين)

المفتوحة

- وبُدِّلْتُ قَرْحًا دَامِيًا بَعْدَ صِحَّةٍ	فيَا لَكِ مِن نُعْمَى تَحَوَّلْنَ أَبْؤُسا	ط	٤٢٣	٣/ ٤٠١
- أَكَـرَّ وأَحْمى للحَقِيْـقَةِ مِنْهُمُ	وأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ القَوَانِسا	ط	٣٣٩	٣/ ٢٣٢
- لما سمعت به سمعت بواحد	ورَأَيْتُهُ فرَأَيْتُ مِنْهُ خَمِيسا	كا	٣٣٢	٣/ ٢٢٧

المضمومة

- إِذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بالبُرْدِ مِثْلُهُ	دَوَالَيْكَ حَتَّى كُلُّنا للبُرْدِ لابِسُ	ط	٣٩	١/ ٣٠٥
- للَّهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُو حَيَدٍ	بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظَّـيَّـانُ والآسُ	ب	٤٧١، ٤٧٧	٣/ ٤٩٣، ٥٠٠

المكسورة

- فَأَيْنَ إِلى أَيْنَ النَّجَاءُ بِبَغْلَتِي	أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ	ط	١٦٣	٢/ ٢٢٢
- أَعَلاقَـةً أُمَّ الوُلَـيِّـدِ بَعدَما	أَفْنَانُ رَأسِكِ كَالثَّغامِ المُخْلِسِ	ك	٣٠٦، ٥٩٤	٣/ ١٦٤، ٤/ ١٦٢

(الصاد)

المفتوحة

- أَتَانِي وَعِيدُ الحُوصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ	فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو لَوْ نَهَيْتَ الأَحَاوِصَا	ط	١٠	١/ ١٦٩

المضمومة

- لَدُنْ غُدْوَةً حتى ألاذَ بِخُفِّها	بقيَّةُ منقوصٍ من الظِّلِّ قَالِصُ	ط	٢٥٣	٥٠٠/٢

المكسورة

- قَدْ كُنْتُ خَرّاجًا وَلُوجًا صَيْرَفًا	لَمْ تَلْتَحِصْنِي حَيْصَ بَيْصَ لَحاصِ	ك	٢٤٠	٤٥١/٢

(الضاد)

المضمومة

- قَضَى اللَّهُ يا أَسْماءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلا	أُحِبُّكِ حَتّى يُغْمِضَ العَيْنَ مُغْمِضُ	ط	٤٤٠	٤٢١/٣
- بِتَيْهَاءَ قَفْرٍ والمَطِيُّ كَأَنَّها	قَطَا الحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاخًا بُيُوضُها	ط	٤٢٦	٤٠٨/٣

(الطاء)

المكسورة

- فَحُورٍ قد لَهَوتُ بِهِنَّ عِينٍ	نَواعِمَ في البُرودِ وفي الرِّياطِ	وا	٤٧٦	٤٩٩/٣
- وَمَا أَنَا وَالسَّيْرَ فِي مَتْلَفٍ	يُبَرِّحُ بالذَّكَرِ الضَّابِطِ	مت	٨٢	٤٢٨/١

(العين)

المفتوحة

- لَقَدْ عَلِمَت أُولِي المُغِيرَةِ أَنَّني	كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعا	ط	٣٠٠	١٥٧/٣
- فَقَالَتْ أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا	لِسَانَكَ كَيْما أنْ تَغُرَّ وتَخْدَعا	ط	٣٥٠	٢٩٠/٣
- إِذَا المَرْءُ لَمْ يَغْشَ الكَرِيهَةَ أَوْشَكَتْ	حِبالُ الهُوَيْنَى بِالفَتَى أَنْ تُقَطَّعا	ط	٤٥٤	٤٣٤/٣
- تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُم	بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلا الكَمِيَّ المُقَنَّعَا	ط	٥٦٤	١٠٤/٤
- ولَهَا بالماطِرُونَ إذَا	أَكَلَ النَّمْلُ الذي جَمَعَا	مد	٢٨٩	١٢٠/٣
- وَمَا أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَا	رُوَيْدَكِ إِنَّ أَمْرَكِ لَنْ يُطَاعَا	وا	١٧٠	٢٤٩/٢
- أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ	عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا	وا	١٧١، ١٧٤	٢٥٤/٢ ٢٥٩/٢
- ولَقَدْ شَرِبْتُ ثَمَانِيًا وثَمَانِيا	وثمانَ عَشْرَةَ واثْنَتَيْنِ وأربَعَا	ك	٢٧٠	٣٥/٣
- كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلَا	وكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَه	رم	٢٤٩	٤٧٧/٢

- لا تُهِينَ الفقيرَ علّكَ أنْ	تَرْكَعَ يَوْمًا والدَّهْرُ قَدْ رَفَعَه	منس	٥٩٧	٤/ ١٦٩

المضمومة

- إذا قِيلَ: أَيُّ النّاسِ شَرٌّ قَبِيلَةً	أشارَتْ كُلَيْبٍ بالأكُفِّ الأصابعُ	ط	٣٩٠	٣/ ٣٥٩
- أرى ابنَ نِزارٍ قَدْ جَفَانِي ومَلَّني	عَلَى هَنَواتٍ شَأْنُها مُتَتابِعُ	ط	١٤٦	٢/ ١٦٥
- يَقُولُ الخَنا وأبْغَضُ العُجْمِ ناطِقًا	إلى رَبِّها صَوْتُ الحِمارِ اليُجَدَّعُ	ط	٢١١	٢/ ٣٧٦
- وأَنْتَ امْرُؤٌ مِنّا خُلِقْتَ لِغَيْرِنا	حَياتُكَ لا نَفْعٌ ومَوْتُكَ فاجِعُ	ط	١٢٠	٢/ ٨٣
- ومِنّا الَّذِي اخْتِيرَ الرِّجالَ سَماحَةً	وجُودًا إذا هَبَّ الرِّياحُ الزَّعازِعُ	ط	٣٨٨	٣/ ٣٥٨
- ومَا زِلْتُ مَحْمُولًا عَلَيَّ ضَغِينَةٌ	ومُضْطَلِعَ الأضْغانِ مُذْ أنا يافِعُ	ط	٤٨٩	٣/ ٥٠٩
- ومَا المَرْءُ إلا كالشِّهابِ وضَوْئِهِ	يَعُودُ رَمادًا بَعْدَ إذْ هو ساطِعُ	ط	٤٢٢	٣/ ٣٩٩
- لِأَنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْكَ شَفاعَةً	إذا لم يَكنْ إلّا النَّبِيُّونَ شافِعُ	ط	١٠١	٢/ ٣٦
- طَوَى النَّحْزُ والأجْرازُ مَا في غُرُوضِها	وما بَقِيَتْ إلا الضُّلُوعُ الجَراشِعُ	ط	٩٥	٢/ ٢٢
- وهَلْ يُرْجِعُ التَّسْلِيمَ أو يَكْشِفُ العَمَى	ثَلاثُ الأثافِي والرُّسُومُ البَلاقِعُ	ط	١٣٠	٢/ ١٢٢
- فَإمّا تَرَيْنِي اليَوْمَ أُزْجِي مَطِيَّتِي	أُصاعِدُ سَيْرًا في البِلادِ وأُفْرِعُ	ط	٥٧١	٤/ ١٢٠
- إذا مِتُّ كانَ النّاسُ نِصْفانِ شامِتٌ	وآخَرُ مُثْنٍ بالَّذِي كُنْتُ أصْنَعُ	ط	٤٢٧	٣/ ٤٠٩
- إذا أنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإنّما	يُرَجَّى الفَتَى كَيْما يَضُرُّ ويَنْفَعُ	ط	٣٤٩	٣/ ٢٩٠
- أعِدْ ذِكْرَ نُعْمانٍ لَنا إنَّ ذِكْرَهُ	هُوَ المِسْكُ ما كَرَّرْتَهُ يَتَضَوَّعُ	ط	٤	١/ ١١٢
- نَدِمْتُ عَلَى مَا كانَ مِنِّي فَقَدْتُنِي	كَما يَنْدَمُ المَغْبُونُ حِينَ يَبِيعُ	ط	٤١٨	٣/ ٣٩٣
- تَذَكَّرْتُ أيّامًا مَضَيْنَ مِن الصِّبا	فَهَيْهاتَ هَيْهاتٌ إلَيْكَ رُجُوعُها	ط	٢٢٤	٢/ ٤١١
- بَكَتْ جَزَعًا واسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنَتْ	مَدامِعُها ألّا إلَيْنا رُجُوعُها	ط	١٢٨	٢/ ٩٨
- أبا خُراشَةَ أمّا أنْتَ ذا نَشَبٍ	فَإنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ	ب	١٠٧	٢/ ٤٩
- وخيلٍ قد دَلَفْتُ لها بِخَيْلٍ	تَحِيّةُ بَيْنِهِم ضَرْبٌ وَجِيعُ	وا	٤٣٤	٣/ ٤١٤
- سَبَقُوا هَوَيَّ وأعْنَقُوا لِهَواهُمُ	فَتُخُرِّمُوا ولِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ	ك	١٣٤	٢/ ١٤٥
- فتَخالَسا نَفْسَيْهِما بنَوافِذٍ	كنوافِذِ العُبُط التي لا تُرْقَعُ	ك	٢٧٨	٣/ ٩٤

- بَيْنا تَعَنُّقِه الكُماةَ ورَوْغِه	يومًا أُتِيحَ له جَرِيءٌ سَلْفَعُ	ك	٢٦١	٢/ ٥١١

المكسورة

- وَقَفْنا فَقُلْنا: إِيْهِ عَن أُمِّ سَالِمِ	ومَا بَالُ تَكْلِيمِ الدِّيَارِ البَلاقِعِ	ط	١٧٦	٢/ ٢٨٠
-بكاللقْوَةِالشّغْواءِجلّتْفلم أكُنْ	لأُولَعَ إِلّا بِالْكَمِيِّ المُقَنَّعِ	ط	٤٨٨	٣/ ٥٠٨
- أَرَدْتُ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقُرْبَتي	وتَتْرُكَها شَنًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ	ط	٣٥١	٣/ ٢٩١
- هَجَوْتَ زَبَّانَ ثم جِئْتَ مُعْتَذِرًا	مِن هَجْوِ زَبَّانَ لم تَهجُو ولَم تَدَعِ	ب	٣٤٥	٣/ ٢٨١
- قَومٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيتَهُمْ	مَا بَينَ مُلجِمِ مُهْرِهِ أو سَافِعِ	ك	٥٤٣	٤/ ٦٦
- كَمْ في بَنِي سَعْدِ بنِ بَكْرٍ سَيِّدٍ	ضَخْمِ الدَّسِيْعَةِ مَاجِدٍ نَفّاعِ	ك	٢٤٨	٢/ ٤٧٦

(الفاء)

المضمومة

- ومَا زَوَّدُونِي غَيْرَ سَحْقِ عِمَامَةٍ	وخَمْسُ مِئىً مِنْهَا قَسِيٌّ وزَائِفُ	ط	٢٧٣	٣/ ٤٠
- بَنِيْ غُدَانَةَ، مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ	وَلا صَرِيْفٌ، وَلَكِنْ أَنْتُمُ خَزَفُ	ب	٢٩	١/ ٢٧٥
- الحَافِظُو عَوْرَةَ العَشِيْرَةِ لا	يَأْتِيهِم مِن ورَائِهِم وَكَفُ	ب	٣٢١	٣/ ١٨٤

المكسورة

- كَفَى بِالنَّأْيِ مِن أَسْمَاءَ كَافِ	وليس لحبها إن طال شافي	وا	٢٩٥	٣/ ١٥٠
- لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي	أَحَبُّ إليَّ من لُبْسِ الشُّفُوفِ	وا	٣٥٦، ٣٦٣، ٣٦٤	٣/ ٣٠٢، ٣٠٧، ٣٠٩

(القاف)

المضمومة

- رَضِيعَيْ لِبانٍ ثَدْيَ أُمٍّ تَحَالَفا	بأسْحَمَ داجٍ عَوْضُ لا نَتَفَرَّقُ	ط	٢٥٦	٢/ ٥٠٣
- أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَوَاءَ فَيَنْطِقُ	وهَلْ تُخْبِرَنْكَ اليَوْمَ بَيْدَاءُ سَمْلَقُ	ط	٣٦١	٣/ ٣٠٥
- فَلَو أَنْكِ في يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِني	فِرَاقَكَ لَمْ أَبْخَلْ وأَنْتِ صَدِيقُ	ط	٥٠٨	٤/ ٢٩
- لَئِنْ لَمْ يُغَيِّرْ بَعْضَ مَا قَدْ صَنَعْتُم	لأَنْتَحِيَنَّ للعَظْمِ ذُو أَنَا عَارِقُهُ	ط	١٩٧	٢/ ٣٥٩

-والتَّغْلِبِيُّونَ بِئسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ	فَحَلًا وأُمُّهم زَلَّاءُ مِنْطِيْقُ	ب	٤٦٤	٤٦١/٣
- يُوشَكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ	في بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوافِقُها	منس	٤٤٩	٤٣٢/٣

المكسورة

- ومَنْ لا يُقَدِّمْ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً	فَيُثْبِتَها في مُسْتَوى الأَرْضِ تَزْلَقِ	ط	٣٨٠	٣٣٣/٣
- هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنا	أَوْ عَبْدَ رَبٍّ أَخَا عَوْنِ بنَ مِخْرَاقِ	ب	٣٢٠	١٨٢/٣
- وإِلّا فاعْلَمُوا أنّا وأَنْتُم	بُغَاةٌ مَا بَقِينا في شِقَاقِ	وا	٥٠١	١٨/٤
-هَلَّا سَأَلْتَ بِذِي الجَمَاجِمِ عَنْهُمُ	وَأَبِي نُعَيْمٍ ذِي اللِّوَاءِ المُحْرَقِ	ك	١٥٧	٢٠٧/٢
- تَدَعُ الجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُها	بَلْهَ الأَكُفَّ كَأَنَّها لَمْ تُخْلَقِ	ك	٢٢٣	٤٠٩/٢
- ضَربَتْ صَدْرَهَا إليَّ وَقالَتْ	يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِي	خف	٤٧	٣٣٠/١

(الكاف)

المفتوحة

- تَجَانَفُ عَنْ أَهْلِ اليَمَامَةِ ناقَتي	وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكَا	ط	٩٨	٣٤/٢
- أولئكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أُشَابَةً	وهلْ يَعِظُ الضِّلِّيلَ إلاّ أولالِكا	ط	١٩٦	٣٤٥/٢

المكسورة

- أَتَغْضَبُ إِنْ أُذْنا قُتَيْبَةَ حُزَّتا	جِهَارًا ولَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابنِ مَالِكِ	ط	٥٦٩	١١٨/٤

(اللاّم)

المفتوحة

- عُهِدْتَ مُغِيثًا مُغْنِيًا مَنْ أَجَرْتَهُ	فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلّا فِنَاءَكَ مَوْئِلا	ط	١٤	٢٠١/١
- أَخَا الحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْها جِلالَها	ولَيْسَ بِوَلّاجِ الخَوَالِفِ أَعْقَلا	ط	٣٠٩	١٧٥/٣
- يُسَاقِطُ عَنْهُ رَوْقُهُ ضَارِيَاتِها	سِقَاطَ حَدِيْدِ القَيْنِ أَخْوَلَ أَخْوَلا	ط	٢٤١	٤٥٧/٢
-ذَرِيْنِي وَعِلْمِي بِالأُمُوْرِ وَشِيْمَتِي	فَمَا طَائِرِي فيها عَلَيْكِ بِأَخْيَلا	ط	٦	١٢٧/١
- فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاحِدٍ	ونَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلَه	ط	٣٥٩	٣٠٣/٣
-أَبَى جُودُهُ لَا البُخْلُ وَاسْتَعْجَلَتْ بِهِ	نَعَمْ مِنْ فَتًى لَا يَمْنَعُ الجُوْعَ قَاتِلَهْ	ط	١٢١	٨٤/٢

- لا تَحبِسَنَّك أثوابي فقدْ جُمِعَتْ	هَذا رِدائِي مَطْوِيًّا وَسِرْبالا	ب	٧٩	١/ ٤٢٧
- حَسِبْتُ التُّقى والجُودَ خيْرَ تِجارَةٍ	رَباحًا إذا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثاقِلا	ب	٣٩٨	٣/ ٣٧٧
- قَدْ قِيلَ ما قِيلَ، إنْ حقًّا، وإنْ كَذِبًا	فَما اعْتِذارُكَ مِنْ قَولٍ إذَا قِيْلا	ب	١٠٦	٢/ ٤٧
- وَمَنْ لا يَصْرِفُ الْوَاشِينَ عَنْهُ	صَبَاحَ مَسَاءَ يَبْغُوهُ خَبالا	وا	٢٣٧	٢/ ٤٤٨
- مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ	إذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالا	وا	٣٦٩	٣/ ٣١٧
- وَقَدْ نَغْنَى بِهَا وَنَرَى عُصُورًا	بِهَا يَقْتَدْنَنَا الخُرُدَ الخِدالا	وا	٢١	١/ ٢٠٩
- فَلَيْتَ غَدًا يَكُونُ غِرَارَ شَهْرٍ	ولَيْتَ اليَوْمَ أيّامًا طِوالا	وا	٥١٩	٤/ ٣٧
- أبَنِي كُلَيْبٍ إنَّ عَمَّيَّ اللَّذا	قَتَلا المُلُوكَ وفَكَّكا الأَغْلالا	ك	١٩٩	٢/ ٣٦١
- وَرَجَا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفاهَةِ رَأْيِهِ	مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالا	ك	١٥٤	٢/ ٢٠٤
- فَلأَحْشَأَنَّكَ مِشْقَصًا	أَوْسًا أُوَيْسُ مِنَ الهَبَالَهْ	ك	١٦٩	٢/ ٢٤٩
- الوَاهِبُ المائَةِ الهِجانِ وَعَبْدِهَا	عُوذًا تُزَجَّى خلفها أَطْفالَها	ك	١٣٢	٢/ ١٢٩
- يَوْمًا تَرَاهَا كَشِبْهِ أَرْدِيَةِ الـ	ـعَصْبِ وَيَوْمًا أَدِيمَهَا نَغِلَا	منس	١٦٢	٢/ ٢١٧
- قُلْتُ إذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهادَى	كَنِعَاجِ الفَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا	خف	١٥٥	٢/ ٢٠٥
- لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ والمُرْمِلُونَ - بِأَنَّكَ رَبِيعٌ وغَيْثٌ مَرِيعٌ	إذا اغْبَرَّ أُفْقٌ وهَبَّتْ شَمالا وأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمالا	مت	٥٠٩	٤/ ٢٩
- فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ	ولا ذَاكِرَ اللَّهَ إلّا قَلِيلا	مت	٥٨٣	٤/ ١٥٢
- يُذَكِّرُنِيكِ حَنِينُ العَجُولِ - عَلَى أَنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مضَى	وَنَوْحُ الحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلا ثَلاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلا	مت	٢٤٢	٢/ ٤٧٠
- فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا	وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إبْقَالَهَا	مت	٢٧٦	٣/ ٨٥

المضمومة

- ومَا زِلْتُ سَبّاقًا إلى كُلِّ غَايَةٍ - وما قَصَّرَتْ بِي في التَّسَامِي خُؤُولَةٌ	بها يُبْتَغى في النَّاس مَجدٌ وإجلالُ ولكنَّ عمِّي الطَّيِّبُ الأَصْلِ والخالُ	ط	٥٠٢	٤/ ٢٢
- أَلا تَسْأَلانِ المَرْءَ مَاذا يُحَاوِلُ	أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلالٌ وبَاطِلُ	ط	٢١٩	٢/ ٣٩٣
- رَأَيْتُكَ أَحْيَيْتَ النَّدَى بَعْدَ مَوْتِهِ	فَعَاشَ النَّدَى مِنْ بَعْدِ أَنْ هو خَامِلُ	ط	٥١٤	٤/ ٣٢
- دَعَانِي الغَوَانِي عَمَّهُنَّ وَخِلْتُنِي	لِيَ اسْمٌ فَلا أُدْعَى بِهِ وَهْوَ أَوَّلُ	ط	٤٠٠	٣/ ٣٧٨

- فَقُلْتُ اقْتُلُوها عَنكُمُ بِمِزَاجِهَا	وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ	ط	٤٦٨	٣/ ٤٧٠
- لَقَدْ أَلِبَ الوَاشُونَ أَلْبَا لِبَيْنِهِم	فتُرْبٌ لأفوَاهِ الوُشَاةِ وَجَنْدَلُ	ط	٤٠	١/ ٣٠٧
- ولكنَّ مَنْ لا يَلْقَ أَمْرًا يَنُوبُهُ	بِعُدَّتِهِ يَنْزِلْ بِهِ وهو أَعْزَلُ	ط	١٩٢	٢/ ٣٣٢
- رَأَيْتُ الوَلِيدَ بنَ اليَزِيدَ مُبَارِكًا	شَدِيدًا بِأَحْنَاءِ الخِلافَةِ كَاهِلُهُ	ط	٢٦٣	٣/ ٢٠
- تُهَاضُ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا	وإمّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خَيَالُهَا	ط	٥٣٠	٤/ ٥٤
- لَيْتَ التَّحِيَّةَ كانَتْ لِي، فَأَشْكُرَهَا	مَكانَ يا جَمَلٌ حُيِّيتَ يَا رَجُلُ	ب	٤٩	١/ ٣٣١
- يَا قَابِلَ التَّوْبِ غُفْرَانًا مَآثِمَ قَدْ	أَسْلَفْتُهَا أَنَا مِنْهَا خَائِفٌ وَجِلُ	ب	٣٠٧	٣/ ١٦٤
- كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْمًا لِيُوهِنَهَا	فَلَمْ يَضِرْهَا وأَوْهَى قَرْنَهُ الوَعِلُ	ب	٣٠٨	٣/ ١٧٤
- فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا	أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ	ب	٥١٠	٤/ ٣٠
- أَسْتَغْفِرُ اللهُ ذَنْبًا كُنْتُ فَاعِلَهُ	رَبَّ العِبَادِ إِلَيْهِ القَوْلُ والعَمَلُ	ب	٣٨٩	٣/ ٣٥٨
- فقُلْتُ للرَّكْبِ لَمّا أَنْ عَلا بِهِم	مِنْ عَنْ يَمِينِ الحُبَيَّا نَظْرَةٌ قَبَلُ	ب	٤٨١	٣/ ٥٠٥
- أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ	كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيتُ والفُتُلُ	ب	٤٨٦	٣/ ٥٠٧
- كَمْ نَالَنِي مِنْهُمُ فَضْلًا عَلَى عَدَمٍ	إِذْ لا أَكَادُ مِنَ الإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ	ب	٢٤٦	٢/ ٤٧٦
- نُبِّئْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ أَوْعَدَنِي	والعَفْوُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ مَأْمُولُ	ب	٣٩٣	٣/ ٣٦٦
- لَئِنْ مُنِيتَ بِنا عَن غِبِّ مَعْرَكَةٍ	لا تُلْفِنا عن دِمَاءِ القَومِ نَنْتَفِلُ	ب	٤٨٠	٣/ ٥٠٥
- هي الشِّفَاءُ لِدَائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِها	ولَيسَ مِنْها شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ	ب	١٨٠	٢/ ٣١٥
- أَرْجُو وآمُلُ أَنْ تَدْنو مَوَدَّتُها	ومَا إِخَالُ لَدَيْنا مِنْكَ تَنويلُ	ب	٤١٩	٣/ ٣٩٤
- وهَيَّجَ الحَيَّ مِنْ دَارٍ فَظَلَّ لَهُم	يَوْمٌ كَثِيرٌ تُنَادِيهِ وحيَهَلُه	ب	٢٣٤	٢/ ٤٣٣
- حَتّى إذا رَجَبٌ تَوَلّى فانقَضى	وجُمَادِيانِ وجَاءَ شَهْرٌ مُقْبِلُ	ك	٥٢٣	٤/ ٤٦
- لَيْتَ الشَّبَابَ هوَ الرَّجِيعَ إلى الفَتَى	وَالشَّيْبَ كَانَ هُوَ البَدِيءُ الأَوَّلُ	ك	١١٨، ٥١٨	٢/ ٧٩ ٤/ ٣٧
- إِنّ الّذي سَمَكَ السَّماءَ بَنى لَنا	بَيْتًا دعائِمُهُ أَعَزُّ وأَطْوَلُ	ك	٣٣٥	٣/ ٢٣٠
- يَاعَمْرو إِنَّكَ قَدْ مَلَلْتَ صَحَابَتِي	وصَحَابَتَيكِ إخالُ ذَاكَ قَلِيلُ	ك	٤١٦	٣/ ٣٨٩
- إذا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ	فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُم أَفْضَلُ	مت	٢١٢	٢/ ٣٧٨

المكسورة

-ألا يا اصْبَحاني قَبْلَ غَارَةِ سَنْجَالِ	وقَبْلَ مَنَايا بَادِياتٍ وآجَالِ	ط	٥٤٦	٤/ ٧٠
- ولَوْ أنَّ مَا أَسْعَى لأدْنى مَعِيْشَةٍ	كَفَانِي ولَمْ أَطْلُبْ قَلِيْلٌ مِن المَالِ	ط	٢٢	١/ ٢٠٩
-فنِعْمَ ابنُ أُختِ القَوْمِ غيرَ مُكَذَّبٍ	زُهَيْرٌ، حُسامٌ مُفْرَدٌ مِنْ حَمائِلِ	ط	٤٦٢	٣/ ٤٦٠
-فَلَمّا أجَزْنا ساحَةَ الحَيِّ وانْتَحَى	بِنَا بَطْنَ خَبْتٍ ذِي قِفافٍ عَقَنْقَلِ	ط	٢٦٠، ٣٦٧	٢/ ٥١٠ ٣/ ٣١٥
-قِفَا نَبْكِ مِن ذِكْرَى حَبِيْبٍ ومَنْزِلِ	بِسَقْطِ اللِّوَى بَينَ الدَّخُولِ فَحَومَلِي	ط	٥٨٤	٤/ ١٥٣
-إذا مَا الثُّرَيّا في السّماءِ تَعَرَّضَت	تَعَرُّضَ أَثْناءِ الوِشَاحِ المُفَصَّلِ	ط	٥٥٤	٤/ ٨٨
- مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعًا	كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيلُ مِن عَلِ	ط	٢٦٢	٢/ ٥١٣
-وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا	بمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأوَابِدِ هَيْكَلِ	ط	٨٤	١/ ٤٤٤
-فَبَاتَت تَمُجُّ المِسْكَ في فِيِّ [غَادَةٌ]	بِطِيبِ لِثَاتٍ غَيْرُ كُرْهِ المُفَتَّلِ	ط	١٤٨	٢/ ١٦٨
- فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ	صَفِيفَ شِواءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلِ	ط	٥٤٢	٤/ ٦٦
-غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظِمْؤُها	تَصِلُّ وعَن قَيْضٍ بِزَيزَاءَ مَجْهلِ	ط	٤٨٣	٣/ ٥٠٦
- فإنْ تَزْعَمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُم	فإنِّي شَرَيْتُ الحِلْمَ بَعْدَكِ بالجَهْلِ	ط	٤٠١	٣/ ٣٧٨
- ألا لا أرَى إثْنَينِ أَحْسَنَ شِيْمَةً	عَلَى حَدَثانِ الدَّهْرِ مِنّي ومِنْ جُملِ	ط	٢٦٧	٣/ ٢٧
- ومَا أنَا للشَّيءِ الّذي لَيْسَ نَافِعِي	ويَغْضَبَ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَؤُولِ	ط	٣٥٤، ٣٦٠	٣/ ٣٠٠ ٣/ ٣٠٥
-لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنها غَيْرَ أنْ نَطَقَتْ	حَمَامَةٌ في غُصُونٍ ذاتِ أَوْقالِ	ب	٢٥٧	٢/ ٥٠٥
- المنُّ للذَّمِّ دَاعٍ بِالعَطَاءِ فلا	تَمْنُنْ فتُلْفى بِلا حَمْدٍ ولا مَالِ	ب	٣٠٢	٣/ ١٦١
-مَا أنْتَ بِالحَكَمِ التُّرضَى حُكُومَتُهُ	ولا الأَصِيْلِ ولا ذِي الرَّأْيِ والجَدَلِ	ب	٢١٠	٢/ ٣٧٥
-عَلِمْتُكَ البَاذِلَ المَعْرُوفِ فَانْبَعَثَتْ	إلَيْكَ بِي وَاجِفَاتُ الشَّوقِ والأمَلِ	ب	٣٩٦	٣/ ٣٧٥
- كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إذْ قَالَ لَيْتِي	أُصادِقُهُ وأَفْقِدُ بَعْضَ مَالِي	وا	١٨٨، ٤٩٧	٢/ ٣٢٩ ٤/ ١٠
- وكُونُوا أَنْتُمْ وَبَني أبِيكُمْ	مَكَانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ	وا	٧٥	١/ ٤٢٤
- بِضَرْبٍ بِالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ	أزَلْنا هَامَهُنَّ عَلَى المَقِيلِ	وا	٢٩٩	٣/ ١٥٤

- فَإِذا وذَلكَ يَا كُبَيْشَةُ لَمْ يَكُنْ	إلّا كَـلَـمَّـةِ حَـالِـمٍ بِـخَـيـالِ	ك	٥٥٨	٤/ ٩٢
- إِنِّي اعْتَمَدْتُكَ يَا يَزِيـــــــــــ	ـدُ ونِعْمَ مُعْـتَـمَـدُ الـوَسَائِـلِ	ك	٤٦٦	٣/ ٤٦٥
- فَدَعَوا نَزَالِ فَكُنْتُ أَوَّلَ نَازِلٍ	وعَلامَ أَرْكَـبُـهُ إِذا لَـمْ أَنْـزِلِ	ك	٢٣١	٢/ ٤٣٠
- فَإِذا وذلكَ لَيْسَ إِلّا حِسُّه	وإذا مَضَى شَيءٌ كَأنْ لَمْ يَفْعَلِ	ك	٥٥٩	٤/ ٩٢
- مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وهُنَّ عَوَاقِدٌ	حُبُكَ النِّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ	ك	٣١٧	٣/ ١٨٠
- وَخَـالـدٌ يَـحْـمَـدُ أَصْحَابُـهُ	بِـالـحَقِّ لا يُـحْـمَـدُ بِـالبَاطِلِ	سر	٢٧	١/ ٢٥٧
- أو يكن طبّك الدلالَ فَلَوْ فِي	سَالِفِ الدَّهْرِ والسِّنِيْنِ الخَوَالي	خف	٥٧٧	٤/ ١٣٥
- رُبَّما تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِن الأمْرِ	لَـهُ فُـرْجَـةٌ كَـحَـلِّ الـعِـقَـالِ	خف	٢٠٣	٢/ ٣٦٥
- رُبَّ رِفْـدٍ هَرَقْـتَـهُ ذَلكَ اليَومَ	وأَسْـرَى مِـن مَـعْـشَـرٍ أَقْـيـالِ	خف	٤٧٢	٣/ ٤٩٦
- عَلِمُوا أَنْ يُـؤَمَّـلُونَ فَجَادُوا	قَـبْـلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ	خف	٣٤٧	٣/ ٢٨٦
	الساكنة			
- ضَعِـيْـفُ الـنِّـكَايَـةِ أَعْـدَاءَهُ	يَخَالُ الفِرَارَ يُـرَاخِـي الأَجَلْ	مت	٣٠١	٣/ ١٥٨
- فمَـتَـى أَهلِكْ فـلا أَحْـفِلُـهُ	بَجَلِي [الآنَ] مِن العَيْشِ بَجَلْ	رم	٢٥١	٢/ ٤٨٦
- فَيَالَيْتَ شِعْرِي هَل لَكَ الدَّهْرُ آوِنَه	فَحَسْبِي مِنَ الدّنْيَا رُجُوعُكَ لِي بَجَلْ	ط	٢٥٢	٢/ ٤٨٦
- لَـوْ يَـشَأْ طَارَ بِـه ذُو مَـيْـعَـةٍ	لاحِقُ الآطَالِ نَهْدٌ ذُو خُصَلْ	رم	٥٧٢	٤/ ١٣٣
	(الميم)			
	المفتوحة			
- ومَنْ لا يَزَلْ يَنْقَادُ للغيِّ والهَوَى	سَيُلْفَى عَلَى طُولِ السَّلامَةِ نَادِما	ط	٣٧٧	٣/ ٣٢٧
- ومَنْ يَقتَرِبْ مِنّا ويخْضَعَ نُؤْوِهِ	ولا يَخْشَ ظُلْمًا ما أَقَامَ ولا هَضْما	ط	٣٧٩	٣/ ٣٣٣
- فهَلْ لـكُم فِـيهَا إلـيَّ، فإنَّني	بَصيرٌ بمَا أَعْيَا النِّطَاسِيَّ حِذْيَمَا	ط	٧٢	١/ ٤٢١
- قَلِيْلًا بِـهِ مَـا يَحْمَدَنَّكَ وَارِثٌ	إذا نال مما كنت تجمع مغنما	ط	٥٩٢	٤/ ١٦٠
- هُمُ الآمِرُونَ الخَيْرَ وَالفَاعِلُوْنَهُ	إِذَا مَا خَشَوْا مِنْ مُحْدَثِ الأَمْرِ مُعْظِمَا	ط	١٣٦	٢/ ١٤٨
- ولَوْ أَنّها عُصْفُورَةٌ لَحَسِبْتَها	مُسَوَّمَةً تَـدْعُـو عَـبِـيْـدًا وأَزْنُما	ط	٥٧٦	٤/ ١٣٤

- أمِن دِمْنَتَيْنِ عَرَّجَ الرَّكبُ فيهِمَا - أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِما جارَتَا صَفا	بحَقْلِ الرُّخَامَى قَدْ عَفَا طَلَلاهُمَا كُمَيْتا الأَعَالِي جَوْنَتا مُصْطَلاهُما	ط	٣٢٣	١٩٧ /٣
- أَلَمْ تَـرَ أنّي وابنَ أَسْوَدَ لَيْلَةً	لَنَسْرِيَ إلى نارَيْنِ يَعْلُو سَناهُما	ط	٤٩٩	١٤ /٤
- ألا أَضْحَتْ حِبَالُـكُـمْ رِمَامَا	وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَـةً أُمَامَا	وا	٥٦	٣٤٣ /١
- حَدَبَتْ عَلَيَّ بُطونُ ضَبَّـةَ كُلُّهَا	إنْ ظَالِـمًا فِيْهِم، وإنْ مَظلُوْمَا	ك	١١٠	٥١ /٢
- حَدَبَتْ عَلَيَّ بُطونُ ضَبَّـةَ كُلُّهَا	إنْ ظَالِـمًا فِيْهِم، وإنْ مَظلُوْمَا	ك	١١١	٥١ /٢
- فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ خَطَّ بَهْجَتِهَا	كَأَنَّ قَـفْـرًا رُسُوْمَـهَـا قَـلَـمَا	منس	١١٧	٧٩ /٢
- ذَاكَ خَلِيْلِي وذُو يُعاتِبُـنِـي	يَرْمِي وَرَائِيَ بأسْهَمٍ وامْسَلِمَه	منس	٢٠٤	٣٦٦ /٢
- سَقَتْهُ الرَّوَاعِدُ مِن صَيِّفٍ	وإنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يُعْدَما	مت	٥٣١	٥٤ /٤

المضمومة

- فلَيْتَكِ يومَ المُلْتَقى تَرَيْنَنِي	لِكَيْ تَعْلَمِي أَنِّي امْرؤٌ بكِ هَائِمٌ	ط	٥٨٩	١٥٨ /٤
- قَضَى كُلُّ ذِيْ دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيْمَهُ	وعَزَّةُ مَمْطُوْلٌ مُعَنًّى غَرِيْمُهَا	ط	١٣	١٩٨ /١
- إنْ تَسْتَغِيْثُوا إنْ تُذْعَرُوا تَجِدُوا	مِنّا مَعاقِلَ عِزٍّ زانَـهـا كَـرَمُ	ب	٣٨٣	٣٣٥ /٣
- لا حَبَّذا أَنْتِ يَا صَنْعاءُ مِنْ بَلَدٍ	ولا شُعُوبُ هَوًى مِنّي ولا نُقُمُ	ب	٤٦٠	٤٥٧ /٣
- ومَا أَخُصُّكَ في بُـرْءٍ بِتَهْنِئَةٍ	إذا سَلِمْتَ فَكُلُّ النّاسِ قَدْ سَلِمُوا	ب	٣٣٣	٢٢٧ /٣
- لا يَنْعَشُ الطرفَ إلا ما تخوَّنَهُ	دَاعٍ يُنَادِيهِ بِاسْمِ المَاءِ مَبْغُومُ	ب	٢٣٦	٤٤٠ /٢
- قدْ أَعْسِفُ النّازِحَ المَجْهُولَ مَعْسِفُه	في ظِلِّ أَغْضَفَ يَدْعُو هَامَهُ البُومُ	ب	٥٦٧	١١٠ /٤
- فَإِنْ يَهْلَكْ أَبُو قَابُوسَ يَهْلَكْ - ونَـأْخُذْ بَعْدَهُ بِـذِنَابِ عَيْشٍ	جَمِيْعُ النّاسِ والشَّهْرُ الحَرامُ أَجَبِّ الظَّهْـرَ لَيْسَ لَـهُ سَنامُ	وا	٣٣٠، ٣٧٨	٢١٠ /٣، ٣٣٢، ٣٣٣
- فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ	وَإِلَّا يَعْلُ مَـفْرِقَكَ الحُسَامُ	وا	١٠٩	٥١ /٢
- سَلامُ اللَّهِ يَـا مَـطَـرٌ عَـلَـيْهَا	وَلَيْسَ عَلَـيْـكَ يَا مَطَرُ السَّلامُ	وا	٤٦	٣٣٠ /١
- نُصَلِّي للّذي صَلَّتْ قُـرَيْشٌ	ونَـعْـبُـدُهُ وإنْ جَـحَـدَ العُمُومُ	وا	٢١٥	٣٨٢ /٢
- لِمَيَّـةَ مُـوْحِشًا طَـلَـلٌ قَدِيمُ	عَفَاهُ كـلُّ أَسْحَمَ مُسْتَدِيمُ	وا	٨٣، ٨٦	٤٣٧ /١ ٤٥٢ /١

- سَوَاهِم لُحُقِ الأياطلِ شُزّبِ	تغلِيقُها الإِسْرَاجُ والإِلْجَامُ	ك	٤٣٥	٣/ ٤١٥
- أَلْبانُ إِبْلِ تَعِلَّةَ بنِ مُسَافِرِ	مَا دَامَ يَمْلِكُها عَلَيّ حَرامُ	ك	٤٣٦	٣/ ٤١٦
- العَاطِفُوْنَ تَحِيْنَ لا مِنْ عَاطِفٍ	وَالمُطْعِمُوْنَ زَمَانَ أَيْنَ المطْعَمُ	ك	١٢٥	٢/ ٩٣
- حتى تَهَجَّرَ في الرَّواحِ وهَاجَها	طَلَبُ المُعَقِّبِ حَقَّه المَظْلومُ	ك	٣٠٤	٣/ ١٦٣
- نَدِمَ البُغاةُ، وَلاتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ	وَالبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيْهِ وَخِيْمُ	ك	٣٤	١/ ٢٨١
- مَا أُبالِي أَنَبَّ بِالحَزْنِ تَيْسٌ	أَمْ جَفانِي بِظَهْرِ غَيْبٍ لَئِيمُ	خف	٥٣٤	٤/ ٥٦

المكسورة

- تَدَاعَيْنَ باسْمِ الشِّيْبِ في مُتَثَلِّمٍ	جَوانِبُهُ مِن بَصْرَةٍ وسِلامِ	ط	٢٣٥	٢/ ٤٣٩
- على حلفة لا أشتم الدهر مسلمًا	ولا خَارِجًا مِن فِيَّ زُورُ كَلامِ	ط	٢٩٦	٣/ ١٥١
- ونَطْعَنُهُم تَحْتَ الحُبَا بَعْدَ ضَرْبِهِم	بِبِيْضِ المَوَاضِي حَيْثُ لَيِّ العَمَائِمِ	ط	٢٥٤	٢/ ٥٠١
- لَشَتّانَ مَا بَيْنَ اليَزِيْدَيْنِ في النَّدَى	يَزِيدِ سُلَيْمٍ والأَغَرِّ بنِ حَاتِمِ	ط	٢٢٦	٢/ ٤١٢
- ثَلاثُ مِئِيْنَ للمُلُوكِ وَفَى بِهَا	رِدَائِي وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الأَهَاتِمِ	ط	٢٧٤	٣/ ٤٨
- وإِنِّي لأَطْوِي الكَشْحَ مِنْ دُونِ مَا انْطَوَى	وأَقْطَعُ بالخَرْقِ الهَبُوعِ المُراجِمِ	ط	٤٩١	٣/ ٥١٢
- وكُنْتُ أُرَى زَيْدًا كَما قِيلَ سَيِّدًا	إذا أَنَّه عَبْدُ القَفَا واللَّهَازِمِ	ط	٤١٠، ٥٠٠	٣/ ٣٨٣، ٤/ ١٦
- وَلكِنَّ نِصْفًا لَوْ سَبَبْتُ وسَبَّنِي	بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمِ	ط	١٧، ١٩	١/ ٢٠٢، ١/ ٢٠٨
- فَلَيتَ سُلَيمَى فِي المَنَامِ ضَجِيعَتِي	هُنَالِكَ أَمْ فِي جَنَّةٍ أَمْ جَهَنَّمِ	ط	٥٣٦	٤/ ٥٩
- فإِنْ لَم تَكُ المَرْآةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً	فَقَدْ أَبْدَت المَرْآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ	ط	٤٣٧	٣/ ٤١٩
- وكَائِنْ تَرَى مِنْ صَامِتٍ لَكَ	مُعْجَبٍ زِيَادَتُهُ أَوْ نَقْصُه في التَّكَلُّمِ	ط	٢٤٤	٢/ ٤٧٥
- فَكَائِنْ لَنا فَضْلًا عَلَيْكُمْ ومِنَّةً	قَدِيمًا، ولا تَدْرُونَ مَا مَنُّ مُنْعِمِ	ط	٢٤٥	٢/ ٤٧٥
- فلا تَكْتُمَنَّ اللّهَ مَا في قُلُوبِكُم	لِيَخْفَى ومَهْما يُكْتَمِ اللّهُ يَعْلَمِ	ط	٥٨٧	٤/ ١٥٨
- شُمٌّ مَهَاوِيْنُ أَبْدَانَ الجَزُورِ مَخَا	مِيْصِ العَشِيَّاتِ لا خُورٍ ولا قَزَمِ	ب	٣١١	٣/ ١٧٦
- مَنْ يُعْنَ بالحَمْدِ لا يَنْطِقْ بِمَا سَفَهٌ	ولا يَحِدْ عن سَبيلِ الحِلْمِ والكَرَمِ	ب	٢١٣	٢/ ٣٧٨

- سَائِلْ فوارسَ يَرْبُوعٍ بِشِدَّتِنا	أَهَلْ رَأَوْنا بسَفحِ القَاعِ ذِي الأَكَمِ	ب	٥٦٨	٤/ ١١٤
- هَلاَّ تَمُنِّنْ بِوَعْدٍ غَيرَ مُخْلِفَةٍ	كَمَا عَهِدتُكِ فِي أَيامِ ذِي سَلَمِ	ب	٥٩٠	٤/ ١٥٩
- حَتَّى شَآهَا كَلِيْلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ	بَاتَتْ طِرَابًا وبَاتَ اللَّيْلُ لَمْ يَنَمِ	ب	٣١٤	٣/ ١٧٧
- إذا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوها	فإنَّ القَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ	وا	٣١٦	٣/ ١٧٩
- فَكَيْفَ إذا مَرَرْتَ بِدَارِ قَوْمٍ	وجِيْرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ	وا	٤٢٩	٣/ ٤١٠
- ولَقَدْ أَرَانِي للرِمَاحِ دَرِيَّةً	مِنْ عَن يَمِينِي مَرَّةً وأَمامِي	ك	٤٨٢	٣/ ٥٠٥
- ذُمَّ المَنازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوى	والعَيْشَ بَعْدَ أولئك الأَيّام	ك	١٩٣	٢/ ٣٣٨
- نُبِّئْتُ عَمْرًا غَيْرَ شَاكِرِ نِعْمَتِي	والكُفْرُ مَخْبَثَةٌ لِنَفْسِ المُنْعَمِ	ك	٣٩٤	٣/ ٣٦٦
- هَلّا سَأَلْتِ الخَيْلَ يَا ابْنَةَ مَالِكٍ	إنْ كُنْتِ جَاهِلَةً بِمَا لَمْ تَعْلَمِي	ك	٣٤٦	٣/ ٢٨٤
- مَا أَعْطَيَانِي ولا سَأَلْتُهما	إلّا وإنّي لَحَاجِزِي كَرَمِي	منس	٤٩٨	٤/ ١٤
- عِيَرَاتُ الفَعَالِ والسُّؤْدُدِ العِـ	ـدِّ إلَيْهِم مَحْطُوطَةُ الأَعْكَامِ	خف	٣٤٢	٣/ ٢٤٦

الساكنة

- فَيَوْمًا تُوافِينا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ	كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إلى وَارِقِ السَّلَمْ	ط	٥١٦، ٥٥٣	٤/ ٣٤، ٨٨
- مُهادِي النَّهارِ لجَاراتِهِم	وَبِاللَّيْلِ هُنَّ عَلَيْهِم حُرُمْ	مت	١٢٩	٢/ ١١٨

(النون)

المفتوحة

- الحَمْدُ لِلَّهِ مُمْسَانَا ومُصْبَحَنا	بالخَيْرِ صَبَّحَنا رَبِّي ومَسَّانا	ب	٢٩٨	٣/ ١٥٢
- يَا حَبَّذا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ	وحَبَّذا سَاكِنُ الرَّيّانِ مَنْ كَانا	ب	٤٥٩	٣/ ٤٥٧
- وحَبَّذا نَفَحَاتٌ مِنْ يَمَانِيَةٍ	تَأتِيكَ مِن قِبَلِ الرَّيَّانِ أَحْيَانا	ب	٤٦٧	٣/ ٤٦٩
-تَرْمِي الفِجَاجَ بِحَيْدَارِ الحَصَى رِيَمًا	فِي مِشْيَةٍ سُرُحٌ خَلْطًا أَفَانِيْنا	ب	٤٣	١/ ٣٠٩
- وَمَا أَعْنِي بِذَلِكَ أَسْفَلِيْكُمْ	وَلَكِنّي أُرِيدُ بِهِ الذَّوِيْنَا	وا	١٥٢	٢/ ١٧٢
- فَمَا إنْ طِبُّنا جُبْنٌ	ولكنْ مَنايانا ودَوْلَةُ آخَرِينا	وا	٥٥٢	٤/ ٨٧
- أَجُهّالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ	لَعَمْرُ أَبِيكِ أَمْ مُتَجَاهِلِينا	وا	٤٠٩	٣/ ٣٨٣

- نَحْمِي حَقِيقَتَنا وبَعْــــــــــ	ـــــضُ القَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنا	ك	٢٣٩	٢/ ٤٤٩
- ويَـقُـلْـنَ شَـيْـبٌ قَـدْ عَـلا	كَ وقَـد كَـبِـرْتُ فقُـلْـتُ إنّـه	ك	٥٥١	٤/ ٨٣
- لَيْسَ يَخْفَى مَا حَلَّ بِـنَـا	أَنَا أَنْتَ القَاتِـلِـي أَنْـتَ أَنَا	رم	٢٨	١/ ٢٥٨
- لِـتَـقُمْ أَنتَ يَا ابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ	فَـتَـقْـضِي حَوَائِـجَ المُسْلِمِيـنَـا	خف	٣٨٤	٣/ ٣٤٠
- فلمَّا تَـبـيَّـنَّ أَصْـواتَـنَـا	بكَـيْـنَ وفَـدَّيـنَـنَـا بـالأبِـيـنَـا	مت	١٤١	٢/ ١٦١

المضمومة

- فَوَ اللَّهِ مَا فَارَقْتُـكُمْ قَالِـيًا لَـكُمْ	وَلَكِنَّ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُوْنُ	ط	٢٤	١/ ٢٤٠
- إذا جَاوَزَ الإثْنَيْنِ سِرٌّ فَـإِنَّـهُ	بِبَثٍّ وتَـكْـثِـيْـرِ الوُشَاةِ قَمِيْنُ	ط	٢٦٨	٣/ ٢٨
- فأَصْبَحُوا والنَّوَى [عَالي] مُعَرَّسِهِمْ	ولَيسَ كُلَّ النَّوَى يُلْقِي المَساكِينُ	ب	٤٤١	٣/ ٤٢١
- إنْ يَسْمعُوا سُبَّةً طَارُوا بِها فَرَحًا	مِنِّي وما يَسمَعوا من صَالحٍ دَفَنُوا	ب	٣٧٤	٣/ ٣٢١
- وبَعْضُ الحِلْمِ عِـنْـدَ الـجَـهْـ	ـــلِ لـلـذِّلَّـةِ إذْعَـــانُ	هز	٣٠٣	٣/ ١٦٢
- وَلَمْ يَـبْـقَ سِـوَى العُدْوَا	نِ دِنَّـاهُـمْ كَـمَـا دَانُـوا	هز	٩٧	٢/ ٣٤

المكسورة

- تعش فإنْ عاهدتنِي لا تخونني	نَـكُن مِثْـلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبانِ	ط	٢٠٧	٢/ ٣٧٣
- فواللَّهِ مَا أَدْرِي وإنْ كُنتُ دَارِيًا	بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَـمْـرَ أَمْ بِـثَمانِ	ط	٥٣٨	٤/ ٦٥
- وَلَوْ أَنَّ حَيًّا مُدْرِكَ المَوْتِ فَاتَهُ	أَخُو الحَرْبِ فَوْقَ القَارِحِ العَدَوَانِ	ط	٥٧٤	٤/ ١٣٤
- تَحِنُّ فَتُبْدِي مَا بِهَا مِنْ صَبابَةٍ	وَأُخْفِي الَّذِي لَوْلا الأُسى لَقَضَانِي	ط	٣٩٥	٣/ ٣٧١
- عَلا زَيْدُنا يومَ النَّـقَا رَأْسَ زَيْدِكم	بِأَبيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَيْنِ يَمانِي	ط	٤٦٩	٣/ ٤٨٣
- أَنَا ابْنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ	وَإِنْ مَالِكًا كَانَتْ كِرَامَ المَعَادِنِ	ط	٥٠٦	٤/ ٢٦
- دَعِ الخَمْرَ تَشْرَبُها الغُوَاةُ فإنَّني - فَـإلّا يَكُنْها أَوْ تَـكُـنْـهُ فـإنَّـهُ	رأَيْتُ أَخَاها مُغْنِيًا عَنْ مَكَانِها أَخُوها غَـذَتْـهُ أُمُّـهُ بِـلِـبَـانِـها	ط	١٨٤	٢/ ٣١٩
- مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُها	والشَّرُّ بِالشَّرِّ عِـنْـدَ اللَّهِ مِثْلانِ	ب	٣٧٦	٣/ ٣٢٧
- لأصبح الحي أوبادًا ولَمْ يَجِدُوا	عِنْدَ التَـفَـرُّقِ في الهَيْجا جِمالَيْنِ	ب	٢٨٥	٣/ ١٠٥

- ومَا عَلَيْكَ إذا أُخبِرْتِني دَنِفًا	وغَابَ بَعْلُكِ يَوْمًا أَنْ تَعُودِيني	ب	٤٠٦	٣/ ٣٨٠
- وَكُلُّ أَخٍ مُفارِقُهُ أَخُوهُ	لَعَمْرُ أَبِيكَ إلّا الفَرْقَدَانِ	وا	٩٦	٢/ ٣٢
- فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُوَ إِنَّ أَندَى	لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ	وا	٣٥٣	٣/ ٣٠٠
- أنَا ابْنُ جَلا وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا	مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي	وا	٩	١/ ١٥٨
- فإمّا أَنْ تكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ - وإلّا فاطَّرِحْنِي واتَّخِذْنِي	فَأعْرِفُ مِنْكَ غَثِّي مِنْ سَمِينِي عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وتَتَّقِينِي	وا	٥٢٩	٤/ ٥٣
- ومَاذَا يَدَّرِي الشُّعَراءُ مِنّي	وقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ	وا	٢٨٨	٣/ ١١٩
- عَرِينٌ مِنْ عُرَيْنة ليس منا - عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ	بَرِئتُ إلى عُرَيْنَةَ مِنْ عَرِينِ وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينِ	وا	٢٩٣	٣/ ١٣١
- ولا يَجْزُونَ مِن حَسَنٍ بِسُوءَى	ولا يَجْزُونَ مِنْ غِلَظٍ بِلِينِ	وا	٣٣٨	٣/ ٢٣١
- ونَحْرٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ	كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقّانِ	هز	٥١٥	٤/ ٣٤
- أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُ وَعَنِي	لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ ولا قَيْسُ مِني	رم	٥١، ١٨٩	١/ ٣٣٢ ٢/ ٣٣٠
....	ظَهْرَاهُما مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْن	سر	٢٧٩	٣/ ٩٤
- مَا الّذي دَأْبُهُ احْتِيَاطٌ وحَزْمٌ	وهَوَاهُ أَطَاعَ يَسْتَوِيَانِ	خف	٢٠٩	٢/ ٣٧٤
- إنَّ عَمْرًا لا خَيْرَ في اليَوْمِ عَمْرٍو	إنَّ عَمْرًا مُخَيَّرُ الأَحْزَانِ	خف	٤٩٢	٣/ ٥١٢

الساكنة

- يَا رُبَّ مَنْ يُبْغِضُ أَذْوَادَنَا	رُحْنَ عَلَى بَغْضائِه واغْتَدَيْن	سر	٢٠٢	٢/ ٣٦٤
- أَقِلّي اللَّوْمَ عَاذِلَ والعِتابَنْ	وقُولِي إنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ	وا	٥٧٨	٤/ ١٤٨
- وَأُنْبِئْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ	كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنْ	مت	٤٠٣	٣/ ٣٨٠

(الهاء)

المفتوحة

- يَا دَارَ هِنْدٍ عَفَتْ إلّا أَثَافِيها	بين الطويِّ فصاراتٍ فواديها	ب	٢٦٩	٣/ ٣٤
- أَكُرُّ عَلَى الكَتِيبَةِ لا أُبَالِي	أَحَتْفِي كَانَ فِيهَا أَمْ سِوَاهَا	وا	١٥٨	٢/ ٢٠٨

-بِدِينِكَ هَلْ ضَمَمْتَ إِلَيْكَ نُعمى	قُبَيْلَ الصُّبحِ أوْ قَبَّلْتَ فاها	وا	٤٧٩	٣/ ٥٠٣
- إذا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ	لَعَمْرُ اللّهِ أعْجَبَنِي رَضَاها	وا	٤٨٤	٣/ ٥٠٦
- صَبَحْنَا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ	أبارَ ذَوِي أرُومَتِهَا ذَوُوهَا	وا	١٥٠	٢/ ١٧٠
-أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ	والزَّادَ حَتّى نَعْلَهُ أَلْقَاها	ك	٥٢٥	٤/ ٥٠

المضمومة

- وَلَقَدْ أَرَى تَغْنَى بِهِا سَيْفَانَةٌ	تُصْبِي الحَلِيْمَ وَمِثْلُهَا أَصْبَاهُ	ك	١٦	١/ ٢٠٢
- أَيَا مَنْ لَسْتُ أَقْلاهُ - لَكَ اللّهُ عَلَى ذَاكَا	وَلا فِي البُعْدِ أَنْسَاهُ لَكَ اللّهُ لكَ اللّهُ	هز	١٦٤	٢/ ٢٢٢

الساكنة

- إِنَّمَا يَصْطَنِعُ المعْـ	ـرُوْفَ فِي النَّاسِ ذَوُوْهْ	رم	١٥١	٢/ ١٧٠
- إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الفَضْـ	ـلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوه	رم	٣	١/ ٨٧
- لَعَمْرُكَ مَا إنْ أَبُو مَالِكٍ	بِوَاهٍ وَلَا بِضَعِيْفٍ قُوَاهْ	م	٣٠	١/ ٢٧٧

(الواو)

المكسورة

- جَمَعْتَ وفُحْشًا غِيْبَةً وَنَمِيْمَةً	ثَلاثَ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِي	ط	٧٣	١/ ٤٢٣
-وكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلايَ طِحْتَ كَماهَوى	بِإجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي	ط	١٨٧	٢/ ٣٢٣

(الياء)

المفتوحة

-وَحَلَّتْ سَوَادَ القَلْبِ، لا أَنَا بَاغِيًا	سِواهَا، وَلا فِي حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا	ط	٣٣، ١٢٣	١/ ٢٧٩ ٢/ ٩١
-مَرَرْتُ عَلَى وَادِي السِّبَاعِ ولا أَرَى - أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْه تَائِيَةً	كَوَادِي السِّبَاعِ حِيْنَ يُظْلِمُ وَادِيا وأَخْوَفَ إِلّا مَا وَقَى اللّه سَارِيا	ط	٣٤٠	٣/ ٢٣٩
- أَرَانِي إذا مَا بِتُّ بِتُّ عَلَى هَوًى	فثُمَّ إذا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيا	ط	٥٦١	٤/ ٩٣
- ومُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضْبَى صَرِيمَةً	فَأَحْرِ بِهِ بِطُولِ فَقْرٍ وأَحْرِيَا	ط	٥٩٨	٤/ ١٦٩

- كَأَنَّ العُقَيْلِيِّينَ حِينَ لَقِيتُهُم	فِرَاخُ القَطَا لاقَيْنَ أَجْدَلَ بَازِيَا	ط	٥	١٢٧/١
- فَإِنْ كَانَ لا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي	إِلَى قَطَرِيٍّ لا إِخَالُكَ رَاضِيَا	ط	١٢	١٩٥/١
- فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلًى هَجَوْتُهُ	وَلَكِنَّ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا	ط	٧	١٤٥/١
- وإِنّا اقْتَسَمْنا المالَ نِصْفَيْنِ بَيْنَنا	فَقُلْتُ لَها: هذا لَها ها وذَا لِيا	ط	٥٤٨	٧٢/٤
- وإِمّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ أَتَيْتُهُم	فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُم مَا كَفَانِيا	ط	٢١٨	٣٩٢/٢
- ألا حَبّذا أَهْلُ المَلا غَيْرَ أَنَّهُ	إِذَا ذُكِرَتْ مَيٌّ فَلَا حَبَّذَا هِيا	ط	٤٦١	٤٥٨/٣
- فَإِنْ كُنْتُ لا أَدْرِي الظِّبَاءَ فَإِنَّنِي	أَدُسُّ لَها تَحْتَ التُّرَابِ الدَّوَاهِيا	ط	٤١٣	٣٨٤/٣
	(الألف المقصورة)			
- هُمَا عَتَادِي الكَافِيَانِ فَقْدَ مَنْ	أعتَدْتُهُ فَلْيَنْأَ عَنِّي من نَأَى	ط	٤٤	٣١٠/١
- وآضَ رَوْضُ اللَّهْوِ يَبْسًا ذاوِيًا	مِن بَعْدِ مَا قَدْ كَانَ مَجَّاجَ الثَّرَى	سر	٤٢١	٣٩٩/٣
- كَادَتْ وكِدْتُ وتِلْكَ خَيْرُ إِرَادَةٍ	لَوْ عَادَ مِنْ لَهْوِ الصَّبَابَةِ مَا مَضَى	ك	٤٤٦	٤٢٨/٣

فهرس الرجز

البيت	رقمه	الموضع
(الهمزة)		
- وبَلْدَةٍ قَالِصَةٍ أمْوَاؤُهَا ماصِحة في رأدِ الضُّحَى أفياؤُها	٤٧٤	٣/ ٤٩٧، ٤٩٨
- لا أَقْعُدُ الجُبْنَ عَنِ الهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ	٧١	١/ ٤١٤
- وحَاتِمُ الطّائِيُّ وَهّابُ المِئِي	٢٧٢	٣/ ٤٠
(الباء)		
- الحَزْنُ بَابًا وَالعَقُورُ كَلْبا	٣٢٨	٣/ ٢٠٩
- واللّه ما ليلي بنام صاحبه	٤٥٨	٣/ ٤٥٦
- أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ	٥٠٥	٤/ ٢٤
- أَيْنَ المَفَرُّ والإِلَهُ الطّالِبُ والأَشْرَمُ المَغْلُوبُ لَيْسَ الغَالِبُ	٥٤٤	٤/ ٦٨
- وا بِأَبِي أَنْتَ وفُوكَ الأَشْنَبُ كَأَنَّمَا ذُرَّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ	٢٢٧	٢/ ٤١٤
- تَرْتَجُّ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجَ الوَطْبِ	٢٨١	٣/ ٩٦
(التاء)		
- فَهُنّ نَحْوَ البَيْتِ عَامِدَاتِ	١	١/ ٧
- للّهِ مَا يُعْطِي ومَا يُهَاتِي	٢٣٣	٢/ ٤٣٢
- فتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِن زَفَرَاتِها	٢٩٠	٣/ ١٢٢
- كُلِّفَ مِن عَنَائِهِ وشِقْوَتِهِ بِنْتَ ثَمانِي عَشرَةٍ مِن حِجَّتِه	٢٧٥	٣/ ٦١

(الحاء)

- قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البِلى أَنْ يَمْصَحا	٤٤٤	٣/ ٤٢٧
- لَوْ أَنَّ حَيًّا مُدْرِكَ الفَلاحِ أَدْرَكَهُ مُلاعِبُ الرِّمَاحِ	٥٧٣	٤/ ١٣٣

(الدّال)

- أَرَيْتِ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أُمْلُودا مُرَجَّلًا وَيَلْبِسُ البُرُودا أَقَائِلُنَّ أَحْضِروا الشُّهُودا	٥٩٦	٤/ ١٦٢
- قَدْنِي مَنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي	١٩١	٢/ ٣٣١
- يَا حَكَمَ بْنَ المنْذِرِ بْنِ الجَارُوْدْ سُرادِقُ المجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودْ	٤٥	١/ ٣٢٩

(الراء)

- إِنِّيْ وَأَسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْرًا لَقَائِلٌ: يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا	١٧٣	٢/ ٢٥٥
- لا تَتْرُكَنِّي فِيْهِمُ شَطِيْرا إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيْرَا	٣٦٥	٣/ ٣١٠
- قُلْتُ لِبَوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُها تِئْذَنْ فَإِنِّي حَمْؤُهَا وجَارُها	٣٦٨	٣/ ٣١٧
- لاهُمَّ لا أَدْرِي وأَنْتَ الدَّارِي	٤١٢	٣/ ٣٨٤
- قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرْقَارِ واخْتَلَطَ المَعْرُوفُ بِالإِنْكَارِ	٢٢١	٢/ ٣٩٨
- أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي	٢٥	١/ ٢٤٧
- يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمْهُوْرِ مَخَافَةً وَزَعَلَ المحْبُوْرِ وَالهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ الهُبُوْرِ	٧٠	١/ ٤١٣

- جَـارِيَ لا تَـسْـتَـنْـكِـرِي عَـذِيـرِي	٥٧	١/ ٣٤٤
- بـلالٌ خَـيْـرُ النّاسِ وابْنُ الأَخْـيَـرِ	٣٤١	٣/ ٢٤٤
- فـي بِـئْـرِ لا حُـورِ سَرَى ومَا شَعَرْ	٥٥٧	٤/ ٩١
- أَقْـسَـمَ بِـاللَّـهِ أَبُـو حَـفْـصٍ عُـمَـرْ	١٧٢	٢/ ٢٥٤

(الزاي)

- أَيُّـهَا الـجَـاهِـلُ ذُو الـتَّـنَـزِّي	٥٢	١/ ٣٣٦

(السين)

- لَـقَـدْ رَأَيْـتُ عَـجَـبًـا مُـذْ أَمْـسَـا	٢٥٨	٢/ ٥٠٧
- يَـا لَـيْـتَـنِـي وأَنْـتِ يـا لَـمِـيسُ فـي بَـلْـدَةٍ لَـيْـسَ بِـهـا أَنِـيـسُ	٥٠٣	٤/ ٢٣
- وبَـلْـدَةٍ لَـيْـسَ بِـهَـا أَنِـيْـسُ إلّا الـيَـعَـافِـيْـرُ وإلّا الـعِـيْـسُ	٩٤، ٤٧٥	٢/ ١٦ ٣/ ٤٩٨
- إِذْ ذَهَـبَ الـقَـوْمُ الـكِـرَامُ لَـيْـسِـي	١٨٥	٢/ ٣٢٠

(الطاء)

- جَاؤُوا بِـمِذْقٍ هَلْ رَأَيْتُ الذِّئْبَ قَطّ	١٥٣	٢/ ١٩٤

(العين)

- يَـا لَـيْـتَ أَيَّـامَ الـصِّـبَـا رَوَاجِـعَـا	١١٩، ٥١٧	٢/ ٨٠ ٤/ ٣٦
- أَمَـا تَـرَى حَـيْـثُ سُـهَـيْـلٍ طَـالِعًا	٢٥٥	٢/ ٥٠١
- قَـدْ صَـرَّتْ الـبَـكْـرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا	١٦٦	٢/ ٢٣٢
- يَـا لَـيْـتَـنِـي كُـنْـتُ صَـبِـيًّا مُرْضَعَا تَـحْـمِـلُـنِـي الـذَّلْـفَـاءُ حَـوْلًا أَكْـتَـعَـا إِذَا بَـكَـيْـتُ قَـبَّـلَـتْـنِـي أَرْبَـعَـا إِذًا ظَـلِـلْـتُ الـدَّهْـرَ أَبْـكِـي أَجْـمَـعَا	١٦٧	٢/ ٢٣٥

- يَا أقْرعُ بْنَ حابِسٍ يا أقـرَعُ إنّك إن يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ	٣٧٥	٣/ ٣٢٢
- مَنَاعِها مِن إبِلٍ مَنَاعِها أمَا تَرَى المَوْتَ لَدَى أرْبَاعِها	٢٣٠	٢/ ٤٢٠
- قَدْ أصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أصْنَعِ	٢٦	١/ ٢٥٦
- يَا بِنْتَ عَمَّا، لا تَلُومِي وَاهْجَعِي	٥٤	١/ ٣٤١

(الفاء)

- خالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيمَ وَفَا صَهْبَاءَ خُرْطُوْمًا عُقَارًا قَرْقَفَا	١٤٧	٢/ ١٦٧
- يَا صَاحِ مَا هَاجَ العُيُونَ الذّرَّفَنْ	٥٧٩	٤/ ١٤٨
- كَأنَّ أُذْنَيْهِ إذا تَشَوَّفا قَادِمَةً أوْ قَلَمًا مُحَرَّفا	٥٢١	٤/ ٤٠
- إنَّ الرَّبِيعَ الجَوْدَ والخَرِيفا يَدَا أَبِي العَبّاسِ والصُّيُوفا	٥٢٠	٤/ ٣٩

(القاف)

- يا عَجَبًا لِهَذِهِ الفَلَيْقَهْ هَلْ تُذْهِبَنَّ القُوْبَاءَ الرِّيقَهْ	٦٣	١/ ٣٥٦

(الكاف)

- إلَيْكَ حَتّى بَلَغَت إيّاكا	١٧٧	٢/ ٣٠٣
- كأنَّ بَيْنَ فَكِّها والفَكِّ فأرَةَ مِسْكٍ ذُبِحَتْ في سُكِّ	٢٧٧	٣/ ٩٢
- تَرَاكِها مِن إبِلٍ تَرَاكِها أمَا تَرَى المَوْتَ لَدَى أوْرَاكِها	٢٢٩	٢/ ٤١٩

(اللام)

- يا زَيْدَ زَيْدَ اليَعْمُلاتِ الذُّبَّلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ	٥٩	١/ ٣٥٢
- كَأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيْهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ	٢٦٦، ٢٨٠	٣/ ٢٤، ٩٥
- بَيْنَ رِمَاحَي مَالِكٍ ونَهْشَلِ	٢٨٤	٣/ ١٠٥
- فَصِيْرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مأكُولِ	٤٨٧	٣/ ٥٠٧
- فَهُنَّ يُفْدَيْنَ بِالأَبِيْنَ وَالخَالْ	١٤٢	٢/ ١٦١

(الميم)

- أصبَحتَ في العَذلِ مُلِحًّا دَائما لا تُكثِرَنْ إنّي عَسَيْتُ صَائِما	٤٤٢	٣/ ٤٢٤
- مَتَى تَقُولُ القُلُصَ الرَّوَاسِما يُدْنِيـنَ أُمَّ قَاسِمٍ وقَاسِما	٤٠٨	٣/ ٣٨٢
- يَحْسَبُهُ الجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَما شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمّما	٥٩٣	٤/ ١٦١
- كَالحُوْتِ لا يُرْوِيْهِ شَيْءٌ يَلْهَمُهْ يُصْبِحُ عَطْشَانَ وَفِي البَحْرِ فَمُهْ	١٤٩	٢/ ١٦٨
- أَوَالِفًا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِي	٣١٩	٣/ ١٨١
- الفَارِجُو بَابِ الأَمِيْرِ المبْهَمِ	١٣٥، ٣٢٢	٢/ ١٤٨ ٣/ ١٨٤
- يَضْحَكْنَ عَن كالبَرْدِ المُنْهَمِ	٤٨٥	٣/ ٥٠٧
- لا تُفْسِدُوا آبالَكُمْ أيْما لَنا أيْما لكم	٥٣٣	٤/ ٥٥

(النون)

- قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِها حَسّانا مَخَافَةَ الإِفْلاسِ واللَّيّانَا	٣٠٥	٣/ ١٦٣
- لَها ثَنَايا أَرْبَعٌ حِسَانُ وَأَرْبَعٌ فَثَغْرُها ثَمَانُ	٢٧١	٣/ ٣٥
- أَظَلُّ أَرْعَى وأَبِيتُ أَطْحَنُ المَوْتُ مِنْ بَعْضِ الحَيَاةِ أَهْوَنُ	٤٣٢	٣/ ٤١٢
- امْتَلأَ الحَوْضُ وقَالَ قَطْنِي مَهْلًا رُوَيْدًا قَدْ مَلأْتُ بَطْني	١٩٠	٢/ ٣٣٠
لاحِقُ بَطْنٍ بِقَرًى سَمِينِ	٣٣١	٣/ ٢١٠
- فِدَاكَ حَيُّ خَوْلَانْ جَمِيْعُهُم وَهَمْدَانْ وَكُلُّ آلِ قَحْطَانْ وَالأكرَمُونَ عَدْنَانْ	١٦٥	٢/ ٢٢٥
- مِنْ طَلَلٍ كالأَتْحَمِيِّ أَنْهَجَنْ	٥٨٠	٤/ ١٤٩
- وقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقْنْ مُشْتَبِهِ الأَعْلامِ لَمّاعِ الخَفَقْنْ	٥٨٢	٤/ ١٤٩
- يَا أَبَتا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَن	٥٨١	٤/ ١٤٩

(الهاء)

- إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَا	٢، ١٣٩، ١٤٤	١/ ٨٥ ٢/ ١٥٦، ١٦٣

(الياء)

- قَالَ لَهَا هَلْ لَكِ يَا تَا فِيِّ قَالَتْ لَهُ مَا أَنْتَ بِالمَرْضِيِّ	١٣٨	٢/ ١٥٤

(الألف اللينة)

- إِمَّا تَرَيْ رَأْسِي حَاكَى لَوْنُه طُرَّةَ صُبْحٍ تَحْتَ أَذْيَالِ الدُّجَى	٥٩٥	٤/ ١٦٢

فهرس الأعلام

العلم	الصفحة
- أبي بن كعب	٣/ ٤٨، ٢٩٣
- ابن الأثير الجزري	١/ ٣٧
- الأخفش الأوسط	١/ ١٨، ٧٢، ٩٠، ٩٧، ١١٠، ١١٣، ١١٤، ١٢٢، ١٥٠، ١٥٣، ١٦٢، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٠، ١٧٤، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٩، ٢١٧، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٥٧، ٢٦٠، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٥، ٣٣٤، ٣٤٥، ٣٥٧، ٣٦٥، ٣٦٧، ٣٨٢، ٣٨٥، ٣٨٦، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٣٤، ٤٥٣، ٤٧٤ ٢/ ٧، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٥٩، ٦٤، ٦٨، ٧١، ٩٤، ١١١، ١٣١، ١٤٩، ١٥١، ١٥٢، ١٥٧، ١٧٦، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١٤، ٢١٥، ٢٣٢، ٢٣٧، ٢٩٠، ٢٩٨، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٣٣، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٩٣، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠٤، ٤٠٨، ٤١٨، ٤٢٨، ٤٣٣، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٨٧، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٦، ٥١٠، ٥١٣ ٣/ ٣٩، ٤١، ٤٣، ٥٩، ٦١، ٦٥، ٨٥، ١٦٤، ١٧٣، ١٧٤، ١٨٣، ٢١٠، ٢٥٤، ٣٣١، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٥٧، ٣٦٥، ٣٨٤، ٤١٨، ٤٢٦، ٤٢٨، ٤٣٦، ٤٣٩، ٤٤٢، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٨، ٤٥٥، ٤٦٠ ٤/ ٩، ١٢، ٢٠، ٢٥، ٢٧، ٣٤، ٤٢، ٤٤، ٦٥، ٦٦، ٨٢، ٨٣، ٩١، ٩٢، ٩٣، ١٣٤
- الأخفش الصغير علي بن سليمان	٢/ ٢٩٠، ٣٩٠، ٤٩٤
- الأخنس بن شريق	٢/ ١٨٧
- أرسطاطاليس	٣/ ١١
- الأزهري	٢/ ٣٦٦
- الإسترابادي: ركن الدين	١/ ١٦٦، ١٧٢
- ابن أبي إسحاق	١/ ١٥٨، ١٧٤، ٢/ ٢١٩، ٣٧٩
- أبو الأسود الدؤلي	١/ ٣١، ٣٥٥، ٢/ ٣١٩، ٤/ ١٥٢

العلم	الصفحة
- الأسود بن عبد يغوث	٢/ ١٨٧
- الأصمعي	٢/ ٩٢، ١٧٠، ٤٠٩، ٤١٢، ٤٨٢ ٣/ ١٣٢، ٣٢٧، ٤٩٨
- ابن الأعرابي	٣/ ٣٨٦
- الأعشى ميمون	١/ ١٤ ٢/ ٣٤، ١١٨، ١٢٩، ٤١٢، ٤٧٥، ٥٠٣ ٣/ ٣٥، ١٧٤، ٢٣٠، ٣٠٠، ٣١٧، ٣٨٠، ٤٧٠، ٤٩٦، ٥٠٥
- الأعلم الشنتمري	٢/ ٢١٥ ٣/ ١٧٨
- الأعمش: سليمان بن مهران	١/ ١١٣ ٢/ ٢٠٩ ٣/ ٣٣، ٣١٦
- أفلاطون	٣/ ١١
- امرؤ القيس	١/ ١٤، ١٩٧، ٢٠٩، ٢٧٨، ٣٣٢، ٣٦١، ٤٤٣ ٢/ ١٦٨، ٥١٠، ٥١٢ ٣/ ١٨٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣١٥، ٤٠١ ٤/ ٦٦، ٨٨، ١٥٣
- الأنباري: أبو البركات	١/ ١١٤، ١١٨، ٢٠٩، ٢٢٦، ٢/ ٨، ٣٢٤
- ابن الأنباري = أبو بكر	١/ ١٦، ٢٥٦، ٢٥٨، ٣٦٥ ٢/ ٣٢٥ ٣/ ٦٥، ١٠٦، ٤١٨ ٤/ ٤١، ٧١
- أنس بن مالك	١/ ٣٢٤، ٢/ ٢٠٩، ٣/ ٣١٥، ٣١٦
- ابن بابشاذ: طاهر بن أحمد	١/ ٨، ١٩، ٣٢، ٩٩، ١٣٦، ٣٨٩، ٤٣٩، ٤٦٣، ٤٧٥ ٢/ ٤١٧، ٤٩٥، ٤٩٨ ٣/ ١٠٠، ١٩٧، ٢٥٤، ٢٦٠، ٢٧٨، ٤٠٧ ٤/ ١٠٣، ١١٢، ١٥٦
- البارقي	١/ ٢٥٨

العلم	الصفحة
- ابن الباقلاني	١/ ١٣٤، ٢/ ١٠، ١١
- البحتري	١/ ١٥
- ابن بَرهان: أبو إسحاق	٣/ ٥١٢
- ابن بَرهان: أبو القاسم	١/ ١١٤، ١١٥، ١٣٦، ١٧٧، ٢٧٨، ٤٢٤، ٤٧٧ ٣/ ١١٢، ١١٣، ١٣٢، ١٥٨، ٣٠٨ ٤/ ٨، ٩، ٢٧، ٥١، ٥٢، ٧٤، ٧٥، ٨٧، ٩١، ٩٢، ١٤٨، ١٦٠، ١٦٧
- أبو بكر بن عياش الكوفي	١/ ١٩٢
- تأبط شرًّا	٣/ ٤٢٧، ٤٩٩
- أبو تمّام	١/ ١٤
- ثعلب	٢/ ٢٩٠ ٣/ ٦١، ٩٧ ٤/ ٢٣، ٢٧، ٣٧، ١٣٦
- الجبائي، أبو علي	٢/ ٣٠، ٣٢
- الجرجاني: عبد القاهر	١/ ٥٣، ٦٧، ٨٧، ٩٩، ١٠٤، ١٨٤، ٢٢٥ ٢/ ٧، ٢٤، ١٢٨، ١٣٢، ١٤٩، ١٥١، ١٥٢، ١٥٤، ٢٠٤، ٢٤٦، ٢٥٧، ٤١٨، ٤٢٩ ٣/ ٤٨، ١٥٥، ١٨٤، ١٨٨، ٤١٨، ٤٢٩، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٩ ٤/ ٤٤، ١١٣
- الجرمي: أبو عمر	١/ ١٨، ٢٥، ٩٠، ٩٧، ١٧٤، ٣٢٤، ٤١٢، ٤١٣ ٣/ ٢٩٤، ٤٤٢
- جرير	١/ ٢٥٦، ٣٥٢ ٢/ ٢٠٤، ٣٣٨ ٣/ ٤٦٩ ٤/ ٦٦، ١٤٨
- الجزولي	١/ ٦٧، ٦٨، ١٣٦، ٢٧٠ ٢/ ٢٤٥ ٣/ ٥١١

العلم	الصفحة
- أبو جعفر: يزيد بن القعقاع	١/ ٢١٧، ٢٢١، ٣/ ٣٤
- ابن جني: عثمان	١/ ١٩، ٦٧، ١٠٤، ١١٧، ١٨٩، ٢٠٤، ٢٢٦، ٢٧٧، ٣٩٩، ٤١٥، ٤٢٣، ٤٦٣ ٢/ ٦، ٩٢، ٢٧٥، ٣٦٧، ٣٩٢، ٤١٩، ٤٣١ ٣/ ٢٧٠، ٤/ ١١٨
- الجوهري: إسماعيل بن حماد	١/ ٧، ١٣٥ ٢/ ١٧، ٩٣، ٤٣٢، ٤٥٤ ٣/ ٣٧٨، ٤٣٢، ٤٥٩، ٤٧١ ٤/ ١٠٩، ١١٠
- الحارث بن حلزة	٢/ ١٦٢ ٣/ ٣٦٦، ٣٨٠
- حسان بن ثابت	١/ ١٢٧ ٢/ ٣٦، ٤٤، ٤٧، ٣٧٣، ٣٧٤ ٤/ ٥٦
- الحسن البصري	٢/ ٢٠٩ ٣/ ٣١٦
- حمزة بن حبيب الزيات	١/ ١٠٩، ١٩٢، ٢١٧، ٣٦٥ ٢/ ١٥٣، ٢٠٩، ٢١٦ ٣/ ٤٨، ٣٢٤، ٣٥٧ ٤/ ٣١، ٣٥، ١٤٠
- ابن خالويه	١/ ١١٤، ٢٥٦، ٣٤٢، ٣٦٥، ٣٧٦، ٣٨١، ٤٢٧
- ابن خروف	١/ ١٣٦، ٤٤٠ ٢/ ٣٩٢
- ابن الخشاب	١/ ٩٩ ٢/ ١٥٤، ٤٣١
- ابن الخطيب الرازي: فخر الدين	٢/ ٤٣٧
- خلف الأحمر	١/ ٢١١، ٣١٣ ٢/ ١٢٩ ٣/ ٤١٥، ٤٤٥

العلم	الصفحة
- الخليل	١/ ١٨، ٩٧، ١٠٩، ١١٩، ١٣٣، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٨، ١٧٤، ١٨٤، ٢٢٦، ٢٤٥، ٢٥٢، ٢٥٧، ٢٦٠، ٢٦٤، ٢٦٧، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٩٩، ٣٠٧، ٣١٢، ٣١٧، ٣٢٤، ٣٣١، ٣٤٥، ٣٦٠، ٣٧٢، ٣٩١، ٣٩٣، ٣٩٤، ٤٠٨، ٤٢٨، ٤٣٨، ٤٧٤، ٤٧٧ ٢/ ٧، ٣٢، ٤٢، ٤٥، ٥١، ٧٣، ٧٤، ٨٦، ٩٣، ٩٤، ١٢٣، ١٢٨، ١٤٨، ١٧٠، ٢٠٥، ٢٠٨، ٢٨٣، ٢٨٩، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣٢٠، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٧٩، ٣٩٠، ٣٩٥، ٤٠٨، ٤٤٢، ٤٦٣، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٩٨، ٥٠٣، ٥٠٨ ٣/ ١٠، ٢١، ٤٠، ٤٢، ٤٣، ٦٠، ٦٦، ٧١، ١٧٢، ٢١٠، ٢١١، ٢٢١، ٢٨٧، ٢٩١، ٢٩٨، ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٣، ٣٥٦، ٣٨٢، ٤٠٤، ٤٠٦، ٤٠٩، ٤١٠، ٤٢٦، ٤٦٦، ٤٧٦، ٥٠١، ٥٠٣ ٤/ ٢٤، ٣٣، ٥٠، ٦٦، ٧١، ٨١، ٩٦، ١٠٧، ١١٤، ١٢٠، ١٣٢، ١٤٦، ١٦١
- الخنساء	٢/ ٥١ ٣/ ٨٥
- الخوارزمي: القاسم بن الحسين	١/ ٦، ١٠٠، ١٠٤، ٢٥٢، ٢٨٣، ٢٨٦، ٢٩٨، ٣٠٨، ٤٢٠، ٤٤٨، ٤٧٢، ٤٧٣ ٢/ ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٤٩، ١٧٥، ٢٤٣، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٥٤، ٤٩٤ ٣/ ٩٧، ٢٣٣
- أبو دؤاد الإيادي	٢/ ٣٥، ٢١٤، ٢١٥
- ابن درستويه	١/ ٦٧، ٢٥٣ ٢/ ٣٦٧، ٣٩٢، ٤٤٧ ٣/ ٤٤٤، ٤٤٦
- ابن دريد	١/ ١٦، ٢٥، ١٢٢، ٣٠٩، ٣١٠، ٣٦٥ ٢/ ٣٦٦، ٣٩٩ ٣/ ٣٩٩، ٤٩٨ ٤/ ١٦٢
- أبو الدقيش	٤/ ١١٤

العلم	الصفحة
- أبو ذؤيب الهذلي	٢/ ١٤٥، ٥١٠، ٥١١ ٣/ ٩٤، ١٣٠، ١٣١، ٤٩٣، ٥٠٠، ٥١٣
- ذو الرّمّة	١/ ٣٣٢، ٤٧٦ ٢/ ١٢٢، ٢٥٥، ٢٨٠، ٣١٥، ٣٤٤ ٣/ ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤٢٣، ٤٢٩، ٤٣٠ ٤/ ٥٤، ٧٦، ١١٠
- رؤبة	٢/ ٨٠، ١٤٨، ١٦٨، ٢٥٤، ٢٥٥، ٣١٢، ٣١٣ ٤/ ٢٣، ٢٤، ٣٦، ٩١، ١٤٩، ١٥١
- الربعي	١/ ١٩، ٩٠ ٢/ ١٦، ١٥٨
- ربيعة الرقي	٢/ ٤١٢
- الرمّاني	١/ ٧، ٢٥ ٢/ ١٣٢، ١٥٢ ٣/ ١٨٣، ٤٣٩ ٤/ ١٢٠
- الزّجّاج	١/ ١٥، ١٨، ١٩، ٢٥، ٤٧، ٩٠، ٩٧، ٩٩، ١١٨ ٢/ ٧، ٨، ٥٩، ٦٠، ٢١٨، ٢٩٠، ٤٨٣ ٣/ ٤٩، ٦٥، ٩٣، ٩٦، ١٥٢، ١٩٧ ٤/ ٧، ١٣٦
- الزجاجي: عبد الرحمن بن إسحاق	١/ ١٥ ٢/ ١٨٢، ٤٩٠ ٣/ ٢٥٠، ٢٧٠، ٣٦٣، ٤٠٢، ٤٤٣، ٤٤٤ ٤/ ٦١، ٦٢
- الزمخشري: محمود بن عمر	١/ ٤، ٦، ١٩، ٣٠، ٦٥، ٨٠، ١١٧، ١٣٧، ١٧١، ١٨٤، ٢١٤، ٢٢٧، ٢٣١، ٢٤٠، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٦، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٩٨، ٣١٩، ٣٢٨، ٣٣٤، ٣٦٤ ٢/ ١٩، ٢١، ٢٤، ٥٠، ٦٥، ٧٠، ٧٥، ٧٧، ٨٦، ٨٧، ٩٣، ٩٩، ١٠٠، ١٣٢، ١٤٩، ١٥٢، ١٧٩، ١٨٢، ١٩٢، ٢٠٥، ٢٠٨، ٢١٠، ٢١٥، ٢١٨، ٢٢٢، ٢٣٥، ٢٤٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٧٢، ٣٠٧، ٣١٩، ٣٢٤،

العلم	الصفحة
	٣٤٦، ٣٥٥، ٣٥٧، ٤١١، ٤١٣، ٤١٥، ٤١٨، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٥١، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٨٧، ٥٠٦ ٣/ ٩، ١٥، ١٧، ٤٨، ٥٩، ٦٦، ٩٩، ١٠٠، ١٢٨، ١٣٩، ١٦١، ١٦٣، ١٧٩، ١٨٣، ٢١٤، ٢٤٥، ٢٥٤، ٢٧٤، ٢٨٨، ٣٧١، ٣٧٩، ٣٩١، ٣٩٦، ٤١٢، ٤٤٨، ٤٦٢، ٤٩١، ٤٩٣ ٤/ ٣٣، ٧٣، ٧٥، ٩٧، ١٠٣، ١١٧، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٤، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٥
- زهير بن أبي سلمى	١/ ١٤ ٢/ ٤٣٠، ٤٧٥، ٤٧٦ ٤/ ١٥٨
- زيد بن ثابت	٣/ ٩٤
- زيد بن حارثة	٢/ ٤٨٦
- زيد الخيل	٢/ ٣٢٩ ٣/ ١٧٦، ١٧٧، ١٧٩، ٤٨٣
- زيد بن عمرو بن نفيل	٤/ ٦٨
- أبو زيد الأنصاري	٢/ ٤١٠ ٣/ ٥١٣
- ساعدة بن جؤية	٣/ ١٧٧
- سحيم بن وثيل	٣/ ٢٣٩
- ابن السراج	١/ ١٨، ٢٥، ١٠٠، ١٧٥، ٢٢٠، ٢٨١، ٢٨٥، ٣٢٧، ٣٦٦، ٤٦٣ ٢/ ١٠١، ١٤٩، ٢١٤، ٢٤٥، ٢٥٩، ٣١٠، ٣٢٣، ٣٩٦، ٤١٥، ٤٢١، ٤٢٧، ٤٣٣، ٤٥١، ٤٥٥، ٥٠٨ ٣/ ١٥، ٣١٠، ٤٠٧، ٤١٨، ٤٣٩، ٤٥٢، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٩٥
- سعيد بن جبير	١/ ٢٧٧
- ابن السكيت	٤/ ١٦٩
- سيبويه	١/ ١٨، ٢٣، ٢٥، ٦٧، ٧٢، ٨٣، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٧، ٩٩، ١٠٩، ١١٥، ١١٦، ١١٩، ١٢١، ١٢٢، ١٢٦، ١٣٠، ١٣٣، ١٣٦، ١٣٨، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩،

العلم	الصفحة
	١٦٢، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٠، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٤، ١٩٣، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٩، ٢٢٦، ٢٣١، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٦٠، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٧١، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٣، ٢٨٦، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣١٢، ٣٢١، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٤١، ٣٤٣، ٣٤٥، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٧، ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٧، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧٢، ٣٧٤، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٤٠٢، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٨، ٤١٣، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٨، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٧٤، ٤٧٧ ٢/ ٧، ٨، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ٢٤، ٢٩، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٢، ٤٤، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٣، ٥٩، ٦٠، ٦٢، ٦٣، ٦٩، ٧١، ٧٣، ٧٧، ٧٨، ٨٠، ٨٣، ٨٦، ٩١، ٩٣، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ١٠٨، ١١٩، ١٢٣، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٤٨، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٦١، ١٦٥، ١٧٢، ١٧٥، ١٨٥، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١٣، ٢١٤، ٢٢٥، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٨٩، ٢٩٨، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٢، ٣١٥، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٩، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٦١، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٧، ٣٦٩، ٣٧٣، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩٣، ٣٩٥، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠٤، ٤٠٨، ٤١٠، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٦، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢٧، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٣، ٤٤٢، ٤٤٦، ٤٤٩، ٤٥١، ٤٥٦، ٤٦٣، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٤، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٨٩، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٨، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥١٣، ٥٢٠ ٣/ ٣، ١٠، ١٩، ٢١، ٢٤، ٣٤، ٤٢، ٤٣، ٤٧، ٥٩، ٦٠، ٦٥، ٦٦، ٧١، ٧٥، ٨٥، ٨٩، ٩٤، ٩٥، ٩٧، ٩٩، ١٠٤، ١٠٥، ١١٣، ١٤٨، ١٥١، ١٥٢، ١٥٤، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٣، ١٦٤، ١٧١، ١٧٢، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٥، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٤، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٩، ٢٤٣، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٧، ٢٨١،

العلم	الصفحة
	٢٩١، ٢٩٣، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٧، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٦٢، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٣، ٣٨٩، ٣٩٨، ٤٠٠، ٤٠٤، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٣٢، ٤٣٦، ٤٣٩، ٤٤٢، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٩، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٧٦، ٤٨٦، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٥، ٤٩٨، ٥٠١، ٥٠٧، ٥٠٩، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣ ٤/ ٤، ٨، ١٢، ١٣، ١٤، ١٨، ١٩، ٢١، ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٢٨، ٣٠، ٣٣، ٣٤، ٣٦، ٣٩، ٤٤، ٥٣، ٥٤، ٥٦، ٦٠، ٦٥، ٦٧، ٦٨، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٥، ٨٠، ٨٣، ٨٧، ٩١، ٩٦، ٩٧، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١٤، ١١٨، ١٢٠، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٦، ١٤٢، ١٤٦، ١٤٩، ١٥٢، ١٥٤، ١٥٨، ١٦٠، ١٦١، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٤
- السيرافي: الحسن بن عبد اللَّه	١/ ٧، ٢٥، ٩٠، ٩٨، ١٢٢، ١٣٠، ١٣١، ١٣٦، ١٥٥، ١٥٨، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ٢٠٢، ٢٠٩، ٢٥٠، ٢٦٠، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٦، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٥٢ ٢/ ١٦، ١٨، ٣٣، ٥٩، ٦٠، ١١٧، ١٨٥، ٢٠٤، ٢٥٠، ٢٥٩، ٢٧٥، ٢٨١، ٣١٢، ٣٥٩، ٣٩٤، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤٣٣، ٤٤٨، ٤٥١، ٤٥٧، ٤٦٨، ٤٨٩، ٤٩٨، ٥٠٨ ٣/ ١٥، ٣٤، ٩٩، ١٠١، ١٥١، ١٧١، ١٧٢، ١٧٩، ٢١٧، ٢٤٧، ٢٧٣، ٢٧٤، ٣٢٨، ٣٧٨، ٣٨٠، ٣٨٨، ٤٠٧، ٤١٨، ٤٢٦، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٦٢
- الشافعي	٤/ ٤٦، ٦٤
- ابن شبرمة	٣/ ٤٢٩
- الشماخ	٣/ ٤٠، ٤١، ١٩٧، ١٩٨
- ضابئ البرجمي	٢/ ٤٥٦
- أبو طالب	٣/ ١٧٥

العلم	الصفحة
- طرفة بن العبد	٢/ ٣٤٤ ٣/ ١٨٠، ٤/ ١٥٣
- الطرماح	٤/ ٢٦
- طفيل الغنوي	١/ ٢٠١ ٤/ ٨٢
- طلحة بن مصرف	٣/ ٣٢٢ ٤/ ١١٨
- عاصم بن أبي النَّجود	١/ ١١٣ ٣/ ٣٠٢ ٤/ ١٤٠
- ابن عامر	١/ ١٩٢، ٢١٧، ٢٥٥، ٣٣٩، ٣٤٠ ٢/ ٣٣٧ ٣/ ٤٨، ٣١٢ ٤/ ١٤٠
- ابن عباس	٢/ ١٦٢، ١٧١، ٢٠٩
- العباس بن مرداس السلمي	٢/ ٤٨، ٢٠٧
- عبد اللّٰه بن الحر	٢/ ٢٤٧ ٤/ ١٧٥
- عبد اللّٰه بن رواحة	٢/ ٣٦٣
- عبد اللّٰه بن الزبير	٣/ ٣٨٥ ٤/ ٨٠
- عبد بني الحسحاس	١/ ٣٠٥
- عبد مناة الهذلي	٣/ ٤٩٣، ٥٠٠
- عبيد بن الأبرص	٢/ ٤٤٩ ٤/ ١٠٩، ١٣٥
- أبو عبيد القاسم بن سلام	٢/ ٩٢
- أبو عبيدة معمر بن المثنى	٢/ ٤٨٢ ٣/ ٥١٢ ٤/ ٨٣، ١١٤

العلم	الصفحة
- عثمان بن عفان	٣/ ١٩٧، ٣١٥، ٣١٦
- العجاج	١/ ٣٤٤، ٤١٣ ٢/ ٨٠، ١٤٨، ١٦٧، ١٩٤، ٢١٤، ٥٠٧ ٣/ ١٨١، ٣٨٤، ٥٠٧ ٤/ ١٤٨، ١٤٩، ١٦١
- ابن عصفور	٢/ ٩٧
- العكبري: أبو البقاء	٢/ ٤٣١، ٤٣٢ ٤/ ١٢٤
- عمر بن الخطاب	١/ ٣٩٠ ٢/ ٩٣، ٢٠٧، ٣١٣ ٣/ ٣٩٩ ٤/ ٢٧، ٦٨، ٨١
- عمر بن أبي ربيعة	١/ ٣٠٧ ٢/ ١٦٨، ٢٠٤، ٣١٨، ٣٢٢ ٣/ ٣٨٣ ٤/ ٤٠، ٥٩، ٦٥
- عمر بن عبد العزيز	٤/ ٨٠
- أبو عمرو بن العلاء	١/ ١٨، ١١٢، ١٧٤، ٣٢٤ ٢/ ٨٤، ٩٤، ١٥٣، ٢٠٩، ٣٣٧ ٣/ ٧٤، ٢٨١
- عمرو بن معدي كرب	٢/ ٣٢، ٢٠٧ ٣/ ٣٨٢، ٤١٥
- عنبسة	٣/ ٤٢٩
- عنترة	١/ ٤٥٢ ٣/ ١٠١، ١٠٥، ٢٠٨، ٢٨٤، ٣٦٦ ٤/ ٨٨، ١٧٤
- عيسى بن عمر	١/ ١٨، ١٥٨، ١٥٩، ١٧٤، ٢٨١، ٣٢٤، ٣٨١، ٤٣٨ ٢/ ١٥٣، ٣١٢

العلم	الصفحة
- الفارسي، أبو علي	١/٧، ١٨، ١٩، ٢٥، ٣٧، ٤٨، ٥٣، ٦٧، ٩٠، ٩٩، ١١٤، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٣٣، ١٤٠، ١٤٣، ١٥٧، ١٦٠، ١٧٢، ١٧٣، ٢٢٦، ٢٥٨، ٢٧٦، ٢٨٢، ٣٢٠، ٣٧٩، ٤٢٠، ٤٢٢، ٤٢٧، ٤٣٠، ٤٣٣، ٤٣٥، ٤٤٠ ٢/٦، ١٦، ١٧، ٢٧، ٣٠، ٨٧، ١٢٠، ١٤٦، ٢١٧، ٢٥٨، ٢٧٥، ٣٢٣، ٣٥٧، ٣٦٢، ٣٩٢، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٣١، ٤٥١، ٤٧٤، ٥٠٨ ٣/٢٩، ٩٩، ١١٩، ٢٣١، ٢٧٠، ٢٩١، ٣١٤، ٣٨٥، ٤٠٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٣٩، ٤٤٣، ٤٤٧، ٤٥١، ٤٥٥، ٤٥٩، ٤٦٢، ٤٦٦، ٤٦٨، ٤٧٣، ٤٩٥ ٤/٧، ١٦، ١٧، ٤٤، ٥١، ٥٢، ٥٥، ٥٨، ٧٦، ١٢١، ١٢٤، ١٢٧، ١٢٨، ١٤٢، ١٤٩
- الفرّاء: يحيى بن زياد	١/٢٣، ١٠٩، ١١٤، ١١٦، ١١٨، ١٢١، ١٥٠، ١٥٢، ١٦٠، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢١٧، ٢٢٦، ٢٣٢، ٢٤٥، ٢٥٠، ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٦٠، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٧١، ٢٧٨، ٢٨٢، ٣١٢، ٣١٣، ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٣١، ٣٤٥، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦٧، ٣٧٢، ٣٩٥، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٢١، ٤٢٦، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٦٢، ٤٧٤، ٤٧٦، ٤٧٧ ٢/٨، ١٥، ٢٠، ٢٤، ٣٠، ٣٢، ٣٤، ٣٥، ٣٧، ٤٢، ٤٤، ٥٠، ٥٩، ٦٠، ٦٤، ٧١، ٧٩، ٨٦، ٩٢، ٩٤، ١٢٣، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٤٤، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٧، ١٦٤، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢١٣، ٢١٧، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٤، ٢٦٠، ٢٨٩، ٢٩٠، ٣٠٧، ٣١٠، ٣١١، ٣١٣، ٣٢٠، ٣٢٣، ٣٢٥، ٣٣٣، ٣٦٢، ٣٦٧، ٣٩٢، ٣٩٥، ٤٠٨، ٤١٨، ٤٢٨، ٤٥١، ٤٦٣، ٤٦٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٨، ٥٠٧ ٣/١٥، ٤٢، ٤٣، ٦٠، ٦٢، ٦٦، ٧١، ٨٥، ٩٣، ٩٧، ١١٢، ١١٣، ١٢٢، ١٣٠، ١٣٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٧٣، ١٧٤، ١٩٨، ٢٠٤، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢٢١، ٢٣٢، ٢٧٧، ٢٨١، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٤، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣١٠، ٣١٧، ٣٢٢، ٣٣١، ٣٣٩، ٣٥٧،

الصفحة	العلم
٣٥٨، ٣٨٤، ٣٩٢، ٤٠٤، ٤٠٦، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٨، ٤٤٢، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٥٢، ٤٥٦، ٤٨٦، ٤٩٤، ٤٩٨، ٥١٣ ٤/ ٤، ٥، ١٢، ١٩، ٢٠، ٢٣، ٢٤، ٢٧، ٢٨، ٣٦، ٣٧، ٣٩، ٤٠، ٤٦، ٥١، ٥٤، ٦٨، ٧٤، ٨٦، ٨٨، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٧، ١٠٣، ١٠٦، ١١٨، ١٢٤، ١٢٥، ١٣٢	
١/ ٢٠٨، ٢٧٦ ٢/ ٣٦، ١٢٢، ٢٠٤، ٣٧٣، ٤٧١، ٤٧٧ ٣/ ١٥١، ٢٣٠، ٢٨١، ٣٠٠، ٣٢٠، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٢٨٣، ٤١٠، ٤١١، ٥٠٩، ٥١٢ ٤/ ٣٢، ٥٤، ١٠٤، ١١٨	- الفرزدق
٢/ ٢٠٩	- قتادة
١/ ٨٩، ٩٧ ٢/ ١٥٣، ٢٠٦، ٢٩٠ ٣/ ٦١، ١٢٣ ٤/ ٥٥	- قطرب
٣/ ٢٤٤	- أبو قلابة
٣/ ٢٨، ١٨٤، ٢٩٠	- قيس بن الخطيم
٣/ ١٨٠ ٤/ ٩٢	- أبو كبير الهذلي
١/ ١٩٢، ٣٣٩، ٣٤٠ ٢/ ١٨، ٣٥٨، ٣٨٠، ٣٨١، ٥٠٤، ٥٠٥ ٣/ ٤٨، ٧٤، ٢٨٠، ٢٨٥، ٣٠٢، ٣٢٤، ٣٧٦ ٤/ ٣٠، ١٤٠	- ابن كثير
١/ ١٥٥، ١٩٨، ٣٣١، ٤٣٧ ٣/ ٤٣٣ ٤/ ١٤، ٣٢، ١٣٤	- كثير عزة
٣/ ٢٦	- الكرخي
٢/ ٣٩٠، ٥٠١	- الكرماني

العلم	الصفحة
- الكسائي: علي بن حمزة	١/١٨، ١٠٩، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٦، ١١٨، ١٥٠، ١٥٢، ١٦٠، ١٨٩، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢١٧، ٢٢٦، ٢٤٥، ٢٥٠، ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٦٠، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٧١، ٢٧٧، ٢٧٨، ٣١٢، ٣١٣، ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٤٥، ٣٦٠، ٣٦٣، ٣٦٥، ٣٦٧، ٣٧٢، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٢١، ٤٢٦، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٧٤، ٤٧٧ ٢/٨، ١٦، ٢٤، ٣٤، ٤٢، ٥٠، ٥٩، ٦٠، ٦٤، ٧١، ٨٠، ٨٦، ٩٢، ٩٤، ٩٦، ١١٦، ١٢٣، ١٢٧، ١٥٧، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢٣٢، ٢٤٨، ٢٨٩، ٣٠٧، ٣١٠، ٣١١، ٣١٣، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٣، ٣٢٥، ٣٣٣، ٣٣٧، ٣٥١، ٣٥٨، ٣٦٠، ٣٦٧، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٩٠، ٣٩٥، ٤٠٨، ٤١٧، ٤١٨، ٤٢٨، ٤٦٣، ٤٦٩، ٤٩٠، ٤٩٨، ٥٠٢، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٧، ٥١٢ ٣/١٥، ٤٢، ٤٣، ٤٨، ٦٠، ٦١، ٦٦، ٧١، ٩٧، ١١٢، ١١٣، ١٦٥، ١٧٢، ١٧٣، ١٨٢، ١٩٨، ٢١١، ٢١٢، ٢٢١، ٢٧٣، ٢٧٦، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٤، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٧، ٣١٠، ٣١٢، ٣٣١، ٣٣٩، ٣٥٧، ٣٨٦، ٤٠٤، ٤٠٦، ٤١٥، ٤١٨، ٤٢٦، ٤٣٨، ٤٤٢، ٤٤٥، ٤٥٦، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٩٤، ٤٩٨، ٥١٢ ٤/٣، ٥، ٨، ٩، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٣، ٢٤، ٢٧، ٣١، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٩، ٤١، ٥١، ٦٨، ٦٩، ٧٤، ٧٧، ٨٠، ٨١، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٧، ١٠٦، ١٣٢، ١٤٠، ١٤٣، ١٦٧، ١٧٣، ١٧٤
- كعب الغنوي	٣/ ٣٠٥
- كعب بن زهير	٢/ ١٧٠، ٣١٥، ٣٨٣، ٤٤٨، ٤٧٦ ٣/ ٣٦٦، ٣٩٤، ٥٠٦
- كعب بن مالك الأنصاري	٢/ ٤٠٩ ٣/ ٣٢٧
- الكميت	٢/ ١٤، ٣٦، ٣٨، ١٦١، ١٧٢، ٢٢٢ ٣/ ٩٨، ١٧٦، ١٩٧، ٢٤٦، ٥٠٩

العلم	الصفحة
- ابْنِ كَيْسَانَ	١/ ٩٧، ٢٠٥، ٢٧٦، ٣٢٩، ٣٥٩، ٤٣٣، ٤٤٠ ٢/ ١١٧، ٢٣٥، ٢٩١، ٤٩٨ ٣/ ٩٧، ١١٢، ٣٩٧، ٤١٨، ٤٦٧، ٤٩٩ ٤/ ٤٢، ٥٢
- اللاحقي	٣/ ١٧٨
- لبيد	٢/ ٣٩٣ ٣/ ١٦٣، ٣٧٧، ٣٩٩
- ليلى الأخيلية	٢/ ٥١
- مؤرج السدوسي	٢/ ٩٤
- المازني	١/ ١٨، ٢٥، ٩٠، ٩٧، ١٧٩، ٢٦٠، ٢٦٤، ٢٧١، ٣١٢، ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٣٣، ٣٤٥، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٧، ٣٧٢، ٤٢٥، ٤٤٠، ٤٤٥، ٤٧٤ ٢/ ٣٧، ٥٩، ١٠١، ١٢٣، ١٥٠، ١٥٤، ١٥٧، ٢٠٨، ٢٩٨، ٣٣٣، ٤٠٤، ٤٠٨، ٤٢٨، ٤٦٣، ٤٧٤، ٤٨٢، ٤٨٩ ٣/ ٤٢، ٥٩، ١١٣، ١٧٨، ١٧٩، ٣٢٧، ٤٣٦، ٤٣٩، ٤٤٢ ٤/ ٣٠، ٩٢، ١٣١، ١٤٢
- ابن مالك: محمد بن عبد اللَّه	١/ ١٢٣، ١٣٦، ١٤٧، ١٧٦، ٢٠٥، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٤٠، ٢٧٧، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٩، ٤٧٤ ٢/ ٣٧، ١١٨، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢١٥، ٢٣٢، ٢٣٩، ٢٥٨، ٤٠٤، ٤١٨، ٤٣٢، ٤٥١، ٥٠٦، ٥٠٩ ٣/ ١٠، ١٩، ١٠٦، ٣١٠، ٣١٣، ٤٠٠، ٤١٨، ٤٨٦ ٤/ ٤٤، ٥٢، ١٢٧، ١٢٨
- المبرد	١/ ١٨، ٩٧، ٩٩، ١١٤، ١١٦، ١١٨، ١٣٨، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٢، ١٧٤، ١٧٦، ١٧٨، ٢٠٥، ٢٢٦، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤٥، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٦، ٢٦٠، ٢٦٤، ٢٧١، ٢٧٧، ٢٧٨، ٣١٢، ٣١٩، ٣٢٤، ٣٢٩، ٣٤٣، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٦٤، ٣٦٧، ٣٦٩، ٣٧٢، ٣٨٢، ٣٨٣، ٤٠١، ٤٠٥، ٤٣٣، ٤٥٥، ٤٧٤ ٢/ ٧، ٨، ٢٤، ٣٧، ٤٢، ٥٩، ٧٠، ٧١، ٨٣، ٩٦، ١٢٣، ١٢٨، ١٣٢،

العلم	الصفحة
	١٤٩، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٥، ١٦٠، ٢٠٨، ٢١٤، ٢٣٧، ٢٤٢، ٢٤٥، ٢٥٩، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٨، ٣٢٢، ٣٢٥، ٣٣٨، ٣٦٧، ٣٩٠، ٤٦٣، ٤٦٩، ٤٧٤، ٤٨٩، ٤٩٤ ٣/ ٤٢، ٥٩، ٨٦، ٩٧، ١٠٤، ١١٣، ١٨٣، ١٩٧، ٢٤١، ٣٢٠، ٤١٧، ٤١٨، ٤٢٦، ٤٣٩، ٤٤٢، ٤٥١، ٤٦١، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٨١، ٤٨٦، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٥، ٤٩٨ ٤/ ٣، ٢٠، ٢١، ٧٥، ٧٦، ١٢١، ١٢٧، ١٣٠، ١٤٦، ١٦١
- مبرمان	٤/ ١٢١
- المتنبي: أبو الطيب	١/ ١٥ ٣/ ٣٨٤
- المتنخل بن عويمر	٣/ ٤٩٨، ٤٩٩
- مجاهد	٢/ ١٥٣، ٢٠٩، ٣٥١
- المرار الأسدي	١/ ٢٠٨ ٢/ ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠ ٣/ ١٥٧
- ابن مسعود	١/ ٣٤٢، ٣٩١ ٢/ ٣١٣ ٣/ ٩٣، ٣٠٤
- المغربي= ابن معط: يحيى بن عبد المعطي	١/ ٦٨، ٧١، ١١١، ١١٦، ١٤٠، ١٧١، ٢٢٧، ٢٧٩، ٤٣٨ ٢/ ١٨٢، ٢٤٥ ٣/ ٩٦، ٢٤٥
- ابن المقفع	٣/ ١٧٩
- أبو موسى الأشعري	٣/ ٣١٥
- المَوْصِلِيُّ: ابن الخباز	١/ ٣٧، ٦٨، ٧١، ٩٢، ١٣٦، ١٤٠، ١٧٢، ٢٢٧، ٢٣١، ٢٥٨، ٤٣٩، ٤٤٨ ٢/ ١٥٤، ١٨٢، ٢٥٩، ٢٦٠، ٣٣٨، ٤١٥، ٤٧٧، ٤٧٨ ٣/ ٢٧٣، ٢٧٧، ٤٧١ ٤/ ٧٥

الصفحة	العلم
١/ ٢٧٩ ٢/ ٥١، ٩١ ٤/ ١٧٤	- النَّابِغَة الجَعْدِيّ
١/ ٢٧٩، ٢٩٨ ٢/ ٤٧، ١٣٧ ٣/ ٣٧٧، ٣٧٩، ٤١١ ٤/ ١٠٨، ١٥٢	- النابغة الذبياني
١/ ١١٢، ١٩٢ ٢/ ١٤٦، ٣٥٨ ٣/ ٣٠٢ ٤/ ١٤٠	- نافع: نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم
١/ ٨٥، ٢٤٧، ٢٥٦، ٣٤١ ٢/ ٣٣٠، ٣٩٨	- أبو النّجم العجلي
٢/ ٢٠٩	- النخعي
٢/ ٩٤ ٤/ ٨١	- النضر بن شميل
٢/ ٤٧	- النعمان بن المنذر
٤/ ٥٤	- النمر بن تولب
١/ ٤٧٣	- النميري: مجمد بن عبد اللّه
٢/ ١٨٦ ٣/ ٤٣٦	- أبو هريرة
١/ ٣١٣	- هشام بن معاوية
٣/ ٥٠٢، ٥٠٣	- ابن هشام (صاحب السيرة النبوية)
٢/ ٩٣	- أبو وجزة
٢/ ١٨٧	- الوليد بن المغيرة

العلم	الصفحة
- يحيى بن وثاب	١/ ١١٨ ٢/ ٢٠٩
- يزيد بن القعقاع	٣/ ٣٤
- يونس بن حبيب	١/ ١٨، ١٠٩، ١٧٤، ٣٢٤، ٣٥٩، ٤٣٨ ٢/ ٣٦، ٣٩، ٧٤، ٨٤، ٢٠٦، ٢٠٩، ٣٢٤، ٣٦٢، ٣٩٠، ٣٩٢، ٤٨٢ ٣/ ٤٠، ١٦٢، ٤١٩، ٥١١ ٤/ ٤٤، ٦٧، ١٥٦، ١٦٧، ١٧٤

قائمة المصادر والمراجع

١ - الآثار، ليعقوب بن إبراهيم الأنصاري أبي يوسف، تحقيق: أبو الوفا، دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٥٥هـ.

٢ - ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق: د. طارق الجنابي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ط١، ١٩٨٧م.

٣ - إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، لعبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر.

٤ - إتحاف المهتدين بذكر الأئمة المجددين ومن قام باليمن الميمون من قرناء الكتاب المبين وأبناء سيد المرسلين، لزبارة، محمد بن محمد بن يحيى، مطبعة المقام الشريف، صنعاء ١٣٤٣هـ.

٥ - الإحكام في أصول الأحكام، لعلي بن محمد الآمدي أبو الحسن، تحقيق: د. سيد الجميلي، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٤هـ.

٦ - أخبار أبي القاسم الزجاجي، تحقيق: د. عبد الحسين المبارك، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، بغداد ١٩٨٠م.

٧ - أدب الكاتب، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٤، مكتبة السعادة، مصر، ١٩٦٣م. ونسخة بتحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.

٨ - ارتشاف الضّرب من لسان العرب، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان محمّد، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٢م.

٩ - الأزهية في علم الحروف، لعليّ بن محمّد الهرويّ، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، ١٩٨٢م.

١٠ - أساس البلاغة، لأبي القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري، دار الفكر، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

١١ - الاستغناء في الاستثناء، للقرافي شهاب الدين أحمد بن إدريس، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

١٢ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ليوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٤١٢م.

١٣ - أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير أبي الحسن علي بن محمد الجزري، تحقيق: عادل أحمد الرفاعي، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

١٤ - أسرار العربية، للإمام أبي البركات الأنباري، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

١٥ - الأسرار الشافية والخلاصات الصافية شرح المقدمة الكافية، لإسماعيل النجراني، مخطوط محفوظ في صنعاء، الجامع الكبير، غربية برقم ١٧٨٩ جديد .

١٦ - الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، المعروف بالموضوعات الكبرى، لنور الدين علي بن محمد بن سلطان المشهور بالملا علي القاري، تحقيق: محمد الصباغ، دار الأمانة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

١٧ - إسفار الفصيح، لأبي سهل محمّد بن عليّ الهرويّ، تحقيق: د. أحمد بن سعيد قشّاش، ط١، الجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة، ١٤٢٠هـ.

١٨ - إشارة التّعيين في تراجم النّحاة واللّغويّين، لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق: د. عبد المجيد دياب، ط١، مركز الملك فيصل، الرّياض، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

١٩ - الأشباه والنظائر في النحو، للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط٣، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.

٢٠ - اشتقاق أسماء اللَّه تعالى، لأبي القاسم الزّجّاجي، تحقيق: د. عبد الحسين المبارك، النّجف، ١٩٧٤م.

٢١ - الاشتقاق، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

٢٢ - الإشراف على نكت مسائل الخلاف، للقاضي أبي محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي (٤٢٢هـ)، تحقيق: الحبيب بن طاهر، ط١، دار ابن حزم، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٢٣ - الإصابة في تمييز الصحابة، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط١، دار الجيل، بيروت ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٢٤ - إصلاح الخلل، لأبي محمد عبد اللَّه بن محمد ابن السيد البطليوسي، تحقيق: حمزة عبد اللَّه النشرتي، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٢م.

٢٥ - إصلاح المنطق، لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، ط٤، دار المعارف، القاهرة.

٢٦ - الأصمعيّات، تحقيق: أحمد شاكر وعبد السّلام هارون، دار المعارف، ط٣، ١٩٦٧م.

٢٧ - الأصول في النّحو، لابن السّرّاج، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ١٩٨٥م.

٢٨ - إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.

٢٩ - إعراب القرآن المنسوب للزَّجاج، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، ط٤، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودارالكتب اللبنانية، بيروت، ١٤٢٠هـ.

٣٠ - إِعراب القراءات السّبع وعللها، لابن خالويه، حقّقه وقدّم له: د. عبد الرحمن العثيمين، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٢م/ ١٤١٣هـ.

٣١ - الأعلام، لخير الدّين الزّركلي، بيروت، ١٩٧٤م.

٣٢ - الأغاني، لأبي الفرج الأصبهاني، تحقيق: علي مهنا وسمير جابر، دار الفكر للطباعة والنشر، لبنان.

٣٣ - الإغفال، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق: د. عبد اللّٰه بن عمر الحاج إبراهيم، أبو ظبي، المجمع الثقافي، دبي، مركز جمعة الماجد للثقافة والتّراث، ٢٠٠٣م.

٣٤ - الأفعال، لابن القطاع، لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣م.

٣٥ - الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي، تحقيق: سعيد الأفغاني، الطبعة الثّانية، جامعة بنغازي، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

٣٦ - الإقليد في شرح المفصّل، لتاج الدين الجندي، تحقيق: د. محمود الدّراويش، منشورات جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٣٧ - الإقناع في القراءات السبع، لأبي جعفر أحمد بن علي المعروف بابن الباذِش، حققه: د. عبد المجيد قطامش، مطبوعات جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٣هـ.

٣٨ - الألغاز النحوية وهو الكتاب المسمى (الطراز في الألغاز)، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى ٩١١هـ)، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١م.

٣٩ - الأم، للشافعي محمد بن إدريس، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٤٠ - الأمالي في لغة العرب، لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

٤١ - أمالي الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٢، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٤٢ - أمالي ابن الشّجري، لابن الشّجري علي بن محمّد بن حمزة العلوي، تحقيق: د. محمود الطّناحي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

٤٣ - إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، ١٩٧٣م.

٤٤ - الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، لعلي بن عدلان الموصلي النحوي، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٤٥ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق:

محمّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت، ١٩٨٧م.

٤٦ - الأنموذج في النحو، للزمخشري، تحقيق: لجنة إحياء التراث في دار الآفاق الجديدة (ضمن ثلاثة كتب) ط١، دار الآفاق، ١٩٨١م.

٤٧ - الإيجاز لأسرار كتاب الطراز في علوم حقائق الإعجاز من العلوم البيانية والأسرار القرآنية، للإمام يحيى بن حمزة العلوي، حققه الدكتور: ابن عيسى باطاهر، ط١، دار المدار، بيروت، ٢٠٠٧م.

٤٨ - الإيضاح في شرح المفصّل، لابن الحاجب، تحقيق: د.إبراهيم محمّد عبد اللّه، ط١، دار سعد الدّين، دمشق، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م.

٤٩ - إيضاح الشّعر، (شرح الأبيات المشكلة الإعراب)، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٨٨م.

٥٠ - إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي عليّ القيسيّ، تحقيق: د.محمّد بن حمود الدّعجاني، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.

٥١ - الإيضاح العضدي، لأبي علي الفَارِسِيّ، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، دار العلوم للطّباعة والنّشر، ط٢، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م. ونسخة أخرى بتحقيق: كاظم بحر المرجان.

٥٢ - الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: د.مازن المبارك، دار النفائس، ط٤، بيروت، ١٩٨٢م.

٥٣ - باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن، لأبي القاسم الغزنوي، تحقيق: سعاد بنت صالح بن سعيد بابقي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٥٤ - البحر المحيط في أصول الفقه، لبدر الدين محمد بن بهادر بن عبد اللّه الزركشي، حققه وضبط نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: د. محمد محمد تامر، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٥٥ - البداية والنهاية، لإسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء، مكتبة المعارف، بيروت.

٥٦ - البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

٥٧ - البديع في علم العربيّة، لابن الأثير الجزري، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد ود. صالح العايد، منشورات مركز إحياء التّراث الإسلامي في جامعة أمّ القرى، ط١، ١٤٢٠هـ.

٥٨ - البسيط في شرح الجمل، لابن أبي الربيع، تحقيق: د. عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦م.

٥٩ - بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنّحاة، لجلال الدّين السّيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم،

مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.

٦٠ - البلغة في تاريخ أئمّة اللّغة، للفيروزأبادي، تحقيق: محمّد المصري، منشورات وزارة الثّقافة، دمشق، ١٩٧٩م.

٦١ - بلوغ المرام في شرح مسك الختام، للقاضي حسين بن أحمد العرشي (ت ١٣١٨هـ)، مكتبة الثقافة الدينية، ونُشر بعناية الأب أنستاس ماري الكرملي.

٦٢ - البيان في مذهب الإمام الشافعي، لأبي الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي (المتوفى ٥٥٨هـ)، تحقيق: قاسم محمد النوري، ط١، دار المنهاج، جدة، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٦٣ - البيان في شرح اللّمع، للشّريف عمر بن إبراهيم الكوفي، تحقيق: د. علاء الدّين حمويّة، ط١، دار عمّار للنشر والتّوزيع، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٦٤ - البيان والتبيين، للجاحظ، تحقيق: فوزي عطوي، دار صعب، بيروت.

٦٥ - التّاج المكلّل بجواهر الآداب على كتاب المفصّل في صنعة الإعراب، لابن هطيل عليّ بن محمّد بن سليمان، صنعاء، الجامع الكبير، مكتبة الأوقاف، نحو ١٧٦٨.

٦٦ - تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٦٧ - تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب، للمرتضى أحمد بن يحيى، تحقيق: د. نوري ياسين الهيتي، إصدارات وزارة الثّقافة والسّياحة، صنعاء، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

٦٨ - تاج اللغة وصحاح العربيّة، لإسماعيل بن حمّاد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٠م.

٦٩ - تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان، ترجمة: أ.د. عبد الحليم النجار وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣م.

٧٠ - تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، ط١، دار الكتاب العربي، لبنان، بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٧١ - تاريخ بغداد، لأحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٧٢ - تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة اللّه بن عبد اللّه الشافعي، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م.

٧٣ - التّبصرة والتّذكرة، للصّيمريّ، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى، منشورات مركز البحث العلمي، مكّة المكرّمة، ط١، ١٩٨٢م.

٧٤ - التّبيان في إعراب القرآن، للعكبري، تحقيق: علي محمّد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٧٦م.

٧٥ - التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء عبد اللَّه بن الحسين بن عبد اللَّه العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٧٦ - تحبير التّيسير في القراءات العشر، لابن الجزري، دراسة وتحقيق: د. أحمد محمّد القضاة، ط١، جمعيّة المحافظة على القرآن الكريم، ودار الفرقان للنّشر والتّوزيع، الزرقاء، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٧٧ - تحرير الخصاصة (شرح ألفية ابن مالك)، لزين الدين عمر بن مظفر بن الوردي، دراسة وتحقيق: د. عبد اللَّه الشلال، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٧م.

٧٨ - تخليص الشّواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د.عبّاس مصطفى الصّالحي، دار الكتاب العربيّ، بيروت.

٧٩ - تذكرة النّحاة، لأبي حيّان الأندلسيّ، تحقيق: د. عفيف عبد الرّحمن، مؤسّسة الرّسالة، ط١، ١٩٨٦م.

٨٠ - التذيل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق.

٨١ - ترشيح العلل في شرح الجمل، للخوارزمي، تحقيق: عادل محسن العميري، مطبوعات جامعة أم القرى، ط١، ١٤١٩هـ.

٨٢ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق: محمّد كامل بركات، دار الكتاب العربيّ، ١٩٦٧م.

٨٣ - تصحيح الفصيح وشرحه، لأَبي محمد، عبد اللَّه بن جعفر بن محمد بن درستويه ابن المرزبان (المتوفى ٣٤٧هـ)، تحقيق: د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٨٤ - التّصريح بمضمون التّوضيح، للأزهري، خالد بن عبد اللَّه، دراسة وتحقيق: عبد الفتاح بحيري إبراهيم، ط١، ١٩٩٧. ونسخة أخرى: دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٨٥ - تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدّماميني، بدر الدين، تحقيق: د. محمد عبد الرحمن المفدّى، ط١، ١٩٨٣م، بدون.

٨٦ - التّعليقة على كتاب سيبويه، لأبي عليّ الفارسيّ، تحقيق: د. عوض القوزي، مطبعة الأمانة، ط١، القاهرة، ١٩٩٠م.

٨٧ - التّعليقة على المقرّب، لابن النّحّاس، لبهاء الدّين، (شرح المقرّب المسمّى التّعليقة)، تحقيق: د. خيري عبد الرّاضي، ط١، مكتبة دار الزّمان، المدينة المنوّرة، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م . ونسخة أخرى: تحقيق: د. جميل عبد اللَّه عويضة، وزارة الثّقافة، عمّان، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

٨٨ - تفسير البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق الشيخ: عادل أحمد عبد الموجود/ الشيخ: علي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م. ونسخة أخرى: البحر المحيط، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.

٨٩ - التقريب والإرشاد (الصغير)، لمحمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي (المتوفى٤٠٣ هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد بن علي أبو زنيد، ط٢، مؤسسة الرسالة، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٨م.

٩٠ - التّكملة، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان، ط٢، عالم الكتب، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

٩١ - التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله السكري، لابن جني، حققه وقدم له: أحمد ناجي القيسي، وخديجة الحديثي وأحمد مطلوب، ط١، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٨١هـ/ ١٩٦٣م.

٩٢ - تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق: مجموعة من الأساتذة، ط١، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٩٣ - التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، لجمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، ط٢، مؤسسة الرسالة، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٩٤ - التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة، لابن جني، تحقيق: د. سيدة حامد، ود. تغريد حسن، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٠م.

٩٥ - تهذيب الأسماء واللغات، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى٦٧٦هـ)، شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٩٦ - تهذيب إصلاح المنطق، للخطيب التبريزي، تحقيق: د. فوزي مسعود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.

٩٧ - تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١م.

٩٨ - توجيه اللّمع، لابن الخبّاز، دراسة وتحقيق: أ.د فايز دياب، ط١، دار السّلام للطباعة والنّشر، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٩٩ - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك، للمرادي، تحقيق: د. عبد الرحمن سليمان، ط١، دار الفكر العربي، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

١٠٠ - التوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب، لخليل بن إسحاق بن موسى، ضياء الدين

الجندي المالكي المصري (المتوفى ٧٧٦هـ)، تحقيق: د. أحمد بن عبد الكريم نجيب، ط١، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

١٠١ – التّوطئة، لأبي عليّ الشّلوبين، تحقيق: يوسف المطوع، دار التّراث العربي، القاهرة.

١٠٢ – التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، بتحقيق: أوتو تريزل، ط٢، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

١٠٣ – الثقات، لمحمد بن حبان بن أحمد، أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

١٠٤ – جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لمحمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري، أبو جعفر، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ.

١٠٥ – الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد اللَّه محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الشعب، القاهرة.

١٠٦ – الجامع لمسائل المدونة، لأبي بكر محمد بن عبد اللَّه بن يونس التميمي الصقلي (المتوفى ٤٥١هـ)، المحقق: مجموعة باحثين في رسائل دكتوراه، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.

١٠٧ – الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي، ابن أبي حاتم (المتوفى ٣٢٧هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٢٧١هـ/ ١٩٥٢م.

١٠٨ – الجمل في النّحو، المنسوب للخليل، (لابن شقير)، تحقيق: د. فخر الدّين قباوة، مؤسّسة الرّسالة، ط١، بيروت، ١٩٨٥م.

١٠٩ – الجمل في النّحو، لأبي القاسم الزّجّاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسّسة الرّسالة ودار الأمل، ط١، ١٩٨٤م.

١١٠ – الجمل في النحو، للإمام عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: يسرى عبد الغني عطية، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٩٨٥م.

١١١ – جمهرة الأمثال، للشيخ الأديب أبي هلال العسكري، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

١١٢ – جمهرة أنساب العرب، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى ٤٥٦هـ)، تحقيق: لجنة من العلماء، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

١١٣ – جمهرة اللغة، لابن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م.

١١٤ – الجنى الدّاني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق: د. فخر الدّين قباوة ومحمّد نديم، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٣م.

١١٥ - الجيم، لأبي عمرو الشيباني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، القاهرة، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

١١٦ - حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

١١٧ - الحاصر لفوائد المقدّمة في علم حقائق الإعراب، للإمام المؤيّد يحيى بن حمزة، صنعاء، الجامع الكبير، مكتبة الأوقاف، نحو ١٧٠٠.

١١٨ - الحجّة للقرّاء السّبعة، لأبي عليّ الفارسي، حقّقه: بدر الدّين قهوجي وبشير حويجاتي، ط١، دار المأمون للتّراث، دمشق، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

١١٩ - حجّة القراءات، لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمّد بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط٥، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

١٢٠ - حروف المعاني، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤م.

١٢١ - حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، لجلال الدين السّيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٨م.

١٢٢ - الحلل في شرح أبيات الجمل، لأبي محمد عبد اللّه بن محمد ابن السيد البطليوسي، تحقيق: د. يحيى مراد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م. ونسخة أخرى بتحقيق: د. إمام الجبوري.

١٢٣ - الحماسة، لأبي تمام، تحقيق: د. عبد اللّه عسيلان، جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

١٢٤ - الحماسة البصرية، لصدر الدين علي بن الحسن البصري، تحقيق: مختار الدين أحمد، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

١٢٥ - (الحماسة المغربية) مختصر كتاب صفوة الأدب ونخبة ديوان العرب، لأبي العباس أحمد بن عبد السلام الجراوي التادلي، تحقيق: محمد رضوان الداية، ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٩١م.

١٢٦ - الحيوان، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، لبنان، بيروت، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

١٢٧ - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧م. ونسخة أخرى تحقيق: محمد نبيل طريفي، وإميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م .

١٢٨ - الخصائص، لأبي الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت.

١٢٩ - خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه، للدكتورة هدى جنهويتشي، مكتبة دار الثقافة والنشر والتوزيع، ط١، عمان، ١٩٩٣م.

١٣٠ - الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف، المعروف بالسّمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد محمّد الخرّاط، ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٨٦م.

١٣١ - درة الغواص في أوهام الخواص، للقاسم بن علي الحريري، تحقيق: عرفات مطرجي، ط١، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

١٣٢ - الدّرّةُ الألفيّةُ، ألفية ابن معطٍ في النحو والصرف والخط والكتابة، للعلامة: يحيى بن عبد المعطي الزواوي المغربي، ضبطها وقدم لها: سليمان إبراهيم البلكيمي، دار الفضيلة، القاهرة، ٢٠١٠م.

١٣٣ - الدّرر اللّوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربيّة، للشنقيطي، ط٢، ١٩٧٣م، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت. ونسخة ثانية: وضع حواشيه محمد باسل السود، منشورات محمد علي بيضون، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

١٣٤ - الدعاء، للطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم (المتوفى ٣٦٠هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.

١٣٥ - الدلائل في غريب الحديث، لقاسم السرقسطي، تحقيق: د. محمد بن عبد اللّه القناص، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

١٣٦ - دلائل الإعجاز، للإمام عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، ط٣، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

١٣٧ - الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لإبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون اليعمري المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٣٨ - ديوان الأخطل، شرحه وصنف قوافيه: مهدي محمد ناصر الدين، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

١٣٩ - ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعة: أبي سعيد السكري، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، ط٢، دار ومكتبة الهلال، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

١٤٠ - ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق: د. محمد محمد حسين، مكتبة الآداب، القاهرة.

١٤١ - ديوان الأقيشر الأسدي، صنعة: د. محمد علي دقة، ط١، دار صادر، بيروت، ١٩٩٧م.

١٤٢ - ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٥، دار المعارف، القاهرة.

١٤٣ - ديوان أمية بن أبي الصلت، جمعه وحققه: د. سجيع جميل الجبيلي، ط١، دار صادر، بيروت، ١٩٩٨م.

١٤٤ - ديوان أوس بن حجر، تحقيق: د. محمد يوسف نجم، ط٣، دار صادر، بيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

١٤٥ - ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، عني بتحقيقه: د. عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، وزارة الثقافة، دمشق، ١٣٧٩هـ/ ١٩٦٠م.

١٤٦ - ديوان جران العود، (رواية أبي سعيد السّكّري)، ط١، مطبعة دار الكتب بالقاهرة، ١٣٥٠هـ/ ١٩٣١م.

١٤٧ - ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، ط٣، دار المعارف.

١٤٨ - ديوان جميل بثينة، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

١٤٩ - ديوان حاتم بن عبد اللّٰه الطائي وأخباره، صنعة: يحيى بن مدرك الطائي، دراسة وتحقيق: د. عادل سليمان جمال، مطبعة المدني، القاهرة.

١٥٠ - ديوان الحارث بن حلزة، جمعه وحققه: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

١٥١ - ديوان حسان بن ثابت، حققه وعلق عليه: د.وليد عرفات، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٦م.

١٥٢ - ديوان الحطيئة بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني، تحقيق: نعمان أمين طه، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.

١٥٣ - ديوان حميد بن ثور الهلالي، تحقيق: عبد العزيز الميمني، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٥م.

١٥٤ - ديوان الخرنق بنت بدر بن هفان، رواية أبي عمرو بن العلاء، شرحه وحققه: يسري عبد الغني عبد اللّٰه، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

١٥٥ - ديوان دريد بن الصمة، تحقيق: د. عمر عبد الرسول، دار المعارف، القاهرة.

١٥٦ - ديوان ذي الرّمّة، شرح: الخطيب التبريزي، تقديم: مجيد طراد، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

١٥٧ - ديوان رؤبة بن العجاج، (مجموع أشعار العرب)، اعتنى بتصحيحه: وليم بن الورد، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.

١٥٨ - ديوان أبي زبيد الطائي، جمع وتحقيق: د. نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٧م.

١٥٩ - ديوان سحيم عبد بني الحسحاس، تحقيق: عبد العزيز الميمني، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م.

١٦٠ - ديوان شعر مسكين الدارمي، تحقيق: كارين صادر، ط١، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٠م.

١٦١ - ديوان الشمّاخ بن ضرار الذبياني، حققه وشرحه: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر.

١٦٢ - ديوان أبي طالب بن عبد المطلب، صنعة: علي بن حمزة البصري، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، ط١، منشورات دار ومكتبة الهلال، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

١٦٣ - ديوان طرفة بن العبد، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، ط١، دار المعرفة، بيروت، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

١٦٤ - ديوان الطرماح، عني بتحقيقه: د. عزة حسن، دار الشرق العربي، ط٢، حلب، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

١٦٥ - ديوان طفيل الغنوي، شرح الأصمعي، تحقيق: حسان فلاح أوغلي، ط١، دار صادر، بيروت، ١٩٩٧م.

١٦٦ - ديوان عامر بن الطفيل، رواية أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، دار صادر، بيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

١٦٧ - ديوان العباس بن مرداس، جمع وتحقيق: د. يحيى الجبوري، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد.

١٦٨ - ديوان عبيد بن الأبرص، شرح أشرف أحمد عدرة، ط١، دار الكتاب العربي، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

١٦٩ - ديوان عبيد اللّه بن قيس الرقيات، تحقيق: د. محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت.

١٧٠ - ديوان العجاج رواية الأصمعي، عني بتحقيقه: د. عزة حسن، مكتبة دار الشرق، بيروت.

١٧١ - ديوان عدي بن زيد العبادي، حققه وجمعه: محمد جبار المعيبد، وزارة الثقافة والإرشاد، بغداد، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م.

١٧٢ - ديوانا عروة بن الورد والسموأل، دار صادر، بيروت.

١٧٣ - ديوان عمر بن أبي ربيعة، بتحقيق: د. فايز محمد، ط٢، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

١٧٤ - ديوان عمرو بن قميئة، عني بتحقيقه: حسن كامل الصيرفي، منشورات معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م.

١٧٥ - ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه: علي فاعور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م. ونسخة أخرى ديوان الفرزدق، جمع وتعليق: عبد اللّه الصاوي، المكتبة التجارية الكبرى، ط١، مصر، ١٩٣٦م.

١٧٦ - ديوان القطامي، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، ط١، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٠م.

١٧٧ - ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق: د. ناصر الدين الأسد، مكتبة دار العروبة، ط١، مصر، ١٣٨١هـ/ ١٩٦٥م.

١٧٨ - ديوان قيس بن الملوح، لمجنون ليلى، رواية أبي بكر الوائلي، دراسة وتعليق: يسري عبد الغني، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

١٧٩ - ديوان قيس لبنى (قيس بن ذريح)، اعتنى به وشرحه: عبد الرحمن المصطاوي، ط٢، دار المعرفة، بيروت، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

١٨٠ - ديوان كثير عزة، جمعه وشرحه: د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

١٨١ - ديوان كعب بن زهير، صنعة الإمام: أبي سعيد السكري، شرح ودراسة: د. مفيد قمحية، ط١، دار الشواف للطباعة والنشر، الرياض، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.

١٨٢ - ديوان الكميت بن زيد الأسدي، جمع وشرح: د. محمد نبيل طريفي، ط١، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٠م.

١٨٣ - ديوان ليلى الأخيلية، تحقيق وشرح: د. واضح الصمد، ط٢، دار صادر، بيروت، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

١٨٤ - ديوان المتنبي، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

١٨٥ - ديوان المثقب العبدي، عني بتحقيقه: حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

١٨٦ - ديوان المرقشين، تحقيق: كارين صادر، دار صادر، ط١، بيروت، ١٩٩٨م.

١٨٧ - ديوان المعاني، لأبي هلال العسكري، دار الجيل، بيروت.

١٨٨ - ديوان ابن مقبل، تحقيق: د. عزة حسن، دار الشرق العربي، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

١٨٩ - ديوان مهلهل بن ربيعة، شرح وتقديم: طلال حرب، الدار العالمية.

١٩٠ - ديوان النابغة الجعدي، جمعه وحققه: د. واضح الصمد، ط١، دار صادر، بيروت، ١٩٩٨م.

١٩١ - ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف، القاهرة.

١٩٢ - ديوان أبي النجم العجلي، جمعه وشرحه وحققه: د. محمد أديب حمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

١٩٣ - ديوان أبي نواس، حققه وشرحه: سليم خليل قهوجي، دار الجيل، بيروت، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٣م.

١٩٤ - رجال صحيح مسلم، لأحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم، أبو بكر بن مَنْجُويَه (المتوفى ٤٢٨هـ)، تحقيق: عبد اللّٰه الليثي، ط١، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٧هـ.

١٩٥ - الرّد على النّحاة، لابن مضاء القرطبي، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، ط١، دار الاعتصام، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

١٩٦ - رسالتان في اللغة، للرماني، علي بن عيسى، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٤م.

١٩٧ - رسالة الغفران، لأبي العلاء المعري، تحقيق: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

١٩٨ - رصف المباني في شرح حروف المعاني، للإمام أحمد بن عبد النّور المالقي، تحقيق: أحمد محمّد الخرّاط، دار العلم، ط٢، دمشق، ١٩٨٥م.

١٩٩ - الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٢٠٠ - الزهد، لأبي بكر بن أبي عاصم، وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (المتوفى٢٨٧هـ)، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، ط٢، دار الريان للتراث، القاهرة، ١٤٠٨هـ.

٢٠١ - السبعة في القراءات، لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي، تحقيق: شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف، مصر، ١٤٠٠هـ.

٢٠٢ - سرّ صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، ط١، دمشق، ١٩٨٥م.

٢٠٣ - سر الفصاحة، للأمير أبي محمد عبد اللّٰه بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م .

٢٠٤ - سفر السعادة وسفير الإفادة، لعلم الدين السخاوي، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٣م.

٢٠٥ - سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، لعبد اللّٰه بن عبد العزيز بن محمد البكري، تحقيق: عبد العزيز الميمني، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٢٠٦ - سنن البيهقي الكبرى، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

٢٠٧ - (سنن الترمذي)، الجامع الصحيح، لمحمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت .

٢٠٨ - سنن الدارمي، لعبد اللّٰه بن عبد الرحمن أبو محمد الدارمي، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ.

٢٠٩ - سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى٢٧٥هـ)، تحقيق: شعَيب الأرناؤوط، محَمَّد كامِل قره بللي، ط١، دار الرسالة العالمية، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

٢١٠ - السنن الكبرى، لأحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٢١١ - سنن ابن ماجه، لابن ماجه أبو عبد اللّٰه محمد بن يزيد القزويني (المتوفى٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.

٢١٢ - سير أعلام النبلاء، لمحمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، أبو عبد اللّٰه، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، ط٩، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ.

٢١٣ - السيرة النبوية، لابن هشام، عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري أبو محمد، تحقيق:

طه عبد الرءوف سعد، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٤١١هـ، ونسخة أخرى بتحقيق السقا.

٢١٤ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، محمود الأرناؤوط، ط١، دار بن كثير، دمشق، ١٤٠٦هـ.

٢١٥ - شرح أبيات الجمل، لابن السيد البطليوسي، دراسة وتحقيق: عبد اللّه الناصير، ط١، منشورات دار علاء الدين، دمشق، ٢٠٠٠م.

٢١٦ - شرح أبيات سيبويه، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط١، ١٩٨٦م.

٢١٧ - شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي، تحقيق الدكتور: محمد علي الريح هاشم، ومراجعة: طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

٢١٨ - شرح أبيات مغني اللّبيب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد دقّاق، ط١، منشورات دار المأمون للتّراث، ١٩٧٣م.

٢١٩ - شرح أبيات المفصّل والمتوسّط، للشريف الجرجاني، تحقيق: د. عبد الحميد جاسم الكبيسي، ط١، دار البشائر الإسلاميّة، بيروت، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٢٢٠ - شرح أشعار الهذليين، صنعة: أبي سعيد السكري، تحقيق: عبد الستار فراج، مكتبة دار العروبة، القاهرة.

٢٢١ - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: حسن حامد، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م.

٢٢٢ - شرح ألفيّة ابن مالك للشّارح الأندلسيّ، لأبي عبد اللّه عليّ بن جابر الهوّاري، تحقيق: د. عبد الحميد السّيّد، المكتبة الأزهريّة للتّراث، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

٢٢٣ - شرح ألفية ابن معطٍ، للقواس عبد العزيز بن جمعة بن زيد النحوي، تحقيق: د. علي موسى الشوملي، ط١ ، مكتبة الخريجي ، الرياض، ١٩٨٥م.

٢٢٤ - شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ود. مُحَمَّد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٠م.

٢٢٥ - شرح التسهيل، للمرادي، القسم النحوي، تحقيق ودراسة: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، ط١، مكتبة الإيمان، المنصورة، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٢٢٦ - شرح التّصريف، لعمر بن ثابت الثّمانيني، تحقيق: د. إبراهيم البعيمي، ط١، مكتبة الرّشد، الرّياض، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

٢٢٧ - شرح الجزولية، لأبي الحسن علي بن محمد الأبذي، تحقيق: مجموعة من الأساتذة، وهي مجموعة

رسائل دكتوراه وماجستير في جامعة أم القرى.

٢٢٨ - شرح جُمل الزّجّاجي، لعلي بن محمّد بن خروف الإشْبيليّ، تحقيق: د. سلوى محمد عرب، ط١، منشورات جامعة أم القرى، معهد البحوث العلميّة، مكّة المكرّمة، ١٤١٩هـ.

٢٢٩ - شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، منشورات وزارة الأوقاف، بغداد، ١٩٨٢م.

٢٣٠ - شرح الحدود النحوية، للفاكهي، جمال الدين عبد اللّٰه بن أحمد، تحقيق: د. محمد الطيب الإبراهيم، ط١، دار النفائس، بيروت، ١٩٩٦م.

٢٣١ - شرح ديوان امرئ القيس، ومعه أخبار المراقسة وأشعارهم، لحسن السندوبي، ط٥، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.

٢٣٢ - شرح ديوان حسان بن ثابت، وضعه وضبطه: عبد الرحمن البرقوقي، المطبعة الرحمانية بمصر، ١٣٤٧هـ/ ١٩٢٩م.

٢٣٣ - شرح ديوان الحماسة، للتبريزي، دار القلم، بيروت.

٢٣٤ - شرح ديوان الحماسة، لأبي علي المرزوقي، علق عليه: غريد الشيخ، ط١، دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٢٣٥ - شرح ديوان عنترة، للخطيب التبريزي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: مجيد طراد، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٢٣٦ - شرح ديوان الفرزدق، ضبط معانيه: إيليا الحاوي، ط١، منشورات دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، بيروت، ١٩٨٣م.

٢٣٧ - شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، حققه وقدم له: د. إحسان عباس، الكويت، ١٩٦٢م.

٢٣٨ - شرح ديوان المتنبي، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت.

٢٣٩ - شرح الرضي على الكافية، للرضي الإستراباذي، تحقيق: يوسف حسن عمر، بدون.

٢٤٠ - شرح شافية ابن الحاجب، للرّضي الإستراباذي، تحقيق: محمّد نور الحسن وزملائه، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٢٤١ - شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لعبد اللّٰه جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٢٤٢ - شرح شذور الذّهب، للجوجري محمّد بن عبد المنعم، تحقيق: د. نواف الحارثي، ط١، منشورات عمادة البحث العلميّ، الجامعة الإسلاميّـة، المدينة المنوّرة، ١٤٢٤هـ.

٢٤٣ - شرح شواهد الإيضاح، لابن برّي، تحقيق: د. عيد مصطفى درويش، مجمع اللّغة العربيّة، القاهرة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٢٤٤ - شرح شواهد شرح الشّافية للرّضي، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: محمّد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٩٨٢م.

٢٤٥ - شرح شواهد المغني، للسّيوطي، تصحيح وتعليق الشّيخ: محمّد محمود الشّنقيطي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.

٢٤٦ - شرح شواهد المفصل، لفخر الدين الخوارزمي، دراسة وتحقيق: د. يوسف محمود فجال، ط١، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١٢م.

٢٤٧ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لقاضي القضاة بهاء الدين عبد اللّٰه بن عقيل العقيلي المصري الهمداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، سوريا، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٢٤٨ - شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابـن مالك، تحقيق: عدنان الدّوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

٢٤٩ - شرح العوامل المائة النحوية في أصول العربية، شرح الشيخ: خالد الأزهري، تحقيق: د. البدراوي زهران ، ط٢، دار المعارف، مصر.

٢٥٠ - شرح عيون الإعراب، لأبي الحسن عليّ بن فضّال المجاشعي، د. عبد الفتّاح سليم، مكتبة الآداب، ط٢، القاهرة، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

٢٥١ - شرح الفصيح، لابن هشام اللخمي، دراسة وتحقيق: د. مهدي عبيد جاسم، ط١، دائرة الآثار والتّراث، وزارة الثّقافة والإعلام، بغداد، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.

٢٥٢ - شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٥، دار المعارف، مصر.

٢٥٣ - شرح قطر الندى وبل الصدى، لأبي محمد عبد اللّٰه جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١١، القاهرة، ١٣٨٣هـ.

٢٥٤ - شرح كافية ابن الحاجب، لابن فلاح اليمني، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف من محمد الطيب الإبراهيم، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، ١٩٨٨م، ورسالة دكتوراه أخرى في جامعة أم القرى، لنصار بن محمد حميد الدين، ١٤٢١ - ١٤٢٢هـ، والمخطوط لهذه الرسالة محفوظ في جامعة الإمام محمد بن سعود.

٢٥٥ - شرح كافية ابن الحاجب، للقوّاس الموصلي عبد العزيز بن جمعة، تحقيق: د. علي الشّوملي، ط١، دار الكندي، ودار الأمل، إربد، ١٤٢١م/ ٢٠٠٠هـ.

٢٥٦ - شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم هريدي، منشورات جامعة أم القرى، دار المأمون للتراث.

٢٥٧ - شرح كتاب سيبويه المسمى تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، لابن خروف الإشبيلي، دراسة وتحقيق: خليفة محمد خليفة بديري، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ط١، ١٤٢٥هـ/ ١٩٩٥م.

٢٥٨ - شرح كتاب سيبويه، للرماني، نسخة مخطوطة في فيض اللّه وأخرى في داماد إباهيم، بتحقيقي، دار السلام، ودار عمار، القاهرة، عمان.

٢٥٩ - شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد، ط١، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م.

٢٦٠ - شرح اللّمحة البدريّـة في علم العربيّـة، لابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: د. صلاح رواي، ط٢، مطبعة حسّان، القاهرة.

٢٦١ - شرح اللّمع، للباقولي الأصفهانيّ، تحقيق: د. إبراهيم أبو عباة، ط١، منشورات جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، الرّياض، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٢٦٢ - شرح اللمع، لابن برهان العكبري، تحقيق: د. فائز فارس، ط١، الكويت، ١٩٨٤م.

٢٦٣ - شرح اللّمع في النّحو، للقاسم بن محمّد الواسطيّ الضّرير، د. رجب عثمان، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

٢٦٤ - شرح المراح في التّصريف، لبدر الدّين محمود بن أحمد العيني، حقّقه وعلّق عليه: د. عبد السّتّار جواد، مطبعة الرّشيد، بغداد، ١٩٩٠م، شرح المفصّل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.

٢٦٥ - شرح المفصّل الموسوم بالتخمير، للخوارزمي، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤٢١هـ.

٢٦٦ - شرح المقدمة الجزولية الكبير، للشلوبين عمـر بن محمد الأزدي، دراسـة وتحقيـق: د. تركـي بـن سهو بن نـزال العتيبي، مؤسسة الرسالة، ط٢، بيروت، ١٩٩٤م.

٢٦٧ - شرح المقدّمة الكافية في علم الإعراب، لابن الحاجب، دراسة وتحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر، ط١، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرّمة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٢٦٨ - شرح المقدّمة المحسبة، لابن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، ط١، الكويت، ١٩٨٤م.

٢٦٩ - شرح مقصورة ابن دريد، لابن هشام اللخمي، دراسة وتحقيق: د. مهدي عبيد جاسم، ط١، دار عمار، ١٤٣٩هـ/ ٢٠١٨م.

٢٧٠ - شرح المكودي على ألفيّة ابن مالك، لأبي زيد عبد الرّحمن المكودي، حقّقه: د. فاطمة راشد الرّاجحي، جامعة الكويت، ١٩٩٣م.

٢٧١ - شرح الملوكي في التّصريف، لابن يعيش، تحقيق: د. فخر الدّين قباوة، ط١، المكتبة العربيّة، حلب، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

٢٧٢ - شرح ابن النّاظم على ألفيّة ابن مالك، لابن النّاظم، تحقيق: محمّد باسل عيون السّود، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

٢٧٣ - شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد عبد الحميد بن هبة اللّه بن محمد بن الحسين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٢٧٤ - شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدي، بتفسير أبي رياش القيسي، تحقيق: د. داوود سلوم، ود. نوري حمودي القيسي، ط٢، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٢٧٥ - شرح الوافية نظم الكافية، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. موسى بناي العليلي، مطبعة الآداب في النجف الأشرف، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٢٧٦ - شعب الإيمان، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبي بكر البيهقي (المتوفى ٤٥٨هـ)، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.

٢٧٧ - شعر الأحوص الأنصاري، جمعه وحققه: عادل سليمان جمال، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

٢٧٨ - شعر الحسين بن مطير الأسدي، جمعه وقدم له: د. حسين عطوان، مجلة معهد المخطوطات العربية، مج١٥، ج١.

٢٧٩ - شعر الخوارج، تحقيق: د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان.

٢٨٠ - شعر زهير بن أبي سلمى، صنعة: الأعلم الشنتمري، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط٣، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٢٨١ - شعر زيد الخيل الطائي، جمع ودراسة وتحقيق وصنعة: د. أحمد مختار البرزة، ط١، دار المأمون للتراث، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٢٨٢ - شعر عبد اللّه بن همام السلولي، جمع وتحقيق: وليد الساقبي، ط١، مطبوعات مركز جمعة الماجد، دبي، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٢٨٣ - شعر عمرو بن أحمر الباهلي، جمعه وحققه: د. حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

٢٨٤ - شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي، جمعه ونسقه: مطاع الطرابيشي، ط٢، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٢٨٥ - شعر الفند الزماني، د. حاتم صالح الضامن، مجلة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

٢٨٦ - شعر ابن ميادة، جمعه وحققه: د. حنا جميل حداد، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٢٨٧ - شعر هدبة بن خشرم العذري، تحقيق: د. يحيى الجبوري، ط٢، دار القلم، الكويت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٢٨٨ - الشعر والشعراء، لابن قتيبة، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، ١٩٥٨م.

٢٨٩ - شفاء العليل في إيضاح التسهيل، للسلسيلي محمد بن عيسى، تحقيق: د. الشريف عبد اللّه الحسيني، ط١، المكتبة الفيصلية، ١٩٨٦م.

٢٩٠ - شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان بن سعيد الحميرى اليمني، تحقيق: د. حسين بن عبد اللّه العمري وزميليه، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٢٩١ - شواذ القراءات، لأبي نصر الكرماني، تحقيق: د. شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت.

٢٩٢ - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت .

٢٩٣ - الصاحبي في فقه اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس، حققه: مصطفي الشويمي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٤م.

٢٩٤ - صحيح البخاري (الجامع الصحيح المختصر)، لمحمد بن إسماعيل أبي عبد اللّه البخاري الجعفي، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، ط٣، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٢٩٥ - صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، لمحمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٢٩٦ - صحيح ابن خزيمة، لمحمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.

٢٩٧ - صحيح مسلم، تحقيق: لمحمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٩٨ - الصّفوة الصّفيّـة في شرح الدّرّة الألفيّـة، للنّيليّ إبراهيم بن الحسين، تحقيق: محسن بن سالم العميري، معهد البحوث العلميّة، جامعة أمّ القرى، ١٤٢٠هـ.

٢٩٩ - ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلسي، ط٢، بيروت، ١٩٨٢م.

٣٠٠ - ضرائر الشّعر، أو كتاب ما يجوز للشّاعر في الضّرورة، للقزّاز القيرواني، تحقيق: د. محمّد زغلول سلّام ود. محمّد مصطفى هدارة، منشأة المعارف، الإسكندريّة.

٣٠١ - طبقات الشافعية، لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة (ت٨٥١هـ)، تحقيق:

الحافظ عبد العليم خان، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧هـ .

٣٠٢ - طبقات فحول الشّعراء، لمحمّد بن سلام الجمحي، تحقيق: محمود محمّد شاكر، دار المدني، جدّة.

٣٠٣ - طبقات النّحويّين واللّغويّين، لأبي بكر الزّبيدي، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف.

٣٠٤ - الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد بن منيع أبو عبد اللَّه البصري الزهري، دار صادر، بيروت.

٣٠٥ - الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ليحيى بن حمزة العلوي، ط١، المكتبة العصرية، ١٤٢٣هـ.

٣٠٦ - العدد في اللغة، لابن سيده النحوي اللغوي، تحقيق: عبد اللَّه الناصر، وعدنان الظاهر، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٣٠٧ - العقد الثمين في تراجم النحويين، للحافظ الذهبي، تحقيق: د. يحيى مراد، دار الحديث، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

٣٠٨ - العقد الفريد، لأحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، ط٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م .

٣٠٩ - عقود الزّبرجد في إعراب الحديث النّبوي، للسيوطي، حققه وقدّم له د. سلمان القضاة، دار الجيل، بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م .

٣١٠ - علل النّحو، لأبي الحسن الورّاق، تحقيق: د . محمود جاسم الدرويش، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٩٩م.

٣١١ - عمدة ذوي الهمم على المحسبة في علمي اللسان والقلم، لابن هطيل اليمني، تحقيق: د. شريف عبد الكريم النجار، ط١، دار عمار، عمان، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م.

٣١٢ - عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبدر الدين محمود بن أحمد العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣١٣ - عنقود الزّواهر في الصّرف، لعلاء الدّين القوشجي، دراسة وتحقيق: د.أحمد عفيفي، ط١، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

٣١٤ - العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

٣١٥ - غاية الأماني في أخبار القطر اليماني، ليحيى بن الحسين بن القاسم، تحقيق: د. سعيد عاشور، ود. محمد مصطفى زيادة، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٨هـ.

٣١٦ - غاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين ابن الجزري، مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ، ج. برجستراسر.

٣١٧ - الغرّة في شرح اللمع، لابن الدهان، دراسة وتحقيق: د. فريد الزامل السليم، ط١، دار التدمرية.

٣١٨ - الغرّة المخفية في شرح الدّرّة الألفية، لابن الخباز الموصليّ، نسخة خطية محفوظة في المكتبة الوطنية بباريس برقم (٦٥٠٩).

٣١٩ - غريب الحديث، لعبد اللّه بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: د. عبد اللّه الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ.

٣٢٠ - غريب الحديث، للقاسم بن سلام الهروي، أبو عبيد، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٩٦هـ.

٣٢١ - الفائق في غريب الحديث، لمحمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعرفة، لبنان.

٣٢٢ - الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، للبعلي محمد بن أبي الفتح، تحقيق: د. ممدوح محمد خسارة، ط١، مطبوعات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٢م.

٣٢٣ - الفتح المبين بشرح الأربعين، لأحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس (المتوفى٩٧٤هـ)، عني به: أحمد جاسم محمد المحمد، وقصي محمد نورس الحلاق، وأبو حمزة أنور بن أبي بكر الشيخي الدّاغستاني، ط١، دار المنهاج، جدة، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م.

٣٢٤ - فرحة الأديب، للأسود الغندجاني، حققه: د. محمد علي سلطاني، دار قتيبة للنشر والتوزيع، دمشق ١٩٨٠م.

٣٢٥ - فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، لأبي عبيد البكري، تحقيق: د. عبد المجيد عابدين و د. إحسان عباس، ط١، ١٩٥٨م.

٣٢٦ - الفصول الخمسون، لابن المعطي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الإيمان، القاهرة.

٣٢٧ - الفلاح في شرح المراح، لابن كمال باشا، ضمن كتاب (شرحان على مراح الأرواح في علم الصّرف)، ط٣، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٥٩م.

٣٢٨ - الفهرست، لمحمد بن إسحاق أبو الفرج بن النديم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

٣٢٩ - الفوائد الضّيائيّة شرح كافية ابن الحاجب، للجامي، عبد الرحمن، دراسة وتحقيق: أسامة طه الرّفاعي، ط١، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٩٨٣م.

٣٣٠ - الفوائد والقواعد، للثّمانيني، لعمر بن ثابت، تحقيق: د. عبد الوهاب الكحلة، ط١، مؤسّسة الرّسالة،

بيروت، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

٣٣١ - قواعد المطارحة في النحو، لابن إياز البغدادي، تحقيق: د. ياسين أبو الهيجاء، ود. شريف النجار، ود. علي الحمد، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

٣٣٢ - الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، لابن أبي الربيع، تحقيق ودراسة: د. فيصل الحفيان، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٣٣٣ - الكافية في النّحو، لابن الحاجب، تحقيق: د. طارق نجم عبد اللّه، ط١، دار الوفاء للنشر والتّوزيع، جدّة، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

٣٣٤ - الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م. ونسخة ثانية تحقيق: محمّد أحمد الدّالي، مؤسّسة الرّسالة، ١٩٨٣م.

٣٣٥ - كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط١، دار الجيل، بيروت.

٣٣٦ - كشف المشكل من حديث الصحيحين، لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى ٥٩٧هـ)، المحقق: علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض.

٣٣٧ - كشف المشكل في النحو، للحيدرة، علي بن سليمان، تحقيق: هادي عطية، مطبعة الإرشاد، ط١، بغداد، ١٩٨٤م.

٣٣٨ - كشف النّقاب عن مخدّرات ملحة الإعراب، للفاكهي، تحقيق: د. عبد المقصود محمّد عبد المقصود، مكتبة الثّقافة الدّينيّة، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م.

٣٣٩ - الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ووجوه التأويل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣٤٠ - الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبي البقاء الحنفي (المتوفى١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣٤١ - الكناش في فني النحو والصرف، لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (المتوفى٧٣٢هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م.

٣٤٢ - كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، لعلاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي، تحقيق: محمود عمر الدمياطي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٣٤٣ - الكنز في القراءات العشر، لأبي محمد، عبد اللّه بن عبد المؤمن بن الوجيه بن عبد اللّه بن علي

ابن المبارك التّاجر الواسطيّ المقرئ تاج الدين ويقال نجم الدين (المتوفى٧٤١هـ)، تحقيق: د. خالد المشهداني، ط١، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

٣٤٤ - الكواكب الدّرّيّـة على متمّمة الآجرّوميّـة، للشّيخ محمّد بن أحمد الأهدل، دار الكتب العلميّـة، بيروت.

٣٤٥ - اللامات، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك ، ط٢، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٣٤٦ - لباب الإعراب، لتاج الدّين الإسفراييني، دراسة وتحقيق: بهاء الدين عبد الوهاب، ط١، دار الرّفاعي، الرّياض، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.

٣٤٧ - اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير الجزري (المتوفى ٦٣٠هـ)، دار صادر، بيروت.

٣٤٨ - اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد اللّه بن الحسين العكبري، تحقيق: د. عبد الإله النبهان وغازي طليمات، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

٣٤٩ - لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، ط١، دار صادر، بيروت.

٣٥٠ - لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى ٨٥٢هـ)، ط٢، دائرة المعرف النظامية، الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت، لبنان، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧١م.

٣٥١ - اللّمحة في شرح المُلحة، لمحمّد بن الحسن الصّايغ، دراسة وتحقيق: إبراهيم الصّاعدي، ط١، منشورات الجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة، ١٤٢٤هـ.

٣٥٢ - اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.

٣٥٣ - ليس في كلام العرب، لابن خالويه، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٢، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٣٥٤ - ما يحتمل الشعر من الضرورة، للسيرافي، تحقيق: د. عوض القوزي، مطبعة دار المعارف، ط٣، ١٩٩٣م.

٣٥٥ - ما ينصرف وما لا ينصرف، للزجاج، تحقيق: هدى محمود قراعة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٧١م.

٣٥٦ - المؤتلف والمختلف، للآمدي، تحقيق: عبد السّتّار أحمد فرّاج، القاهرة، دار إحياء الكتب العربيّـة، ١٩٦١م.

٣٥٧ - المتّبع في شرح اللّمع، لأبي البقاء العكبري، دراسة وتحقيق: عبد الحميد حمد الزّويّ، ط١، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩٤م.

٣٥٨ - مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمّر بن المثنّى، تحقيق: محمّد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة،

بدون تاريخ.

٣٥٩ - مجالس ثعلب، لأحمد بن يحيى، شرح وتحقيق: عبد السلام هارون، ط٢، دار المعارف، مصر.

٣٦٠ - مجالس العلماء، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، دار الرفاعي، ط٢، القاهرة، ١٩٨٣م.

٣٦١ - مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت.

٣٦٢ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ.

٣٦٣ - المجموع شرح المهذب « مع تكملة السبكي والمطيعي »، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى ٦٧٦هـ)، دار الفكر.

٣٦٤ - مجموع الإمام المؤيد يحيى بن حمزة، تحقيق: قاسم حسن قاسم أحمد السراجي، ط١، دار الإمام زيد للطباعة والنشر، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، صنعاء، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

٣٦٥ - المحاجاة بالمسائل النحوية، للزمخشري، تحقيق: د. بهيجة باقر الحسني، بغداد، ١٩٧٣م.

٣٦٦ - محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، لأبي القاسم الأصفهاني، تحقيق: عمر الطباع، دار القلم، بيروت، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٣٦٧ - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، ود. عبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤م.

٣٦٨ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٣٦٩ - المحصل في كشف أسرار المفصل، للإمام يحيى بن حمزة العلوي، مخطوط محفوظ في صنعاء، الجامع الكبير، مكتبة الأوقاف برقم ١٧٣١، ١٧٣٢ نحو.

٣٧٠ - المحصول في شرح الفصول، لابن إياز البغدادي، تحقيق: د. شريف عبد الكريم النجار، ط١، دار عمار، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

٣٧١ - المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.

٣٧٢ - المحلى (وجوه النصب)، لابن شقير، حققه: د. فائز فارس، ط١، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.

٣٧٣ - المحلى بالآثار، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى٤٥٦هـ)، دار الفكر، بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ.

٣٧٤ - مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع، لابن خالويه، عني بنشره: برجستراسر، دار الهجرة.

٣٧٥ - المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٣٧٦ - المدهش، لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى٥٩٧هـ)، تحقيق: الدكتور مروان قباني، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٣٧٧ - المذكّر والمؤنّث، لأبي بكر محمّد بن القاسم الأنباريّ، تحقيق: د. طارق الجنابي، ط٢، دار الرّائد العربي، بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٣٧٨ - المذكر والمؤنث، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، حققه وقدم له: د. رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، الجمهورية العربية المتحدة، وزارة الثقافة، مركز تحقيق: التراث، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٠م.

٣٧٩ - مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، لأبي محمد عفيف الدين عبد اللّه بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي (المتوفى٧٦٨هـ)، وضع حواشيه: خليل المنصور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٣٨٠ - المرتجل، لابن الخشّاب، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

٣٨١ - مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لعلي بن سلطان القاري، تحقيق: جمال عيتاني، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٣٨٢ - المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، تحقيق: محمّد جاد المولى وعلي البجّاوي ومحمّد أبو الفضل إبراهيم، صورة طبق الأصل عن طبعة دار إحياء الكتب، دار الفكر، بيروت.

٣٨٣ - المسائل البصريّات، للفارسيّ أبو عليّ، تحقيق ودراسة: د. محمّد الشّاطر، ط١، مطبعة المدني، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٣٨٤ - المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم ودار المنارة، ط١، بيروت، ١٩٨٧م.

٣٨٥ - المسائل الشّيرازيّات، لأبي عليّ الفارسي، حقّقه: د. حسن هنداوي، ط١، كنوز إشبيليا، الرّياض، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

٣٨٦ - المسائل العسكريات، لأبي علي الفارسي، دراسة وتحقيق: د. علي جابر المنصوري، دار الثقافة، ٢٠٠٢م.

٣٨٧ - المسائل العضديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: شيخ الراشد، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨٦م.

٣٨٨ - المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الفارسي، دراسة وتحقيق: صلاح الدين السنكاوي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مطبعة العاني، بغداد.

٣٨٩ - المسائل المنثورة، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق: شريف عبد الكريم النجّار، ط١، دار عمّار للنشر والتّوزيع، عمّان، ٢٠٠٣م.

٣٩٠ - المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق وتعليق: د. محمّد كامل بركات، منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التّراث الإسلامي في جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، دار المدني للطباعة والنّشر والتّوزيع، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.

٣٩١ - المستقصى في أمثال العرب، لأبي القاسم جار اللّه محمود بن عمر الزمخشري، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧م.

٣٩٢ - المستوفي في النّحو، لكمال الدّين علي بن مسعود الفرخان، تحقيق: د. محمّد بدوي المختون، دار الثّقافة العربيّ، القاهرة، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٣٩٣ - مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأحمد بن حنبل أبو عبد اللّه الشيباني، مؤسسة قرطبة، مصر. ونسخة أخرى بتحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

٣٩٤ - مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد اللّه العتكي المعروف بالبزار (المتوفى٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين اللّه، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، ط١، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ٢٠٠٩م.

٣٩٥ - مسند الشهاب، لأبي عبد اللّه محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون القضاعي المصري (المتوفى٤٥٤هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

٣٩٦ - مسند الفاروق أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى٧٧٤هـ)، تحقيق: إمام بن علي بن إمام، ط١، دار الفلاح، الفيوم، مصر، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

٣٩٧ - مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي أبو محمد، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٣٩٨ - مصابيح المغاني في حروف المعاني، لابن نور الدين الموزعي، تحقيق: جمال طلبة، دار زاهد القدسي، القاهرة، ١٩٩٥م.

٣٩٩ - مصادر الفكر الإسلامي في اليمن، لعبد اللّه محمد الحبشي، مركز الدراسات اليمنية، صنعاء.

٤٠٠ - مصباح الرّاغب شرح كافية ابن الحاجب المعروف بحاشية السّيّد، للعلّامة محمّد بن عزّ الدّين

المفتي، تحقيق: عبد اللّه شمام، ط١، مكتبة التّراث الإسلامي، صعدة، اليمن، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

٤٠١ – معاني القرآن، للأخفش، تحقيق: هدى قراعة، ط١، مكتبة الخانجي، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

٤٠٢ – مَعانِي القرآن، ليحيى بن زياد الفرّاء، تحقيق: أحمد نَجاتي ومحمد علي النّجّار، دار السّرور.

٤٠٣ – معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣م.

٤٠٤ – معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، للشيخ عبد الرحيم بن أحمد العباسي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت، ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٧م.

٤٠٥ – معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لأبي عبد اللّه ياقوت بن عبد اللّه الرومي الحموي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٤٠٦ – معجم البلدان، لياقوت بن عبد اللّه الحموي أبو عبد اللّه، دار الفكر، بيروت.

٤٠٧ – معجم الصحابة، لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي بالولاء البغدادي (المتوفى ٣٥١هـ)، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، ط١، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ١٤١٨هـ.

٤٠٨ – المعجم الكبير، للطبراني، لسليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط٢، مكتبة الزهراء، الموصل، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م.

٤٠٩ – معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، لعبد اللّه بن عبد العزيز البكري الأندلسي، أبو عبيد، تحقيق: مصطفى السقا، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ.

٤١٠ – معجم المؤلّفين، لعمر رضا كحالة، مكتبة المثنّى ودار إحياء التّراث العربي، بيروت.

٤١١ – معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، لمحمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، أبو عبد اللّه، تحقيق: بشار عواد معروف، شعيب الأرناؤوط، صالح مهدي عباس، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤هـ.

٤١٢ – المغني في النّحو، لابن فلاح اليمني، تحقيق: د. عبد الرزّاق السّعدي، ط١، دار الشّؤون الثّقافيّة العامّة، بغداد، ١٩٩٩م.

٤١٣ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد اللّه، ط٦، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.

٤١٤ – مفتاح العلوم، ليوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبي يعقوب (المتوفى ٦٢٦هـ)، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٤١٥ – المفراح في شرح مراح الأرواح، لحسن باشا بن علاء الدّين الأسود، تحقيق ودراسة: د. شريف عبد الكريم النّجّار، دار عمّار، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٤١٦ - المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: د . علي بو ملحم، ط١، مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣م.

٤١٧ - المفضليات، للمفضل بن محمد بن يعلى الضبي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، بيروت.

٤١٨ - المقاصد الشافية، للشاطبي، تحقيق: مجموعة من الأساتذة، منشورات جامعة أم القرى، معهد البحوث وإحياء التّراث، مكّة المكرّمة، ١٤٢٨هـ.

٤١٩ - المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة (شرح الشّواهد الكبرى)، للعيني بدر الدّين محمود بن أحمد، تحقيق: محمّد باسل السّود، منشورات محمّد علي بيضون، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

٤٢٠ - مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٢، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٤٢١ - المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد، ١٩٨٢م.

٤٢٢ - المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

٤٢٣ - المقدمة الجزولية في النحو، لأبي موسى الجزولي، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، ط١، القاهرة، ١٩٨٨م.

٤٢٤ - المقدمات الممهدات، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (المتوفى ٥٢٠هـ)، تحقيق: الدكتور محمد حجي، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٤٢٥ - المقرّب، ومعه مثل المقرّب، لابن عصفور، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمّد معوّض، منشورات محمّد علي بيضون، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م. ونسخة أخرى: تحقيق: أحمد الجواري وعبد اللّه الجبوري، وزارة الأوقاف، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العاني ، بغداد، ١٩٧١م.

٤٢٦ - الملخص في ضبط قوانين العربية، لابن أبي الربيع، تحقيق: د. علي بن سلطان الحكمي، ط١، ١٩٨٥م.

٤٢٧ - المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لعبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبو الفرج، ط١، دار صادر، بيروت، ١٣٥٨هـ.

٤٢٨ - المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جنّي لكتاب التّصريف، للإمامِ أبي عثمان المازني،

تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد اللَّه أمين، ط١، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٤م.

٤٢٩ - المنهاج في شرح جمل الزجاجي، للإمام العلوي يحيى بن حمزة، تحقيق: د. هادي عبد اللَّه ناجي، ط١، مكتبة الرشد، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

٤٣٠ - منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وتقديم: أ.د. شريف عبد الكريم النجار ود. يس أبو الهيجاء، عالم الكتب الحديث، ط١، إربد، ٢٠١٥م.

٤٣١ - الموشح على كافية ابن الحاجب في النحو، للخبيصي، تحقيق وتعليق: د. شريف عبد الكريم النجار، ط١، دار عمار، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م.

٤٣٢ - موطأ الإمام مالك، للإمام مالك بن أنس، أبو عبد اللَّه الأصبحي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، مصر.

٤٣٣ - نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، للدلائي محمد بن محمد بن أبي بكر المرابط، تحقيق: مصطفى الصادق العربي، بدون دار نشر وسنة نشر.

٤٣٤ - نتائج الفكر في النحو، للسهيلي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م. ونسخة أخرى: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٤٣٥ - النّجم الثّاقب شرح كافية ابن الحاجب، للإمام المهدي صلاح بن علي بن محمّد بن أبي القاسم، تحقيق: د. محمّد جمعة، ط١، مؤسّسة الإمام زيد بن علي الثّقافيّة، صنعاء، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٤٣٦ - نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، ط١، المكتبة العصريّـة، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٤٣٧ - النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط٢، بيروت، ١٩٨٨م.

٤٣٨ - النّكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشّنتمريّ، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط١، منشورات المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة، الكويت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٤٣٩ - النكت في القرآن، لابن فضال المجاشعي، تحقيق ودراسة: د. إبراهيم الحاج علي، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٤٤٠ - نهاية الأرب في فنون الأدب، لأحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم القرشي التيمي البكري، شهاب الدين النويري (المتوفى٧٣٣هـ)، ط١، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٤٢٣هـ.

٤٤١ - النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة: د. محمد عبد القادر أحمد، ط١، دار الشروق، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٤٤٢ - نيل الأوطار، للشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد اللَّه اليمني (المتوفى ١٢٥٠هـ)، تحقيق:

عصام الدين الصبابطي، ط١، دار الحديث، مصر، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٤٤٣ - هدية العارفين في أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين، لإسماعيل باشا البغدادي، منشورات مكتبة المثنّى، بغداد.

٤٤٤ - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

٤٤٥ - الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

٤٤٦ - الوافية في شرح الكافية، لركن الدّين الاستراباذي، رسالة ماجستير مقدمة من الطّالبة نينيت خضّور، جامعة دمشق، كليّة الآداب، قسم اللغة العربيّة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٤٤٧ - الوجوه والنظائر، لأبي هلال العسكري، حققه وعلق عليه: محمد عثمان، ط١، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٤٤٨ - وفيات الأعيان، لابن خلّكان، تحقيق: د. إحسان عبّاس، دار الثّقافة، بيروت.

٤٤٩ - الوقف على كلا وبلى في القرآن، لأبي محمد مكي بن طالب القيسي، تحقيق: د. حسين نصار، ط١، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

فهرس الموضوعات
(للنص المحقق كاملًا)

المجلد الأول

المقدمة ٣

المقدمة الأولى: في بيـان مفهوم النحو ٧

المقدمة الثانية: في بيـان موضوعه ١٠

المقدمة الثالثة: في بيـان المقصود وثـمرته ١٢

المقدمة الرابعة: في الطريـق إليه وإحرازه ١٧

التقرير الأول: في ضبط قواعده وإحراز أصولـه ١٧

التقرير الثاني: في كـيـفيـة إجراء تلك الأصول في مجاريها واستعمالها على قواعدها ٢٠

المقدمة الخامسة: فـي بـيـان حكمه من اعتبار وجوب التعلم والتعليم ٢١

التقرير الأول: في وجوبـه ٢١

التقرير الثاني: أن وجوبه إنما هو على جهة الكفاية ٢٢

الكلمة ٢٣

البحث الأول: في بيان ماهية الكلمة ٢٤

البحث الثاني: في بيان أنواع الكلمة ٣٠

البحث الثالث: في بيان حصرها في هذه الأنواع ٣١

الكلام ٣٤

المطلب الأول: في بيان معناه ٣٤

المطلب الثاني: في بيان المفردات التي يتركب منها ٣٧

المطلب الثالث: في ذكر أقسام الكلام ٤٠

الاسم ٤٥

المقصد الأول: في بيان ماهية الاسم ٤٥
المقصد الثاني: في بيـان الإشكالات الواردة على حد الاسم ٤٧
المقصد الثالث: في ذكر خواص الاسم ٥٣
الضرب الأول: في بيان الخواص اللفظية ٥٤
الضرب الثاني: في بيان الخواص المعنوية ٥٦
المقصد الرابع: في بيان تقسيم الأسماء ٥٩
المعرب ٦٢
المطلب الأول: في بيان ماهية المعرب، ومعرفة حكمه ٦٢
المطلب الثاني: في بيان ماهية الإعراب وأنواعه ٦٧
العامل ٧٤
المرتبة الأولى: في بيان المقتضي لمطلق الإعراب ٧٥
المرتبة الثانية: في بيان المقتضي لخصوصية الإعراب ٧٦
المرتبة الثالثة: في بيان الآثار والمؤثرات فيها ٧٧
المعرب بالحركات والحروف ٧٩
المطلب الأول: في بيان ما يعرب من الأسماء بالحركات ٨٠
الضرب الأول: المفرد المنصرف ٨٠
الضرب الثاني: الجمع ٨١
الضرب الثالث: جمع المؤنث السالم ٨٢
الضرب الرابع مما يعرب بالحركة: غير المنصرف ٨٣
المطلب الثاني: في بيان ما يعرب من الأسماء بالحروف ٨٤
الضرب الأول: الأسماء الستة ٨٤
التنبيه الأول: في ذكر شروط إعرابـها بالحروف ٨٦
التنبيه الثاني: في علة إعراب هذه الأسماء بالحروف ٨٨

التنبيه الثالث: في بيان ماهية هذه الأحرف وجنسها ٨٩
الضرب الثاني: مما يُعرب بالحروف (ثلاث صور) ٩٢
الضرب الثالث: مما يُعرب بالحروف (ثلاث صور) ٩٤
المطلب الثالث: في بيان ما يعرب بالتقدير (ثلاث صور) ٩٨
غير المنصرف ١٠٦
التنبيه الأول: في حصر العلل وبيان فرعيتها ١٠٧
التنبيه الثاني: في بيان فرعية الفعل وكيفية المشابهة بينه وبين الفعل ١١٠
التنبيه الثالث: في بيان حكم الشَّبه ١١٢
التنبيه الرابع: في بيان العلة التي تقوم مقام علتين ١١٥
التنبيه الخامس: في اعتبار تأثيرات هذه العلل ١١٦
المرتبة الأولى منها: العدل ١١٧
المرتبة الثانية: الوصف ١٢٥
المرتبة الثالثة: في التأنيث بالتاء ١٢٧
المرتبة الرابعة: المعرفة ١٣١
المرتبة الخامسة: العجمة ١٣٤
المرتبة السادسة: الجمع ١٣٧
المرتبة السابعة: التركيب ١٤٨
المرتبة الثامنة: في الألف والنون ١٤٩
المرتبة التاسعة: وزن الفعل ١٥٤
المرتبة العاشرة: في التأنيث بالألفين المقصورة والممدودة ١٥٩
أحكام غير المنصرف ١٦٢
البحث الأول: في بيان حكم دخول العلمية في غير المنصرف ١٦٣
البحث الثاني: في بيان حكم الاسم غير المنصرف إذا زالت عنه العلمية بالتنكير ١٦٤

البحث الثالث: في بيان حكم غير المنصرف إذا ورد عليه اللام والإضافة ١٧١
تنبيه يشتمل على مسائل مختصة بالباب ١٧٣
« المرفوعات » ١٨١
الفاعل ١٨٣
المطلب الأول: في بيان ما يُوجب تقديم الفاعل ١٨٥
المطلب الثاني: في بيان ما يُوجب تأخير الفاعل ١٨٨
المطلب الثالث: في بيان ما يجوز حذفه، وما لا يجوز حذفه ١٩١
التنازع ١٩٧
المقصد الأول: في ذكر التوجيه ١٩٨
المقصد الثاني: في بيان حكم الإعمال عند التوجيه ٢٠٣
المقصد الثالث: في بيان المختار في إعمال الفعلين ٢٠٨
تنبيه يشتمل على مسائل خمس تتعلق بالفاعل ٢١١
مفعول ما لم يسم فاعله ٢١٤
البحث الأول: في بيان الصيغة فيه ٢١٥
البحث الثاني: في بيان ما يقام مقام الفاعل عند حذفه ٢١٦
البحث الثالث: في بيان ما تتعذر إقامته مقام الفاعل ٢١٩
تنبيه على مسائل ما لم يسم فاعله ٢٢١
المبتدأ والخبر ٢٢٤
الفصل الأول: في ذكر المبتدأ وما يتعلق به ٢٢٥
البحث الأول: في بيان ماهية المبتدأ ٢٢٧
البحث الثاني: في تقسيم المبتدأ ٢٣٢
البحث الثالث: في بيان أحكامه ٢٣٨
الفصل الثاني: في الخبر وما يتعلق به ٢٤٢

المقصد الأول: في ذكر أقسامه وبيانها	٢٤٤
المقصد الثاني: في ذكر أحكام الخبر	٢٤٩
تنبيه على مسائل تتعلق بالباب	٢٥٨
خبر (إنَّ) وأخواتها	٢٦١
التقرير الأول: في أقسامه	٢٦١
التقرير الثاني: في ذكر شرائطه	٢٦٢
التقرير الثالث: في ذكر أحكامه	٢٦٢
تنبيه على مسائل تختص بهذا الباب	٢٦٥
خبر (لا) التي لنفي الجنس	٢٦٨
التقرير الأول: في بيان مثاله	٢٦٨
التقرير الثاني: في أحكامه	٢٦٩
تنبيه على مسائل تتعلق بالباب	٢٧٢
اسم (ما) و(لا) المشبهتين بـ(ليس)	٢٧٤
التقرير الأول: في عمل (ما) و(إن)	٢٧٤
التقرير الثاني: في عمل (لا) بمعنى (ليس)	٢٧٨
لات	٢٨١
« المنصوبات »	٢٨٧
المفعول المطلق	٢٨٨
البحث الأول: في بيان ماهية المصدر	٢٨٨
البحث الثاني: في بيان المقاصد التي من أجلها جيء به	٢٩٢
المقصد الأول: في بيان مجيئه من أجل التأكيد	٢٩٢
المقصد الثاني: في بيان أنواعه	٢٩٣
المقصد الثالث: في بيان عدده	٢٩٥

البحث الثالث: في بيان كيفية صدوره عن الفعل ٢٩٥
البحث الرابع: في كيفية حذف الفعل عنه ٢٩٦
تنبيه مشتمل على مسائل أربع تتعلق بالمصادر ٣٠٨
المفعول به ٣١١
المطلب الأول: في بيان المؤثر فيه النصب ٣١١
المطلب الثاني: في جواز تقديمه على عامله ٣١٤
المطلب الثالث: في بيان جواز حذف فعله ٣١٤
المنادى ٣١٧
الفصل الأول: في بيان إعراب المنادى وبيانه ٣٢٠
الفصل الثاني: في ذكر التوابع للمنادى ٣٢٢
الضرب الأول: ما يجوز فيه الإجراء على لفظ المنادى، ومحله ٣٢٢
الضرب الثاني: في حكم الصفة بـ(ابن) و(ابنة) ٣٢٧
الضرب الثالث: في حكم نداء ما عُـرِّف باللام وصفته ٣٣١
الفصل الثالث: في حكم المضاف إلى ياء النفس ٣٣٧
الفصل الرابع: في الترخيم ٣٤٢
الفائدة الأولى: في بيان معناه ٣٤٢
الفائدة الثانية: في ذكر شروطه ٣٤٣
الفائدة الثالثة: في كيفية ترخيمه ٣٤٧
الفصل الخامس: في بيان جملة من أحكامه ٣٥٢
الحكم الأول: تكرير الاسم المضاف في النداء ٣٥٢
الحكم الثاني: الاستغاثة ٣٥٤
الحكم الثالث: الندبة ٣٥٦
الحكم الرابع: قوله: « ويجوز حذف حرف النداء إلا مع الجنس واسم الإشارة » ٣٦٠

الحكم الخامس: حذف المنادى ٣٦٢
تنبيه على مسائل تتعلق بهذا بالباب ٣٦٣
الاشتغال: ما أضمر عامله على شريطة التفسير ٣٦٩
المطلب الأول: في ذكر الضابط لما يكون منصوبًا على شريطة التفسير ٣٧٠
المطلب الثاني: في بيان أحواله في الإعراب ٣٧٣
الضرب الأول: ما يُختار فيه النصب ٣٧٤
الضرب الثاني: ما يُختار معه الرفع بالابتداء في مواضع ثلاثة ٣٧٨
الضرب الثالث: في بيان ما يستوي فيه الأمران (الرفع والنصب) ٣٨٠
الضرب الرابع: في بيان ما يجب فيه النصب ٣٨٠
الضرب الخامس: في بيان ما يتعذَّر عليه من الباب ٣٨١
تنبيه على مسائل تتعلق بالموضوع ٣٨٥
التحذير ٣٨٧
التقرير الأول: في بيان معناه ٣٨٧
التقرير الثاني: في كيفيته ٣٩٠
تنبيه مشتمل على مسائل متعلقة بالباب ثلاثٍ ٣٩٤
المفعول فيه ٣٩٦
القسم الأول: في الزمان وذكر ما يختص به من الأحكام ٣٩٧
القسم الثاني: في المكان، وبيان ما يختص به من أحكام ٤٠١
تنبيه على مسائل متعلقة بالباب أربعٍ ٤٠٩
المفعول له ٤١١
البحث الأول: في بيان أقسامه ٤١١
البحث الثاني: في بيان شرائطه ٤١٤
تنبيه على مسائل متعلقة بالباب ثلاثٍ ٤١٦

المفعول معه ٤١٩

المطلب الأول: في ذكر خلاف النحاة في العامل فيه وحكمه ٤٢٠

المطلب الثاني: في كيفية جريه في الإعراب ٤٢٤

تنبيه على مسائل تتعلق بالباب ٤٢٦

الحال ٤٣٠

المقصد الأول: في ذكر الحال المفردة ٤٣٢

المقصد الثاني: في بيان الأحوال الجُملية ٤٤٣

المقصد الثالث: في بيان الحال المؤكدة ٤٤٧

تنبيه على مسائل تتعلق بالباب ٤٤٩

التمييز ٤٥٥

المطلب الأول: في بيان تمييز المفرد ٤٥٧

المطلب الثاني: في بيان تمييز الجملة ٤٦٤

المطلب الثالث: في ذكر عامله ٤٧١

تنبيه على مسائل تتعلق بالباب مفيدةٍ ٤٧٥

المجلد الثاني

المستثنى ٣

البحث الأول: في بيان تنبيهات تختص بصور الباب ٤

البحث الثاني: في بيان إعراب المستثنى ١٣

البحث الثالث: في ذكر أحكام الاسم المستثنى ٢٥

تنبيه على مسائل تتعلق بالباب ٣٩

خبر كان وأخواتها ٤٠

المقصد الأول: في بيان الموافقة والمخالفة بينهما ٤٠

المقصد الثاني: في جواز حذف عامل الخبر على جهة الجواز ٤٥

المقصد الثالث: في بيان ما يجوز حذف عامله على الوجوب	٤٨
تنبيه على مسائل تتعلق بالباب ثلاثٍ	٥٠
اسم إن وأخواتها	٥٢
المنصوب بـ(لا) التي لنفي الجنس	٥٣
المطلب الأول: في بيان حال الاسم في إعرابه وبنائه	٥٤
المطلب الثاني: في بيان حكم التوابع في المنصوب	٦٠
المطلب الثالث: في ذكره أحكام اسم (لا)	٦٥
تنبيه على مسائل تتعلق بـ(إن) و (لا)	٧٨
خبر (ما) و(لا) المشبَّهتين بـ(ليس)	٨٥
البحث الأول: في بيان عمل (ما) وحكمها في الإعمال والإلغاء	٨٥
البحث الثاني: في بيان عمل (لا) وحكمها	٩٠
إعمال (إن) المخففة عمل (ليس)	٩٦
تنبيه على مسائل تتعلق بالمنصوبات	٩٧
« **المجرورات** »	١٠٣
المضاف إليه	١٠٥
التنبيه الأول: في بيان معنى الإضافة، والمضاف، والمضاف إليه	١٠٦
التنبيه الثاني: في بيان العامل في المضاف إليه الجر	١١٠
التنبيه الثالث: في بيان حكم المضاف عند إضافته	١١٢
المقصد الأول: في بيان حكم الإضافة المعنوية	١١٤
المقصد الثاني: في ذكر الإضافة اللفظية	١٢٤
المقصد الثالث: في بيان ما تمتنع فيه الإضافة	١٣٣
المقصد الرابع: في بيان حكم المضاف إلى ياء النفس	١٤١
تنبيه على مسائل تتعلق بالإضافة	١٤٨

الأسماء الستـة ١٥٥
البحث الأول: في ذكر تفاصيل أقوال النحاة في علة إعرابـها بالحروف وبيان جنسيتها فيها ١٥٥
البحث الثاني: في كيفية استعمالها في ألسنة العرب ١٥٨
البحث الثالث: في بيان حكم كل واحد منها على الخصوص ١٦٤
تنبيه على مسائل تتعلق بالباب ١٧١
« التوابع » ١٧٣
التنبيه الأول: في بيان ماهية التابع ١٧٣
التنبيه الثاني: في ذكر خلاف الناس في العامل في التوابع ١٧٥
التنبيه الثالث: في بيان المختار في ماهية التوابع، والعامل فيها وحصرها ١٧٧
النعت ١٨٣
المطلب الأول: في ذكر فائدة النعت، وبيان جدواه ١٨٤
المطلب الثاني: في ذكر تقسيم الصفات ١٨٨
المطلب الثالث: في بيان أحكام الصفات ١٩١
تنبيه على مسائل تتعلق بالباب ١٩٩
العطف ٢٠٢
البحث الأول: في بيان حكم العطف على المضمر المتصل ٢٠٣
البحث الثاني: في حكم العطف على المتصل المجرور في مثل قولك: (مررت به وبزيد). ٢٠٦
البحث الثالث: في بيان مشاركة المعطوف للمعطوف عليه ٢١١
البحث الرابع: في حكم العطف على عاملين ٢١٣
تنبيه على مسائل تتعلق بالباب ٢١٧
التوكيد ٢٢٠

المطلب الأول: في بيان التواكيد اللفظية	٢٢٢
المطلب الثاني: في بيان التواكيد المعنوية	٢٢٥
المطلب الثالث: في بيان أحكام التواكيد	٢٢٨
تنبيه على مسائل تتعلق بالباب	٢٣٦
البدل	٢٤٠
البحث الأول: في ذكر التقسيمات المختصة	٢٤١
البحث الثاني: في ذكر أحكام هذه الأبدال	٢٤٥
تنبيه على مسائل تتعلق بالباب	٢٤٨
عطف البيان	٢٥٢
مجاري الإعراب	٢٦٣
السفر الثاني من كتاب الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية	٢٦٧
المبني من الأسماء	٢٦٩
التنبيه الأول: في بيان ماهية المبني	٢٦٩
التنبيه الثاني: في بيان المختار في ماهية المبني وذكر ألقابه	٢٧٣
التنبيه الثالث: بيان وجوه المناسبة بينه وبين ما بني بالأصالة	٢٧٥
التنبيه الرابع: في كيفية بناء المبنيات	٢٧٩
المضمر	٢٨٢
المطلب الأول: في بيان انقسام المضمرات	٢٨٨
المطلب الثاني: في بيان مواقع الاتصال والانفصال في الضمائر	٢٩٩
المطلب الثالث: في بيان الضمير الذي يكون للعماد	٣٠٧
المطلب الرابع: في بيان ضمير الشأن والقصة	٣١٣
المطلب الخامس: في بيان أحكام المضمرات	٣١٨
تنبيه على مسائل تتعلق بالباب	٣٣١

أسماء الإشارة ٣٣٥
البحث الأول: في كيفية استعمالهم لهذه الأسماء ٣٣٦
البحث الثاني: في بيان أحكام أسماء الإشارة ٣٤٥
تنبيه على مسائل يتعلق الباب بذكرها ٣٤٩
الموصول ٣٥٣
المطلب الأول: في بيان الموصولات ولغاتها ٣٥٧
المطلب الثاني: في ذكر الصلة وبيانها ٣٦٨
المطلب الثالث: في ذكر العائد إلى الموصول ٣٧٦
المطلب الرابع: في بيان الإخبار وكيفيته ٣٨٣
تنبيه على مسائل تتعلق بالباب ٣٨٩
أسماء الأفعال ٣٩٦
التنبيه الأول: في بيان معناها وما يصاغ منه ٣٩٦
التنبيه الثاني: في إقامة البرهان على اسمية أسماء الأفعال ٤٠٠
التنبيه الثالث: في بيان ما يُـقـدَّر فيها من الإعراب وعلة بنائها ٤٠٤
البحث الأول: في بيان ما تكون هذه الأسماء معدولة عنه ٤٠٧
البحث الثاني: في ذكر أحكام أسماء الأفعال ٤١٩
تنبيه على مسائل متعلقة بالباب ٤٣٠
الأصوات ٤٣٤
التنبيه الأول: الدلالة على اسميتها ٤٣٤
التنبيه الثاني: في علة بنائها ٤٣٥
التنبيه الثالث: تحقيق: كونها أصواتًا ٤٣٦
التنبيه الرابع ٤٣٧
التنبيه الخامس ٤٣٨

التنبيه السادس ٤٣٩
التنبيه السابع: على كلام الشيخ هذا ٤٤٠
التنبيه الثامن: في كيفية بنائها ٤٤١
التنبيه التاسع: في بيان مواقعها ٤٤١
التنبيه العاشر: في بيان فائدتها ٤٤٢
تنبيه يشتمل على مسائل ٤٤٢
المركبات ٤٤٥
القسم الأول: في بيان ما بني شطراه من أنواع المركبات ٤٤٦
القسم الثاني: في بيان ما بني صدره دون عجزه من المركبات ٤٥٢
تنبيه يشتمل على مسائل تتعلق بالباب ٤٥٦
الكنايات ٤٥٩
المقصد الأول: في بيان ما يشتركان فيه من الأحكام ٤٦٣
المقصد الثاني: في بيان ما تنفرد به (كم) الاستفهامية ٤٦٨
المقصد الثالث: في بيان ما تنفرد به (كم) الخبرية ٤٧٣
تنبيه على مسائل تتعلق بالباب ٤٧٨
الظروف ٤٨٣
النوع الأول منها: ما كان مقطوعًا عن الإضافة ٤٨٣
النوع الثاني: (مذ)، و(منذ) ٤٨٧
النوع الثالث: (إذ)، و(إذا) ٤٩١
النوع الرابع: (أين)، و(أنى)، و(متى)، و(أيان) ٤٩٦
النوع الخامس: (قط)، و(عوض) ٥٠٢
النوع السادس: ما أضيف إلى غير المتمكن ٥٠٣
دقيقة في (أمس) و (الآن) ٥٠٦

تنبيه على مسائل تتعلق بالباب ٥٠٩

المجلد الثالث

المعرفة والنكرة ٣
المقصد الأول: في بيان أنواع المعارف ٤
المقصد الثاني: في بيان الأعرف منها ١٤
المقصد الثالث: في ذكر النكرة وما يختص بها ١٧
تنبيه على مسائل تتعلق بالباب ١٨
أسماء العدد ٢٢
المطلب الأول: في بيان مراتب الأعداد ٢٦
تعريف الأعداد ٤٢
المطلب الثاني: في بيان مميزات هذه الأعداد ٤٤
المطلب الثالث: في كيفية جري الاشتقاق في الأسماء العددية ٥٣
تنبيه على مسائل تتعلق بالباب ٥٩
المذكر والمؤنث ٦٣
البحث الأول: في بيان علامات التأنيث ٦٥
البحث الثاني: في تقسيم المؤنث ٧٦
البحث الثالث: في كيفية إسناد الفعل إلى المؤنث ٧٩
تنبيه على مسائل تتعلق بالباب ٨٤
المثنى ٨٧
المطلب الأول: في تثنية الأسماء الصحيحة ٩٢
المطلب الثاني: في حكم المقصور إذا كان مثنًّى ٩٨
المطلب الثالث: في حكم الممدود إذا ثُـنِّـي ١٠١
تنبيه على مسائل تتعلق بالباب ١٠٤

المجموع	١٠٨
الفصل الأول: في ذكر الجمع السالم	١١١
تنبيه على مسائل تتعلق بالباب	١١٨
الفصل الثاني: في ذكر الجمع المكسر	١٣٢
تنبيه على مسائل تتعلق بالباب	١٤٣
المصدر	١٤٦
المطلب الأول: في ذكر أبنية المصادر	١٤٧
المطلب الثاني: في إعمال المصادر	١٥٢
المطلب الثالث: في بيان كيفية إعمالها	١٥٨
تنبيه مشتمل على مسائل تتعلق بالباب	١٦١
اسم الفاعل	١٦٥
البحث الأول: في بيان صيغة اسم الفاعل	١٦٧
البحث الثاني: في إعمال اسم الفاعل في معمولاته	١٦٩
إعمال صيغ المبالغة	١٧٥
البحث الثالث: في بيان أحكام اسم الفاعل في عمله	١٨٠
تنبيه على مسائل تتعلق بالباب	١٨٢
اسم المفعول	١٨٥
المقصد الأول: في بيان صيغته	١٨٥
المقصد الثاني: في بيان عمله	١٨٦
تنبيه على مسائل تتعلق بالباب	١٨٧
الصفة المشبهة	١٨٩
المطلب الأول: في بيان صيغة الصفة المشبهة وبيان عملها، والوجه الذي لأجله عملت	١٩٠

المطلب الثاني: في ذكر ما يختصها من التقسيم	١٩٣
المطلب الثالث: في بيان أحكام الصفة المشبهة	٢٠١
تنبيه على مسائل تتعلق بالباب	٢٠٨
اسم التفضيل	٢١٣
البحث الأول: في بيان صيغته التي يصاغ منها	٢١٥
البحث الثاني: في بيان كيفية استعمالها	٢٢٠
البحث الثالث: في بيان حكم عمله فيما يعمل فيه	٢٣٢
تنبيه على مسائل تتعلق بالباب	٢٤١
الفعل	٢٤٦
المقصد الأول: في ذكر الإشكالات الواردة على حد الفعل	٢٤٨
المقصد الثاني: في ذكر خواص الفعل وبيانها	٢٥٠
المقصد الثالث: في ذكر تقسيمها	٢٥٣
الفعل الماضي	٢٥٦
المطلب الأول: في بيان معناه	٢٥٦
المطلب الثاني: في ذكر بنائه	٢٥٨
المطلب الثالث: في ذكر تقسيمه	٢٦٠
تنبيه على مسائل تتعلق بالفعل الماضي	٢٦٢
الفعل المضارع	٢٦٥
البحث الأول: في بيان حكم حرف المضارعة فيما يستعمل له	٢٦٨
البحث الثاني: في حكم إعراب الأفعال وبيان وجوه إعرابها	٢٧٢
البحث الثالث: في بيان ما يؤثر في خصوصية الإعراب في الأفعال المضارعة	٢٧٦
تنبيه على مسائل تتعلق بالباب	٢٨٠
المضارع المنصوب	٢٨٢

المطلب الأول: في بيان ما يعمل بنفسه	٢٨٣
المطلب الثاني: في بيان ما يعمل بواسطة (أن)	٢٩٣
المطلب الثالث: في كيفية الإعمال لهذه الأحرف	٣٠١
تنبيه على مسائل تتعلق بالباب	٣٠٩
المضارع المجزوم	٣١٢
البحث الأول: في بيان ما يجزم منها فعلًا واحدًا	٣١٣
البحث الثاني: في بيان ما يجزم فعلين نحو كلم المجازاة	٣١٩
البحث الثالث: في بيان ما يجزم بإضمار (إن)	٣٢٩
تنبيه على مسائل تتعلق بالباب	٣٣٢
مثال الأمر	٣٣٦
الفائدة الأولى: في بيان ماهيته	٣٣٧
الفائدة الثانية: في حكم آخره	٣٣٩
الفائدة الثالثة: في حكم أوله	٣٤٠
تنبيه على مسائل تتعلق بالباب	٣٤٤
فعل ما لم يسم فاعله	٣٤٥
المطلب الأول: في بيان ما يختص الصيغة	٣٤٦
المطلب الثاني: في بيان الأسباب الموجبة لحذف الفاعل	٣٥٠
المتعدي وغير المتعدي	٣٥٣
البحث الأول: في ذكر أسباب التعدية	٣٥٤
البحث الثاني: في قسمة الأفعال في التعدي واللزوم	٣٥٩
البحث الثالث: في كيفية التعدي في الأفعال	٣٦٢
تنبيه على مسائل تتعلق بالباب	٣٧٠
أفعال القلوب	٣٧٣

المطلب الأول: في بيان الأفعال الأصلية في الباب ٣٧٤
المطلب الثاني: في بيان الأفعال الملحقة بها ٣٨١
المطلب الثالث: في بيان أحكام هذه الأفعال ٣٨٧
تنبيه على مسائل تتعلق بالباب ٣٩٣
الأفعال الناقصة ٣٩٧
البحث الأول: في بيان صيغها ٣٩٨
البحث الثاني: في بيان الأحكام الجملية العامة ٤٠٣
البحث الثالث: في بيان الأحكام الخاصة ٤٠٧
تنبيه على مسائل تتعلق بالباب ٤١٩
أفعال المقاربة ٤٢٣
المطلب الأول: ما يكون منها على جهة الرجاء ٤٢٤
المطلب الثاني: ما يكون منها على جهة الحصول ٤٢٧
المطلب الثالث: ما يكون منها على جهة الأخذ فيه ٤٣١
تنبيه على مسائل تتعلق بالباب ٤٣٢
فعل التعجب ٤٣٦
المقصد الأول: في بيان ما يبنى منه فعلا التعجب ٤٣٧
المقصد الثاني: في بيان الأحكام المختصة بـ(ما أفعله) ٤٤٠
المقصد الثالث: في بيان الأحكام المختصة بـ(أفعل به) ٤٤٦
تنبيه على مسائل تتعلق بالباب ٤٥٠
أفعال المدح والذم ٤٥٤
المطلب الأول: في بيان ما يختص الفعلين من الكلام ٤٥٥
المطلب الثاني: في بيان الفاعل والمخصوص ٤٥٨
المطلب الثالث: في (حبذا) ٤٦٥

تنبيه على مسائل تتعلق بالباب	٤٦٨
الحرف	٤٧١
الفائدة الأولى: في ذكر ماهيته	٤٧١
الفائدة الثانية: في بيان ما ورد عليه من الإشكالات	٤٧٣
الفائدة الثالثة: في بيان تقسيمه	٤٧٥
الفائدة الرابعة: في بيان ثمرتها والغرض بمجيئها	٤٧٧
حروف الجر	٤٨١
البحث الأول: ما يكون حرفًا لا غير	٤٨٥
البحث الثاني: في بيان ما يكون منها مشتركًا بين الاسمية والحرفية	٥٠٤
البحث الثالث: في بيان ما يكون مشتركًا منها بين الحرفية والفعلية	٥١٠
تنبيه على مسائل تتعلق بالباب	٥١٠

المجلد الرابع

الحروف المشبهة بالفعل	٣
المطلب الأول: في بيان ما يتعلق بأحكامها العامة	٤
المطلب الثاني: في ذكر أحكامها الخاصة	١٠
المطلب الثالث: في ذكر ما عداهما من الأحرف	٣٣
تنبيه على مسائل تتعلق بالباب	٣٩
الحروف العاطفة	٤٣
البحث الأول منها: في بيان ما يكون منها للجمع بين الشيئين من جهة اللفظ والمعنى	٤٥
البحث الثاني: في بيان ما يكون منها لأحد الشيئين على جهة الإبهام	٥١
البحث الثالث: في بيان ما يكون منها لأحد الشيئين على جهة التعيين	٦١
تنبيه على مسائل تتعلق بالباب	٦٤
حروف التنبيه	٦٨

التقرير الأول: في بيان مواقعها ٦٩

التقرير الثاني: في ذكر أحكامها ٧١

تنبيه على مسائل تتعلق بالباب ٧١

حروف النداء ٧٣

الفائدة الأولى: في بيان معناها وعدتها ٧٣

الفائدة الثانية: في تقسيمها ٧٤

تنبيه على مسائل تتعلق بالباب ٧٦

حروف الإيجاب ٧٨

النكتة الأولى: في بيان معانيها ٧٨

النكتة الثانية: في بيان أحكامها ٨٠

تنبيه على مسائل تتعلق بالباب ٨٢

حروف الزيادة ٨٤

المقصد الأول: في الغرض بكونها مزيدة والوجه الذي من أجله زيدت ٨٤

المقصد الثاني: في بيان مواقع زيادتها ٨٦

تنبيه على مسائل تتعلق بالباب ٩٢

حرفا التفسير ٩٤

الفائدة الأولى: فيما يتعلق بـ(أي) ٩٤

الفائدة الثانية: فيما يتعلق بـ(أن) ٩٥

تنبيه على مسائل تتعلق بالباب ٩٦

حروف المصدر ٩٨

التقرير الأول: في بيان ما يختص بالفعل ٩٨

التقرير الثاني: في بيان ما يختص الأسماء ٩٩

تنبيه على مسائل تتعلق بالباب ١٠٠

حروف التحضيض ١٠٣
الفائدة الأولى: في ولايتها للمضارع ١٠٣
الفائدة الثانية: في ولايتها للماضي ١٠٤
تنبيه على مسائل تتعلق بالباب ١٠٥
حرف التوقع ١٠٧
الموقع الأول منهما: في الأفعال الماضية ١٠٧
الموقع الثاني: في الأفعال المضارعة ١٠٩
تنبيه على مسائل تتعلق بالباب ١٠٩
حرفا الاستفهام ١١٢
الفائدة الأولى: في بيان ما يختص الهمزة ١١٢
الفائدة الثانية: في بيان ما تختص به (هل) ١١٤
تنبيه على مسائل تتعلق بالباب ١١٤
حروف الشرط ١١٦
المطلب الأول: في بيان ما يختص (إن) الشرطية ١١٧
المطلب الثاني: في (لو) وبيان ما تختص به من الأحكام ١٢٤
المطلب الثالث: في بيان ما يختص بـ(أما) من الأحكام ١٢٨
تنبيه على مسائل تتعلق بالباب ١٣٢
حرف الردع ١٣٦
تنبيه على مسائل تتعلق بالباب ١٣٨
تاء التأنيث الساكنة ١٣٩
النكتة الأولى: في حكم دخولها على الفعل ١٣٩
النكتة الثانية: في كيفية دخولها ١٤٠
تنبيه على مسائل تتعلق بالباب ١٤١

التنوين ١٤٤
البحث الأول: في ذكر أقسامه ١٤٤
البحث الثاني: في بيان أحكام التنوين ١٥١
تنبيه على مسائل تتعلق بالباب ١٥٣
نون التأكيد ١٥٦
المطلب الأول: في بيان ما يقعان فيه من الأفعال ١٥٧
المطلب الثاني: في ذكر أحكامهما العامة ١٦٢
المطلب الثالث: في بيان أحكامهما الخاصة ١٦٦
تنبيه على مسائل تتعلق بالباب ١٧٣

فهرس الفهارس

الفهرس	الصفحة
فهرس الشواهد القرآنية والقراءات	١٧٩
فهرس الحديث والأثر	٢١٥
فهرس الأمثال والأقوال	٢١٨
فهرس الشواهد الشعرية	٢٢٩
فهرس الرجز	٢٥٥
فهرس الأعلام	٢٦١
قائمة المصادر والمراجع	٢٧٩
فهرس الموضوعات	٣١١

مكتبة لسان العرب
أ. علاء الدين شوقي
@lisanarb
مكتبة لسان العرب

من أجل تواصلٍ بنّاء بين الناشر والقارئ

عزيزي القارئ

لمشاركتنا بملاحظاتك يمكنك قراءة **QR** الكود أعلاه باستخدام هاتفك للدخول إلى رابط " من أجل تواصل بنَّاء " على موقعنا

www.daralsalam.com

- في حـالة وقوفـك على خطـــأ يمكنك قراءة **QR** هذا الكود؛ لإضافة تصويبـاتك عـبر رابط "أخطاء مطبعية"على موقعنـــا

أو استخدم البريد الإلكتروني:

info@daralsalam.com

ويراعى فيما سبق:

ذكر اسم الكتاب واسم المؤلف والمقاس